



جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة - سعيدة -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

التحول الديمقراطي في مصر ما بين 1981 إلى 2013 الآليات و التحديات

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

تخصص: سياسات مقارنة

إشراف

د. عبد العالي عبد القادر

إعداد

الطالب محمدي طيب

الصفة	الجامعة الأصلية	الدرجة العلمية	لجنة المناقشة
رئيسا	جامعة سعيدة	أستاذ محاضر (أ)	- د. نقادي حفيظ
مشرفا ومقررا	جامعة سعيدة	أستاذ محاضر (أ)	- د. عبد العالي عبد القادر
عضو مناقشة	جامعة الجزائر	أستاذ محاضر (أ)	- د. سالم العيفة
عضو مناقشة	جامعة سعيدة	أستاذ محاضر (أ)	- د. قوادري مختار

السنة الجامعية

2013 / 2012

المقدمة

تعتبر الديمقراطية، من بين أهم المواضيع التي شغلت بال الأمم عبر العصور، امتداد من اليونان إلى عصرنا الحالي جراء ما عرفته شعوب العالم من استبداد، واضطهاد، ووحشية في التعامل، واللامساواة وهضم للحقوق، سواء على الصعيد الخارجي، أي تحت وطأت الاستعمار الغاشم، أو على الصعيد الداخلي، أي تحت سيطرة الأنظمة الوطنية المستبدة .

وهذا النوع الأخير من الاستبداد، هو الأكثر عدوانا، والأقل تحملا، وهو الذي دفع الشعوب إلى السعي نحو الخروج عن هذه الأنظمة المستبدة، والسعي نحو استبدالها بأنظمة حكم أكثر تفهما لأوضاعها الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والأكثر تطبيقا للديمقراطية بما تحتويه هذه الأخيرة في طياتها من حرية وعدالة ومساواة، واعتبار بأن التحول الديمقراطي في مفهومه الإجرائي أو العام هو الانتقال من أنظمة حكم تسلطية واستبدادية نحو أنظمة حكم أكثر ديمقراطية. فقد شهد العالم ثلاث موجات من التحول الديمقراطي، امتدت الموجة الأولى فيه بين الثورتين الفرنسية والأمريكية، حوالي منتصف ونهاية القرن الثامن عشر وانتهت سنة 1922 بظهور العديد من النظم الفاشية والدكتاتورية في أوروبا، وبدأت الموجة الثانية مع نهاية الحرب العالمية الثانية أي حوالي سنة 1943 واستمرت حتى منتصف الخمسينيات وشملت ألمانيا الغربية وإيطاليا والنمسا واليابان وبعض دول أمريكا اللاتينية، وبدأت الموجة الثالثة مع الانقلاب العسكري في البرتغال مع منتصف سنة 1974 وبالأخص مع بداية شهر ابريل، وامتدت حتى أواخر الثمانينات وبداية التسعينات، وشملت مجموعة من الدول عبر القارات مثل اسبانيا واليونان ومجموعة من دول أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا، التي شملتها هذه الموجة والمسماة بالموجة الثالثة للتحول الديمقراطي حسب صاموئيل هنتكتون. إلا أن نصيب الدول العربية من هذه الموجات كان مرهونا بخصوصيات هذه الدول العربية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية، بالإضافة إلى جملة من الأسباب والتحديات والتي ساهمت بشكل كبير وفعال في إبقاء هذه الدول تحت رحمة أنظمتها الاستبدادية لعقود طويلة، إلى أن جاءت اللحظة التي انتظرها الكثير من الشعوب. وتعتبر حادثة محمد البوعزيزي¹ في 17 ديسمبر 2010 رصاصة الرحمة بالنسبة للدول العربية - وعلى رأسها تونس -

¹ محمد البوعزيزي ، شاب تونسي بسيط من حملة المؤهلات العليا، عاطل عن العمل، اضطر ليعمل بائع متجول على عربة تدفع باليد، يبيع عليها الخضار. غير أن السلطات البلدية قامت بمصادرتها لأنه لم يحصل على ترخيص لها، ذهب لإدارة البلدية شاكيا ومحاولا استردادها، كونها هي كل رأس ماله وأسرته، فصعته إحدى الموظفين على وجهه، ولم تعطه أي جهة مسؤولة حقه حينما شكوا الموظفة.

كان ذلك يوم 17 ديسمبر 2010، خرج البوعزيزي من مبنى البلدية وأضرم النار في جسده وتوفي بعد أسبوعين، عقب أن زاره الرئيس بن علي في المستشفى. مات البائع المتجول الشاب محمد بوعزيزي متأثرا بإشعاله النار في جسده، دون أن يدري أن ما فعله قد أشعل انتفاضة شعب تونس وأسقط حكم زين العابدين بن علي الذي دام قرابة ربع قرن. لمزيد من المعلومات انظر الموقع التالي:

الجريدة يومية مصرية، السبت 15 يناير 2011، اقتبس يوم 2012/06/22 انظر: www.algareda.com

التي خرجت منددة بطغيان واستبداد أنظمتها، وبدأت بذلك عملية الإطاحة بالأنظمة واحدا تلو الأخر، وكان النظام المصري نظام حسني مبارك ثاني الأنظمة التي أسقطتها الشعوب الثائرة ضد الاستعباد والاستبداد وهضم الحقوق والتهميش، والذي دام لأكثر من ثلاثة عقود. ودخلت مصر في مرحلة جديدة هي المرحلة الانتقالية والتي لم تسلم من التحديات والمواجهات ضد عملية التحول الديمقراطي. وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى مرحلتين رئيسيتين لأجل كشف حقيقة التحول الديمقراطي في مصر وهما:

المرحلة الأولى تتمثل في الفترة من 1981 إلى 2005. أي من يوم تولي حسني مبارك الحكم بعد اغتيال الرئيس الأسبق محمد أنور السادات مباشرة عن طريق الاستفتاء، إلى نهاية سنة 2005 والتي شهدت أول وأهم خطوة في إطار التحول نحو الديمقراطية، وهي تعديل الرئيس مبارك للدستور وإجراء أول انتخابات رئاسية تعددية في 2005 شملت عدت مرشحين للرئاسة من مختلف الاتجاهات والطوائف الحزبية بعد أن كان يعتمد نظام الاستفتاء في اختيار الرئيس، والذي كان قد سيطر فيه الرئيس مبارك على السلطة لأربع عهديات على التوالي من سنة 1981 إلى سنة 2005، وبنسب تجاوزت 90٪.

أما المرحلة الثانية فهي من 2005 إلى 2013، وهي المرحلة التي شهدت فيها مصر عدة فترات بدأت بفترة ما بعد أول انتخابات رئاسية أجريت سنة 2005، بحيث تبدأ هذه المرحلة مع نهاية هذه الانتخابات، وتنتهي بيوم سقوط نظام الرئيس السابق محمد حسني مبارك في 11 فبراير 2011، بعد ثورة 25 يناير والتي دامت ثمانى عشرة يوم للإطاحة بهذا النظام. ثم تأتي الفترة الإنتقالية، والتي كانت المؤسسة العسكرية أو بالأخص المجلس الأعلى للقوات المسلحة (SCAF) هو صاحب القرار فيها، والتي شملت أهم خطوات التحول نحو الديمقراطية، ممثلة في الانتخابات البرلمانية والرئاسية. أما الفترة الأخيرة من هذه المرحلة، فقد تمثلت في فترة انتقال السلطة بعد ذلك من أيدي المؤسسة العسكرية والتي أمسكت القبضة عليها لعقود إلى مؤسسة مدنية تولى فيها الرئيس محمد مرسي الحكم عن طريق انتخابات حرة ونزيهة، شاركت فيها كل الأطياف، وكان فوز محمد مرسي عن منافسه احمد شفيق بفارق بسيط لم يتعدى 4٪.

إلا أن هاتين الفترتين قد واجهتهما جملة من التحديات التي أعاققت إلى حد ما هذا التحول الديمقراطي، سواء في المرحلة الأولى أي من خلال الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي حاول عن طريقها مبارك إصباح نظامه بصيغة ديمقراطية، أو من خلال التحديات التي واجهت ثورة 25 يناير 2011، أو من خلال التحديات التي واجهت المرحلة الانتقالية التي سيطر فيها المجلس العسكري على الحكم، ومرحلة تولي محمد مرسي السلطة.

سنحاول من خلال هذه الدراسة تحديد مفهوم التحول الديمقراطي والمفاهيم المقاربة والمشاركة له في هذه الدراسة كالثورة مثلا، الديمقراطية، الديمقراطية.. ثم محاولة الكشف عن الآليات التي دفعت بالتحول الديمقراطي في هذا البلد خلال المرحلتين والتحديات التي واجهت هذا التحول.

• أسباب اختيار الموضوع:

إن من بين أهم الأسباب التي دفعتني لاختيار الموضوع هي أسباب ذاتية وأخرى موضوعية فأما بالنسبة للأولى "الأسباب الذاتية" فقد تم اختيار موضوع التحول الديمقراطي لأنه من المواضيع الهامة في السياسات المقارنة، أما وانه في مصر فهذا هو الدافع الأساسي لاختيار الموضوع، فاختيار الموضوع كان تحت سيطرة النموذج نظرا لأهميته وحدثه.

أما بالنسبة للثانية "الأسباب الموضوعية" فان موضوع التحول الديمقراطي يعتبر من بين ابرز المواضيع التي أثارت اهتمام المفكرين ورجالات السياسة، وذلك لما يحوزه في طياته من دعم وتحقيق للديمقراطية وذلك بالتركيز على الانتقال من نظم غير ديمقراطية سواء كانت نظم شمولية، أو نظم تسلطية، أو غيرها من النظم التي تركز السلطة في يد فرد واحد مستبد.

• أهمية الموضوع :

إن لموضوع دراسة التحول الديمقراطي أهمية بالغة على الصعيدين العلمي والعملي: فبالنسبة للأول أي المجال العلمي، فيمكن استخلاص الأهمية فيه من خلال التعرف على أبعديات الموضوع والغوص في الأدبيات المتعلقة به والإحاطة بكل معلومة تخصه لإثراء الموضوع محور الدراسة بصفة خاصة وإثراء أجندة البحث بصفة عامة.

أما بالنسبة للجانب العملي فتكمن في العلاقة التي تربط موضوع دراستنا التحول الديمقراطي بنموذج البحث دولة مصر العربية، وكشف الحقائق فيها بالاعتماد على وسائل وأدوات جمع المعلومات والحقائق المناسبة والملائمة لهذا النوع من المواضيع، والوصول لنتائج قيمة يمكن أن تكون في يوم من الأيام مرجعا مهما من مراجع الدارسة للموضوع.

• الهدف من الدراسة :

إن الهدف من هذه الدراسة لا يقتصر على هدف واحد بل يتعداه إلى مجموعة من الأهداف والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- محاولة ضبط بعض المفاهيم كالتحول الديمقراطي، الثورة، الديمقراطية، عملية الإصلاح... والسعي نحو الكشف عن الحقائق، وإثراء أجندة البحث العلمي بكل ما من شأنه أن يرفع اللبس عن هذه المفاهيم ويوضح المعنى الحقيقي لها.

- محاولة فهم احد الأنظمة العربية، وهو النظام المصري ومدى تأثيره وتأثره بالديمقراطية من جهة والكشف عن مدى استبداده وطغيانه على شعبه، وبالمقابل معرفة مدى مقاومة هذا الشعب لهذا النظام المستبد لفترات زمنية معتبرة، والإطاحة به في وقت قياسي رغم النتائج الموجهة.

- جس نبض المرحلة الانتقالية واستخلاص أهم ما حصل فيها بخصوص موضوع الديمقراطية والتحول نحوها، باعتبارها أهم مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي، خاصة وان حسني مبارك قد سلم مقاليد السلطة بعد تنحيه عن الحكم إلى جهة لا يخولها الدستور ذلك ألا وهي المؤسسة العسكرية، أو بالأخص المجلس الأعلى للقوات المسلحة (SCAF)، ومدى تعامل هذا المجلس العسكري مع هذه المرحلة الانتقالية، خاصة وأنها قد شملت أهم محطات التحول الديمقراطي والممثلة في الانتخابات البرلمانية والانتخابات الرئاسية، والإحاطة بوقت وكيفية تسليم ونقل السلطة من طرف المجلس العسكري إلى الجهة المدنية المنتخبة.

- محاولة الإحاطة بأهم ما جرى من تطورات، خاصة بعد تسليم السلطة من طرف المجلس الأعلى للقوات المسلحة (SCAF) إلى أول رئيس مدني منتخب محمد مرسي العياط، ومحاولة تقصي أهم انجازات هذا الأخير، خاصة وانه قد جاء للسلطة بعد ثورة 25 يناير 2011، وبعد سقوط نظام استحوذ عليها لأكثر من ثلاثة عقود، وخلف فيها ما خلف من مؤسسات فاسدة، وديون ومشاكل اقتصادية واجتماعية.

- الخروج بنتائج وتوصيات مهمة تضاف إلى أجندة البحث العلمي.

• أدبيات الدراسة :

يمكن تقسيم أدبيات الدراسة إلى نوعين من الأدبيات:

- دراسات عامة:

تتحدث عن عموميات حول الموضوع، بحيث اهتمت بكل ما له علاقة بالموضوع من دراسات حول التحول الديمقراطي، الديمقراطية، الديمقراطية، الثورات، الحركات الاجتماعية... الخ.

ومن بين أهم هذه الدراسات :

*- دراسة صامويل هانتجتون (Samuel Huntington)، تحت عنوان **الموجة الثالثة**، والتي أكد فيها هنتجتون على التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين منطلقا ببداية الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي من النظم السياسية غير الديمقراطية إلى نظم أخرى ديمقراطية، والتي وقعت بين عامي 1974 و1990، وكل ما ترتب عن هذه المرحلة من احتدام أزمة النفط، وما خلفته من نتائج سريعة اقتصادية وسياسية، وحتى بالنسبة لانهييار المعسكر الاشتراكي في أواخر الثمانينات وما ترتب عليه من

انهيار للنظم الشيوعية في أوروبا الشرقية وبعض الدول في القارة الإفريقية، ومدى تحول هذه الأنظمة إلى نظم ديمقراطية، وذلك بتغيير أنظمتها من أنظمة اشتراكية نحو أنظمة رأسمالية تعددية.

ويعتبر الكاتب صامويل هنتكتون من بين أهم الدارسين وعلماء السياسة الامريكين المعاصرين الذين اهتموا بمواضيع في مثل هذا الحجم كالديمقراطية، وكيفية تكريسها في دول عانت ويلات الظلم والاستبداد والطغيان، تحت سيطرة أنظمة شمالية وتسلطية. بحيث يعتبر الكاتب دراسته هذه على أنها عمل تفسيري يدمج بين ما هو نظري وما هو تاريخي، أي تفسير وتحليل مجموعة من التحولات السياسية التي طرأت على بعض أنظمة الحكم في فترة محددة من الزمن.

وعلى الرغم من اعتبار هذه الدراسة من الدراسات العامة بالنسبة لموضوع الدراسة الذي نحن بصدد دراسته، إلا أنها تمثل أهم منطلقات التحول الديمقراطي، خاصة وأنها تعطي توضيحا لما هو نظري، وتحاول تطبيقه على بعض النماذج في فترة زمنية محددة، وباعتبار صاحبها من ابرز الباحثين في هذا الشأن خاصة في القرن العشرين، فهو يعتبر من بين ابرز المحدثين والمجددين في هذا النوع من الدراسات.

*- أما الدراسة الثانية فهي دراسة لمحمد الاحمري، تحت عنوان الديمقراطية الجذور وإشكالية التطبيق، والتي تطرق فيها الكاتب، إلى جملة من المقاربات أو المقومات، التي تركز الديمقراطية وتعطيها نوعا من المصادقية، والتأكيد على الحاجة الماسة لها من طرف الدول والمجتمعات. ومن بين هته المقاربات المقاربة التاريخية و دورها الفعال في تكريس الديمقراطية، التجربة اليونانية وبين بعض محاسنها ومساوئها، وكذلك تحدث عن التجربة الديمقراطية في مجتمع الجزيرة العربية وعن مجموعة كبيرة من المجتمعات حول العالم. ثم بعد ذلك تطرقه إلى التجربة الراشدية والبحث عن الرشد... الخ.

و قد أعطى في دراسته هذه حصة الأسد لنقاش عن محاسن الديمقراطية، باعتبارها تمثل تحديا لبعض المجتمعات، و عرضه لبعض آراء علماء الإسلام حول مسألة الديمقراطية و مدى تطبيقها في المجتمعات الإسلامية.

وقد أبرز الكاتب عرضا لبعض القضايا التي كانت حصيلة نقاشات حادة مع مدارس شديدة المحافظة وكان ذلك قبل وبعد الثورات الشعبية، ودور هذه الأخيرة في انفراج الأزمات الاجتماعية والسياسية وتحويل هذا الجدل وفق الديمقراطية إلى حوار جماعي يتطلع للأفق.

- دراسات متخصصة:

وهي كل الدراسات التي تناولت التحول الديمقراطي في مصر، ومدى تعامل هذه الأخيرة مع متطلبات الديمقراطية والانتقال نحوها، وفق ما تتطلبه من آليات، وما يعترضها من تحديات للتحول نحو الديمقراطية. ويمكن تقسيم هذه الدراسات السابقة والتي تناولت التحول الديمقراطي في مصر إلى قسمين، وذلك وفقا لتقسيم الدراسة في حد ذاتها إلى مرحلتين. ويضم القسم الأول كل الدراسات التي تناولت

البحث حول التحول الديمقراطي في عهد محمد حسني مبارك، وذلك من يوم توليه للحكم إلى أن سقط بعد ثورة 25 يناير، وذلك بالتطرق لأهم الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي جاء بها في هذا الصدد، أو مدى استبداده والحيولة دون تحقيقه للديمقراطية والتحول نحوها. أما القسم الثاني فيضم جل الأدبيات التي تناولت بالدراسة فترة الثورة الشعبية في 25 يناير 2011 وما يليها من مراحل وفترات كالفترة الانتقالية التي جاءت بعد سقوط نظام مبارك، وفترة تولي محمد مرسي الحكم. ومن بين أهم هذه الدراسات ما يلي :

*- الدراسة الأولى، للدكتور **جلال أمين**، تحت عنوان **مصر والمصريون في عهد مبارك (1981-2008)** حاول الكاتب في هذه الدراسة إبراز أهم النقاط التي تمحورت حول استبداد النظام الحاكم من طرف الرئيس حسني مبارك ومعاونه، في أيام حكمه والمأساة الناتجة عنه، في شتى المجالات والقطاعات. بحيث أكد على أن ما سر الشعب المصري بتولي مبارك الحكم لم يتعدى شهر " عسل قصير" كما سماه الكاتب الذي جاء نتيجة لبعض النصائح التي أعطيت للرئيس مبارك من أجل تهدئة الأوضاع بعد مقتل الرئيس أنوار السادات وذلك بمحاولة إرضاء الطوائف المعارضة، ريثما يستتب له الأمر أو لناصحيه على حد سواء، وهذا لان الكاتب أكد على تسيير وتوجيه الرئيس مبارك من طرف مافيا متكونة من جماعات داخلية وخارجية تحاول فرض هيمنتها وفق ما يخدم مصالحها. و قد تعامل الرئيس مبارك مع ما تركه السادات من قرارات سياسية، وغير سياسية دون أي محاولة تغيير فيها، وذلك مع الإبقاء على سياسة سابقه السادات من استبداد، وقمع أية محاولة اعتراض، وتدجين المعارضة تدجيناً يكاد أن يكون كلياً، وتسخير المؤسسات الدينية وغيرها لصالح النظام .

*- أما الدراسة الثانية، فهي دراسة للدكتور **عمرو عادل**، جاءت تحت عنوان **دولة الفساد في عهد مبارك تفاعلات السلطة والثروة (1990-2012)**، تطرق الكاتب في هذه المقالة إلى التعريف بشبكات الفساد والمحسوبية ، والتي كانت تابعة للنظام الفاسد " نظام الرئيس السابق حسني مبارك " والتي أعطيت لها تسمية "شبكات المزايا" ، من رجال أعمال والوزراء وحتى الأسرة الحاكمة، الذين عينوا في تلك الفترة أساساً لأجل خدمة هذا النوع من الأنظمة التسلطية واليات التفاعل بينهما في إحلال الفساد والاستبداد ، والطرق غير الشرعية لاكتساب الثروات الخاصة وتراكمها، كخصخصة الأصول العامة، وتخصيص الأراضي المملوكة للدولة، وعقود تصدير الغاز الطبيعي للخارج.

كما تم التطرق للعديد من الكتب والمقالات التي تناولت بالتحليل الثورة المصرية والفترتين التين لحقتها كالمرحلة الانتقالية ومرحلة تولي محمد مرسي السلطة. وقد تمت دراسة هذه المراحل وفق أدبيات باللغتين العربية والانجليزية على حد سواء. ومن بين أهم هذه الأدبيات مايلي:

*- دراسة للأستاذ الدكتور محمود شريف بسيوني، والأستاذ محمد هلال، بعنوان الجمهورية الثانية في مصر، تطرق الكاتبين في دراستهما هذه إلى أهم المراحل التي حدثت في مصر في الفترة من قيام ثورة 25 يناير إلى الفترة التي تلت سقوط حسني مبارك، واللتي شكلتا مرحلتين مهمتين من مراحل التحول الديمقراطي وإقامة ما اسماه بالجمهورية الثانية.

بحيث اهتمتا الكاتبين في هذه الدراسة، والتي قسمها إلى أربعة فصول شمل الفصل التمهيدي لها الأسباب التي أدت إلى إشعال فتيل ثورة 25 يناير 2011، وسقوط نظام حسني مبارك. واهتم الفصل الثاني منها بتحديد أهم الركائز التي يجب أن تبنى على أساسها الجمهورية الثانية. والتي شهدت فيها مصر مرحلة انتقالية اتسمت بنوع من التخبط السياسي والقانوني تحت سيطرة المؤسسة العسكرية. أما الفصلين الباقيين فقد اهتم فيهما على التوالي بالمسألة الدستورية بإطلالة تاريخية للدساتير المصرية، وأكد في الفصل الرابع والأخير على المسألة الدستورية وكيفية دستورية العملية الانتقالية، واهم الآليات التي تساعد على تلك العملية الانتقالية.

*- دراسة أخرى باللغة الانجليزية في شكل تقرير لمؤسسة (International Crisis Group)، تحت عنوان (Lost In Transition: The World According To Egypt's SCAF)، تعالج هذه الدراسة أهم مرحلة للتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة شعبية أطاحت برأس نظام ديكتاتوري، والذي سلم فيها مقاليد الحكم بعد استقالته إلى جهة غير مخولة لها هذه المهمة دستوريا، وبالتالي فان ما قام به مبارك كإجراء أخير له انتهك به القانون، وخرق به الدستور لم يكن من قبيل الصدفة بل كان متعمدا، وذلك لان حسني مبارك من خريجي هذه المؤسسة العسكرية، كما انه هذا الإجراء الذي أعطى هذه المؤسسة الوقت لأجل ترتيب أمورها السياسية وتأمين وضعها قبيل تسليمها السلطة إلى جهة مدنية سيتم انتخابها من طرف الشعب المصري.

ومن بين أهم ما قام به هذا المجلس العسكري كإجراءات لصالحه والتي اعاققت إلى حد ما عملية التحول الديمقراطي ما يلي:

- إطالة المرحلة الانتقالية لأكثر من خمسة عشر شهرا (15 شهرا)، وهو ما يتعارض مع استقرار واستمرار العملية الديمقراطية.
- التعديلات الدستورية التي أصدرها هذا المجلس العسكري، والتي يسعى بها إلى تأمين مكانته السياسية في النظام الجديد، والتقليل من هيمنة المؤسسة الرئاسية مستقبلا.
- الإشراف على أهم عمليتين في العملية الديمقراطية ما بعد ثورة 25 يناير 2011، وهما الانتخابات بنوعها البرلمانية والرئاسية.

• إشكالية البحث:

عرفت مصر منذ أزمنة بعيدة العديد من الإصلاحات، والثورات والانقلابات، التي قامت بها طلبا للحرية وسعيا نحو الديمقراطية، وذلك في إطار التوجه والانتقال الديمقراطي، هذا الأخير الذي واجهته العديد من التحديات والمعوقات والتي حالت دون تحققه، أو بالأحرى أطالت تحققه. وبالتالي يمكن طرح الإشكالية الأساسية لموضوع الدراسة بالاعتماد على ثلاث متغيرات أساسية تم استخلاصها كالآتي:

فبالنسبة للمتغير الثابت أو المستقل فهو المتمثل في التحول الديمقراطي، أما المتغير التابع فهو المتمثل في متغير آليات هذا التحول الديمقراطي التي عرفت مصر في الفترة ما بين 1981-2013. ويتوسطهما متغير ثالث وسيط ألا وهو التحديات التي واجهت هذه الآليات للتحول الديمقراطي. وبالتالي فقد جاءت الإشكالية الرئيسية للدراسة في الصيغة التالية:

إلى أي مدى تم التحول الديمقراطي في مصر؟ وما هي أهم التحديات التي واجهته؟

وسيتيم إتباع الإشكالية الأساسية بمجموعة من التساؤلات الجزئية التالية:

- إلى أي مدى أدت الإصلاحات السياسية والاقتصادية المعتمدة من طرف النظام للتحول الديمقراطي في مصر؟
- هل أدت الثورة الشعبية وما سبقها من احتجاجات واعتصامات سلمية إلى القضاء على تسلط النظام واستبداده وبالتالي فك شيفرة الديمقراطية والتحول نحوها؟
- ما هي أهم التحديات والعقبات التي حالت دون تحول النظام من تسلطي استبدادي إلى ديمقراطي في مصر؟

• صياغة الفرضيات:

انطلاقا من الإشكالية الأساسية لموضوع الدراسة، والتساؤلات التابعة لها يمكن صياغة الفرضيات بالشكل التالي:

- لعل من بين أهم آليات التحول نحو الديمقراطية، الإصلاحات السياسية والاقتصادية، التي تستند إلى عملية التغيير والتحول من الداخل " The Transformation From The Inside " ، بحيث يكون ذلك عن طريق النخبة الحاكمة التي تقدم بعض التنازلات للسلطات التي كانت تستحوذ عليها، والقيام ببعض الإجراءات التغييرية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، فربما كلما كانت هناك إصلاحات سياسية واقتصادية ذات طابع اجتماعي، كلما ساعدت أو أدت إلى تحول ديمقراطي.
- عرف العالم منذ القدم العديد من التحركات والثورات الشعبية، التي تم عن طريقها القضاء على الأنظمة الدكتاتورية واستبدالها بأنظمة ديمقراطية، والتحول نحو هذا النوع من الأنظمة، وفق هذا النوع من الآليات خاصة في مراحلها الأولى، إنما يؤكد على مدى مساهمة هذه الأخيرة في تحرير

الشعوب من طغيان واستبداد أنظمتها وتحولها نحو أنظمة ديمقراطية. فربما كلما كانت هناك ثورة شعبية، كلما أدت إلى تحول ديمقراطي.

• مجال الدراسة :

بالنسبة لهذا العنصر يتوجب علينا تحديد المجالين، الأزمني والمكاني لدراستنا بحيث ينحصران فيما يلي :

- المجال الزمني للدراسة :

ينحصر ما بين فترة 1981 إلى 2013 واللذان تشكلان فترتين متناقضتين:

الفترة الأولى وتنتصر من يوم استلام الرئيس حسني مبارك زمام الحكم في 1981، إلى 2005، حيث أجريت أول انتخابات رئاسية عن طريق الاقتراع السري العام المباشر، بعدما كانت تجرى عن طريق الاستفتاء الشعبي لمرشح واحد من طرف مجلس الشعب، بحيث تنافس في هذه الانتخابات عشرة مرشحين للرئاسة، وفاز بها حسني مبارك.

أما الفترة الثانية فتنتصر من 2005 إلى 2013، بحيث تشمل فترة ما بعد أول انتخابات رئاسية تنافسية، ثم كرونولوجيا الثورة الشعبية وما خلفته من إطاحة للنظام والسعي نحو تحقيق أكبر قدر من الديمقراطية، ثم المرحلة الانتقالية، التي عرفتها دولة مصر بعد الثورة الشعبية وبالأخص بعد اليوم التالي لسقوط نظام حسني مبارك، ثم فترة رئاسة محمد مرسي، وما جاء بعدها من أحداث يمكن رصدها. وبالتالي يمكن القول أن الانتخابات الرئاسية لسنة 2005، كأهم إصلاح ديمقراطي في عهد حسني مبارك، اعتمدت كنقطة فاصلة ما بين المرحلتين في هذه الدراسة.

- المجال المكاني للدراسة :

بلاد الدولة المصرية والتي عرفت -عبر التاريخ- بعدم الرضا بالاهانة وهضم الحقوق وتحركها ومعاداتها للاستبداد والعنف سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي. وتعتبر مصر مكان انطلاق أقوى ثورة شعبية في الآونة الأخيرة، في الكثير من مناطقها خاصة القاهرة والإسكندرية وغيرها، وعرفت عدة أماكن في مصر هذه الثورة الشعبية أهمها "ميدان التحرير" والذي تكرر فيه الانتقال الديمقراطي في مراحل الأولى، وذلك بالتظاهر، والتجمهر فيه، والتصدي لنظام عرف باستبداده وطغيانه، والإطاحة به رغم استعصائه ورغم ما خلفه في تلك المرحلة وقبلها من اضطهاد، اعتقال وتعذيب، وقتل بوحشية من طرف رجال الأمن أو ما يسمون بالبلطجية.

• المنهج المتبع في الدراسة :

أن المناهج المعتمدة في هذا النوع من الدراسات، لا تقتصر على منهج واحد أو منهجين، وذلك لطبيعة الدراسة من جهة ونوع الموضوع من جهة أخرى، خاصة وأنا بصدد دراسة تنطوي تحت

دراسات "السياسات المقارنة" "The Comparative Politics" والتي تعتمد أساسا في منهجها المقارن "The Comparative Method" إما على دراسة حالتين أو أكثر والمقارنة بينها ، أو دراسة حالة وفق مرحلتين أو أكثر، وهذا ما تم الاعتماد عليه في هذه الدراسة لحالة مصر في مرحلتين متعاقبتين زمنيا ومتناقضتين كليا.

وكما هو معتمد في كل الدراسات الأكاديمية، اعتمد منهج معين في الدراسة والاستعانة ببعض المناهج أو المقاربات المساعدة لفهم وتحليل الموضوع محل الدراسة، ومن بين أهم المناهج والمقاربات التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة ما يلي :

- مقارنة المنهج الوصفي والتحليلي (The Descriptive and Analytical Approach):

إن هذا النوع من المناهج يعتمد أساسا على وصف الظواهر وتحليلها والوقوف على أهم الأسس والمقومات للظاهرة محل الدراسة. وما دنا بصدد دراسة التحول الديمقراطي، يتوجب علينا تحليل هذه الظاهرة، وذلك بالرجوع إلى اغلب الأدبيات التي تناولت هذه الدراسة، وبالخصوص المتعلقة بدراسة التحول الديمقراطي في الوطن العربي وبالأخص في مصر.

- منهج دراسة الحالة (Case Study Method):

يعتبر منهج دراسة الحالة من بين أهم المناهج المعتمدة في البحث العلمي، بحيث يعتمد فيه على جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها.¹ فقد تم اعتماد هذا النوع من المناهج في هذه الدراسة، وذلك من خلال دراسة حالة النظام المصري ومحاولة التعرف على العلاقة التي تربط هذا النظام بالديمقراطية، والى أي مدى تم تطبيقه لها، وفق مرحلتين ممتدتين زمنيا إلى ما يفوق الثلاثة عقود.

- المنهج التاريخي (The Historical Method):

اعتبارا بان المنهج التاريخي يعتمد أساسا على تتبع الحقائق وتقصيها، وربطها بما هو حاضر، وذلك بالتركيز على الجانب التفسيري التحليلي لهذا المنهج التاريخي في دراسته للظواهر الماضية التي ولدت في ظروف زمنية لها خصائصها، أو دراسة ظاهرة حاضرة تمتد جذورها إلى الماضي والتطورات التي لحقتها والعوامل التي يمكن افتراضها خلف تلك التطورات². وبالنسبة لهذا الموضوع الذي نحن بصدد دراسته، والمتمثل في دراسة التحول الديمقراطي في مصر من 1981 إلى 2013، يتطلب الاستعانة بهذا النوع من المناهج، وذلك لعدة أسباب منها:

¹ محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، النماذج، الاقترابات والادوات، الجزائر، 1997، ص 87.

² نفس المرجع السابق، ص 56.

- إن هذا النوع من الظواهر السياسية أي ظاهرة "التحول الديمقراطي" هي ظاهرة سياسية متجذرة عبر الزمن، تتطلب تقصيا لها وتتبعاً لأسباب حدوثها، وأهم النتائج المحققة فيها. كل هذا يستلزم استعانة وتطبيقاً للمنهج التاريخي.

- تطبيقاً لهذه الظاهرة السياسية على بلد كمصر وفي حدود إطار زمني يفوق الثلاثون عاماً، يؤدي حتماً إلى اعتماد واستخدام هذا المنهج التاريخي، خاصة وأنه قد تم تقسيم الدراسة إلى مرحلتين مختلفتين ومتناقضتين كلياً، كانت ثورة 25 يناير الفاصل بينهما.

- المنهج الإحصائي (Statistical approach):

يعتبر هذا المنهج من بين أهم المناهج المساعدة في الدراسات من هذا النوع أي الدراسات التي تركز على الجانب الكمي فيها، فمن الممكن دائماً في مثل هذه البحوث أو من المفيد أن ينتقل الباحث في دراسته من المقارنة إلى المنهج الإحصائي¹. واعتباراً بأن المنهج المقارن يركز على المقارنة بين حالتين أو أكثر، أو عن طريق المقارنة في حالة واحدة وفق عدة مراحل. فإن هذا المنهج الإحصائي يحاول الباحث من خلاله أن يعبر عن هذه المقارنة من خلال مجموعة من الأرقام وذلك لأجل تفسير الكثير من أنواع السلوك السياسي، كما هو الحال بالنسبة للسلوك التصويتي، والانتماء الحزبي² وغيرها. وهو ما تم التطرق له في هذه الدراسة، بحيث تمت دراسة مجمل السلوكيات التصويتية من استفتاءات وانتخابات وغيرها، وترجمتها إلى أرقام وأعداد وفق دوائر نسبية أو أعمدة تكرارية.

- المقاربة القانونية (The Legal Approach):

إن المقاربة القانونية تعتمد أساساً على الرجوع إلى النصوص القانونية، والدساتير ومحاولة فهمها واستخدامها في التحليل السياسي للظواهر الاجتماعية والسياسية، واستنباط القواعد والقوانين التي تحيط بالظاهرة محل الدراسة، والتي هي التحول الديمقراطي وكل ماله علاقة به في دراستنا، من تعديل للدساتير أو لمواد منها، ومعرفة وفهم حقوق الإنسان وبالأخص المواطن.

• طريقة جمع المعلومات:

إن من بين الطرق المعتمدة لجمع المعلومات حول موضوع الدراسة:

- الاعتماد على المراجع المكتوبة بالدرجة الأولى من كتب ومقالات سواء الصادرة عن المجلات أو الجرائد المعتمدة.
- الاعتماد على الانترنت كمرجع أصلي وتحميل كل من الكتب أو المقالات ودعم الدراسة بها وذلك لحدثة موضوعها ونقص الكتابات الورقية فيه.

¹ Arend Lijphart, *Comparative Politics and the Comparative Method*, IN: The American political science Review, Vol. 65, No. 3, Published by: The American Political Science Association (APSR), September, 1979, pp 682-693, p685.

² محمد شلبي، نفس المرجع السابق، ص97.

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

Abbreviations

المختصر	شرحه بالانجليزية	شرحه بالعربية
SCC	Supreme Constitutional Court	المحكمة الدستورية العليا
SCAF	Supreme Council for Armed Forces	المجلس الأعلى للقوات المسلحة
HEC	High Elections Commission	اللجنة العليا للانتخابات
SPEC	Supreme Presidential Election Commission	اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية
SJCE	Supreme Judicial Commission for Elections	اللجنة القضائية العليا للانتخابات
PAC	Political Parties Affairs Committee	لجنة شؤون الاحزاب السياسية
PA	People's Assembly	مجلس الشعب
SC	Shura Council	مجلس الشورى
MB	Muslim Brotherhood	جماعة الإخوان المسلمين
NSF	National Salvation Front	جبهة الإنقاذ الوطني
FJP	Freedom and Justice Party	حزب الحرية والعدالة
NDP	National Democratic Party	الحزب الوطني الديمقراطي
NWP	New Wafd Party	حزب الوفد الجديد

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي

للتحول الديمقراطي

المبحث الأول ماهية الديمقراطية

مطلب أول: مفهوم الديمقراطية:

إن محاولة تحديد مفهوم الديمقراطية التي تعود في أصلها إلى اليونان، والتي تعني في مفهومها اللغوي "حكم الشعب"، لا يقتصر على المفهوم اللغوي بل يتعدى ذلك إلى أن يشمل بالضرورة إلى المعنى الاصطلاحي الذي يشمل بدوره جملة من التعاريف المتعددة والمختلفة، والتي تعتمد أساسا على مجموعة من الأسس والعناصر.

1- معنى الديمقراطية:

إن معنى الديمقراطية (Democracy) في الوقت الحالي لم يعد ينحصر في المعنى الذي كان قد أعطي له في السابق، على أنها "نظام حكم" " Regime "، بل تعدت ذلك إلى أن أصبحت أسلوبا للممارسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وحتى كنمط حياة ينظم العلاقات بين الأفراد والجماعات داخل الكتل الاجتماعية والمجموعات الإنسانية، وذلك بضبط ديناميكية هذه الجماعات على اختلاف أنماطها و توجهاتها، سواء أكانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، وبالمقابل تضمن لها مجموعة من الحقوق السياسية والحريات المدنية¹.

إن اقتران الديمقراطية بالمجال السياسي، سواء من حيث علاقة القوى السياسية ببعضها البعض، أو في علاقتها بالأفراد (الشعب) يستلزم نوعا من الحرية، التنافسية المسؤولية و المحاسبة، أي أن يكون هناك حرية للشعب أن يختار من يمثله أو يحكمه، وان يفسح المجال أمام جميع القوى السياسية للتنافس على الحكم، وان يكون هذا الحاكم مسئولا أمام شعبه، وان يحاسب مثله مثل أي واحد منهم عند استبداده و ظلمه.

فالصفة المميزة للديمقراطية والأساسية فيها، هي مسؤولية الحكام عن أفعالهم أمام المواطنين الذين يمارسون دورهم بطريقة غير مباشرة عن طريق اختيار ممثلهم². بحيث يكون اختيار النخب أو الحكام

¹ - المقصود بالحقوق السياسية والحريات المدنية في هذا المجال هي المشاركة الفعلية في العملية السياسية. ففي الديمقراطية هذا يعني الحق لكل البالغين في الانتخاب والتنافس على المناصب العامة، وان يكون للممثلين المنتخبين الحق في صنع القرار في السياسات العامة. أما فيما يتعلق بالحريات المدنية ففي بعض التحليلات المتعلقة بمؤشر دار الحرية للحريات المدنية، يعرفون هذه الأخيرة على أنها حقوق منها الحق في حرية التعبير، في التنظيم واثبات الذات، وفصلا عن هذه الحقوق، أيضا الحق في درجة من الحكم الذاتي بالإضافة إلى حرية الدين والمعتقد، التعليم والسفر وكل الحقوق الشخصية الأخرى.... لمزيد من المعلومات حول الحقوق السياسية والحريات المدنية انظر:

Robert- J- Barro, **Determinants of democracy**, Journal of Political Economy 107(S6), Harvard University: DASH repository, 1999, pp 158-183, p177.

² محمد غربي، الديمقراطية و الحكم الراشد: رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية، دفاثر السياسة والقانون، الشلف: جامعة حسبية بن بو علي، عدد خاص إبريل 2011، ص368.

أو حتى الممثلين العموميين على مستوى الهيئات العامة من خلال الشعب أو القوى السياسية، والأحزاب السياسية، عن طريق انتخابات حرة ونزيهة وعادلة، بحيث يكون لكل فرد داخل الدولة الحق في التعبير عن رأيه متى خوله القانون ذلك أي ببلوغ السن القانونية، وأن يكون باستطاعته التمييز بين الخطأ والصواب.

ولكي ندرس الديمقراطية، وكي نحدد تعريفا لها من المهم أن نحاول وصف وتفسير التنوع والتغيير في مدى الديمقراطية وطابعها، بحيث يختار دارسها الديمقراطية عموما -ضمنا أو علانية- من بين أربعة تعاريف رئيسية¹: الدستورية (constitutional)، الجوهرية (substantive)، والإجرائية (procedural)، أو ذات التوجه العملياتي (process-oriented).

فالمقاربة الدستورية "Constitutional" تركز على القوانين التي يسنها نظام الحكم حول الأنشطة السياسية، وهكذا نستطيع أن نميز بين أنظمة حكم الأقلية وأنظمة الحكم الجمهوري وعدة أنظمة أخرى، بالإضافة إلى التميز في إطار الديمقراطيات بين ملكيات دستورية، وأنظمة رئاسية، وتنظيمات برلمانية، إلى أنواع أخرى منها، كالاتحادية المختلفة عن الوحدوية.

وتركز "مقاربات الحقوق الأساسية" "The Fundamental Rights" على الظروف الحياتية والسياسية التي يسعى نظام حكم ما إلى تعزيزها، وتشمل هذه الظروف الحياتية و السياسية رخاء الناس، وحرية الفردية، وأمنهم، والعدالة بينهم، والمساواة الاجتماعية بينهم، والمشاورات العامة معهم، والحل السلمي لنزاعاتهم.

ويختار أنصار "التعاريف الإجرائية" (procedural) مجموعة ضيقة من الممارسات السلطوية ليحددوا على ضوءها ما إذا كان نظام حكم ما يمكن أن يوصف بالديمقراطي أم لا.

ويحصر معظم دارسي هذه الإجراءات أمثال جاليرمو أودونل، وكارل فرديش، وهانز كلسن، وجوزيف شومبيتر، وروبرت داهل اهتمامهم بالانتخابات، ويتساءلون عما إذا كانت الانتخابات التي تقوم على تنافس حقيقي وتضم عددا كبيرا من المواطنين تؤدي إلى تغيير في الرجال وفي السياسة، ويرفضونها إذا ما بقيت مزيفة وتخلو من المنافسة و تستخدم كمناصفة لسحق معارضي الحكومة، ولكن إذا هي أحدثت فعلا تغييرات بارزة في الحكومة، فإنها تؤشر إلى حضور الديمقراطية إجرائيا ، كما انه يمكن من حيث المبدأ اضافة أو استبدال إجراءات استشارية أخرى، مثل: الاستفتاءات، الإقالة، التقدم بالاستدعاء، وحتى إجراء اقتراعات حول معرفة الآراء، إلا أن المحللين الإجرائيين في التطبيق يركزون بصورة واسعة على الانتخابات. ففي هذه المقاربة المفاهيمية و التي تسلط الضوء على الانتخابات باعتبارها

¹ تشارلز تلي، الديمقراطية، ترجمة: محمد فاضل طباح، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010، ص 24/22.

الوسيلة الوحيدة لتعيين المحكومين لحكامهم، والدفاع عن المبدأ القائل بأنه: " لا توجد سلطة شرعية في ظل نظام ديمقراطي بعيدا عن قضية الانتخابات".¹

وتضم تقييمات دار الحرية² بعض الآراء الأساسية عن المدى الذي يتمتع به مواطنو بلد ما بالحقوق السياسية و الحريات المدنية ، غير أنه عندما يتعلق الأمر بالحكم على بلد بأنه يقوم على "ديمقراطية عن طريق الانتخابات " ، فان دار الحرية تبحث بصورة رئيسية عن العناصر الإجرائية أو المعايير التالية³ :

- نظام سياسي تنافسي يضم عدة أحزاب .
- حق الانتخاب لجميع المواطنين البالغين (باستثناءات تخص القيود التي قد تفرضها الدول قانونيا على المواطن لارتكابهم جرائم) .
- انتخابات منتظمة تنافسية تجري في أجواء الاقتراع السري، مع حفاظ معقول على امن المقترعين، وانتفاء وجود تزوير واسع للأصوات، ويؤدي إلى نتائج لا تمثل إرادة الجماهير .
- الإمكانية الواضحة لوصول الأحزاب السياسية الرئيسية إلى جمهور الناخبين من خلال الإعلام والحملات السياسية العلنية.

المقاربة ذات التوجه العملياتي (process-oriented) للديمقراطية تختلف بشكل واضح عن المقاربات الدستورية و الأساسية والإجرائية، ففي تصريح كلاسيكي تقليدي اشترط روبرت داهل (Robert Dahl) خمسة معايير ذات توجه عملياتي للديمقراطية، فتحدث أولا عن كيفية عملها في جمعية تطوعية حرة (voluntary association) ،واقترح⁴ :

المشاركة الفعالة: قبل أن تتبنى هذه الجمعية سياسة ما، يجب أن يكون لدى جميع أعضائها فرص متساوية وفعالة لعرض آرائهم حول ما يجب أن تكون عليه سياسية الجماعة على الأعضاء الآخرين.

¹ Blaise Zalagoye, **Elections et transition démocratique en République centrafricaine**, Université catholique d'Afrique centrale, - Master droits de l'homme et action humanitaire, 2005, P3.

انظر الموقع التالي: http://www.memoireonline.com/05/06/157/m_elections-transition-democratique-republique-centrafricaine0.html، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2012/09/02.

² دار الحرية: هي منظمة مستقلة - غير حكومية - تسعى لقياس ونشر الحرية في العالم تأسست في أكتوبر 1941، حيث كانت أول منظمة أمريكية تسعى إلى تطوير الحريات عالميا من خلال تحليل الأوضاع في دول العالم والتدخل بتقارير تنشر دوريا، وتقدم المشورة للقادة بالولايات المتحدة الأمريكية والحكومات المماثلة لها، لمواجهة الدكتاتوريات والقمع، وتساهم في إيصال أصوات المناضلين من اجل الحرية في المجتمعات المستبدة في العالم لتخفيف و التقليل من ضغوطات الأنظمة الاستبدادية القائمة لهذه الأصوات، وتساهم في تقوية جبهة المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين المدنيين للارتقاء بالحقوق الأساسية و تطوير التغيير نحو الديمقراطية. وبدعم من دار الحرية هؤلاء الناشطون يوسعون حدود الحرية في المجتمعات القمعية و يسعون جاهدين لمساعدة حكوماتهم....

لمزيد من المعلومات انظر: www.Freedom House. Org /about-us، تم الاطلاع على الموقع في: 2012/09/11.

³ Freedom House, **AFRICAN ELECTIONS DATABASE** Source: "Freedom in the World 2012". See: <http://africanelections.tripod.com/fh2012.html>, (07/09/2012).

⁴ تشارلز تلي، نفس المرجع السابق ص26.

المساواة في حق التصويت: حين يحين الوقت لاتخاذ قرار نهائي بشأن سياسة الجمعية، يجب أن يتساوى جميع الأعضاء في الفرص الممنوحة لهم للتصويت، ويجب اعتبار جميع الأصوات متساوية. **التفهم المستنير:** ضمن حدود معقولة من حيث الوقت، يجب أن تفتح أمام كل عضو الفرص المتساوية والفعالة للاطلاع على السياسات البديلة ذات الصلة و نتائجها المحتملة. **تنظيم جدول الأعمال:** يجب أن يمنح الأعضاء الفرصة الخاصة ليقرروا كيفية تنظيم جدول الأعمال، وتحديد مواده إذا أرادوا، وبذلك لا تغلق العملية الديمقراطية التي تتطلبها المعايير الثلاثة السابقة، فسياسات الجماعة منفتحة دائما على التغيير من قبل الأعضاء، إذا اختاروا ذلك. **شمول البالغين:** يجب على جميع المقيمين الدائمين من البالغين، أو معظمهم، في جميع الأحوال، أن يكون لهم الحقوق الكاملة للمواطنين التي تتضمنها المعايير الأربعة الأولى. وقبل القرن العشرين لم يكن هذا المعيار مقبولا لدى معظم أنصار الديمقراطية.

ونقطة البداية في تحديد مفهوم الديمقراطية تتمثل في التأكيد على أن الديمقراطية لا يوجد لها تعريف جامع مانع، ولا شكل تطبيقي واحد صالح لكل زمان ومكان تأخذ به جميع نظم الحكم الديمقراطية في العالم، وعلى الرغم من اجتهاد العديد من الفقهاء والمفكرين في تعريف وتحديد مفهوم الديمقراطية، إلا أن الفقه لم يستقر على تعريف موحد للديمقراطية وما تنطوي عليه من حقوق للمواطنين وواجبات والتزامات على السلطة الحاكمة والنخب السياسية .

واعتبارا بان الديمقراطية حسب المفهوم اليوناني التقليدي لها بأنها "حكم الشعب"¹، ووفق ما أكدته المقولة المشهورة للرئيس الأمريكي أبراهام لينكون (Abraham Lincoln) على أنها: "حكم بالشعب وللشعب"²، وعلى اعتبار أن الديمقراطية شكلا من أشكال الحكم من حيث مصادر السلطة اللازمة للحكم والأغراض التي تؤديها الحكومة أو الإجراءات المتبعة لتكوين الحكومة . ومع بروز مشكل انعدام الدقة والغموض عندما يتم تحديد مفهوم الديمقراطية حسب هذه المعايير المذكورة سابقا و المتمثلة أساسا في مصدر السلطة أو الأغراض التي تؤديها الحكومة، أو الإجراءات المتبعة لتكوين هذه الحكومة.

¹ الديمقراطية تعود في أصلها المفهومي إلى اليونان، فهي تتكون من كلمة "ديموس" Demos و"كراطوس" Kratos، ففي الماضي كانت تترجم كلمة ديموس إلى "الشعب" والذي يعنون به كل الذكور البالغين من السكان الأصليين ليوليس أي- المدينة الدولة عندهم- أما كراطوس فهي "السلطة"، فالديمقراطية عند اليونان في معناها المتجذر أو الأصلي "سلطة الشعب"... لمزيد من المعلومات انظر:

Josiah Ober, **The Original Meaning of "Democracy": Capacity to Do Things not Majority Rule**, Version 1.0, Stanford University: Princeton/Stanford Working Papers in Classics, September 2007, p02.

² AREND LIJPHART, **Democracies: Forms, performance, and constitutional engineering**, European Journal of political research, Kluwer Academic publisher, printed in Netherlands, 1994, p02.

وما دام أن الإجراء المحوري في الديمقراطية هو اختيار القادة من خلال الانتخابات التنافسية، يبقى وحده المعنى الإجرائي للديمقراطية هو الدال والموفي بالغرض.¹ وانطلاقاً من ذلك، فإن أهم صيغة حديثة لمفهوم الديمقراطية قدمه جوزيف ا. شومبيتر (Joseph A- Schumpeter) على أنها :

" ذلك الترتيب المؤسسي الهادف إلى الوصول إلى قرارات سياسية تحقق الخير العام بجعل الشعب نفسه يقرر المسائل عبر انتخاب أفراد يجتمعون لتنفيذ إرادته "².

بحيث ربط شومبيتر في مفهومه للطريقة (النهج) الديمقراطية (democratic methode) بين فاعلين اثنين أساسيين ألا وهما الخير العام (common good) وإرادة الشعب (will of people) فالعلاقة هنا تبدو جلية وواضحة بين ما هو خير عام أو المصلحة العامة أو الرفاهية أو السعادة وإرادة الشعب الذي يمثل أغلبية المجتمع الواحد.

فبالنسبة للخير العام أو المصلحة العامة التي تهم وتنفع كل شرائح وطبقات المجتمع الواحد، والذي يمكن تمييزه بطريقة عقلانية من طرف كل إنسان عادي يميز بين الخير والشر، وأنه لا يعذر بعدم رؤيته حسب شومبيتر إلا لجهل يمكن القضاء عليه أو لغياب أو لمصلحة مضادة لمصلحة المجتمع .

أما بالنسبة لإرادة الشعب هي عند شومبيتر ما يعادل إرادة كل الأفراد العاقلين (reasonable individuals)، وهذه الإرادة ذات حدود مشتركة مع الخير العام، بحيث يشترك كل عضو من أعضاء المجتمع، واع لذلك الهدف، عارف بفكره، ومدرك ما هو خير وما هو سيء، اشتراكاً نشطاً ومسئولاً، في تعميم الخير ومحاربة السيئ، وكل الأعضاء يراقبون و يديرون معاً شؤونهم العامة.

إلا أنه لا يمكن للشعب أن يدير شؤونه عن طريق كل أفراد المجتمع، بل يتوجب عليه أن يوكلها إلى مجموعة من الاختصاصيين، هؤلاء الذين يتميزون عن غيرهم من أفراد مجتمعهم، وذلك لاكتسابهم مجموعة من الاستعدادات والتقنيات الخاصة، وان هؤلاء الاختصاصيين يعملون بهدف تنفيذ إرادة الشعب. وتكون مشاركة الأفراد بخصوص البث في القرارات وبالأخص المهمة منها عن طريق الاستفتاء مثلاً، وتبقى معالجة بقية القرارات والأحكام عن طريق لجنة يعينونها هم مثل مجلس أو برلمان أعضاؤه ينتخبون بالتصويت العام.³

أما صامويل هنتغتون (Samuel Huntington) فيرى في نفس المجال أن الإجراء المركزي للديمقراطية هو انتقاء القادة من خلال انتخابات تنافسية من طرف الشعب الذي يحكمونه.⁴

¹ صامويل هنتغتون، ترجمة: عبد الوهاب علوب، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، القاهرة: دار سعاد الصباح، ط1 ، 1993، ص64.

² Joseph-a-Schumpeter, **Capitalism-Socialisme And Democracy**, First published in the USA: Taylor & Francis e-Library, 2003. P250

³ Ibid, p251

⁴ Robert Barro J, Ibid, p160.

ومن جانبه اريك فروم (Erich Fromm) يعرف الديمقراطية بأنها في مثاليها تعني أن: " كل المواطنين متساوون في مسؤولية التأثير في صنع القرار".¹ بينما يعرفها سروش بأنها: " حق العدد الكبير من أفراد الشعب العاديين في كل بلد من البلاد أن يستبدلوا بحكامهم حكاما غيرهم، ويشرفوا بعض الإشراف على طريقة حكمهم، ويتناقشوا علنا في كل طرائق الحكم وقرارات الحكومة مناقشة مصحوبة بحريتهم في انتقاد جميع ولاة الأمور".²

ويعرفها كارل بوبر (Karl Popper) على أنها: "إمكان عزل الحكومة والتخلص منها دون إراقة للدماء".³

هناك أيضا بعض الأعمال المفاهيمية الأكاديمية التي تستعرض بشكل صريح بعض المحاولات لتأطير النظرية الديمقراطية، فعلى سبيل المثال ما جاء به مايكل سود ارو (Michael Sodaro) بحيث يعرف الديمقراطية على النحو التالي: " الفكرة الأساسية للديمقراطية هو أن الشعب لديه الحق في تحديد من يحكمه، ففي معظم الحالات، ينتخب الشعب المسؤولين الرئيسيون الذين يحكمونهم ويحاسبونهم على أفعالهم. الديمقراطية أيضا تفرض قيودا قانونية على سلطة الحكومة من خلال ضمان بعض الحقوق والحريات لمواطنيها".⁴

أما من جانبه كارل كوهن (Karl Cohen) فقد أعطى مجموعة من المفاهيم القصيرة للديمقراطية والتي إن ذكرت فإنها لا تفسر الكثير، لكنها على العموم تتفق، ومن أمثلته على ذلك قوله⁵:

"الحكم بالاتفاق"، "حكم الأغلبية"، "الحكم بمساواة الحقوق للجميع"، "السيادة للشعب".

أما دفيد بيثام (David beetham) فيعرفها على أنها: " طريقة لاتخاذ القرار في أي مجموعة أو رابطة أو مجتمع، حيث لكل الأفراد حقوق متساوية لاحتساب أرائهم".⁶

ومن خلال هذه المجموعة المهمة من التعاريف لهذه المجموعة من المفكرين والباحثين في العلوم الاجتماعية والسياسية يمكن أن نخلص إلى أن الديمقراطية هي شكل من أشكال الحكومة، يكون فيها جميع المواطنين متساوون في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم، كما تسمح للمواطنين المؤهلين المشاركة على قدم المساواة - إما بطريقة مباشرة أو عن طريق النواب المنتخبين - في اقتراح طرق التنمية، و وضع القوانين، وأنها تشمل كل النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تمكن من الممارسة الحرة والمتساوية في تقرير المصير السياسي.

¹ محمد الاحمري، الديمقراطية.. الجذور وإشكالية التطبيق، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، 2012، ص56

² نفس المرجع السابق، ص56.

³ كارل بوبر، درس القرن العشرين، ترجمة: الزاوي بغوره و لخضر مذبوح، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2008، ص89 .

⁴ David F. J. Campbell, **The Basic Concept for the Democracy Ranking of the Quality of Democracy**, Vienna: Democracy Ranking, 2008,p05.

⁵ Karl Cohen, **Democracy**, University of Georgia: Heritage Printers, 1971,p03.

⁶ محمد الاحمري، نفس المرجع السابق، ص56.

2- عناصر الديمقراطية:

لقد أجمع العديد من المفكرين الغربيين على ضرورة وجود عناصر أساسية لاعتبار النظام القائم نظاماً ديمقراطياً، ومن بين هؤلاء المفكرين، روبرت دال (Robert Dahl) والذي أكد على مجموعة من المقاييس التي تختص بها الديمقراطية، وهي¹:

1- حرية إنشاء الجمعيات السياسية والانضمام إليها.

2- حرية التعبير عن الرأي.

3- حق الانتخاب.

4- حق المواطن في ترشيح نفسه للمناصب السياسية.

5- المنافسة السياسية.

6- وجود بديل للدولة كمصدر للمعلومات.

7- وجود انتخابات حرة ونزيهة.

8- قيام المؤسسات السياسية التي تستمد سلطتها من الشعب.

إذا توافرت هذه العناصر، يمكن اعتبار النظام السياسي نظاماً ديمقراطياً، ويُطلق عليها أحياناً أخرى مصطلح الديمقراطية الليبرالية (Liberal Democracy) ولكن على حد تعبير دال (Dahl) فإنه من غير الممكن توافر جميع هذه العناصر في أي نظام ديمقراطي. ولذلك فهو يستخدم مصطلح (Polyarchy) بدلاً من الديمقراطية، وهي تعني الحكم المتعدد، فهو ليس حكماً للشخص الواحد أو حكماً للأقلية الغنية، وإنما هو حكم التعددية أو الكثرة. وعلى الرغم من عدم توافر جميع هذه العناصر في أي نظام ديمقراطي فإنه من الممكن وصف النظم السياسية التي تحتوي على غالبية هذه العناصر بأنها نظم ديمقراطية.

مطلب ثاني: الديمقراطية و الحرية:

بعد التطرق لمفهوم الديمقراطية وعناصرها الأساسية، يتوجب علينا التطرق إلى الحرية باعتبارها أهم مقصد من مقاصد الديمقراطية، بل وأكثر من ذلك، فهناك من يعتبر أن الحرية والديمقراطية ينبعان من نفس المنبع، وأنهما وجهان لعملة واحدة، فباستقراء تاريخ كل منهما نجد أن العلاقة، أو الرابطة التي تربط الديمقراطية بالحرية متجذرة عبر العصور. فقبل التطرق للعلاقة بينهما يمكن توضيح معنى الحرية، ثم بعد ذلك يتم التطرق إلى العلاقة بين الحرية والديمقراطية.

¹ Robert Dahl, *Polyarchy: participation and opposition*, New Haven, CT, Yale University, 1971, p3.

1- معنى الحرية:

لقد اهتمت العديد من الدراسات السياسية، الاجتماعية و حتى القانونية بمفهوم الحرية، نظرا لما لها من ارتباطات بالحياة اليومية و العلاقات الإنسانية، مؤكدة بذلك على مدى أهميتها، ومدى حاجة المجتمعات لها ضد كل قمع واستبداد، وتحقيقا لكل عدل ومساواة.

فالتعريف الذي جاء في إعلان الحقوق الفرنسي للحرية في نصه: "إن الحرية قوامها القدرة على عمل كل شيء لا يضر بالآخرين و لا تحد ممارسة الحقوق الطبيعية لكل إنسان إلا بالحقوق التي تؤمن للأعضاء الآخرين في المجتمع، ولا يجوز أن تحدد هذه الحدود إلا بالقانون. وليس للقانون أن يحظر إلا الأعمال المضرة بالمجتمع، وكل ما هو غير محظور بأحكام القانون لا يمكن أن يمنع ولا يجبر على عمل شيء لم يأمر به القانون".¹

وبالنظر إلى مفهوم الحرية كما ساد في الفكر السياسي و الممارسة العلمية، نجد انه يتراوح بين مفهومين أساسيين، الأول هو الحق في المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية، و الثاني هو الاعتراف بمجال خاص للأفراد لا يجوز التعدي عليه أو التدخل فيه.²

يقصد بالحرية السياسية في معناها المفهومي: "حرية القيام بأنواع الأعمال المختلفة التي تقضيها الحكومة الشعبية بما في ذلك حرية استخدام الوسائل التي يتمكن من خلالها المواطن إيصال صوته إلى مسامع الآخرين ويكون لذلك تأثير عملي في الحكم". وهذا يعني أن المواطن في الدولة الحديثة يتمتع بمجموعة امتيازات تدخل تحت عنوان "الحريات السياسية" من قبيل حق التشريع، حق التصويت، حق تشكيل الأحزاب و إبداء الرأي و تعيين الحاكم وشكل الحكومة و الإعلان عن أفكاره و عقائده بحرية تامة، وحق تشكيل النقابات و إقامة التظاهرات وما إلى ذلك من مصاديق ذلك المفهوم العام.³ بحيث من هنا تبرز ظاهرة الأحزاب فهي تتصل كليا بضمن الحريات العامة وممارسة الحقوق السياسية. وإن كل قيد يفرض في ذلك يعد حاجزا أمام حرية تشكيل الأحزاب و ممارسة نشاطاتها، بل يعد انتقاصا من الديمقراطية الحقة.⁴

2- علاقة الديمقراطية بالحرية:

حسب ما ذكر سابقا فان بعض الحريات ترتبط بالديمقراطية، كما أنها لا تتواجد في أنظمة حكم أخرى، فطبيعة الديمقراطية تفرض بأنه يجب أن يكون للمواطنين الحق في المشاركة في صنع القرار، وهي حرية مضمنة بالدستور، فهناك بعض الحريات التي تحميها الديمقراطية، لكنها ليست شرطا

¹ حافظ علوان حمادي الدليمي، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، عمان: دار وائل للطباعة و النشر، ط1، 2001 ص59/58.

² حازم الببلاوي، عن الديمقراطية الليبرالية قضايا و مشاكل، القاهرة: دار الشروق، ط1، 1993، ص11.

³ السيد احمد القبانجي، الحريات السياسية في المجتمع المدني، ص1، انظر الموقع التالي:

⁴ حافظ علوان حمادي الدليمي، نفس المرجع السابق، ص60. <http://www.4shared.com/get/wY636HKy.html> تاريخ الاطلاع على الموقع: 2012/12/18

لليدمقراطية¹. فيقدر ما أن الديمقراطية متعلقة بقضية الحكم أو السيطرة أو اتخاذ القرارات، فهي بالضرورة متعلقة بالحرية، فعلى الأقل فإنه لا احد مستثنى من المشاركة في صنع القرار². فهنا تكمن العلاقة بين الحرية و الديمقراطية، بحيث أن حرية المشاركة في صنع القرار تؤدي بالضرورة إلى الديمقراطية.

بالنسبة للحرية السياسية في العملية الديمقراطية حسب كارل كوهن (Karl Cohen) هي كثيرة، بحيث لا يمكن دراسة كل واحدة منها على حدة، إلا انه يمكن تجميعها في فئتين³: الحريات السياسية (Political Freedom)، و حريات التعبير (Freedoms of Speech).

فالحرية السياسية هي: " الحريات التي تستعمل كل الوسائل الموصلة لصوت المواطن ليكون مسموعا ثم فاعلا في الحكومة ". واهم حرية سياسية في الديمقراطية بالنسبة للمواطن هي حرية الانتخاب (Freedom of election)، وهذا يتطلب بالطبع أنظمة عادلة للتمثيل. إن هذه الحريات السياسية ليست هي الديمقراطية، لكن بدونها الديمقراطية لا تنجح.

أما بالنسبة لحرية التعبير يمكن تقسيمها إلى قسمين⁴: حرية الاقتراح (The Freedom to propose) و حرية المعارضة (The Freedom to oppose).

1- الديمقراطية تتطلب أن يكون مواطنيها أحرار في اقتراح بدائل و عرضها على مجتمعاتها، و أن أي تقييد لهذه الحرية هو تضيق ليس فقط على صاحب الاقتراح، وإنما على مجتمعه بصفة عامة، و تضيق لعرق المشاركة في هذا المجتمع. إن الحرية عندما تكون غير محدودة فقد يصعب على المواطن الاختيار، و الحل ليس هو التضيق من هذه الحريات بل يتوجب اتخاذ إجراءات إدارية من طرف ممثلين للشعب أنكياء و واعيين. بحيث أن الخطر على الديمقراطية لا يكمن في تعدد البدائل و إنما في التضيق العشوائي على هذه البدائل.

2- الديمقراطية تتطلب أن يكون مواطنوها أحرارا في معارضة المرشحين، والأحزاب، فحرية الاعتراض هي وضع الشخص لحجج علنية ضد أي برنامج، أو ضد أي شخص. بحيث يجب وضع الاقتراحات أمام الشعب، و إن نجاح هذه الاقتراحات يتوقف على تبني أغلبية الشعب لها.

¹ Karl Cohen, **Democracy**, Op. cit, p122/124.

² Sarita-Louis Kant, **A CRITICAL AND SYSTEMATIC ANALYSIS OF THE DEMOCRATIC VALUES OF FREEDOM AND EQUALITY**, submitted in accordance with the requirements for the degree of Doctor of Literature and Philosophy, University of South Africa, October 2009, p45.

³ Karl Cohen, **Democracy**, Op. cit, p123.

⁴ Ibid, p 124.

حق المعارضة كحق الاقتراح يجب حمايته ليس فقط لتفادي النقد بل لأنه أساسي لرفاهية كل عناصر المجتمع، فالشخص الذي لا يسمح بسماع حجج المعارضة، لا يمكن أن يكون على علم، ولا يمكن أن يقرر في قضية بحكمه، لأنه متى اسكت معارضة فان عمق مشاركة المجتمع بكامله يصبح ضعيفا.

إن الاقتراحات غير المحدودة قد تضلل، لكن المعارضة غير المحدودة هي في خدمة الاقتراح، وقد توصله إلى بر الأمان. إن الديمقراطية هي حكومة من خلال مشاركة المحكومين، فالمشاركة في اتخاذ القرار تدعوا إلى شراكة في نشاط فكري وبالتالي تعتمد دائما على التعبير المستمر و التواصل حول الحقائق والأفكار والحجج، بحيث أن حرية عرض و مناقشة هذه الأفكار هي شرط للديمقراطية.

إن ارتباط الديمقراطية بالحرية يمكن التماسه في العديد من المحطات، فهناك العديد من الدراسات التي تحاول قياس درجة الديمقراطية في عدد كبير من البلدان التي تستخدم مفهوم روبرت داهل للديمقراطية كنقطة انطلاق، فعلى سبيل المثال تحليل فانهانين تاتو (Tatu Vanhanen) لقياس التقدم الديمقراطي ل 172 دولة، من سنة 1850 إلى 1993. بحيث كان نقاشه دقيقا وغنيا بالأفكار الأصلية حول أسباب التحول الديمقراطي لهذه الدول. إلا أننا بحاجة إلى مؤشر تغطية عالمي، والذي يتم تحديثه وفق أسس منتظمة، فقد تم الاعتماد على محاولة أخرى معروفة في قياس الديمقراطية، هو مؤشر دار الحرية¹.

(Freedom House) حيث وظف هذا المؤشر بعدين، بعد واحد للمنافسة و المشاركة و يسمى الحقوق السياسية (political rights) و بعد واحد للحريات المدنية (civil liberties)، بحيث تم استخدام مقياس من سبعة نقاط لكل بعد، يتم من خلاله تصنيف البلدان التي لها أعلى درجة من الديمقراطية عند (1-1)، وأدنى درجة عند (7-7)، وبعبارة أخرى فان مؤشر دار الحرية يحاول أن يعكس فضاء لمتوسط الديمقراطية أو متوسط السلطوية، بين الأنظمة السلطوية الصريحة عند درجة (7-7)، و الأنظمة الديمقراطية بالكامل عند درجة (1-1)². انظر الجدول رقم (01).

فحسب تصنيفات دار الحرية تعد الدول حرة مع متوسط تقييم ما بين 1 و 2,5 ، وأما الدول الحرة جزئيا فبمتوسط يتراوح بين 3 و 5,0 ، وأما الدول التي تتراوح بين تصنيفات 5,5 حتى 7 فهي غير حرة. وحسب هذا التصنيف، فان الدول الديمقراطية أكثر حرية من الدول الأخرى غير الديمقراطية. وبالتالي يمكن القول أن ذروة العلاقة ما بين الحرية والديمقراطية تكمن في اعتبار الحرية من بين أهم المعايير أو المؤشرات التي تقاس بها الديمقراطية. فكلما كان الشعب حرا، كلما عكس ذلك مدى ديمقراطية النظام الحاكم.

¹ GEORG SØRENSEN, **Democracy and Democratization**: processes and prospects in a changing world, Denmark: Westview Press, Third Edition, 2008, pp18/19.

² Ibid. p19.

وكخلاصة لهذا المبحث يمكن القول أن الديمقراطية والحرية وجهان لعملة واحدة، فلا يمكن اعتبار أي نظام ديمقراطي دون توافر الحريات وخاصة الأساسية منها، كحرية اختيار الحكام، وحرية التعبير، حرية الصحافة، وحرية الترشح للمناصب المهمة في الدولة حين توفر الشروط وتطبيقاً لمبدأ التداول على السلطة...كلها وبالإضافة إلى الكثير من الحريات الأساسية الأخرى التي من شأنها إصباح الحكم بطابع الديمقراطية، أو بالأحرى جعله ديمقراطياً. وبهذا يمكن القول أن نقطة تحول أي نظام من لاديمقراطي، وفق أي شكل من أشكال الدكتاتورية والتسلطية نحو نظام ديمقراطي هي مجموعة من الحريات الواجب توافرها كضرورة لقيام هذا النظام الديمقراطي.

المبحث الثاني

التحول الديمقراطي (Democratization)

مطلب أول : مفهوم التحول الديمقراطي:

سيتم من خلال هذا المبحث محاولة التنقيب والتمحيص في أدبيات الدراسة لأجل الكشف عن معنى التحول الديمقراطي من جهة ومحاولة التعرف على أهم المراحل التي يمر بها هذا التحول، والعلاقة التي يمكن أن تربطه بمجموعة من الظواهر السياسية، التي من شأنها توضيح مفهومه ومعناه.

1- معنى التحول الديمقراطي:

بعد التطرق لمعنى الديمقراطية، وتقديم جملة من المفاهيم التي أدت بدورها إلى تقديم نظرة - ولو وجيزة - عن مفهوم الديمقراطية، هذه الأخيرة التي اعتبرها العديد من المفكرين ورجالات السياسة على أنها نظام حكم، وليس فقط مجرد إيديولوجية أو منهج أو طريقة اجتماعية وسياسية. وعلى اعتبار أن الديمقراطية نظام حكم ارتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الإصلاحات السياسية والاجتماعية، التي كانت تفتقد إليها معظم الأنظمة غير الديمقراطية، والتي تشمل نظاماً عسكرياً ونظم الحزب الواحد ونظم الدكتاتوريات الفردية الشخصية...، هذه الأخيرة التي تأثرت معظمها بموجات التحول الديمقراطي، خاصة الثالثة منها خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، وبالتحديد في منتصف سبعينيات هذا القرن. وباعتبار أن هذا التحول نحو الديمقراطية حديث النشأة على الساحة السياسية والفكرية، فقد خضع لمحاولات معمقة لتأصيل المفاهيم التي بدت جلية من خلال الاهتمام المتنامي لمختلف الأدبيات بهذا الموضوع.

إن عملية التحول الديمقراطي هي في أساسها تحول أو انتقال يتعلق بالعملية السياسية بصفة عامة وأنظمة الحكم بصفة خاصة، محاولة بذلك تغيير مسار هذه الأنظمة الحاكمة وتحويلها من أنظمة نبذها

شعوبها جراء ما لقيته منها من استبداد وطغيان نحو أنظمة حكم أصبحت ترى فيها الحل لمعضلتها، من تقرير للحريات، واعتراف بالحقوق، وإشراك في المسؤوليات، فقد أضحي هذا التحول الديمقراطي من بين أهم الطرق للظفر بسلطة تعترف بالآخر، وتتعامل معه على قدم المساواة.

وفي محاولة لتحديد مفهوم التحول الديمقراطي هناك من يعرفه على انه عملية التغيير السياسي، الذي يحرك النظم السياسية في أي مجتمع معين، نحو نظام الحكم الذي يضمن المشاركة السياسية السلمية في بيئة تنافسية تضمن الحريات السياسية و المدنية.¹

وهناك من يرى انه يمكن تعريف التحول الديمقراطي، بالنسبة للنظام الاستبدادي القديم على انه وضع نظام سياسي ديمقراطي محل هذا النظام القديم، بحيث تكون السيادة فيه للناس والمواطنين ويكون التنافس على السلطة فيه من قبل مجموعة متنوعة من الفاعلين السياسيين.²

ويرى صمويل هانتجتون أن موجة التحول الديمقراطي عبارة عن مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي تحدث في فترة زمنية محددة و تفوق في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد خلال نفس الفترة الزمنية.³

وهناك من يرى أن مفهوم التحول الديمقراطي (الدمقرطة) عادة ما يعرف على انه تغيير من سياسة الاستبدادية (الشمولية في بعض الأحيان) نحو سياسة الديمقراطية.⁴

ومن خلال ما ذكرناه سابقا فان مفهوم التحول الديمقراطي يعني بدلالاته اللفظية المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي، فالنظام السياسي الذي يشهد تحولا ديمقراطيا يمر بمرحلة انتقالية بين نظام غير ديمقراطي في اتجاه التحول إلى نظام ديمقراطي.⁵

2- مراحل التحول الديمقراطي:

إن التحول الديمقراطي يتضمن عددا من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى إلى ترسيخ نظمها، وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لحساب منظمات المجتمع المدني بما يضمن نوعا من التوازن بين كل من

¹ S.W.R. de A. Samarasinghe, **Democracy and Democratization in Developing Countries**, Development Studies Program, The American University & Institute for International Research Washington, DC and International Centre for Ethnic Studies Kandy, Sri Lanka, July1994, p14

² Corneliu Tatu, **Transition démocratique en Roumanie et implications spatiales: The territorial conséquences of Democratic transition in Romania**, l'espace politique: Démocratie, territoires, élections, 2007, p2.

³ صامويل هنتكتون، نفس المرجع السابق، ص 73

⁴ SANG-HYUN SEO, **A STUDY ON DEMOCRATIC TRANSITION IN SOUTH AFRICA: DEMOCRACY THROUGH COMPROMISE AND INSTITUTIONAL**, Submitted in accordance with the requirements for the degree of Doctor of Literature and Philosophy, South Africa: University of South Africa, 2008, p07

⁵ احمد منيسى (محرر)، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2004، ص295.

الدولة والمجتمع أي بين القوى الرسمية و القوى اللارسمية، بما يستوجب بلورة أو تنمية مراكز عديدة للقوى إلى جانب تقبل الجدل السياسي واحترام الرأي الآخر¹. انظر الشكل رقم (01).

من خلال هذا الشكل المبسط يمكن توضيح المراحل التي تمر بها عملية التحول الديمقراطي، بحيث تبدأ العملية بمراحلها الأولى أو الابتدائية، و التي تتم فيها إزالة الأنظمة التسلطية، واستبدالها بأنظمة ديمقراطية، ثم تأتي المرحلة الانتقالية، والتي تعتبر أصعب واطور مرحلة في عملية التحول الديمقراطي، بحيث إما أن تتم فيها عمليات إرساء مبادئ النظام الديمقراطي الجديد، أو يخضع لنكسات بحيث يظهر معارضون جدد لهذا النظام الجديد - أي النظام الديمقراطي - بعد ذلك تأتي آخر واهم مرحلة لعملية التحول الديمقراطي، والتي هي مرحلة ترسيخ وتثبيت الديمقراطية داخل المجتمع، ويتم ذلك بوضع قواعد وأسس ديمقراطية تبدأ بإعداد دستور ديمقراطي، يوضح مسار الدولة الديمقراطي بناء على إنشاء مؤسسات ديمقراطية مستقلة عن بعضها البعض، وتداول النخبة ودورانها على السلطة، وينتهي بوجوب إشراك الجماعات الشعبية في تقرير المصير، كإعطائهم فرصة اختيار من يحكمهم مثلاً.

2-1 المرحلة الابتدائية:

إن عملية التحول الديمقراطي كما ذكرنا سابقاً تمر بمجموعة من المراحل، تبدأ بأول مرحلة و التي تتم فيها إزالة الأنظمة التسلطية، واستبدالها بأنظمة ديمقراطية، و يكون ذلك إما بطرق سلمية أو غير سلمية. و جدير بالملاحظة، أن سقوط النظم السلطوية لا يعني الوصول إلى الديمقراطية. فالكثير من دول العالم أطاحت بنظم سلطوية، لكنها انحدرت إلى حرب أهلية، أو انضمت إلى خانة الدول المنهارة، أو استبدلت بديكتاتوريات أخرى.² لان هذه الأنظمة الدكتاتورية هي بطبيعة الحال أنظمة حساسة لأي عمل يضعف تسلطها وانفلات قوتها، وتكون ردة فعلها متمثلة بالتهديد و القمع ضد أي شخص يقف في وجهها أو يعارضها أو يرفض التعاون معها.³

يتم الانتقال إلى الديمقراطية من نظم حكم الوصاية - بمختلف أشكالها - حيث يؤسس الحكم على الغلبة وتكون السيادة لفرد أو لقلّة من الناس وليس الشعب مصدر السلطات. وهذه الأنواع من نظم الحكم هي التي سادت العالم وتوالت على حكمه عبر العصور حتى برز نظام الحكم الديمقراطي. وبالرغم من أن النموذج المثالي (ideal) لهذه النظم قد يتم الاقتراب منه لفترات قصيرة واستثنائية في عمر الدول والقيادات "الكرزمية" الفذة، إلا أن نظم الحكم هذه لا تلبث أن تؤسس على حكم الغلبة والعصبية وتمر بدورة ابن خلدون، حتى تصل في نهاية الأمر إلى الضعف والعجز والاستبداد، الأمر الذي يسهل لعصبية

¹ محمد نصر مهنا، في النظام الدستوري والسياسي: دراسة تطبيقية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط1، 2005، ص442.

² عمار رضوي، الثورة وإشكاليات التحول الديمقراطي، الأهرام الرقمي: مقالات و كتاب، 2010 انظر الموقع التالي:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx>، تاريخ الدخول: 2012/12/22.

³ جين شارب، البدائل الحقيقية، مؤسسة البرت انشتاين، ص05 انظر الموقع التالي:

http://www.aeinstein.org/organizations/org/TARA_arabic.pdf، تاريخ الدخول: 2012/12/22.

طامحة وطامعة أخرى أن تتغلب على الأولى وتعيد الكره. وقد أجرى روبرت دال (Robert Dahl) مناقشات بين حجج دعاة نظم حكم الوصاية وحالة الفوضى حيث لا توجد حكومة، فوجد أننا عندما نقارن واقع نظام الحكم الديمقراطي بواقع بدائله فإننا لا شك مدركون تميزه في المدى البعيد.¹ و يمكن توضيح نظام حكم الغلبة أو الوصاية من خلال الشكل رقم (02).

ومن خلال الشكل السابق، ووفق هذا النموذج نجد أن نظام حكم الغلبة نظام مغلق بسبب توارث قيادته وتآكل عصبية وطغيان المصالح الشخصية على المصلحة العامة فيه تدريجياً، ولذلك لا بد أن يؤدي إلى الضعف ويؤول إلى العجز عن تحقيق الأهداف الوطنية المتغيرة بتغير الأوضاع الداخلية والمحيط الخارجي وتحدياتهما، الأمر الذي يتيح فرص انقضاؤ أقلية إستراتيجية عليه - عصبية أو عصابة - ، يؤول مصيرها بعد تغلبها بفترة -طالت أو قصرت - إلى مثل ما آل إليه مصير العصبية السابقة.²

2-2 المرحلة الانتقالية:

تعتبر المرحلة الانتقالية من بين أهم وأصعب المراحل التي تمر بها عملية التحول الديمقراطي، فهي مرحلة عدم يقين سياسي كبير، خاصة وأنها مشحونة بخطر الارتداد، لأنها تخضع لحالات طوارئ غير متوقعة، تكشف نتائج عملية غير مقصودة. هذه المرحلة هي بصفة عامة تعتبر نظام هجين: مؤسسات النظام القديم لا تزال تتعايش مع مؤسسات النظام الجديد، والسلطويين و الديمقراطيين يتقاسمون السلطة في كثير من الأحيان، سواء من خلال الصراع أو بالاتفاق، فهذه المرحلة عندما تقارن بمراحل أخرى للدمقرطة، فإنها تفترض أشكالا أكثر تنوعا.³ فتعامل الديمقراطيين مع بقايا النظام القديم يجب أن يتسم بالحذر، و الذكاء و التخلص من هذه البقايا هو شيء صعب، لان هذه الأخيرة يمكن أن تأخذ أشكالا جديدة لمعارضة النظام الجديد - خاصة غير المعرفة منها- و يمكن حتى أن تكون جزءا منه، بحيث تحاول أن توقعه في نكسات، أو صراعات جديدة، وبالتالي العودة إلى نقطة الصفر، وظهور أقليات وعصبية أخرى تسيطر على النظام من جديد. بحيث شبه آدم برزبورسكي (Adam Przeworski) هذه المرحلة من التحول الديمقراطي بكرة الخيط حيث قال: " مرة واحدة يتم فيها إرسال كرة الخيط لتصل إلى الأعلى، فانه لا محالة قد تأتي كرة الخيط إلى الأسفل مرة أخرى"⁴.

وقد أتاح نظام الحكم الديمقراطي منذ أن أعيد اكتشاف مبادئ المواطنة والمشاركة السياسية وحكم القانون في دائرة الحضارة الغربية، بديلا لحكم الغلبة وسيادة الفرد أو القلة على الناس، نتيجة معاناة

¹ علي خليفة الكواري، الخليج العربي والديمقراطية: حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدوحة، 2001، ص16.

² نفس المرجع السابق، ص 17/16

³ Doh Chull Shin, **On the Third Wave of Democratization: A Synthesis and Evaluation of Recent theory and Research**, JSTOR: World politics, Vol, 47, No, 1, 1994, pp 135-170, p143/144.

⁴ Doh Chull Shin, *Ibid.* p143.

الشعوب من الاستبداد ووعي حكمائها ومفكريها والناشطين فيها بإمكانيات نظام الحكم الديمقراطي وأهميته في كسر الحلقة المفرغة التي دار فيها حكم الغلبة عبر التاريخ. وإذا كان هذا الوعي بإمكانيات الديمقراطية قد مثل إبداعا إنسانيا عند بدايته في العالم الحديث، فقد أصبح بالنسبة للشعوب بعد نجاح كل من الثورتين الأمريكية والفرنسية في أن يؤسس نظم حكم ديمقراطية يكون الشعب فيها مصدر السلطات ويؤسس الاجتماع السياسي على مبدأ المواطنة المتساوية، أمرا واقعا يمكن إدراكه ومقارنته مع واقع نظم الحكم البديلة الأخرى. ومن هنا انفتح المجال لوجود بديل عملي لمصيدة حكم الوصاية والغلبة والأنفكاك من دورة ابن خلدون للدول وحتميتها، تمثل في الانتقال إلى الديمقراطية وفق تعاهد مجتمعي متجدد، تغير بموجب شرعيته الدول قياداتها وتصوغ أهدافها العامة المرحلية.¹ ويمكن توضيح مسار الانتقال إلى الديمقراطية من خلال الشكل رقم (03).

2-3 المرحلة النهائية:

عندما يصل المجتمع كما وصلت السلطة إلى طريق مسدود وتتعاظم الأزمات وينتشر الفلق على الحاضر والمستقبل بين أفراد الشعب وجماعاته. عند هذا المنعطف تجد المجتمعات الحية كما تجد السلطة الحكيمة نفسها عند مفترق طرق ويأخذ المثقفون والناشطون دور نشر الوعي بإمكانيات الديمقراطية وقدرة النظام الديمقراطي على إخراج السلطة والمجتمع من المأزق والطريق المسدود. ويمكن أن يقود ذلك الوضع المأزوم إلى قيام انتفاضة مؤسسة للديمقراطية. كما يمكن أن يقود إلى انفتاح سياسي يخفف الضغط على نظام الحكم ويفتح الأمل للشعب في احتمالات التغيير السلمي. وهذا الانفتاح السياسي يمكن أن تستفيد منه القوى التي تنشأ التغيير بعد أن تعذر عليها الانقلاب على السلطة، في إعادة طرح نفسها كقوى تنشأ التغيير الديمقراطي وتنمي الديمقراطية داخلها وفيما بينها. الأمر الذي يتيح تعبئة وتنظيم القوى صاحبة المصلحة في الديمقراطية، كما يوسع من دائرة قبول مبدأ المواطنة المتساوية ومبدأ الشعب مصدر السلطات وحكم القانون. وقبول هذه المبادئ الديمقراطية نفسيا وفكريا وتأسيسها في الثقافة الوطنية يفتح آفاقا لبناء الدولة وبروز دور المؤسسات، كما يسمح بنمو حركة ديمقراطية وطلب فعال تدفع به القوى التي تنشأ التغيير وتعمل على التوافق عليه مع السلطة وفق شرعية دستور ديمقراطي. وإذا استوعبت السلطة ضرورة الانتقال وتوافقت مع المجتمع على تعاهد مجتمعي متجدد وفق شرعية دستور ديمقراطي تكون إرادة الديمقراطية قد تبلورت وانتقل المجتمع إلى عملية التحول الديمقراطي.² بحيث تمثل هذه الأخيرة مرحلة متقدمة على الانتقال الديمقراطي، تتميز بالصعوبة والتعقيد وتمثل عملية التحول في التغيير البطيء والتدريجي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في بلد ما دون التناكر لما سبق تحقيقه بالاعتماد على التجارب السابقة قصد الاستفادة منها. فهي العملية التي يجري بموجبها تطبيق قواعد

¹ علي خليفة الكواري، نفس المرجع السابق، ص 17

² نفس المرجع السابق، ص 19

وإجراءات المواطنة على المؤسسات السياسية التي كانت محكومة بمبادئ أخرى أو توسيع هذه القواعد والإجراءات.¹ للوصول بها في آخر المطاف إلى الهدف المرجو، ألا وهو التعامل وفق اطر ديمقراطية وتحت تطبيق إجراءات أكثر ديمقراطية، ومن ثم ترسيخ و توطيد هذه الديمقراطية في المجتمع. ويمكن توضيح هذه المرحلة أي مرحلة التحول والترسيخ الديمقراطي من خلال الشكل رقم (04).

وجدير بالتأكيد أن كلا من مسار الانتقال إلى الديمقراطية وعملية التحول الديمقراطي اللذين تم توضيحهما في الشكلين رقم (03) و (04)، ليسا بالبساطة والحتمية التي يبدوان بهما من تتبع الرسمين وإنما هما عمليتان معقدتان يحكم مسارهما صراع الإيرادات وتوازن القوى وتركيب البنى المجتمعية ونضج الثقافة السياسية من عدمه. كما يتأثران بالعوامل الداخلية والخارجية وروح العصر. ولذلك قد تتراجع عملية الانفتاح السياسي أو تتغير المعطيات التي تمهد للتوافق بين أطراف المعارضة أو بينها وبين السلطة بحيث تعود فرص الانتقال إلى المربع الأول أو قد يحدث ما ليس في الحسبان، مثل نمو قناعة بالديمقراطية لدى الحاكم الفرد أو ضغط خارجي أو انقلاب يتبنى الانتقال إلى الديمقراطية ويتم الانتقال إليها سلمياً. كما أن عملية التحول الديمقراطي، بعد أن تبدأ بالاحتكام إلى شريعة دستور ديمقراطي، قد تنتكس ويعطل العمل بالدستور الديمقراطي ويعود الحكم سيرته الأولى، حكم غلبة وعصبية، يعمل الديمقراطيون فيه على عودة انتقاله إلى الديمقراطية مرة أخرى وأخرى وهكذا دواليك، حتى يتجاوز نظام الحكم الديمقراطي مرحلة الانتقال الأولى وترسخ مقومات الديمقراطية، من شرعية دستورية ورأي عام وبنى مجتمعية وثقافة ديمقراطية.² فالترسيخ ليس مجرد مرحلة بعد انتهاء المرحلة الانتقالية كما يراها الكثيرون، بل هي عملية معقدة ذات أبعاد مؤسسية و مواقف وسلوكيات، التي عادة ما تكون أكثر العوامل تدخلا و فاعلية و أكثرها اهتماما بعملية الانتقال. كما انه يمكن خلال عملية الترسخ أن يتم تغير سمات التحول إلى الديمقراطية، كما حدث في الأرجنتين أو البرتغال. و الترسخ ليس بالضرورة استمرار لعملية الانتقال، بل هو عملية مختلفة التي عادة ما يكون لها تأثير كبير على نوعية الديمقراطية الجديدة.³ بحيث يمكن اعتبار الديمقراطية قد ترسخت في بلد ما عندما يقبل جميع الفاعلين الأساسيين حقيقة أن العمليات الديمقراطية هي التي تحدد و تملئ التفاعلات التي تتم في النظام السياسي. أي يمكن القول أن الديمقراطية قد تعززت عندما يسعى الأفراد و الجماعات لتحقيق مصالحهم استنادا إلى قواعد و ترتيبات مؤسسية تعطي للأفراد والجماعات إمكانية السيطرة على عملية اتخاذ القرارات

¹ فاطمة مساعيد، *التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية: نماذج مختارة*، الجزائر: جامعة ورقلة، دفاقر السياسة و القانون، عدد خاص 2011، ص 211/244، ص 216.

² علي خليفة الكواري، نفس المرجع السابق، ص 21

³ Hans-Jürgen Puhle, *Democratic Consolidation and Defective Democracies*, J.W. Goethe-Universität Frankfurt: Conference in the UAM, Working Paper 47/2005, p04.

وضع السياسات العامة عبر التنافس الانتخابي.¹ وتصبح بذلك الديمقراطية قيمة اجتماعية، ومعياراً أخلاقياً، وتجارب إنسانية يحتاجها المجتمع حتى تستقر الممارسة الديمقراطية فيه.

المطلب الثاني: المداخل النظرية لتفسير التحول الديمقراطي:

لقد ارتبط التحول الديمقراطي في تفسيره، وتبرير أهميته بمجموعة من المداخل النظرية، والمقاربات التفسيرية، التي أعطت إلى حد بعيد مفهوماً له، وأبرزت أهميته، ومن بين أهم هذه المداخل التحديث والتنمية السياسية، و المدخل الانتقالي، والمدخل البنيوي، التي سيتم التطرق لها بالتفصيل.

1- التحديث والتنمية السياسية:

يشهد العالم اليوم ما يطلق عليه اسم "ثورة التحديث"، والتي ينظر إليها باعتبارها عملية تتضمن تغييرات عميقة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً. وفي محاولة لتعريف التحديث بأبسط صورة ممكنة نرى انه: "عملية تهدف إلى ترشيد منفعة الموارد والإمكانات، و تأسيس مجتمع عصري يتميز باستخدام وسائل التقانة الحديثة، وتنتشر في أنحاءه مظاهر التحضر، كما يتسم بارتفاع نسبة المتعلمين."² وأول ما يشار إليه في هذا الشأن هو أن مفهوم التنمية السياسية ذاته - ولحداثة نشأته أيضاً- لا يزال يختلط، ويتداخل إلى حد كبير مع طائفة أخرى من المفاهيم التي تقترب منه، أو تتشابه معه أو تقترب منه (كالتحديث، والتغيير، والتطور، والنمو، والتقدم...)، حتى أن بعض الباحثين لا يجد غضاضة قط في المساواة بينها، ومن ثم يعتبرها جميعاً من قبيل المترادفات التي قد يوحي بها التداعي الحر للمعاني³، وعلى هذا الأساس فإن استخدام أي من المصطلحين في هذه الدراسة فهو يوحي بنفس المعنى.

إلا أن المعالجة العلمية الأكثر دقة وانتظاماً فيما يتعلق بالارتباط بين الديمقراطية والتنمية تبرز من خلال افتراضات وأطروحات عالم الاجتماع السياسي الأمريكي مارتن ليبست (Seymour Martin Lipset) الذي قدم أطروحته لأول مرة عام 1959 في مقاله الموسومة " بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية: التنمية الاقتصادية و الشرعية السياسية ". وقد أكد في هذه الأطروحة على ارتباط الديمقراطية بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولإبراز هذه العلاقة، قام بتصنيف البلدان الأوروبية والبلدان الناطقة بالانجليزية في أمريكا الشمالية و استراليا إلى ديمقراطيات مستقرة و ديمقراطيات غير مستقرة ودكتاتوريات. وصنف بلدان أمريكا اللاتينية إلى ديمقراطيات و دكتاتوريات غير مستقرة وأخرى مستقرة. ثم قام بمقارنة هذه البلدان وفقاً لثرواتها ودرجة التصنيع والحضرية و مستوى التعليم باعتبارها مؤشرات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتبين من المقارنة أن البلدان الأكثر ديمقراطية في كلا المجموعتين كانت تتمتع أيضاً بمستويات تنمية اجتماعية و اقتصادية أعلى من البلدان

¹ محمد زاهي بشير المغربي، بحوث في ثقافة الديمقراطية و النظام العربي، بنغازي: دار الكتب الوطنية، ط1، 2005، ص77.

² ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2004، ص205.

³ السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية (دراسة في الاجتماع السياسي)، الجزء الأول الأبعاد المعرفية والمنهجية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002، ص85.

الدكتاتورية.¹ استنادا إلى ذلك، افترض ليبست وجود علاقة قوية بين التنمية الاقتصادية و بين النظام الديمقراطي.² أي أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل وحتى السياسية تحدث في أنظمة ديمقراطية.

2- المدخل الانتقالي و تفسير التحول الديمقراطي:

لقد جاء المدخل الانتقالي كرد على مدخل التحديث و التنمية السياسية، وخاصة لأطروحة ليبست، عن طريق الباحث السياسي دانكورت روستو (Dankwart A. Rustow)، في مقاله الموسومة تحت عنوان: التحول الديمقراطي سنة 1970 (Transition to Democracy, 1970)، والتي أكد فيها على أولوية كيفية تحقيق الديمقراطية، بدلا لما جاء به ليبست وغيره بتركيزهم على العوامل التنموية من اجتماعية و اقتصادية ومدى ارتباطها بالديمقراطية، فهو يرى أن كيفية تحقيق الديمقراطية يتطلب دراسة لمقاربة تطويرية تاريخية تستخدم لدراسة حالات مختلفة، على أساس أنها تعطي تحليلا أفضل من البحث عن الشروط و المتطلبات الوظيفية للديمقراطية. بحيث قارن رستو بين تركيا والسويد وفق منهج تاريخي مقارنة، واعتبره كمسار محدد تتبعه كل الدول في عملية الديمقراطية، ويكون ذلك المسار وفق أربعة مراحل والتي هي³:

1-2- مرحلة تحقيق الوحدة القومية:

هذا النموذج يبدأ بشرط أولي شرط الخلفية (The Background Condition)، أو خلفية الأوضاع والتي هي الوحدة القومية، وهذا لا يستلزم إقامة القسم اليومي بالوفاء بالوطن، أو وجود هدف سياسي كبير يتبعه المواطنون ككل، بل هو ببساطة أن اغلب المواطنين في الديمقراطية المنتظرة يجب ألا يكون لهم شك أو تحفظات حول انتمائهم السياسي. هذه فكرة تعفي حالات الانفصال الكامن، كما هو الحال في إمبراطورية هابسبورغ (Habsburg Empire) و الإمبراطورية العثمانية (Ottoman Empire)، وفي كثير من الدول الإفريقية اليوم، و كما يجب أيضا إقصاء حالة الكثير من الدول العربية التي لها تطلعات جادة للوحدة، فالديمقراطية هي نظام حكم الأغلبية المؤقتة، حتى يتمكن الحكام والسياسات من التغيير بحرية. ويتطلب أن تكون تشكيلة المواطنين مستمرة. كما يقول أيفور جانيغز (Ivor Jennings): "الشعب لا يستطيع أن يقرر حتى يقرر احدهم من هو الشعب". وبهذا يمكن أن نستشف من هذا القول أن القومية شرط سابق للديمقراطية، حيث أن الوحدة القومية شرط الخلفية، بمعنى انه يجب أن تسبق كل مراحل الديمقراطية.

¹ محمد زاهي بشير المغربي، نفس المرجع السابق، ص54

² David D. Laitin, **Comparative Politics: The State of the Subdiscipline**, Stanford University: APSA, 2000, p07.

³ Rustow, A. Dankwart, **Transition to democracy: Toward a Dynamic Model**, Source: Comparative Politics, Vol. 2, No. 3 (Apr., 1970), pp. 337-363, Published by: Ph.D. Program in Political Science of the City University of New York collaborating with JSTOR, P350-361.

فحسب روستو الوحدة الوطنية يمكن أن تكون قد تمت في عصور مل قبل التاريخ في اليابان والسويد أو تسبق المراحل الأخرى بقرون كما في فرنسا، أو بعشرات السنين كما في تركيا، ولا يهم بأي طريقة تمت الوحدة الوطنية، مثال اليابان العامل الذي ساهم في الوحدة الوطنية فيها هو الموقع الجغرافي. فمفهوم القومية يمكن أن يكون نتاج الكثافة المفاجئة للتواصل الاجتماعي وهدفه الوحدة الوطنية، و يمكن أن تكون ميراث أسرة مالكة أو إجراءات إدارية للتوحيد كما اقترحها كارل دويتش. وهناك حجج أخرى في العديد من الكتابات، ومن أهمها انه في عصر التحديث أن الناس لا يشعرون بشعور غالب للوفاء، ما عدا الوفاء للمجتمع السياسي، بحيث يحقق درجة معتبرة من الحداثة في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية، هذا النوع من الفرضيات يمكن بحثه كجزء من نظرية المواطنة و ليس جزء من التطور الديمقراطي. إن الوحدة الوطنية حسب كارل دويتش (Karl Deutsch) ليست نتاجا للأراء و المواقف المشتركة بقدر ما هي نتاج ردة الفعل والتكامل.

ويرى بان شرط الخلفية يمكن أن يتحقق بامتياز عندما تقبل الوحدة الوطنية بدون تفكير، وان أي إجماع مسموع للوحدة الوطنية يجب أن يخيفنا لان أكثر التعبيرات الرنانة للوطنية خرج من شفاه ناس كانوا يحسون بنقص الأمن تجاه هويتهم الوطنية، كالألمان و الايطاليين في القرن الماضي و العرب والأفارقة حاليا، بعكس الانجليز و السويديين و اليابانيين. الشرط الوحيد للخلفية يستلزم مستوى أدنى من التطور الاقتصادي أو التمايز الاجتماعي وهو ضروري كشرط أولي للديمقراطية. هذه العوامل الاجتماعية والاقتصادية تدخل في هذا النموذج فقط بصيغة غير مباشرة، كواحدة من الكثير من القواعد البديلة للوحدة الوطنية أول للنزاع.

2-2- المرحلة التحضيرية (التمهيدية):

إن افتراض روستو القائل بأن عملية دينامية الديمقراطية نتجت عن صراع سياسي طويل، الذي نشأ عن قناعات أطراف النزاع بأفكارها السياسية، بحيث ينتج عن هذا الصراع نخبة جديدة على أنقاض طبقة اجتماعية بدون قيادة، بحيث تختلف هذه القيادات والأتباع داخل النخبة الجديدة من دولة إلى أخرى، ومن فترة زمنية إلى أخرى داخل الدولة الواحدة. وقد أعطى مثالين: بحيث يوضح في المثال الأول أن السويد والتي نشأ فيها الصراع بين طرفين الأول يتكون من المزارعين والطبقة العاملة وأدنى الطبقة الوسطى ضد تحالف المحافظين المتمثل في البيروقراطيين، ملاك الأراضي والصناعيين وكان سبب النزاع عموما يتمحور حول الأسعار، الضرائب، الخدمة العسكرية و الاستفتاء.

أما المثال الثاني حول تركيا ففي العشرين سنة ما بعد الحرب العالمية الثانية، الصراع كان ما بين سكان الأرياف و سكان المدن، وبالتحديد بين كبار المزارعين المدعومين من الهيئة الناخبة الريفية ضد ورثة

المؤسسة العسكرية البيروقراطية الكمالية (أي التابعة لمصطفى كمال أتاتورك)، وقد تمحور مشكل الصراع حول التصنيع مقابل التنمية الفلاحية.

ففي كلا المثالين فان العوامل الاقتصادية كانت لها الأهمية القصوى، بحيث أن السويد كانت تمر بفترة لتطور اقتصادي مكثف نتج عنه نزاعات سياسية، وفي نقطة حاسمة من النزاع، الزيادة في الأجور سمحت لعمال مدينة ستوكهولم بتخطي حاجز الضرائب الموجود إلى الامتياز. أما في تركيا فمطالب التنمية الريفية كانت نتيجة وليس سببا لبداية الديمقراطية.

وأكد الكاتب أن في بعض الأحيان العوامل الاقتصادية لا تلعب دورا هاما، و أعطى مثلا كما حدث في الهند والفلبين حيث أن التنافس الممتد بين القوى الوطنية و البيروقراطية الامبريالية، - و الذي لا يعتبر من قبيل الصراع الطبقي- حول الحكم الذاتي ساهم كعامل تحضيري للانتقال إلى الديمقراطية.

أما في لبنان فان الصراع المستمر بين الجماعات الطائفية من اجل الوصول إلى مناصب حكومية، فرغم أن الصراعات السياسية عادة ما يكون لها أبعاد اقتصادية، فانه توجد حالة وحيدة تنتج استعمار أو انقسامات دينية لأسباب اقتصادية، وهي الحتمية الاقتصادية العفائية فجمس بريس (James Bryce) يرى في دراسة تقليدية مقارنة له أن: " طريق واحد أدى في الماضي إلى الديمقراطية، بمعنى أن الرغبة في التخلص من الشرور الملموسة في ارض الواقع". فالديمقراطية حسب بريس ليست الغاية الأولية أو الأصلية بل كانت وسيلة لغاية أخرى، أي أنها كانت بالصدفة منتوجا ثانويا للصراع.

أما حسب روبرت داهل (Robert Dahl) فان المشكل الدائم للمعارضة، يتمثل في انه إما هناك الكثير جدا من المعارضة أو القليل جدا منها. أما ماري باركر فوليت (Mary Parker Follett) و لويس كوزر (Coser A. Lewis) يؤكدون على أن بعض أنواع النزاعات في حد ذاتها تمثل إجراءات إبداعية للاندماج وحسب روستو فان الديمقراطية الحديثة لا تحتاج صراعا دافئا بل صراعا عائليا ساخنا.

هذا التركيب الحساس يستلزم بالطبع أن كثيرا من الأمور قد لا تؤدي مؤداها في المرحلة التمهيديّة (التحضيرية)، فقد يستمر النضال و يتلاشى الأطراف دون ظهور حل ديمقراطي في نهاية الطريق، أو يمكن أن يجد جماعة طريقة لتحطيم الخصوم، وفي مثل هذه الظروف لا يوجد تطور نحو الديمقراطية .

3-2- مرحلة القرار:

يرى فيها روبرت دال أن: " المعارضة الحزبية الشرعية ... هي اختراع جديد غير مخطط له ". هذا القول يلتقي مع تأكيد جمس بريس على أن الديمقراطية عملية معقدة تمتد على أكثر من عشرية، وهذا لا يعني أن الاستفتاء أو الحرية في المعارضة هي أهداف واعية في مرحلة الصراع التحضيري ولا يعني أيضا أن دولة ما تصبح ديمقراطية في غياب للوعي، بل بالعكس ما يختم المرحلة التحضيرية

هو قرار متعمد من جهة القادة السياسيين لقبول وجود اختلافات في الوحدة، وهذا لتأسيس جانب مهم جدا من الإجراء الديمقراطي، مثال ذلك في السويد القرار المتخذ في 1907 المسمى " بالتسوية الكبرى" " Great Compromise" للسياسة السويدية، التي تقول بالاستفتاء العام الممزوج بالتمثيل النسبي، هذه التسوية الكبرى تبعها في 1918 تأكيد مبدأ ماسسة الحكومة، وان الديمقراطية تنتج عن قرار واع يتخذ من طرف القمة، وعلى أن السياسيين الذين هم أخصائيون في السلطة لا يفوتهم تغيير في السلطات كالذي يحدث من الاوليغارشية إلى الديمقراطية.

والقرار معناه اختيار، وبما أن اختيار الديمقراطية لا يتم حتى تنتهي مرحلتي الخلفية والتمهيدية، فانه اختيار حقيقي لا ينتج أوتوماتيكيا من هاتين المرحلتين. وقد أعطي مثلا عن تاريخ لبنان يوضح إمكانيات الأوتوقراطية التطوعية أو حكم أجنبي كحل بديل لشحن الصراعات داخل الجماعات السياسية. إن القرار من اجل الديمقراطية أو لجزء منها قد يتقبل أو يرفض، و بالتالي قد يكون هناك امتداد للمرحلة التحضيرية أو إجهاض لها، القرار من اجل الديمقراطية ينتج عن تداخل عدد من القوى وبما أن تتم مفاوضات دقيقة قد تكون لها مخاطر كبيرة بالنسبة للمستقبل، فان مجموعة صغيرة من القيادات هي التي تلعب دورا غير متكافئ، ويمكن أن تكون أطراف النزاع التحضيري جزءا ضمن هذه القيادات، ومن هذه القيادات أيضا يمكن أن يكون انفصاليون أو عناصر جديدة على المسرح السياسي في مرحلة من المراحل. ومثال ذلك السويد حيث أن المحافظين والراديكاليين بقيادة الصناعيين و المثقفين لعبوا دورا خلال تسعينيات القرن التاسع عشر، ثم جاءت مرحلة المأزق حيث انهارت كل الأحزاب الممثلة في البرلمان ثم جاءت مرحلة التسوية الكبرى في سنة 1907 التي قادها رجل دين محافظ ومزارع ليبرالي لم يلعب أي دور سياسي من قبل ولا من بعد. وأما مثال تركيا فان التخلي عن مبدأ الحزب الواحد لصالح نظام التعددية الحزبية في رئاسة الرئيس عصمة اينونو (Ismet İnönü) في 1945، والذي تقبل فيه الراديكاليون الأمر في البداية بوثوق أن كل شيء سيخدمهم حاليا وفي المستقبل، بحيث قد يتعب من الصراع كل من الراديكاليون والمحافظون، ويخافون من حرب أهلية، لذلك يتوجب تنازلات من كلا الطرفين.

يمكن اعتبار مرحلة القرار إجماعا واضحا متعمدا، يجب اعادت النظر في مصطلحه لأسباب:

1- يقترح جيمس بريس أن المحتوى الديمقراطي للقرار قد يكون حادثا (صدفة) بالنسبة للمسائل الجوهرية.

2- تعتبر التسوية ثاني أحسن خيار لكل الأطراف، وبالتأكيد لا تمثل أي اتفاق حول الأساسيات.

3- وجود اختلافات حتى بشأن الإجراءات. الاستفتاء العام و التمثيل النسبي و الذي هو محتوى التسوية السويدية في 1907 قبله المحافظون على مضض، وحتى الليبراليون و الاشتراكيون،

الذين كانوا يريدون الحكم بالأغلبية، فما يهم في مرحلة القرار ليس القيم التي يعتنقها القادة بل الخطوات الفعلية المراد انجازها.

4- الاتفاق بين القادة ليس اتفاقا عاما يجب نقله إلى السياسيين المتخصصين والمواطنين بصفة اشمل، وهذان وجهان للمرحلة الأخيرة من النموذج وهي مرحلة التأقلم.

4-2- مرحلة التأقلم:

إن القرار غير المرغوب فيه، يصبح في الظاهر مستساغ لان صاحبه مضطر للعيش معه. إن نظرية "التنافر المعرفي" لفستنجر (Festinger) تعطي شرحا تقنيا و دعما تجريبيا للديمقراطية فوق ذلك بالتعريف عملية تنافسية والتنافس يعطي حدة لولئك الذين يقدررون على عقلنه تعهداتهم. وأعطى مثال: تحول حزب المحافظين السويدي 1918- 1936 يظهر بوضوح هذه النقطة بعد عشرينين هؤلاء القادة الذين تقبلوا الديمقراطية بمرارة، أو تقبلوها بنفعية، أحيلوا للتقاعد أو ماتوا، وعوضوا بأخرين يؤمنون بها بصدق. وبالمثل في تركيا هناك تغير ملحوظ من قيادة عصمة اينونو الذي شجع الديمقراطية بحسب الواجب، وعدنان مندريس (Adnan Menderes) الذي رأى فيها قاطرة لا مثال لها لطموحه، ولقادة اصغر سنا كل في حزبه يفهمون الديمقراطية بشكل أحسن ويتقبلونها كلية.

باختصار فان العملية الديمقراطية تؤسس على عملية مزدوجة لانتقاء داوريني في صالح ديمقراطيين مقتنعين بديمقراطيتهم، العملية الأولى: بين الأحزاب في الانتخابات العامة، و الثانية بين السياسيين الذين يتنافسون على القيادة داخل هذه الأحزاب. لكن السياسة لا تشمل فقط التنافس، بل هي فوق ذلك عملية لحل النزاعات بين الجماعات البشرية، سواء كانت هذه النزاعات نتاج تصادم منافع أو غموض تجاه المستقبل. إن من تطبيقات الديمقراطية الحوار متعدد الأطراف، خاصة وأنها تشمل عملية المحاولة والخطأ التي هي تجربة تعليمية مشتركة، وان أول تسوية كبيرة تؤسس للديمقراطية إن كانت فاعلة هي قي حد ذاتها إثبات لفعالية مبدأ المصالحة و التوافق.

إن النجاح الأول قد يشجع القوى السياسية المتنافسة و قادتها ل طرح أسئلة هامة للأخذ بإجراءات ديمقراطية. مثال في السويد كان هناك مأزق سياسي عام في الثلث الأخير من القرن 19 حول القضايا الهامة والأساسية، مثل الضرائب، أنظمة التجنيد الموروثة من القرن 16، لكن في العشرينين بعد 1918 بعد تبني الديمقراطية من السويديين، كل هذه المسائل الشائكة حلت، حيث أن الديمقراطيون الاشتراكيون تخلو عن أفكارهم السابقة السلمية ضد الكنيسة و الجمهورية و عن طلب تأميم الصناعة، مع أنهم ينكرون هذه النقطة الأخيرة، من جهتهم المحافظون الذين كانوا وطنين دعموا مشاركة السويد في المنظمات الدولية، وفوق هذا كله المحافظون والليبراليون تقبلوا تدخل الحكومة في الاقتصاد ودولة التامين الاجتماعي. انظر الشكل رقم (05).

ومن خلال هذه الأمثلة التي جاء بها روستو يمكن أن نخلص إلى أن التأقلم مع الديمقراطية بدأ بالتصعيد من جيل إلى جيل حتى رسخت هذه الأخيرة في المجتمعات السياسية لهذه الدول التي ضرب بها المثال.

3- المدخل البنيوي و تفسير التحول الديمقراطي:

تعتبر المقاربة البنيوية من بين أهم المقاربات التي ساهمت بفاعلية كبيرة في تفسيرها لعملية الديمقراطية، بحيث استندت في ذلك على عمليات التغيير التاريخي الطويلة المدى لبنى القوة و السلطة في المجتمع، بخلاف المدخل الانتقالي الذي يستند في تفسيره لعمليات الديمقراطية على ادوار وأعمال النخب السياسية.

ويمكن اعتبار أهم دراسة كلاسيكية للمدخل البنيوي تمثلت في دراسة بارنجتون مور (Barrington Moore) الموسومة (The Social Origins of Dictatorship and Democracy) والتي تعقب فيها مور سلسلة طويلة من العلوم الاجتماعية، التي تسعى إلى إيجاد تفسيرات مجتمعية محضة للظواهر السياسية، فبعد استكشافه و لفترة طويلة لتصاعد الديمقراطيات والدكتاتوريات في ثماني دول وهي: إنجلترا، فرنسا، و م أ، الصين، اليابان، الهند، ألمانيا وروسيا. بحيث خلص مور إلى أن الديمقراطيات أكثر عرضة للتطوير.¹

إن كتاب مور في شرحه البنيوي لمسار عدة أمم أساسية نحو الحداثة، ساهم بشكل جدي في النقاشات الحديثة حول بنية ومؤثرات الأدبيات الحالية للديمقراطية، بحيث اقترح في كتابه انه: "لا وجود للديمقراطية بدون برجوازية". بل وأكد على أنها شرط ضروري للديمقراطية، وان التغييرات في قوة البرجوازية تفتح مسارات مختلفة للحداثة، عن طريق وسائط ثورية مختلفة، لدحض ما تبقى من سلطة البنيوية الإقطاعية.²

وقد أكد مور دراسته بمجموعة من الحجج تمثلت فيما يلي³:

- اختار ثمان دول.
- هو يرى أن هذه الدول الثمانية هي أهم دول تأثرت بها باقي الدول الأخرى في مسارها من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث.
- اعتمد في دراسته على متغيرين المتغير التابع له ثلاثة أبعاد تمثلت في أشكال النظم وهي الديمقراطية، الفاشية و الشيوعية. أما المتغير المستقل الرئيسي هو قوة البرجوازية.

¹ Julio Samuel Valenzuela, **CLASS RELATIONS AND DEMOCRATIZATION: A Reassessment of Barrington Moore's Model**, KELLOGG INSTITUTE: Working Paper, March 1999, p06.

² Michael Bernhard, **The Moore Thesis: What's Left after 1989?**, University of Florida, p03, See: <http://www.clas.ufl.edu/users/bernhard/content/moorethesis6.pdf>, (25/12/2012).

³ Michael Bernhard, Ibid. P04

- يرى انه في الدول حيث البرجوازية قوية بما يكفي لإضعاف البنى الاقتصادية للإقطاع، ينتج ديمقراطية.

وقد تمثلت النتيجة الأولى التي توصل إليها بارينجتون مور إلى أن مسار وشكل الديمقراطية الليبرالية كان، بصفة عامة، نتاجا لنمط مشترك من العلاقات المتغيرة بين الفلاحين و سادة الأرض والبرجوازية الحضرية و الدولة. ووضع مور خمسة اشتراطات عامة للتنمية الديمقراطية وهي¹:

- 1- تطور حالة توازن للحيلولة دون وجود دولة قوية أكثر من اللازم، و دون نمو طبقة ارسنقراطية مالكة للأرض ذات استقلالية أكثر من اللزوم.
- 2- التحول نحو شكل مناسب من الزراعة التجارية.
- 3- أضعاف ارسنقراطية الأرض.
- 4- الحيلولة دون بناء تحالف بين البرجوازية و الارسنقراطية في مواجهة تحالف العمال والفلاحين.
- 5- انفكاك فوري عن الماضي بقيادة البرجوازية.

ومن خلال دراسته للدول الثمانية ووفق الحجج التي جاء بها مور حسب الشكل رقم (06) فان في ألمانية و اليابان، الثورة من أعلى لبسمارك (Bismarck) و ميحي (Meiji)، عجلت من تصنيع هذه المجتمعات، بحيث:

- عززت من الجانب القانوني (التشريعي).
- أسست جيوش احترافية.
- أسست نظام تربوي وطني.
- ترقية هوية وطنية موحدة.
- انشأت تحالفا سياسيا حول برنامج عسكرية ووطنية و توسع.
- شجعت الصناعة و الفلاحة في المقاطعات الكبرى مع إبقاء الأجور منخفضة في محاولة لدفع الطبقة للتنظيم.

و هذا ما أدى بالديمقراطية إلى الفشل و نشوء الفاشية. أما في روسيا و الصين البرجوازية كانت ضعيفة جدا، تم تحقيق الحداثة عن طريق دكتاتورية شيوعية نشأت عن طريق ثورة الفلاحين. ففي هذه المجتمعات كل من التحديث التقليدي و الثورة من أعلى فشلتا.²

من خلال مقارنته السابقة توصل مور إلى أن الديمقراطية الليبرالية كانت نتاجا لنمط مشترك من العلاقات المتغيرة بين البنى الأربعة، بحيث أن نمو الفاشية كنتيجة لضعف البرجوازية الحضرية

¹ محمد زاهي بشير المغربي، نفس المرجع السابق، ص60

² Michael Bernhard, Ibid. p04/05

واعتمادها على الطبقات الأرستقراطية المهيمنة على الدولة. أما بالنسبة للثورات الشيوعية فقد استمدت وجودها من ضعف البرجوازية الحضرية وخضوعها لهيمنة الدولة.

لقد أغفلت تحليلات مور بدرجة كبيرة دور العلاقات و التفاعلات الدولية و عبر القومية، بما في ذلك الحرب، في تحديد المسار الذي تتخذه البلدان المختلفة، كما انه لم يعر اهتماما كبيرا لتأثيرات نمو الطبقة العاملة أو البروليتارية الصناعية. ولقد قام ديتريخ روشماير (Dietrich Rueschemeyer) و زملاؤه بتلافي هذا النقص، و ضمّنوا هذه العوامل في تحليلاتهم و تفسيراتهم البنوية عبر قيامهم بتحليل تاريخي مقارن للبلدان الرأسمالية المتقدمة و بلدان أمريكا اللاتينية و أمريكا الوسطى وبلدان البحر الكاريبي. بحيث يزعم روشماير و زملاؤه بان تحرك المجتمع تجاه الديمقراطية الليبرالية من عدمه يتشكل، جوهريا بتوازن القوة الطبقية، و أن الصراع بين الطبقات المهيمنة و الخاضعة حول حقها في الحكم يعمل، أكثر من أي عامل آخر، على وضع الديمقراطية ضمن الأجندة التاريخية و يحدد احتمالها.¹ وقد رد روشماير و زملائه اللوم على مور لإهماله دور الطبقة العاملة، و التي من وجهة نظرهم كانت الفاعل الحاسم للديمقراطية.²

المطلب الثالث: أنماط التحول الديمقراطي:

ميز صامويل هنتكتون بين أربعة أشكال أو أنماط للتحول الديمقراطي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

1- التحول (Transformation):

في عملية التحول نجد ان أهل السلطة في النظام الشمولي يمسون بزمام المبادرة، ويلعبون دورا حاسما في إنهاء ذلك النظام و تحويله إلى نظام ديمقراطي. بحيث يتطلب التحول من الحكومة أن تكون أقوى من المعارضة. و بالتالي فقد حدث في نظم عسكرية مستقرة تسيطر الحكومة فيها على وسائل القهر في مواجهة المعارضة، أو في مقابل النظم الشمولية التي حققت نجاحا اقتصاديا كاسبانيا والبرازيل وتايوان والمكسيك و مقارنة بسائر الدول الشيوعية كالمجر، وكان لقادة هذه الدول لديهم القوة لزعزعة بلادهم نحو الديمقراطية إذا ما توفرت لديهم الرغبة في ذلك. وكانت المعارضة في كل من هذه الحالات اضعف من الحكومة بدرجة واضحة في بداية العملية على الأقل. ففي البرازيل وغيرها نجد أن الأشخاص الذين يكونون في أفضل وضع لإنهاء النظام الشمولي هم القادة في النظام نفسه.³

2- الإحلال (Replacement):

يشمل الإحلال عملية مختلفة تماما عن التحول، فالعناصر الإصلاحية داخل النظام ضعيفة أو لا وجود لها أصلا، و العناصر السائدة في الحكومة من المتشددين المعارضين بشدة لتغيير النظام، و بالتالي

¹ محمد زاهي بشير المغربي، نفس المرجع السابق، ص60/61

² Michael Bernhard, Ibid, p08.

³ صامويل هنتكتون، نفس المرجع السابق، ص197.

فان التحول الديمقراطي ينتج عن ازدياد قوة المعارضة و تناقص قوة الحكومة إلى أن تنهار الحكومة أو تتم الإطاحة بها، فتأتي فئات المعارضة إلى السلطة، وهنا يدخل الصراع مرحلة جديدة حيث تسعى الحكومة الجديدة جاهدة إلى تحديد طبيعة النظام الذي يريدون إقامته.¹ بحيث تدرك النخب الجديدة مدى خطورة النخب القديمة على مستقبل الدولة ومدى نفوذها وتغلغلها في أبنية ومؤسسات الدولة والمجتمع، ومن ثم تضطلع النخب الصاعدة بتجفيف منابع تلك النخب القديمة أو الذبول السابقة للنظم البائدة، فتصادر أسباب قوتها ونفوذها، وتحد من نشاطها السياسي والاقتصادي وحضورها المجتمعي، فتقلص أو تغلق المنافذ السياسية والإعلامية والاقتصادية التي طالما كانت تؤدي بها تلك النخب القديمة أدوارها المشبوهة ووظائفها الهدامة في الدولة والمجتمع.² وتشمل عملية الإحلال بإيجاز ثلاث مراحل متميزة: الكفاح لإسقاط الحكومة، سقوط الحكومة، الكفاح بعد سقوط الحكومة.

3- التحول الإحلالي (Transplacement):

إن التحول الديمقراطي في نمط التحول الإحلالي ينتج عن تصرفات كل من الحكومة و المعارضة، ويكون التوازن بين المتشددين والإصلاحيين داخل الحكومة قائما بحيث توافق الحكومة على التفاوض على تغيير النظام - مما يعد مختلفا عن الموقف الذي يسيطر فيه المتشددون ويؤدي إلى الإحلال - لكنها لا توافق على البدء في تغيير النظام، فيجب اجتذابها أو دفعها لإجراء مفاوضات رسمية أو غير رسمية مع المعارضة، و يتمتع المعتدلون الديمقراطيون داخل صفوف المعارضة بما يكفي من القوة للتفوق على العناصر الراديكالية المعادية للديمقراطية، إلا أنهم لا يملكون من القوة ما يكفي للإطاحة بالحكومة لذا فهم يدركون مزايا التفاوض. فعملية التحول الإحلالي تحدث عندما تتغير اعتقادات الطرفين عند إدراك المعارضة أنها لا تملك من القوة للإطاحة بالحكومة، بينما تدرك الحكومة أنها في مواجهة معارضة تملك من القوة ما يمكنها من تعميق اللاتفاوض.³

4- التدخل الأجنبي (Foreign Intervention):

إن هذا النوع من أنماط التحول الديمقراطي، يمكن أن يحدث وفق قوى خارجية أو أجنبية، و التي يمكن أن تتدخل في السياسات الداخلية للدول التي تخضع لنزاعات داخلية أو ما شابه ذلك، بحيث تشير عدة دلائل إلى أن البيئة الدولية عقب انتهاء الحرب الباردة قد أفرزت ذلك التوافق بين القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، حول ضرورة لعب دور أكبر لدعم التحول الديمقراطي وهناك جملة من التفسيرات التي تسهم في فهم ذلك التوجه الجديد أهمها التفسير الأمني أو نظرية السلام الديمقراطي، ويذهب هذا الاتجاه إلى أن تبني سياسة نشر الديمقراطية يعمل في التحليل الأخير على دعم

¹ صامويل هنتكتون، نفس المرجع السابق، ص217.

² مصطفى شفيق علام، الفترات الانتقالية وإعادة إنتاج "الفلول" - تجارب وخبرات، مركز المصري للدراسات والمعلومات، 2011/04/22، ص02.

³ صامويل هنتكتون، نفس المرجع السابق، ص228.

المصالح الأمنية للقوى الكبرى، وتطبيع المجتمعات المختلفة من خلال تقليص نفوذ الاتجاهات والجماعات الراديكالية، وهي التي صنفت باعتبارها الخطر الأكبر بعد تفكك الاتحاد السوفيتي.¹ كما أن نفوذ البلدان و المؤسسات الدولية المانحة للإعانات الاقتصادية قويا ومؤثرا في قرارات التحول الديمقراطي في بعض النظم التسلطية الفقيرة. فخلال ثمانينيات و تسعينيات القرن العشرين تدنت قدرات هذه البلدان الفقيرة على الحفاظ على برامج و سياسات محفزة للتنمية الاقتصادية، وأصبح الكثير منها يعتمد بصورة متزايدة على إعانات وقروض البلدان الغربية والمؤسسات الدولية المانحة التي طالبت البلدان الفقيرة بالشروع في عملية الديمقراطية كجزء من برنامج متكامل للحكم الصالح الرشيد، وربطت استمرارية الإعانات الخارجية بموافقة النظم التسلطية على البدء في عمليات الديمقراطية والإصلاح السياسي.²

المبحث الثالث

الثورة والتحول الديمقراطي

مطلب أول: في مفهوم الثورة:

عرفت المجتمعات منذ القدم العديد من الثورات، القائمة ضد استبداد و طغيان أنظمة حكوماتها، محاولة بذلك تغيير هذه الأنظمة نحو أنظمة أخرى أكثر استقرارا وأمانا، و أكثر تفهما لظروف شعوبها ومطالبهم، فأضحت بذلك آلية مهمة من آليات التغيير الاجتماعي والسياسي، وذلك عن طريق استهداف هذه الأنظمة الاستبدادية والإطاحة بها وبكل النخب التي كانت سائدة أو حاكمة في هذا النوع من الأنظمة الاستبدادية، و حتى بالنسبة للنخب التابعة لها.

إن الثورة باعتبارها كادات من بين أهم الأدوات التي ساهمت بشكل فعال في التطور التاريخي والاجتماعي للمجتمعات الإنسانية، فهي بذلك تمثل الحد الفاصل بين الأنظمة القديمة أو السابقة للثورة والأنظمة الأخرى الحديثة أو وليدة الثورة، وقد عرفت هذه الأخيرة اهتماما كبيرا من طرف العديد من المفكرين والباحثين في العلوم بصفة عامة و في علم السياسة وعلم الاجتماع بصفة خاصة، بحيث قام هؤلاء الساسة وعلماء الاجتماع بمحاولات منهم لتحديد مفهوم الثورة وقد جاء في تعريفه لها:

مهران كامرا فا (Mehran Kamrava) على أنها: " حدث يغير نوعيا طبيعة و تركيبة الدولة وكيفية ارتباطها بالمجتمع والثقافة السياسية الداخلية الأكثر اتساعا و التي يحدث داخلها أنواع ومستويات متعددة من التفاعلات بين الدولة والمجتمع " .³

¹ هناء عبيد، الدور الخارجي في التحول الديمقراطي قبل وبعد 11 سبتمبر، الأهرام: قضايا و آراء، عدد 131، 14 ابريل 2007. انظر الموقع التالي: <http://www.ahram.org.eg/Archive/2007/4/14/OPIN6.HTM>، تاريخ الدخول 2012/12/29.

² محمد زاهي بشير المغربي، نفس المرجع السابق، ص74

³ Martin Henningson, *The "Tulip Revolution" in Kyrgyzstan - Revolution or Coup d'état?*, Kyrgyzstan, Stockholm University, 2006, p09.

وتعرفها ثيدا سكوكبول (Theda Skocpol) : "الثورات هي التحول السريع و الأساسي في حالة المجتمع، والبنىات الطبقيّة، وهو يترافق مع حركات التمرد الطبقيّة التي تبدأ من الأسفل، وهي مسؤولة عن هذا التحول جزئياً.¹

وقد جاء في تعريف الدكتور عزمي بشارة (Azmi Bishara) للثورة على أنها: "تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة، أو خارج الشرعية،² يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة".³

والثورة بهذا المعنى هي حركة تغيير لشرعية سياسية قائمة لا تعترف بها و تستبدلها بشرعية جديدة.

وتعرف ناهد عز الدين (Nahed Ezzedine) الثورة، على إنها مقدمة لعملية تغيير جذرية شاملة، تستتبع إعادة صياغة كاملة لكل العلاقات والتوازنات التي سادت بين فئات المجتمع وطبقاته وشرائحه، بما يسفر عن صعود جماعات، وهبوط أخرى، وإعادة رسم الخرائط المجتمعية، وتصحيح الاختلالات لمصلحة البعض الذين قامت الثورة من أجل إنصافهم واسترداد حقوقهم، أو حتى فرز خريطة ومساحات جديدة تماما لانتشار القوة السياسية، وإعادة التوزيع لمصادرها وركائزها علي نحو مختلف.⁴

أما انطوني جيدنز (Anthony Giddens) فيعرف الثورة على أنها: "هي السيطرة على سلطة الدولة من خلال وسائل عنيفة من طرف قادة حركة شعبية، عندما تستعمل هذه السلطة بعد ذلك لبدأ إجراءات ذات أهمية لتحول اجتماعي".⁵

لقد اعتبر بعض الثوار أن الثورة غاية واعتبرها الكثيرون منهم على أنها وسيلة، ونسوا أن مقصدها النهائي هو تغيير المجتمع وبناء نظام جديد وليس فقط هدم النظام القديم. فالفرق بين الثورة الغاية و الثورة الوسيلة فرق فكري وسياسي كبير، فالثورة الغاية هي التي ليست لها حدود فتُسقط النظام ثم تُسقط الدولة وتؤسس على أنقاضها دولة الثورة التي تطهر نفسها من دنس النظام القديم والبشر القدامى، فتؤسس الجيش الثوري والقضاء الثوري والشرطة الثورية، بحثاً عن نقاء مفقود لم تجده أي تجربة ثورية واحدة سارت في هذا الطريق. أما الثورة الوسيلة فهي منذ البداية هدفها الإصلاح والنهضة والتقدم، والثورة تأتي كوسيلة لتحقيق هذه الأهداف، والإصلاح هنا أخذ مسارات معروفة في كل تجارب

¹ جون فوران، ترجمة: تانيا بشارة، مستقبل الثورات- اعادت التفكير بالتغيير الجذري في عصر العولمة، بيروت: دار الفارابي، ط1، ص 30.
² إن القول بالخروج عن البنية الدستورية القائمة أو الخروج عن الشرعية كلاهما يعبر عن عدم قبول النظام القائم والخروج عنه ، اعتباراً بان الدستور هو الوثيقة السامية والأساسية في الدولة، وأن أنظمة الحكم تستند في سيطرتها ويقانها على هذه الوثيقة القانونية، وأن كل فعل يقوم به المواطن لا يتناسب ولا يتطابق مع ما هو دستوري، قانوني أو مشروع يعتبر خروجاً عن القانون أو جريمة، وهو ما يعرف بمبدأ المشروعية أما القول بالشرعية فهي حسب ماكس فيبر في قوله: "إن النظام الحاكم يكون شرعياً عند الحد الذي يشعر مواطنوه أن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة" و طبقاً لما جاء به فيبر في مفهومه للشرعية فالخروج عنها يعني أن المواطنون يعتبرون أن النظام غير صالح و انه لا يستحق التأييد والطاعة.

³ عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة: سلسلة دراسات وأوراق بحثية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أوت 2012 ص22.

⁴ وفاء لطي، الثورة والربيع العربي: إطلالة نظرية، لندن: مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، 2012، ص 04.

⁵ Martin Henningson, Ibid. p09.

التغيير في العالم ومازلنا نحن نصر على هوامش الأمور ونترك المهمة الثورية الحقيقية، وهي إعادة بناء مؤسسات الدولة وإصلاحها وفق خطة تعتبر - مثلاً - أن إصلاح القضاء وضمان استقلاله أكثر أهمية من المحاكمات العلنية، أو تضع برامج واضحة لإعادة بناء وزارة الداخلية، أو تضع خطأً لتحويل الإعلام الحكومي من مؤسسات هدفها نفاق من في الحكم، إلى مؤسسات مستقلة تقدم خدمة عامة للمواطنين.¹

ومن خلال ما ذكر سابقاً وبعد توضيح مفهوم الثورة يمكن أن نبين أهم الشروط الضامنة لنجاح الثورات وهي كالآتي²:

- 1 - صلابة الإرادة والتصميم لدى الثوار.
 - 2 - الحفاظ على الصورة الناصعة للثورة.
 - 3 - وحدة الصف والتلاحم بين القوى الشعبية.
 - 4 - حسن التسديد إلى مراكز ثقل النظام.
 - 5 - الوعي بأجنحة النظام المختلفة ومخططاتها.
 - 6 - تقديم البديل السياسي حتى لا تجد فلول النظام فراغاً للتمكن.
 - 7 - رفض السقوف الواطئة والتغييرات الشكلية في النظام.
 - 8 - التمسك بمنطق المغالبة لا المطالبة.
- أما عن وسائل اغتيال الثورات التي تلجأ إليها القوى العتيقة، فتتمثل في³:

- 1 - كسر الإرادة بالقمع والبطش.
- 2 - تلطيخ صورة الثوار وتزييف الوعي الشعبي.
- 3 - تفريق الثوار وتمزيقهم بالإغراء والإغواء.
- 4 - توجيه جهد الثوار إلى حواشي النظام وهوامشه.
- 5 - التضحية ببعض أجنحة النظام إبقاءً على البعض الآخر.
- 6 - سد الفراغ الذي تحدثه فوضى ما بعد الثورات.
- 7 - تقديم بدائل مزيفة ترقع الواقع ولا تغيره.
- 8 - تحويل الثورة إلى حركة مطالبة دون مغالبة.

حدد كران برينتون في كتابه الذي صدر عام 1938 بعنوان تشريح الثورة (The Anatomy of Revolution) خمس مراحل تمر بها كل الثورات واختبر هذه المقولة بدراسته للثورة الانجليزية في

¹ عمرو الشوبكي، الثورة والإصلاح، المصري اليوم: 21 يوليو 2011، عدد 2594 انظر الموقع التالي:

<http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=304510>، تاريخ الدخول: 2012/10/10.

² أحمد سعيد تاج الدين، ثورة ٢٥ يناير ثورة شعب، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، 2008، ص 12/11

³ وفاء لطفى، نفس المرجع السابق، ص 8

أربعينات القرن السابع عشر، والثورة الأمريكية عام 1776 ، والثورة الفرنسية عام 1789، والثورة الروسية عام 1917 . وتتمثل هذه المراحل في الآتي¹:

- انهيار النظام القديم:

في هذه المرحلة، تتطور موجة من مشاعر عدم الرضا عن الحكومة، نتيجة تعطل الإدارة وتزايد الضرائب، وتبدأ تدريجياً ثقة الشعب في الحكومة تتآكل، كما تبدأ الحكومة تفقد ثقته في نفسها، ويحول المفكرون ولاءهم من النظام القائم إلى نظام آخر مقترح يحمل قدراً من المثالية في نفسها، ويحول المفكرون ولاءهم من النظام القائم إلى نظام آخر مقترح يحمل قدراً من المثالية ويتزامن هذا مع بدء عملية تحديث اقتصادي، تلعب دوراً كبيراً في إثارة مشاعر السخط والحقد.

- المرحلة الأولى للثورة :

تبدأ هذه المرحلة ببدء التحرك من أجل تغيير الوضع القائم، فيبدأ التآمر على النظام القائم من خلال تشكيل اللجان والشبكات والخلايا، وتتخذ من الإطاحة بالنظام القديم هدفاً لها، وتبدأ بعض مظاهر التمرد الشعبي على النظام، مثل رفض دفع الضرائب، ويبدأ تطور مآزق سياسي يستعصي حله، وتلجأ الحكومة إلى استدعاء القوات، الأمر الذي يعطي عكس النتائج المرجوة، نظراً لتخلي القوات عن الحكومة وزيادة غضب الشعب في البداية، يكون الاستيلاء على السلطة سهلاً، لأن النظام يضع نفسه خارج نطاق الخدمة، كما يتزايد ابتهاج الشعب.

- مرحلة تولي المعتدلين السلطة :

خلال هذه المرحلة، يتولى القيادة المعتدلون، وهم الذين عارضوا النظام القديم، ولكنهم مازالوا مرتبطين به، ويبدؤون إصلاحات معتدلة غير جذرية وغير كافية أيضاً بالنسبة للمتشددين المتواجدين بين الثوار، ويتهم هؤلاء المعتدلين بالجبين والتوافق مع قوى النظام القديم. أما المعتدلون، فهم أفراد لا يتمتعون بالصرامة الكافية لسحق الراديكاليين الذين يتواجدون جنباً إلى جنب مع المعتدلين فيما يشبه حكومة موازية.

- مرحلة تولي المتشددين السلطة :

يقوم المتشددون الأكثر صرامة والأفضل تنظيمياً من المعتدلين، والذين يعرفون ما يريدونه تحديداً، بالإطاحة بالمعتدلين وتولي قيادة الثورة، ويتم التخلص من أي بقايا للنظام القديم، ويفرض المتشددون على الشعب طاعة النظام الجديد بقيمه وقوانينه، ويتعرض المخطئون للعقاب، وحتى الرفقاء الثوريون الذين يرى أنهم خرجوا عن الخط الثوري الصحيح يتم إعدامهم : فالثورة تلتهم أبناءها».

¹ احمد سعيد تاج الدين، نفس المرجع السابق، ص14/12

في النهاية، لا يستطيع المجتمع تصعيد الثورة، ويصبح الشعب، حتى الثوريون منهم، منهكاً من حالة الجنون المؤقت، ويتوق إلى الاستقرار وتسيير عجلة الاقتصاد مرة أخرى والتمتع بالأمن الشخصي. وهو ما يجعل المخاوف تتصاعد من استيلاء ديكتاتور يشبه طغاة النظام القديم على الحكم لاستعادة النظام، وهو الأمر الذي يلقي ترحيب معظم الناس.

مطلب ثاني: الثورة والانقلاب:

يحدث الانقلاب غالباً من فئة تستهدف الاستيلاء على السلطة بالقوة وتغيير شخص الحاكم دون أن يكون في مخطتها إحداث أي تغيير في الأوضاع والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد، بل يظل المجتمع على ما هو عليه، ويقتصر الأمر على استبدال حاكم بحاكم بينما الثورة تتبع غالباً من صفوف الشعب لتعبر عن آماله وآلامه، وتعمل على إحداث انتفاضة أساسية وجذرية في البناء الاجتماعي بهدف إقامة علاقات اجتماعية جديدة، وإحداث تغييرات في تركيبة المجتمع وفلسفته وأهدافه بما يتفق مع مصالح جماهير الشعب وتطلعاته خاصة وان قيمة الثورة الحقيقية ترتبط بمدى شعبيتها و بمدى ما يمكن أن توفره للجماهير من تعبئة لاعادت صنع المستقبل، وتغيير ما هو كائن إلى ما يجب أن يكون، بحيث يؤدي هذا التغيير إلى مغالبة التخلف والانتقال بالمجتمع إلى حياة أفضل.¹

ففي محاولة لتحليل الاحتجاجات السياسية الشعبية و التغيير السياسي يمكن للمرء أن يميز بين الانقلاب و الثورة، بحيث يمكن تعريف الانقلاب على انه إسقاط مفاجئ و غير شرعي للنخبة الحاكمة من طرف نخبة أخرى منافسة، فعلى سبيل المثال وضع نظام عسكري بديلاً من آخر سياسي، فالانقلاب هو تبديل غير شرعي، أو تجديد حكم مجموعة من الأفراد بمجموعة أخرى، مثل استبدال زمرة حاكمة بأخرى في نفس الحزب السياسي، أو حزب سياسي بأخر، وتتميز هذه العمليات السياسية بالمشاركة القليلة نسبياً للجمهور، إما في الإطاحة أو في الدفاع عن شاغلي سلطة الدولة، وليس لديهم أي نية اتجاه أي آثار ناتجة عن هذه العملية، سواء اجتماعية أو اقتصادية. أما الثورة فهي أكثر تعقيداً.²

وإذا كنا بصدد المقارنة بين الثورة والانقلاب، نجد أن هناك فروقا ذات أهمية بينهما. فالثورة يقوم بها فريق من الشعب لمصلحة الشعب بغية رفع الظلم و العسف والجور الذي مورس عليه. كذلك نجد أن الثورة الحقيقية يدعمها الشعب ويؤيدها في سبيل المضي قدماً لتحقيق أهدافها. أما الانقلاب فهو نوع من التمرد من جانب جماعة من العسكريين ضد الهيئة الحاكمة للقبض على زمام السلطة و تسيير الأمور كما تشتهي أنفسهم، دون تفكير في رفع الظلم والجور و العسف الممارس على الشعب.³ وقد أوضح

¹ كحيلة عبادة (محرر)، الثورة والتغيير في الوطن العربي عبر العصور (أعمال ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية)، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ط1، 2004، ص299

² David Lane, *The Orange Revolution: 'People's Revolution' or Revolutionary Coup?*, Journal compilation: Political Studies Association (BJPIR), VOL 10, 2008, pp 525-549, P528/529.

³ شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي: قضايا العنف السياسي و الثورة، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط2، فبراير 2003، ص49

"جمال عبد الناصر" مفجر ثورة يوليو الفرق بين الثورة و الانقلاب في حديث له بجريدة الأهرام فذكر أن الثورة تهدف إلى الوصول إلى الحكم لتحقيق تغيير جذري في أوضاع المجتمع، بينما الانقلاب في حقيقته محاولة لتغيير شخص الحاكم فحسب.¹

فالثورة باعتبارها تغيير كبير في حكومة الدولة، و تحويل لمؤسساتها، فهي تحويل في العمق للنظام السياسي، بحيث تحدث اضطرابات أساسية لا رجعة فيها. وهي بذلك تختلف عن التمرد والشغب والعصيان، هذه الأخيرة التي بدورها تؤدي إلى الثورة لكنها ليست بالضرورة ثورة². هنا يكمن الاختلاف ما بين هذه المصطلحات المشابهة للثورة كالتنمرد والشغب و العصيان باعتبار أن هذه الأخيرة وقتية أو حينية، بخلاف الثورة التي تمتد عبر الزمن حتى استكمال مطالبها وأهدافها.

ومن خلال هذه المقارنة بين التعاريف المتعلقة بكل من الثورة والانقلاب، يمكن أن نستخلص أن الغرض من الثورة اشمول واعم من الانقلاب، بحيث أن كلاهما يرمي إلى التغيير، إلا أن التغيير المتعلق بالثورة يكون على مستوى الحاكم و النظام ككل، أي أنها تستهدف الحاكم بغرض تغيير الأوضاع السياسية و الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن النظام السابق، أي أن تغيير الحاكم بالثورة في اغلب الأحيان يكون نتيجة لاستبداده و لتردي الأوضاع الاقتصادية وتدهور الحالة الاجتماعية، أما التغيير في الانقلاب فيكون الغرض منه استبدال حاكم مكان آخر، أو نخبة مكان نخبة أخرى، دون المساس أو حتى الاحتجاج على نوع النظام القائم، وبالتالي تغيير الحاكم مع الإبقاء على النظام.

مطلب ثالث: علاقة الثورة بالتحول الديمقراطي:

بعد تحديد مفهوم الثورة و إبراز الفرق بينها وبين الانقلاب، وفي إطار تحديد العلاقة بين كل من الثورة و الديمقراطية، يمكن القول أن الديمقراطية والثورة متلازمتين، لكن كقاعدة عامة يعتبران غير مرتبطين و في بعض الأحيان متضادتين. ففي حين هناك ثورات التي لها علاقة ضئيلة بدوافع أو تطلعات الديمقراطية، هناك ثورات أخرى قامت من اجل خدمة دوافع ديمقراطية.³ لهذا السبب وعلى مدار التاريخ الإنساني الطويل هناك سلسلة تبدأ ولا تنتهي من الثورات. لكن الثورة ليست سهلة ولا حتمية لأنها تحتاج أولاً إلى تجمع أسباب وظروف عدة في آن معاً، وتحتاج إلى اتساع أفقي عريض يترجم القناعة بتلك الأسباب، والاهم من ذلك أنها تحتاج إلى درجة الغليان التي يصل عندها وبسببها الشعب إلى مستوى التضحية بالنفس ونقطة اللاعودة. لهذه الأسباب فإن الثورات الشعبية، وعلى تواتر حدوثها في الشعوب وفي التاريخ، ليست السمة الأساسية للاجتماع البشري. فهي الاستثناء لا القاعدة.

¹ كحيلة عبادة و آخرون، نفس المرجع السابق، ص299

² Maurice Flory, *Le concept de revolution au Maroc*, Article N° 01, In: *Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée*, N°5, 1968. pp. 145-152, p145.

³ Joël Colon-Rios and Allan C. Hutchinson, *Democracy and Revolution: An Enduring Relationship?*, Victoria University of Wellington: Faculty of Law Research Papers, Volume 3 Issue No5,2013, p01.

القاعدة هي التغيير التدريجي والاستجابة المتواصلة لما تُطالب به الشرائح العريضة في أي تجمع بشري، أو شعب بالصيغة الحديثة المعاصرة.¹، ومن بين أهم الدراسات التي قدمت حول هذا الموضوع دراسة لرتشارد ألبرت (Rechar d Albert) والتي اتسمت بنوع من الدقة والمعيارية فيما يخص الثورات وعلاقتها بالديمقراطية، بحيث غير مفهوم الثورة، حيث يوضح الفرق المهم بين الثورات الحسنة و الثورات السيئة، وذلك وفق انتسابها للديمقراطية والشرعية، وان الثورة ليست تنصل من المواطنة و إنما هي تثبيت لها.²

فالثورة هي نهضة شعبية واسعة تخرق المسار العام للحياة وقواعدها وتهز الكيان المجتمعي بقصد إحداث تغييرات سياسية واجتماعية وأخلاقية عميقة، تبدأ بالانقضاء على الحكم لإلغاء النظام السياسي واستبداله بنظام جديد، وقد لا تنتهي إلا بتغيير نمط العلاقات القائم وإعادة تنظيم وبناء الكيان الاجتماعي بناءً جذرياً، وقد درج على تسمية هذا النوع من الثورات بالثورات الاجتماعية التي تعمل ليس على قلب نظام الحكم وإنما أيضاً على تبديل عميق للبنية الاقتصادية والاجتماعية السائدة، كالانتقال من الملكية الإقطاعية إلى الجمهورية الرأسمالية كحال الثورة الفرنسية (1789) أو كإلغاء الملكية الفردية والاستعاضة عنها بالملكية الجماعية كحال الثورتين الشيوعيتين في روسيا (1917) والصين(1949) أو الحالة المعاكسة في ثورات أوروبا الشرقية بدءاً من عام (1989) لإسقاط الأنظمة الشمولية والانتقال إلى الديمقراطية واقتصاد السوق، وذلك لتميزها عن ما يسمى الثورة السياسية التي تكتفي بنقل السلطة من يد إلى يد مع الاحتفاظ بطابع ومحتوى العلاقات الاجتماعية والاقتصادية القائمة، فثمة ثورات سياسية قامت ضد انتخابات زورتها أنظمة استبدادية أو شبه استبدادية، وأخرى ضد أنظمة فاسدة أوصلت مجتمعاتها إلى حالة لا تطاق من القهر والفقر كما هو حال الثورات التي جرت في إيران والباكستان ومن ثم في مصر وتونس مؤخراً³، وما يجري في سوريا حالياً من اضطهاد و تعذيب و قتل وتشريد.

إن ارتباط التحول الديمقراطي بالثورة يمكن أيضاً أن نستشفه من خلال موجات التحول الديمقراطي، التي عرفها العالم، خلال فترات زمنية مختلفة، بحيث يرى صامويل هنتنغتون (Samuel Huntington) أن العالم مر بثلاث موجات للتحول الديمقراطي، الموجة الطويلة الأولى من التحول الديمقراطي بدأت من سنة 1828 وانتهت سنة 1926، في هذه الموجة، وفي غضون مائة عام أقامت ثلاثون دولة أو يزيد الحد الأولى من المؤسسات الديمقراطية القومية⁴، أما الموجة القصيرة الثانية من

¹ خالد الحروب، الأنظمة العربية: إما الديمقراطية أو الثورة، الأيام: الآراء و المقالات، 7 فبراير 2011 انظر الموقع التالي: <http://www.al-ayyam.com/article.aspx>، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2012/11/30.

² Joël Colon-Rios and Allan C. Hutchinson, Ibid. p01

³ أكرم البني، التحول الديمقراطي ومفاهيم الثورة و التغيير و الإصلاح، الأوان: مقالات، 28 فبراير 2011 انظر الموقع التالي:

<http://www.alawan.org>، تاريخ الدخول: 2012/11/30

⁴ صامويل هانتنغتون، نفس المرجع السابق، ص 75

التحول الديمقراطي بدأت من سنة 1943 إلى سنة 1962، أما الموجة الثالثة فكانت في 25 ابريل 1974 نتيجة انقلاب عسكري في لشبونة بالبرتغال، ضد نظام الدكتاتور مارشلو كاتيانو على يد الضباط الشبان الذين قادوا حركة القوات البحرية، و الذين وجدوا دعماً شعبياً، بحيث احتشد الجماهير في الصباح لتحية الجنود¹. فإذا كان الحديث عن الموجة الثالثة للديمقراطية قد ارتبط باسم صامويل هنتجتون (Samuel Huntington) فان الحديث عن الموجة الرابعة للديمقراطية قد يرتبط بأسماء عديدة في مقدمتها مايكل ماكفول (Michael McFaul)²، بحيث يرى هذا الأخير أن تحولات الديمقراطية لما بعد الشيوعية، هي الموجة الرابعة، والتي تعتبر فيها الجماهير ذات أهمية شديدة جنباً إلى جنب مع النخبة ففي المرحلة الانتقالية لما بعد الشيوعية، الشعب يشارك و يلتزم بالديمقراطية، بحيث توجد النخبة و مصالحها، والشعب الذي يعتقد بأهمية الديمقراطية. وبعبارة أخرى أن الثورة تأتي تحت اسم الديمقراطية³. وقد عرفت الموجة الرابعة بمصطلح الثورات المخملية (Velvet Revolutions) أو الناعمة، وهو المصطلح الذي كان قد استخدم عدة مرات علي مدى التسعينات لوصف تطورات مشابهة في عدد من بلدان أوروبا الشرقية التي كانت تقع في الكتلة الاشتراكية السابقة . وشهدت هذه التطورات بلدان متعددة مثل ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا والمجر وبولندا وسلوفينيا والصرب ومونتجمرو ومقدونيا وبلغاريا وكرواتيا (والبوسنة قبل الهجوم الصربي) كما شهدنا الجمهوريات السوفيتية السابقة علي بحر البلطيق لاتفيا وليتوانيا واستونيا وفي جميع هذه الحالات ومع درجات متفاوتة من حدوث عنف محدود (غير العنف الذي مد الانتفاضة في رومانيا ضد حكم شاوشسكو) حدث التحول سلمياً بإسقاط الأنظمة الشيوعية وحلول معارضة ديمقراطية أو اشتراكية معتدلة موالية للغرب محلها. وفي بعض الأحيان كما حدث في تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية سقطت القيادة الشيوعية بالاستقالة أو تحت وطأ الضعف الذاتي الشديد بينما احتجاج الأمر في حالات أخرى إلي ضغوط مكثفة من جانب القوى المعارضة مع وجود تأييد شديد أحياناً من جانب الكنائس الكاثوليكية والأرثوذكسية في بولندا والتشيك وبلغاريا وبالطبع في دول البلقان⁴. وكمثال لهذه الثورات، الثورة في تشيكوسلوفاكيا ضد الحكومة

¹ صامويل هانتجتون، نفس المرجع السابق، ص 61

² سامح فوزي، الموجة الرابعة.. الديمقراطية تواجه الديكتاتورية، انظر الرابط التالي: <http://www.onislam.net> ، تاريخ الدخول: 2012/12/19

³ Emine Pandir, **Smooth and Non-Violent Democratization: The case of Slovenia**, MSc International and European Relations, Master Thesis, LINKÖPING UNIVERSITY: Department of Management and Economics, January 2005, p19.

⁴ محمد يحيى، الثورة المخملية!، النبأ، انظر الموقع التالي:

<http://www.islamicnews.net/Document/ShowDoc08.asp>، تاريخ الدخول: 2013 /10/02

الشيوعية و التي حولت بصورة لاعنيفة فاتسلاف هافل (Václav Havel) الكاتب المسرحي المنشق إلى رئيس لتشيكوسلوفاكيا الديمقراطية.¹

و كذلك الحال بالنسبة للثورات الملونة التي أدت إلى تغيير النظام في صربيا عام 2000 وفي جورجيا عام 2003 وفي أوكرانيا عام 2004 وفي قيرغزستان عام 2005، و الكثير من الثورات المنادية بالديمقراطية، والتي ساهمت كآلية فعالة إلى التحول نحو الديمقراطية، وكذلك ما شهدته الدول العربية مؤخرا في مطلع عام 2011 من احتجاجات ثورية في عدة أنحاء من العالم العربي، وبدأت الجموع تطالب بتغيير سياسي واقتصادي. وأطاحت هذه الاحتجاجات برؤساء تونس، ومصر، وليبيا، واليمن.² وما يحدث منذ مطلع سنة 2011، في سوريا رغم استعصاء نظام بشار الأسد، واضطهاده، وتشريده وتقتيله لشعبه.

فباستقصاء تاريخي للعلاقة بين التحول الديمقراطي و الثورة، وبالبحث في الأدبيات التي حاولت إثبات هذه العلاقة الوطيدة، نجد أن العديد من الثورات ساهمت بشكل جدي وفعال في محاربة و إقصاء الأنظمة الاستبدادية بشتى أنواعها، و دعم التحول نحو الديمقراطية ومحاولة إرسائها وترسيخ قواعدها، ابتداء بالقضاء على هذه الأنظمة الاستبدادية والإطاحة بها، وهي من بين أهم المراحل باعتبارها أول خطوة يتوجب القيام بها للإطاحة برأس النظام وما يحيط به من أتباع في الحكومة، ثم الانتقال إلى وضع أسس ديمقراطية، ومحاولة تصفية مخلفات الأنظمة الدكتاتورية والقضاء عليها، وهذا وفق مرحلة انتقالية تتميز في غالب الأحيان بنوع من الصعوبة وطول الفترة، وذلك جراء ما تحمله في طياتها من معوقات وتحديات، تحاول إلى حد ما وفق مجموعة من المحاولات لإفشال عملية التحول الديمقراطي، وذلك نتيجة لتغلغل بقايا الأنظمة السابقة في مؤسسات الدولة من جهة، وصعوبة القضاء عليها دفعة واحدة من جهة أخرى، وهو ما يتطلب وقتا طويلا ومجهودات كبيرة من أجل إعادة ماسسة أركان النظام وفق اطر ديمقراطية وإرساء وترسيخ هذه الديمقراطية .

¹ Lester R. Kurtz, **Czechoslovakia's Velvet Revolution (1989)**, International Center on Nonviolent Conflict, March 2008, p01.

² لقد شهدت هذه الدول مع مطلع عام 2011 موجة صاعقة ضربت بأعماق نظمها الدكتاتورية، بحيث بدأت هذه الأنظمة المتسلطة بالانهيار والتي سيطرت على الحكم لمدد تفوق الثلاثة عقود، بحيث جاءت نهاية هذه الأنظمة - التي أفحمت معارضتها من مجتمع مدني وأحزاب سياسية وجمعيات وغيرها- على يد الشعوب التي عانت من مرارة استبدادها وطغيانها، فبدأت الشرارة الأولى من تونس، ثم مصر ثم ليبيا فاليمن. ولتفاصيل أكثر انظر:

Laurel E. Miller, and Other, **Democratization in the Arab world: prospects and lessons from around the globe**, Santa Monica: RAND Corporation, 2012.

خلاصة الفصل الأول

Summary

بعد تصفح الأدبيات المتعلقة بالديمقراطية والتحول الديمقراطي، وبعد محاولة تحديد مفهوم كل منهما، اتضح أن الديمقراطية كنظام حكم هي مطلب للشعوب منذ العصور اليونانية، هذه الأخيرة التي كانت تُعرّف الديمقراطية على أنها حكم الشعب، أو بالأحرى حكم الأغلبية، ومعنى ذلك أن في الأنظمة الديمقراطية الشعب أو الأغلبية هو صاحب القرار في تسيير الشؤون الاقتصادية والسياسية.

إن اعتبار الديمقراطية كنظام حكم (Regime) جاء كمطلب للشعوب في البداية، بحيث جاء كردة فعل على الأنظمة المتسلطة، ثم تعدت ذلك إلى أن أصبحت أسلوباً للممارسات السياسية والحركات الاجتماعية والاقتصادية، وحتى كنمط حياة ينظم العلاقات بين الأفراد والجماعات داخل الكتل الاجتماعية والمجموعات الإنسانية.

والتحول نحو هذا النوع من الأنظمة، إنما جاء كردة فعل على هذه الأنظمة المتسلطة وفق مجموعة من الموجات حسب صاموئيل هنتكتون، والتي بدأت الموجة الأولى منها حوالي منتصف ونهاية القرن السادس عشر وانتهت سنة 1922 بظهور العديد من النظم الفاشية والدكتاتورية في أوروبا، وبدأت الموجة الثانية مع نهاية الحرب العالمية الثانية أي حوالي سنة 1943 واستمرت حتى منتصف الخمسينيات وشملت ألمانيا الغربية وإيطاليا والنمسا واليابان وبعض دول أمريكا اللاتينية، وبدأت الموجة الثالثة مع الانقلاب العسكري في البرتغال مع منتصف سنة 1974، وامتدت حتى أواخر الثمانينات وبداية التسعينات، وشملت مجموعة من الدول عبر القارات مثل إسبانيا واليونان ومجموعة من دول أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا.

وبالتالي ومن خلال هذه النظرة التاريخية، يمكن الإشارة إلى أن التحول الديمقراطي حسب المفهوم العام أو الإجرائي أو حسب المفهوم الذي تم استنتاجه أو استخلاصه من الدراسة، فهو الانتقال من أنظمة ديكتاتورية، تسلطية، مستبدة، نحو أنظمة ديمقراطية، تعترف بحقوق شعوبها، وتحترم الحريات على اختلاف صورها وأنواعها، وتكرس مبدأ التداول على السلطة، وفق اطر واليات تستند إلى رأي الجماعة وتخضع له.

بحيث يمر هذا التحول الديمقراطي عبر مراحل تبدأ بالقضاء على النظام التسلطي وذلك وفق مرحلة ابتدائية، ثم تأتي بعد ذلك المرحلة الثانية وهي المرحلة الانتقالية وهي أصعب مرحلة لأنها يمكن أن تخضع لنكسات نتيجة ما تحمله في طياتها من تحديات، تحاول عن طريقها إفشال عملية التحول الديمقراطي، وتأتي المرحلة الثالثة والأخيرة، والتي تتم فيها عملية إرساء وترسيخ هذه الديمقراطية.

الفصل الثاني
التحول الديمقراطي في مصر من
1981 إلى 2005

الفصل الثاني

التحول الديمقراطي في مصر من 1981 إلى 2005

The democratic transition in Egypt from 1981 to 2005

إن أهم سمة من سمات الدراسة و البحث في السياسات المقارنة، هي دراسة ومقارنة حالتين مختلفتين أو نموذجين مختلفين، واعتبارا بان المقارنة في العلوم الاجتماعية بصفة عامة والسياسية بصفة خاصة هي بديل عن التجربة في العلوم الطبيعية وتؤدي كثيرا من أهدافها، ووفقا لتعريف جون ستيوارت ميل للمقارنة في دراسة الظواهر السياسية على أنها: "دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة. أو هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر".¹ واعتبارا بان الدولة فاعل من الفواعل السياسية التي تنطبق عليها مثل هذا النوع من الدراسات المقارنة، فإنها يمكن أن تمسها في العديد من الجوانب أو الأركان المكونة لها، كما هو الحال بالنسبة لأنظمة الحكم، أو الايدولوجيا، أو النظام الاقتصادي، وحتى التكوين والتركيبية المجتمعية، من قبائل وتجمعات عرقية، أثنية ودينية.. الخ.

وقد تكون المقارنة بين دولتين أو أكثر، أو نظامين أو أكثر، كما يمكن أن تكون المقارنة لحالة واحدة أو دولة واحدة، وفق دراسة ومقارنة مراحل تاريخية متعددة لنفس الدولة، كما هو الحال في هذه الدراسة، بحيث تمت المقارنة للنظام المصري، ومدى تحوله من نظام متسلط إلى نظام أكثر تطبيقا للديمقراطية وترسيخا لها، بحيث قسمت الدراسة التطبيقية فيه إلى فصلين، الفصل الأول تمت دراسته من 1981 إلى 2005، أما الفصل الثاني فقد تمت دراسته من سنة 2005 إلى 2013، وقد قسم الفصل الأول إلى ثلاث مباحث كانت كالتالي:

المبحث الأول: آليات و تداعيات التحول الديمقراطي في هذه الفترة "عملية الإصلاح الديمقراطي"

المبحث الثاني: المعارضة وبوادر التحول نحو الديمقراطية

المبحث الثالث: تحديات التحول الديمقراطي في هذه الفترة

خلاصة الفصل.

¹ محمد نصر عارف، استمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي- النظرية- المنهج، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص 94/93.

المبحث الأول

آليات و تداعيات التحول الديمقراطي في هذه الفترة "عملية الإصلاح الديمقراطي"

عرفت مصر في هذه الفترة، مجموعة من الإصلاحات خاصة في بدايتها، مع قدوم محمد حسني مبارك (Mohammed Hosni Mubarak) إلى الحكم، هذا الأخير الذي حاول إعطاء وجه جديد ومغاير لسابقه ممن تعاقبوا على كرسي الحكم في مصر، سواء في الحقبة الملكية أو الجمهورية. حيث أن مجيء حسني مبارك إلى الحكم، كان بعد اغتيال الرئيس الأسبق أنور السادات (Anwar El Sadat) في حادثة المنصة¹ (Podium Incident)، فقد تولى مبارك رئاسة مصر باستفتاء شعبي أسفرت نتيجته عن 98,46% عقب تقدمه بطلب لمجلس الشعب "بعد يوم واحد فقط" من اغتيال "السادات"²، وكان توليه الحكم رسميا في 14 أكتوبر (تشرين الأول) 1981، ليصبح الرئيس المصري الرابع منذ ثورة يوليو (جوليا) التي قام بها الجيش عام 1952، بعد محمد نجيب وجمال عبد الناصر وأنور السادات.³

وقد عرفت فترة الرئيس حسني مبارك في إطار برنامجه الديمقراطي عدة إصلاحات سياسية، اقتصادية، وحتى اجتماعية، لكنها لم تدم طويلا، وخاصة السياسية منها، أي أن معظم الإصلاحات التي جاء بها الرئيس كانت في غالبيتها ذات طابع اقتصادي واجتماعي، مع بعض الاستثناءات بخصوص المجال السياسي، وهو ما أكدت عليه اغلب الدراسات التي اهتمت بالديمقراطية و الإصلاح في الوطن العربي على العموم، و مصر بالخصوص. وفي هذا الإطار يمكن توضيح أهم الإصلاحات التي قام بها الرئيس المصري أنا ذاك محمد حسني مبارك، بحيث تكون البداية بتوضيح كل ما هو اقتصادي واجتماعي، ثم الانتقال إلى الجانب السياسي، وبالتالي توضيح كل عمليات الإصلاح في هذه الفترة.

مطلب أول: الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية:

بتغيير القيادة السياسية المصرية، ومجيء حسني مبارك إلى الحكم في 1981، تردد التعبير عن الحاجة إلى إعادة النظر، على نحو جدي، في السياسات الاقتصادية المتبعة بهدف وقف التدهور في حالة

¹ حادثة المنصة (Podium incident) من بين أهم الحوادث التي جرت في العالم، بحيث تم بموجبه اغتيال الرئيس المصري أنا ذاك محمد أنور السادات، بينما كان متواجدا على منصة العرض العسكري بمدينة نصر ظهر السادس من أكتوبر 1981، وبالضبط في حوالي الساعة 12:30 من يوم الثلاثاء، بحيث كان يحتفل كعادته في نفس اليوم من كل سنة بنصره في حرب أكتوبر 1973. و من أجل التعرف أكثر على حثيات الحادثة انظر المواقع التالية: <http://www6.mashy.com/fullcoverages/sadat-assassination/platform-accident>

² نوريهان سيف الدين، مبارك يتولى مهام الرئاسة ويؤدي اليمين الدستورية .. "زى النهارده"، المصراوي، 2012/10/14 انظر الموقع التالي <http://unitedna.net/showsubject.aspx> تاريخ الاطلاع: 2013/01/18

³ محمد عبده حسنين، مبارك.. أطول فترة حكم في تاريخ مصر الحديثة، الشرق الأوسط، السبت، 12 فبراير 2011 العدد 11764 انظر الموقع التالي: <http://www.aawsat.com/details.asp> تاريخ الاطلاع على الموقع: 2013/01/18

كل من المديونية الخارجية والهيكل الاقتصادي. فعندما تسلم الرئيس مبارك مقاليد الحكم، كانت مظاهر الأزمة الاقتصادية التي أضحت بادية في سماء الاقتصاد المصري قد بدأت تتكاثر على نحو واضح وكانت أهمها تراكم الديون الخارجية وارتفاع واضح في أعباء خدماتها وعجز مستمر في ميزان المدفوعات المصري مع تساؤل واضح في حجم الاحتياطيات الدولية النقدية وتزايد شديد في الاعتماد الغذائي على الخارج، وتدهور بليغ في معدل الادخار المحلي واعتماد مصر على الموارد الخارجية لتمويل الاستثمارات المحلية، وعجز كبير في الموازنة العامة للدولة، وزحف راکض للتضخم المحلي والمستورد وبطء في معدل النمو الاقتصادي. وفي خضم هذا الوضع الاقتصادي الحرج، وعدم وضوح الصورة وفقدان مصداقية الخطاب الإعلامي السادتي، والتي كانت تؤكد دوماً على سلامة أوضاع الاقتصاد المصري وإنما سائرون على طريق الرخاء بعد التوقيع على معاهدة كامب ديفيد (Camp David)¹ وأن موارد مصر التي كانت توجه وتبدد في الحروب سوف توجه إلى اقتصاديات السلام وإنعاش الاقتصاد المصري، وأن إنهاء حالة الحرب مع "إسرائيل" سوف يجعل المعونات والاستثمارات الأجنبية تتدفق على مصر للإسراع بخطاها على طريق النمو.²

في ضوء هذا الوضع حرص الرئيس حسنى مبارك في أوائل حكمه على أن يتعرف على حقيقة الوضع الاقتصادي المصري، ومن هنا جاءت دعوته إلى عقد مؤتمر اقتصادي على مستوى عال، يضم نخبة مختارة من الاقتصاديين المصريين، وهو المؤتمر الذي عقد في الفترة ما بين 13 - 15 فبراير 1982، وشارك في حضور بعض جلساته، وكان هناك إحساس بأن الأوضاع والسياسات الاقتصادية القائمة تحتاج إلى مراجعة، لأن الاستمرار في هذه السياسات سوف يؤدي إلى أضرار شديدة ينعكس أثرها ليس على الاقتصاد فحسب بل أيضاً على الأوضاع الاجتماعية والسياسية، الداخلية والخارجية وعقد المؤتمر وحضره ثمانية وأربعون اقتصادياً مصرياً، وقد تم الاتفاق على كثير من القضايا والتي رفعت إلى الرئيس مبارك ولخصها الأستاذ الدكتور رمزي زكى في الآتي³ :

¹ معاهدة كامب ديفيد (Camp David) أول الإنفاقات التي وقعتها دولة عربية مع الكيان الصهيوني، في 17 سبتمبر 1978 بين الرئيس المصري محمد أنور السادات ورئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيغن، وبحضور وساطة الرئيس الأمريكي أنا ذاك جيمي كارتر، وتم ذلك بعد 12 يوماً من المفاوضات في المنتجع الرئاسي كامب ديفيد في ولاية ميريلاند القريب من عاصمة الولايات المتحدة واشنطن والذي يشهد قبل توقيع سجالات عديدة وجولات ولقاءات للراعي الأمريكي ووزير خارجيته وقد سميت على أثرها هذه المداولات بالمكوكية ونسبت إليها أيضاً دبلوماسية الهاتف وعلى أثرها قاطعت الدول العربية مصر، وتم تعليق عضوية مصر في جامعة الدول العربية من عام 1979 إلى عام 1989 نتيجة التوقيع على هذه الاتفاقية، ونقل مقر جامعة الدول العربية من القاهرة إلى تونس، ومن جهة أخرى حصل الزعيمان مناصفة على جائزة نوبل للسلام عام 1978 بعد الاتفاقية حسب ما جاء في مبرر المنح للجهود الحثيثة في تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط. وتوجد مطالب بالإفصاح عن تفاصيلها التي تبقى سرية حتى اليوم، كما أنها لم تُعرض على البرلمان المصري. كما أكدت عدة مصادر أن من بين أهم مطالب الشعب المصري، وخاصة بعد ثورة 25 يناير، إلغاء هذه الاتفاقية التي لم يستفتى فيها هذا الشعب. ولمزيد من المعلومات حول هذه الاتفاقية وخاصة ما يتعلق بمحتواها انظر المواقع التالية: <http://www.aljazeera.net>

<http://islamicnews.net/Document/ShowDoc09.asp>

تاريخ الاطلاع على المواقع: 2013/01/20 <http://www.incore.ulst.ac.uk/services/cds/agreements/pdf/is14.pdf>

² عبد المجيد راشد، تكريس التبعية " من الانفتاح إلى الإصلاح في الاقتصاد المصري "، الحوار المتمدن، 2006/12/12 انظر الموقع التالي: <http://www.m.ahewar.org/s.asp>، تاريخ الاطلاع 2013/01/20

³ نفس المرجع السابق.

- أن التعديلات المقترحة لإصلاح المسار الاقتصادي سوف تتم مع المحافظة التامة على المقومات الرئيسية الحالية للاقتصاد المصري بقيادة الدولة والقطاع العام والتنسيق بينهما وبين الدور الضروري للقطاعين الخاص والتعاوني والاستمرار في سياسة الانفتاح والتعاون الدولي الخارجي مع التعديلات التي تزيل ما شابها من سلبيات.

- حشد الطاقات القومية الطبيعية والبشرية والمالية والتنظيمية، حكومية كانت أو شعبية، ووضع السياسات أفعالة في مختلف المجالات وفقا لتخطيط قومي شامل، تلتزم به الدولة والقطاع العام، ويسترشد به القطاع الخاص والفرد بما يخدم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقا لأسلوب التخطيط القومي المناسب مما يؤدي إلى التكامل والتنسيق بين مختلف السياسات وتحديد الأولويات.

- أن تكون التغييرات المطلوبة ذات بعد اجتماعي واضح وذلك بالتركيز على خلق فرص للعمالة الحقيقية المنتجة، بدلا من تكديس التوظيف العاطل، والعمل على تحسين توزيع الدخل ورعاية الطبقات الأقل دخلا، وضمان التنسيق بين عوامل الإنتاج المختلفة من رأس المال وإدارة وعمالة ماهرة لرفع مستوى الإنتاج السلعي خاصة وزيادة الدخل القومي عامة.

- تبنى المؤتمر قضية مكافحة البطالة والحرص على تحقيق التوظيف الكامل كهدف عزيز، باعتبار أن أمن ما تملكه مصر هم البشر.

- ولمواجهة عجز الموازنة العامة نادي المجتمعون بضرورة تخفيض الإنفاق العام غير الضروري وكذلك الإنفاق المظهري، نظرا لما يستنزفه من موارد ومن تأثير سلبي على معنوية مختلف طبقات الشعب وضرورة تحسين تحصيل الضرائب وزيادة الضرائب على الاستهلاك الترفي.

- كذلك نوقشت قضية الدعم وسبل ترشيده، بحيث كانت هناك بالمؤتمر معارضة شديدة بعدم المساس بقضية الدعم، إلا بعد استنفاد إجراءات الوفرة في أوجه الإسراف في الإنفاق الحكومي وبقدر ما يتحقق من زيادة في الأجور وتحسين في توزيع الدخل، حيث أن الدعم يكفل الرعاية الضرورية للطبقات الشعبية ويحميها من التضخم وارتفاع الأسعار وازدياد نفقات المعيشة.

- أما فيما يتعلق بدعم قطاعات الإنتاج السلعي "الزراعة والصناعة" فقد اتفق المجتمعون على ضرورة زيادة إنتاج هذه القطاعات بما يفي بالاحتياجات الأساسية للشعب وفقا لخطط محددة ومتناسقة ضمن إطار الخطة العامة للدولة، ففي المجال الزراعي لاحظ أعضاء المؤتمر كيف تدهور نصيب الفرد من الرقعة الزراعية "سبع فدان" وانه يلزم للمحافظة على هذا النصيب حتى عام 2000 أن تكون هناك إضافة تقدر بثلاثة ملايين فدان جديد، وهو ما يعنى ضرورة استصلاح ما بين 150 - 180 ألف فدان سنويا مع الاهتمام بزيادة الإنتاجية وموارد المياه، وفي المجال الصناعي، كان هناك إجماع على أن

تكون الأولوية لإنتاج السلع الوسيطة اللازمة للإنتاج الزراعي والتشييد ولقطاع الصناعة والبتترول والقطاعات الأخرى وتنفيذ برنامج لإحلال الواردات عن طريق صناعات تنتج سلعا ضرورية محلية بدلا من الاستيراد، وذلك على أسس اقتصادية، وفي ظل حماية محددة ومحسوبة، مع رقابة الأسعار والجودة. - ليس من مصلحة الاقتصاد المصري أن يظل اعتماده متزايدا على العالم الخارجي، خاصة أن تزايد أعباء خدمة الدين وأقساطه قد تزيد على موارده السنوية مما يلقي عبئا على الموارد الذاتية فضلا عن مخاطر الاعتماد على موارد خارجية، وكذلك ضرورة إصلاح الخلل في ميزان المدفوعات وما يتطلبه ذلك من ترشيد للواردات وزيادة في الصادرات وفي معدل الادخار المحلى وضرورة تخصيص عائد تصدير البترول لتمويل الاستثمارات المحلية.

- أما فيما يتعلق بالقطاع الخاص، وهو ركيزة أساسية في الانفتاح الاقتصادي، فقد أشار المجتمعون إلى غلبة النشاط التجاري والمضاربات العقارية على سلوكه في تلك الآونة، واستغلاله مزايا قانون الاستثمار الأجنبي لإنتاج السلع الاستهلاكية والكمالية ولهذا كانت هناك توصية بأن يراعى مستقبلا الموافقة على المشروعات التي تتفق مع سياسة الدولة في توفير الاحتياجات الضرورية للشعب، ورفع المستوى التكنولوجي وتشجيع التصدير السلعي، واجتذاب رؤوس الأموال العربية والأجنبية للتنمية والاستثمار وتفضيل المشروعات التي تقام خارج المدن وفي المناطق الجديدة. وبهذا جاءت الخطة الخمسية للإصلاح للسنوات (82/1981 - 87/1986) و الخطة الخمسية الثانية (87/1986 - 92/1991).

1- الخطة الخمسية الأولى (1987/1982):

استهدفت هذه الخطة إصلاح الهيكل الاقتصادي الذي تشكل في سبعينيات القرن الماضي، وواجهت الخلل في المتغيرات الأساسية حيث سعت إلى إعادة القدرة و الطاقة للقاعدة الإنتاجية بالإحلال و التجديد و التحديث و باستكمال المشروعات التي أضافت إلى الأصول القومية ما فاق الاستثمار المنفذ خلالها بالاستثمار المنفذ قبلها في تلك المشروعات¹، وقد حققت هذه الخطة ما كان مستهدفا فيها، وكجزء منها أعطيت أولوية عالية للقطاعات الاقتصادية الأربعة المربحة: استغلال النفط، والسياحة، وقناة السويس والعملات الأجنبية المحولة من المواطنين المصريين العاملين في الخارج. هذا التوجه أدى إلى تسجيل معدل نمو سنوي بحوالي 7٪، بحيث جاءت معدلات النمو السنوية على النحو المبين في الملحق رقم (07)²:

¹ الهيئة العامة للاستعلامات، مصر حقائق وأرقام 1988، القاهرة: مكتبة الإسكندرية، 1990، ص 34.

² Ezzat Molouk Kenawy, "The Economic Development in Egypt During the 1952-2007 Period", *Australian Journal of Basic and Applied Sciences*, ISSN 1991-8178, 2009, pp 588-603, p 594 .

ومن ابرز مؤشرات الإطار الكلي للمتغيرات الرئيسية للخطة الخمسية (87/1982) ما يلي¹:

● الأهداف المتعلقة بالموارد :

- تزايد الموارد الاقتصادية من 82.7 مليار جنيه في عام 82/1981 إلى نحو 40.8 مليار جنيه في عام 87/1986 بمعدل زيادة 42.1 % و بمتوسط سنوي 7.3 %.
- تزايد الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الثابت لعام 82/1981 من 20.7 مليار جنيه إلى 31.3 مليار جنيه إلى 31.3 مليار جنيه بمعدل زيادة قدره 51% و بمتوسط سنوي قدره 8.6% وتعتمد هذه الزيادة على زيادة الناتج السلعي بنحو 5.3 مليار جنيه.
- ينمو ناتج القطاعات السلعية خلال الخطة بنحو 50.1% و يتضمن نمو الصناعات الاستخراجية و التحويلية بنحو 48.8 و الزراعة بنحو 19.7%.
- ينمو ناتج الخدمات الإنتاجية المرتبطة بالزراعة و الصناعة و احتياجات المواطنين كالنقل و المواصلات بنحو 41.2% و تنمو قطاعات الخدمات الأساسية كالتعليم و الصحة و الخدمات الاجتماعية بنحو 47.3%.

● الأهداف المتعلقة باستخدامات تلك الموارد:

- يزيد الاستهلاك النهائي الكلي بين عام 82/1981 من 18.2 مليار جنيه إلى 24 مليار جنيه بمعدل زيادة 31.7% و بمتوسط سنوي 5.7%.
- يزيد الاستهلاك النهائي الخاص من نحو 4.6 مليار جنيه إلى نحو 17.6 مليار جنيه بمعدل زيادة 28%.
- يزيد الاستهلاك النهائي الحكومي من 3.6 مليار جنيه إلى 5.3 مليار جنيه بمعدل زيادة 46.5%.
- و بهذا يتحسن معدل الاستهلاك الكلي منسوبا إلى الناتج المحلي بسعر السوق فينخفض من 87.7% إلى 76.5% كما ينخفض معدل الاستهلاك الخاص من 70.2% إلى 59.5%، و أيضا ينخفض معدل الاستهلاك الحكومي من 17.5 إلى 17% مما يسمح بزيادة الاستهلاك و فاء لمتطلبات زيادة أعباء المعيشة و في نفس الوقت زيادة المدخرات و قدرة المجتمع على الاعتماد على الذات.
- كما استهدفت الخطة الخمسية تنفيذ برنامج استثماري بلغ معدل الزيادة فيه خلال الخطة نحو 69.5% بمتوسط سنوي 11.1% و بهذا يبلغ معدل الاستثمار الثابت منسوبا للناتج المحلي الإجمالي نحو 62.8% في عام 87/1986 مقابل 23.9% في عام 82/1981.

¹ الهيئة العامة للاستعلامات، نفس المرجع السابق، ص 34.

- هذا وقد بلغ حجم الاستخدامات الاستثمارية في الخطة حوالي 35.5 مليار جنيه منها 27.2 مليار جنيه قطاع خاص.

أما فيما يتعلق بالديون الخارجية لمصر، ففي الخمس سنوات الأولى من عهد مبارك، استمرت مصر في الاقتراض من الخارج حتى بلغ إجمالي الديون الخارجية (مدنية وعسكرية) 45 بليون دولار أي بزيادة قدرها 50% في خمس سنوات.¹ وبهذا جاءت الخطة الخمسية الأولى للإصلاح مخيبة للآمال بل جاءت على العكس تماما مما كان عليه الاجتماع في المؤتمر، فقد تزايد اعتماد الدولة على القروض الخارجية، وتم تفكيك وإضعاف القطاع العام تمهيدا لبيعه، و ألغت الدولة الدعم و أطلقت حرية تكوين الأسعار.²

2- الخطة الخمسية الثانية (1987- 1992) :

تبدأ هذه الخطة من حيث انتهت الخطة الخمسية الأولى (1982- 1987) ولقد حققت السنة الأولى من هذه الخطة نجاحا كبيرا و معدلات نمو فاقت المعدلات المستهدفة لها مما يجعل السنة الثانية من هذه الخطة 1989/1988 تنبئ عن بدء قوة دفع جديدة في معدل نمو الناتج المحلي كما تتجه إلى الارتفاع الحقيقي في استثمارات القطاع الخاص و في المجالات الإنتاجية، انظر الملحق رقم (08)، بحيث تسعى هذه الخطة لتحقيق ما يلي³:

• زيادة القدرة الذاتية للاقتصاد المصري و ذلك من خلال :

- التركيز على الإنتاج السلعي و استكمال البنية الأساسية.
- الارتفاع بالإنتاجية في مجالاتها المختلفة حيث يعد ذلك حجر الزاوية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي من تحسين نوعية الإنتاج وخفض تكاليفه.
- زيادة القدرة التصديرية مع التقليل من الاستيراد ويكون ذلك على الأخص من الحاصلات الزراعية و المنتجات الصناعية و زيادة إيرادات السياحة و تحويلات المصريين بالخارج لتعويض نقص الدخل من البترول لانخفاض أسعاره العالمية.
- تدعيم دور القطاع الخاص في العملية الإنتاجية حيث انه جزء من الاقتصاد القومي له وزنه الكبير و تأثيره الفعال.

¹ أمين جلال، مصر و المصريون في عهد مبارك "1981-2011"، دار الشروق، 08 جويليا 2011، ص98.

² إبراهيم حجاج، التغيرات الاقتصادية في المجتمع المصري خلال فترة الانفتاح، الحوار المتمدن، 2010/11/28 انظر الموقع التالي:

<http://www.m.ahewar.org/s.asp>، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2013/02/03.

³ الهيئة العامة للاستعلامات، مرجع سبق ذكره، ص35.

• تدعيم البنية الأساسية المادية والاجتماعية:

و تكون بإتاحة القدر المناسب من الاستثمارات تدعيما لما تم في هذا المجال خلال السنة الأولى من الخطة و ذلك في كل من أنشطة الكهرباء و النقل و المواصلات و الإسكان و الصرف الصحي و مياه الشرب و التعليم و الصحة و الرعاية الدينية و الشبابية و الثقافية و الإعلام.

• تحقيق التوازن السكاني و المكاني:

حيث تهدف خطة 89/1988 إلى إعادة التوزيع السكاني و عدم التكدس في المدن مع ضرورة تشجيع الشباب للانتقال إلى المجتمعات الجديدة بعد توفير السكن و العمل الملائم لهم و ضرورة أن توزع المشروعات الصناعية و الزراعية حسب الكثافة السكانية مع ضرورة إنشاء مجتمعات عمرانية جديدة ذات جذب سكاني و ذات مرافق و خدمات متكاملة.

• ضرورة استصلاح أراضي زراعية بما يوازي 150.000 فدان و هو المستهدف تحقيقه في خطة 89/1988.

إلا أن التعبير الأكثر وضوحا لتمديد الأزمة الاقتصادية و تباطؤ النمو المستمر لمعدل الناتج المحلي الإجمالي، و في نفس الوقت المرور لتنفيذ الخطة الخمسية التي فرضت اعتماد بعض التدابير لإصلاح جذري بدءا من 1991. فقد جاء الناتج المحلي الإجمالي لمعدلات النمو السنوي خلال هذه الفترة كما يلي حسب الجدول التالي¹:

ولم تكن الخطة الخمسية الثانية بأحسن حال من سابقتها، فقد تدهور المستوى المعيشي في النصف الثاني من الثمانينيات بمعدل سنوي قدر بنحو 1.7% في السنة². كما أن في كلا الفترتين أي ما بين 81/1980 و 91/1990 زادت ديون مصر الخارجية من 1.22 بليون دولار إلى 31.1 بليون دولار. وفي الوقت نفسه، بلغ متوسط العجز في الميزانية 18% من الناتج المحلي الإجمالي سنويا. كما ارتفع معدل التضخم إلى أكثر من 20%، وارتفعت البطالة إلى نحو 10% بحلول عام 1990³.

3- إصلاحات ما بعد 1991:

يمكن القول أن عملية الإصلاح الاقتصادي في مصر في عهد الرئيس حسني مبارك بدأت بشكل رسمي في عام 1991 ضمن إطار برامج إرساء الاستقرار و التكيف الهيكلي⁴، بحيث تم تكيف

¹ Ezzat Molouk Kenawy, *Ibid*, p 594.

² إبراهيم حجاج، مرجع سبق ذكره.

³ African Development Bank Group, **Egypt Economic Reform and Structural Adjustment Programme: Project Performance Evaluation Report (PPER)**, 15 May 2000, p04.

⁴ Sufyan Alissa, "The Political Economy of Reform in Egypt: understanding the Role of Institutions", *Carnegie Middle East Center*, Number 5, October 2007, p4.

مجموعة من القوانين من أجل تسهيل الخصخصة وخلق إطار قانوني حتى يتسنى للسلطات تطبيق الإصلاح¹، وكان ذلك وفق خطة أو برنامج طبق وفق ثلاثة أجيال وهي كالتالي²:

امتد الجيل الأول من 1991 إلى 1998، و بدأ فيه بتحرير الفائدة على الجنيه المصري في يناير 1991، قررت الحكومة تحرير سوق الصرف الأجنبي و إنشاء سوق أولية و سوق ثانوية. ثم دمجت السوقين في سوق واحدة. و في 1991، لم يعد صرف العملة الخارجية يقتصر على المصارف التجارية بحيث أدت هذه الخطوة إلى استقرار العملة. و وقعت الحكومة على برنامج إرساء الاستقرار في الاقتصاد مع صندوق النقد الدولي في مايو 1991، وعلى برنامج تكييف هيكل مع البنك الدولي في نوفمبر 1991. شهدت هذه الفترة استقرارا ناجحا للاقتصاد إضافة إلى جهود جادة للخصخصة أدت إلى انتقال نحو ثلث من مجمل الشركات الحكومية إلى القطاع الخاص بين 1991 و 1998. وفي جوان 1995، انضمت مصر إلى منظمة التجارة العالمية، وفي عام 1997 وقعت على اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، في عام 1998 أنهت البلاد تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي الثالث محققة أرقاما قياسية في جهود استقرار الاقتصاد الكلي و الخصخصة الجزئية.

امتد الجيل الثاني من الإصلاحات من 1998 إلى 2004 وركز على التجارة و إصلاح المؤسسات دفعت بعض العناصر الخارجية و الداخلية نحو الوصول إلى هذه المرحلة. كانت الظروف الخارجية قد ساءت و صعبت بعد الأزمة المالية الدولية التي شهدتها العديد من البلدان خلال فترة 1997-1999. أما العناصر الداخلية التي قوضت الثقة في الاقتصاد، فشملت العملية الإرهابية في الأقصر عام 1997 التي أودت بحياة 62 شخصا بما فيهم 58 سائحا، و فضيحة "نواب القروض" طالت الفضيحة خمسة أعضاء سابقين في مجلس الشعب اتهموا باستغلال مناصبهم السياسية للحصول على قروض بقيمة 5.1 مليار جنيه مصري من موظفين فاسدين في المصارف الحكومية. كان لهذه العناصر عواقب و تأثير على طريق النمو كما أنها طعنت بالثقة في الاقتصاد المصري.

خلال تلك الفترة، كثفت الحكومة الجهود لسن تشريعات جديدة عام 2001، ثم شرع قانون التمويل العقاري، ثم جاء عام 2002 بتدابير إصلاح اقتصادي واسعة على الصعيد القانوني، بحيث تناولت القوانين الصادرة المناطق الاقتصادية الخاصة، و عززت التصدير، و حقوق الملكية الفكرية، و غرف التجارة و تبيض الأموال، ثم تلاها بعد ذلك إصدار قانون موحد للمصاريف و البنك المركزي عام 2003.

¹ Ezzat Molouk Kenawy, *op cit*, p 597.

² Sufyan Alissa, *op cit*. p4/7

و في يناير 2003، تم تحرير سعر الصرف، فيما انخفضت قيمة العملة، اصدر رئيس الوزراء المرسوم رقم 506 لعام 2003 بحيث يلزم المصدرين بيع 75٪ من العملة الأجنبية التي يقبضونها للمصارف المصرية، ولكن بعد ذلك سرعان ما الغي هذا القرار بحلول نهاية 2004 باعتباره مناهضا للدستور و باتت قيمة العملة تنخفض منذ ذلك الحين. خلال الفترة نفسها، وقعت مصر على عدد من المعاهدات التجارية، بما فيها اتفاق إطار التجارة و الاستثمار مع الولايات المتحدة عام 1999، و اتفاقات تجارة حرة مع أسواق مشتركة أخرى في شرقي و جنوبي إفريقيا في أكتوبر 2000، و اتفاق حول التجارة الحرة في أعادير الذي شمل الأردن و المغرب و تونس، وكان ذلك في فبراير 2004، وقد دخل اتفاق الشراكة الأوروبية حيز التنفيذ في جوان 2004، بعد المباشرة بتطبيق مؤقت للمسائل المتعلقة بالتجارة في يناير 2004، وقد دفعت مشاركة مصر في منظمة التجارة العالمية، إضافة إلى إبرامها مختلف الاتفاقات التجارية إلى إصلاح سياسات التجارة و تحسس أكبر للمعايير الدولية، خاصة في قطاعي الزراعة و الصناعة، وقد أثبتت دراسة دوبرونوغوف و اقبال (Dobronogov and Iqbal) أن الاقتصاد المصري بات أكثر إحساسا للنمو في بلدان منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي. و قد أظهرت الدراسة انه خلال الفترة ما بين 2003/1988، بلغ ارتباط نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر 0.70٪ و بنسب نمو الاستثمار الثابت الداخلي الإجمالي 53.0٪، و بنسبة الاستثمار الثابت الداخلي الإجمالي مقابل الناتج المحلي الإجمالي 69.0٪.

أما الجيل الثالث من الإصلاحات فيمكن تحديده بتعيين احمد نظيف رئيسا للوزراء منذ جويليا 2004، إذ تم تكثيف عملية الإصلاح منذ تعيينه، بحيث شرعت مجموعة من القوانين المتعلقة بالتوقيع الالكتروني، و الاستثمارات الجديدة، و الجمارك، و مكافحة الاحتكار و التنافس، و ضريبة الشركات الموحدة، و مكافحة الإغراق، كذلك تم تعديل قوانين الاستيراد و التصدير، و تم تخفيض معدل التعريفية المرجحة من 14.6٪ إلى 9.1٪، وفي ديسمبر 2005، وقعت مصر على اتفاق تجارة حرة مع تركيا. و تم تسريع وتيرة الخصخصة خلال تلك الفترة، بداية من منتصف 2004، و قد أطلقت الحكومة خطة إصلاحات شاملة و متكاملة للقطاع المالي في سبتمبر 2004.

عملت الحكومة كذلك على زيادة فتح الاقتصاد المصري، عبر إنشاء سوق مصرفية بينية عام 2004 حيث تستطيع المصارف التداول بحرية بالعملة الخارجية مع رفع متطلبات التسليم على إجراءات التصدير، و اتخذت الكثير من الخطوات لتحسين وضع مصر المالي، كما رفعت أسعار الوقود المدعومة في سبتمبر 2004، و رفعت أسعار الكهرباء في ديسمبر 2004، و عدل قانون الضريبة على الدخل في 2005 بهدف تسهيل بنية النسب، و توسيع قاعدة الضرائب، و خفض من نسب الضريبة على الدخل

للأفراد و الشركات، ورفع الحد الأدنى منه. استدامت إصلاحات الإنفاق العام منذ 2004 مع التركيز على تحديث تصنيف الموازنة، و اشتركت مصر في المعيار الخاص لنشر البيانات في يناير 2005، ومنذ ذلك الحين و بعيد اجتماعات السياسة النقدية، نشرت الحكومة إفادات و بيانات رسمية عن سياستها النقدية.

أما فيما يخص الجانب الاجتماعي فقد شهدت مصر عدة إصلاحات اجتماعية (Social reforms) كان أهمها في مجالات الإسكان و التعمير، و التعليم، و الصحة، و غيرها.

ففي مجال الإسكان استهدفت وزارة التعمير و الإسكان بناء 300 ألف شقة للحكومة و القطاع العام، و 180 ألف شقة للقطاع الخاص. وقد تمت اقامت 812 ألف وحدة خلال الخطة الخمسية الأولى 87/82. و مليون وحدة خلال الخطة الخمسية الثانية 92/87. بحيث تصل جملة ما تم إنشاؤه خلال الخطتين ما يقرب مرتين و نصف ما تم إنشاؤه خلال العشرين عاما الأخيرة من 1960 إلى 1970. أما في قطاع التعمير و المجتمعات الجديدة، بحيث بلغ عدد هذه المدن آنذاك 12 مدينة منها 7 مدن تمت إقامتها كاملة. و 5 مدن كانت لا تزال قيد الإنشاء، و 6 مدن كانت لا تزال في إطار التصميم حتى نهاية 1992. بحيث وصل معدل البناء في هذه المدن حتى عام 1988 حوالي 1.8 مليون شقة.¹

أما فيما يخص التعليم لقد تم التركيز على عملية إصلاح التعليم (Education Reform) كأحد أولويات الدولة المصرية خلال عقد التسعينيات و السنوات الأولى لبداية الألفية الثانية، بحيث تم تبني العديد من الخطط و البرامج و إنفاق الكثير من الأموال لإصلاح النظام التعليمي، كما عقدت العشرات من المؤتمرات و الندوات لتحقيق هذا الهدف، إلا أن النتيجة تعتبر مخيبة للآمال؛ حيث اتسمت عملية إصلاح التعليم بالارتجالية و التخبط، و يكفي الإشارة إلى بعض الممارسات العنثية مثل إلغاء الصف السادس الابتدائي ثم إعادته، كما أن التغييرات المتلاحقة التي تعرض لها نظام الثانوية العامة خلال سنوات قليلة لهي خير دليل على النهج الارتجالي في إصلاح النظام التعليمي. و رغم كل ما قيل عن تحديث مناهج التعليم، و تحسين الأوضاع المادية للمدرسين، و محاربة الدروس الخصوصية، و تقليل كثافة الفصول، إلا أن ما تحقق على أرض الواقع هو محدود للغاية في أفضل الأحوال؛ حيث لا يزال معدل الأمية مرتفعا، و لا يزال النظام التعليمي المصري، بمختلف مستوياته يعاني من جملة من المشكلات البنوية التي تؤدي في نهاية المطاف إلى تدني مستوى الخريج؛ مما يجعله في الأغلب الأعم غير مؤهل للانخراط في سوق العمل، و بخاصة في ظل اهتمام القائمين على التعليم بالتركيز على الكم دون الكيف. ثم جاءت موجة

¹ الهيئة العامة للاستعلامات، نفس المرجع السابق، ص 36.

الجامعات والمعاهد الخاصة التي ظهرت في مصر خلال السنوات الأخيرة لتضيف أبعاداً جديدة إلى أزمة التعليم في مصر¹.

أما فيما يخص الإصلاح الصحي (Health reform)، قامت وزارة الصحة والسكان بإعداد برنامج لإصلاح القطاع الصحي، ساهم فيه كثير من الخبراء من داخل وخارج مصر. والإصلاح الصحي يعنى البناء على الإيجابيات الموجودة في النظام وإصلاح وتقويم جوانب الضعف والسلبيات من أجل الوصول وإنجاز الأهداف الصحية ومن أجل التنسيق والتعاون بين جميع قطاعات الدولة، لذلك فإن برنامج إصلاح القطاع الصحي في مصر يعمل على تشجيع القطاع الصحي الخاص لتدعيم أهداف الصحة. والمبادئ الأساسية لبرنامج الإصلاح الصحي في مصر هي²:

- **التغطية الشاملة (Universality):** وتعنى تغطية جميع المواطنين بمجموعة متكاملة من الخدمات الأساسية ذات الأولوية بحيث يكون لكل فرد في أي مكان نفس الفرصة المتكافئة للحصول على الرعاية الصحية الأساسية والاستفادة منها.

- **الجودة (Quality):** وهي ضمان وتحسين مستويات الرعاية الصحية، وأيضاً أماكن تقديم الخدمات (الوحدات / المستشفيات) لتعظيم القدرات التشخيصية والإكلينيكية ورفع مستوى التعليم الطبي والتمريضي والتدريب أثناء الخدمة.

- **العدالة (Equity):** تمويل الخدمات الصحية يعتمد على القدرة على دفع التكلفة، بينما يعتمد تقديم الخدمات على الحاجة إليها؛ لذا سوف يكون لكل المناطق والأفراد نصيب عادل في الحصول على الخدمة الصحية.

- **الكفاءة (Efficiency):** تخصيص وتوزيع الموارد المالية والبشرية والمنشآت الصحية، بناء على احتياجات المواطنين وزيادة الفاعلية مقابل التكلفة (Cost Effectiveness) بحيث تحصل الحكومة والمواطنون على أكبر قيمة صحية مقابل ما ينفق من أموال.

- **الاستمرارية: (Sustainability)** وتعنى ضمان دوام نظام الإصلاح الصحي وخدماته وكفاءته الذاتية لصالح صحة المواطنين وخاصة الأجيال القادمة.

وقد جاءت مرحلة السنوات الخمس الأولى (1998-2003) للتغطية الشاملة، وتبدأ بإستراتيجية جديدة للرعاية الأساسية تشمل برامج الصحة العامة ورفع المستوى الصحي وعلاج المشكلة السكانية والخدمات الوقائية والعلاجية متضمنة أوجه العلاج داخل المستشفيات وتهدف الوزارة إلى أن تعد خطة خدمات رعاية أساسية ذات جودة وفاعلية عالية (Basic Benefit Package) ، تستطيع الدولة تحمل تكلفتها

¹ حسنين توفيق إبراهيم، مصر بين الإصلاح و بدائله: الواقع والمستقبل، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ص8.
² إسماعيل يوسف (محرر)، الحالة الصحية و الخدمات الصحية في مصر: (دراسة تحليلية للوضع الراهن ورؤى مستقبلية)، جمعية التنمية الصحية و البيئية: برنامج السياسات و النظم الصحية، دار الكتاب، 2005، ص 22/21.

مجموعة الخدمات الصحية الأساسية وحاليا يبحث أغلب المواطنين - بما فيهم ذوو الدخل الضعيفة - عن الرعاية الصحية الأولية في القطاع الخاص لأن خدمات الرعاية الأولية الحكومية غير كافية ويشعر كثيرون أن كفاءتها دون المطلوب ويتحمل الفقراء عبئا كبيرا مالياً للحصول على الرعاية الصحية الأولية من القطاع الخاص. والهدف من الإصلاح الصحي في هذا المجال هو تمويل ودفع مقابل خدمات الرعاية الصحية الأولية من خلال كيان تأميني موحد يجمع بين الإنفاق الصحي العام والخاص. ومن بين أهم آليات تحقيق إستراتيجية الإصلاح الصحي¹:

- التركيز على الوقاية وتغيير المفهوم من التعامل مع الحدث عند وقوعه إلى التنبؤ به، وهو نظام الترصد، وذلك بالتحرك لمنع حدوثه وذلك من خلال إدخال اللقاحات والطعوم الجديدة والحديثة.
- زيادة نسبة التغطية بالتطعيمات الإجبارية إلى 97%، مما يؤدي إلى السيطرة على كثير من الأمراض المعدية وأمراض الطفولة.
- إعادة هيكلة القطاع الصحي وتطبيق نظام طب الأسرة، بالتركيز على تقديم مجموعة من الخدمات الأساسية الوقائية والعلاجية والتأهيلية.
- الاهتمام بالموارد البشرية والتوسع في برامج التدريب وتوفير التمويل اللازم لتنفيذها.
- تطبيق نظام الجودة الشاملة وذلك لتنسيق تطوير وتوزيع ومراقبة مستوى الرعاية ومستوى الخدمة في مواقع تقديمها.
- تطوير السياسات التمويلية للقطاع الصحي بناء على دراسة اقتصادية.
- زيادة مخصصات الخطة الاستثمارية لمشروع القطاع الصحي.

مطلب ثاني: الإصلاحات السياسية:

عرفت مصر في هذه الفترة مجموعة من الإصلاحات السياسية، والتي شملت في مجملها بعض الإجراءات ذات الطابع ألتسامحي مع القوى السياسية الأخرى خاصة المعارضة منها - والتي كان قد شن عليها الرئيس السابق أنور السادات جملة من الاعتقالات والتعذيب والنفي- وأطلقت بعض الحريات حيث جاءت هذه الإصلاحات مع بداية عهد مبارك في الحكم، بحيث لم تدم طويلا هذه الفترة من التسامح حتى عاد مبارك للاستبداد، والتسلط والإقصاء التام للمعارضة، بقيت مصر على ذلك الحال إلى أن جاء عام 2005 و الذي شهد العديد من الخطوات الهامة في مجال الإصلاح السياسي، بدا فيه بتطوير المؤسسات والتشريعات السياسية من أجل تعميق الممارسة الديمقراطية والانتقال نحو مراحل جديدة في العمل السياسي تتناسب مع ما شهده المجتمع المصري من تطورات ثقافية واجتماعية واقتصادية تماشيا مع التطور العام في الفكر السياسي العالمي خاصة في مجالات الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان.

¹ إسماعيل يوسف (محرر)، نفس المرجع السابق، ص 26/25

1- فترة التسامح النسبي:

شهدت مصر في يناير 1977، "انتفاضة شعبية واسعة" شملت كل البلاد، حيث ترتب عليها أن اصدر الرئيس أنور السادات مجموعة كبيرة من القوانين المقيدة للحريات، و في سبتمبر 1981، قام السادات باعتقال أكثر من ألف و خمسمائة من قادة المعارضة السياسية و الدينية و كانت هذه مرحلة فاصلة وضعت مصر - وقيادات المعارضة - بين خيارين، إما الخضوع لقهر النظام، وإما الإعلان النهائي بالخروج عن الشرعية، و حشد القوى في اتجاه مزيد من التمرد و الانتفاضات الشعبية.¹ إلى أن جاء حسني مبارك إلى الحكم بعد اغتيال أنور السادات بحيث تميزت بداية عصره بعدد من الإصلاحات السياسية، كان أولها بعد توليه السلطة بأسبوعين حين أمر بإطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين واستقبلهم في مكتبه، وتضمنت الإصلاحات السياسية الأخرى زيادة مساحة حرية الصحافة وإنشاء المجلس القومي لحقوق الإنسان كمجلس مستقل يروج لثقافة وممارسة حقوق الإنسان في مصر²، واتسعت مساحة حرية التعبير، وتعددت الأحزاب: الحزب الوطني الحاكم، حزب الوفد الجديد، حزب العمل الاشتراكي، حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، حزب الأمة، حزب الأحرار الاشتراكيين ولكل جريده المعبرة عنه. فقد كانت هذه "الانفراجة الديمقراطية" "Democratic Opening" في بداية حكم مبارك، ضرورة أمنية أكثر منها سياسية بهدف تخفيف حدة الاحتقان السياسي، وذلك بتوفير قدر مناسب من قنوات التعبير الشرعية.³ فقد اتخذ النظام على مدار السنوات الماضية بعض الخطوات الجزئية على طريق الإصلاح السياسي وبخاصة فيما يتعلق بتعديل بعض القوانين المنظمة للحياة السياسية، وإلغاء بعض القرارات الصادرة وأكثر من هذا فإن السلطة تعاملت مع ملف الإصلاح السياسي بمنطق خطوة للأمام وخطوة أو خطوتين للخلف، مما أصاب الحياة السياسية بحالة من الجمود، ففي الوقت الذي أدخلت فيه بعض التعديلات الجزئية على قوانين مثل قانون تنظيم مباشرة الحياة السياسية وقانون الأحزاب السياسية، فقد استمر العمل بقانون الطوارئ (Emergency Law) بكل ما يمثله من قيود على حقوق المواطنين وحرياتهم، كما اتخذت السلطة إجراءات لا تصب في اتجاه تعزيز الديمقراطية، مثل إصدار القانون رقم 100 وتعديلاته بشأن ديمقراطية النقابات المهنية، والذي أدى إلى تجميد جانب مهم من العمل النقابي والحياة النقابية لقرابة عقد من الزمن كما ألغى النظام مبدأ الانتخاب الذي كان معمولاً به في اختيار العمدة وعمداء الكليات، واستبداله بنظام التعيين.⁴

¹ ثناء فؤاد عبد الله، نفس المرجع السابق، ص 131.

² محمد عبده حسنين، نفس المرجع السابق.

³ ثناء فؤاد عبد الله، نفس المرجع السابق، ص 131.

⁴ حسنين توفيق إبراهيم، نفس المرجع السابق، ص 9/8.

2- الانتخابات الرئاسية و البرلمانية:

اعتبارا بان الانتخابات بمختلف أنواعها أهم عامل من عوامل تحقيق الديمقراطية، وذلك عن طريق فتح المجال للتنافس - سواء على المستوى الحزبي أو الفردي- للوصول إلى السلطة و تحقيق اكبر قدر من التداول، و منح الفرصة لكافة شرائح المجتمع للتعبير عن أصواتها و اختيار من هم أصلح للقيادة وتولي زمام الأمور على مستوى الصعيدين الرئاسي و البرلماني. فقد عرفت الانتخابات المصرية في فترة حكم مبارك نوعا من الاحتكار للسلطة سواء من طرف الرئيس مبارك أو من طرف الحزب الحاكم و الذي يترأسه مبارك و هو الحزب الوطني الديمقراطي (NDP). ففي الانتخابات الرئاسية وفي أكتوبر/تشرين الأول 1981 أصبح رئيسا للجمهورية وزعيما للحزب الوطني الديمقراطي عقب اغتيال أنور السادات، وأعيد انتخابه في استفتاء (Referendum) على الرئاسة أعوام 1987 و 1993 و 1999.¹ ففي هذه الاستفتاءات الأربعة السابقة التي حصل فيها مبارك وبشكل روتيني على الأصوات في أي مكان بنسب من 93% إلى 98% ب "نعم" وقد كان ينظر لهذه العملية على نطاق واسع في الداخل والخارج على أنها غير شرعية.² انظر الملحق رقم (09)، الذي يوضح فيه نسب استفتاء حسني مبارك بنعم ولا في الانتخابات الرئاسية من 1981 إلى 1999.

فمن خلال الملحق السابق يمكن استخلاص أنه بالرغم من أن نسبة التصويت ب"نعم" في الاستفتاءات الأربعة على التوالي فاقت 90%، إلا أنها تضاءلت في كل مرة، بحيث بدأت بنسبة 98.46 في سنة 1981 و انتهت بنسبة 93.79 في سنة 1999. وفي المقابل تزايدت نسبة التصويت ب"لا" بحيث بدأت بنسبة 1.54 في سنة 1981 و انتهت بنسبة 6.21 في سنة 1999. فهي وان كانت نسب ضئيلة، إلا أنها إن دلت إنما تدل على عدم الرضا من طرف الشعب المصري ورغبته في التغيير والتداول، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

1-2 الانتخابات البرلمانية:

ففيما يخص الانتخابات البرلمانية (Parliamentary elections)، فقد تغير النظام الانتخابي في مصر مرات عديدة خلال حكم الرئيس حسني مبارك. خلال العقدين الأولين من عهده، بحيث لم يستكمل أي مجلس شعب مدته الدستورية، فقد حلت غالبية مجالس الشعب. بحيث أجريت انتخابات عام 1984 وفقا لنظام القائمة الحزبية، بمقتضى القانون 14 لسنة 1983، وأسفرت نتائج الانتخابات عن فوز الحزب الوطني ب 390 مقعدا من أصل 448، و حصل حزب الوفد المتحالف مع الإخوان المسلمين على 58

¹ الجزيرة نت: الأخبار، حسني مبارك، 2007/04/24، انظر الموقع التالي: <http://www.Aljazeera.net> تاريخ الاطلاع: 2013/02/17.

² Jeremy M. Sharp, **Egypt: 2005 Presidential and Parliamentary Elections**, CRS Report for Congress, September 21, 2005, p01.

مقعداً، و بسبب إجراء الانتخابات وفق النظام الحزبي، تقدم مستقلون إلى المحكمة الدستورية لإعلان عدم دستورية هذا النظام لأنه يحرم المستقلين من التنافس على مقاعد المجلس، وعله حل مجلس الشعب وفق قرار جمهوري، و أصدر في أعقاب ذلك القانون 188 لسنة 1986 الذي عدل بموجبه القانون الانتخابي، حيث جمع بين القوائم و المناطق، أي النظامين النسبي و الفردي. أما في انتخابات عام 1987، خصص القانون الانتخابي الجديد 48 مقعداً للمستقلين من أصل 448 مقعداً، فحصل الحزب الوطني على 246 مقعداً و حصل التحالف الإسلامي (حزب العمل و الإخوان) على 20 مقعداً و حصل حزب الوفد على 35 مقعداً، أما المستقلون فقد انظم غالبيتهم إلى الحزب الوطني بعد فوزهم، و حلت المحكمة الدستورية المجلس عام 1987 لعدم دستوريته، بادعاء غياب مبدأ المساواة بين المرشحين الحزبيين و المستقلين. ثم أجريت انتخابات عام 1990 وفقاً لنظام الانتخاب الفردي، الذي عادت إليه مصر بموجب القانون 01 لسنة 1990، الأمر الذي أدى إلى مقاطعة المعارضة، و لا سيما الإخوان المسلمين و حزبي العمل و الوفد. شكل عدد المستقلين 80% من مجمل عدد المرشحين للانتخابات، بحيث فازوا ب 177 مقعداً مقابل 262 للحزب الوطني، إلا أن غالبية المستقلين انضموا بعد فوزهم إلى الحزب الوطني، لترتفع نسبة تمثيله إلى 80% من مجمل مقاعد المجلس، الأمر الذي يؤكد أن النظام الانتخابي كان يهدف إلى تمكين النظام السلطوي، و إقصاء المعارضة و التعددية الحزبية الحقيقية.¹

و على الرغم من ارتفاع نسبة المشاركة الحزبية في انتخابات 1995 حيث شارك لأول مرة 14 حزبا، فضلا عن ازدياد عدد المرشحين بشكل عام الذي وصل 3980 مرشحا مقابل 2681 مرشحا في انتخابات 1990 بفارق 1299 مرشحا. إلا أن الإجمالي عدد المرشحين الحزبيين عن الأحزاب الرئيسية كان 688 مرشحا فقط، موزعين كالتالي: 439 عن الحزب الوطني، 180 عن حزب الوفد، 120 عن حزب العمل، و 60 عن حزب الأحرار و 43 عن الحزب الناصري، و 40 عن حزب التجمع إلى جانب عدد المرشحين عن الأحزاب الأخرى. و من ناحية أخرى، فإن النسب التي حصلت عليها الأحزاب من إجمالي عدد مقاعد البرلمان جاءت ضئيلة مع استثناء الحزب الوطني الحاكم الذي حصل على 317 مقعداً بنسبة 71.5% إجمالي عدد المقاعد البالغة عددها 444 مقعداً بالانتخاب (دون إضافة العشرة المعينين). أما حزب الوفد فقد حصل على 6 مقاعد، و التجمع 5 مقاعد، و العمل و الناصري و الأحرار مقعداً واحد لكل منها. أي أن مجموع المقاعد التي حصلت عليها هذه الأحزاب مجتمعة لم يزد عن 14

¹ مهند مصطفى، *النظم الانتخابية و أثرها في الاندماج الاجتماعي و السياسي في الدول العربية التي تمر بتحول ديمقراطي: حالة مصر و تونس*، ورقة مقدمة في: المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية و الإنسانية، المنظمة من قبل: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 31/30 مارس 2013، ص 23/21.

مقعداً (وإذا أضفنا مقعد الإخوان المسلمين ومقعداً آخر للحزب الناصري بعد انضمام أحد الأعضاء المستقلين إليها) يصبح المجموع 16 مقعداً أي بنسبة 2.57% من إجمالي عدد مقاعد البرلمان.¹

أما بالنسبة للانتخابات البرلمانية 2005 فهي تعتبر علامة فارقة في الحياة السياسية في مصر إذ أنها أعقبت أول انتخابات رئاسية في البلاد، وهي المرحلة التي برز فيها دور البرلمان على مستوى الشارع السياسي في وضع التشريع المتعلق بأرفع منصب في الدولة بحيث كانت جلسات البرلمان حينذاك تحظى باهتمام بالغ وغير مسبوق من المواطنين لمتابعة فعاليتها. ومما زاد من أهمية تلك الانتخابات أيضاً الاهتمام الدولي الواسع بها انطلاقاً من دور مصر الاستراتيجي بين الدول المنطقة في قدرتها على وضع أسس للإصلاح، كذلك شهدت تلك الانتخابات موافقة القضاء على السماح لمنظمات المجتمع المدني بمراقبة الانتخابات مما أدى بالضرورة - إلى جانب الإشراف القضائي الكامل - إلى مزيد من الشفافية في النتائج، فقد أسفرت الانتخابات عن فوز مرشحي الحزب الوطني ب 141 مقعداً بنسبة 32.6% وفاز مشرحو الإخوان ب 88 مقعداً بنسبة 19.9% أما الوفد فقد حصل على 6 مقاعد بنسبة 1.35% ومشرحو حزب التجمع بمقعدين فقط بنسبة 0.45% ومقعد واحد لمرشح شرفاء الغد بنسبة 0.27% وبلغ عدد المستقلين 24 منهم مقعدين لمرشحي حزب الكرامة تحت التأسيس ومقعد لمتنازع على رئاسة حزب الأحرار ليبقي عدد المستقلين الحقيقيين إلى 21 مقعداً. ولكن انضم 170 فائزاً من المستقلين في الانتخابات إلى الحزب الوطني ليصل عدد المقاعد التي حصل عليها الوطني إلى 311 مقعداً بنسبة 72% بالإضافة إلى العشرة أعضاء المعينين من قبل رئيس الجمهورية، ورئيس الحزب الوطني لتصل النسبة إلى 74.3%.²

أما فيما يخص كوتة المرأة والأقباط (women and Copts Quota) في الانتخابات البرلمانية المصرية فقد حصلت المرأة على 36 مقعداً منهم مقعد واحد بالتعيين من بين 448 مقعد وذلك بنسبة 7.8% في انتخابات عام 1984 وعلى الرغم من إلغاء القانون السابق المتعلق بالتخصيص القانون رقم 188 لعام 1979 في عام 1986 وحكم المحكمة الدستورية العليا في 1986 بعدم دستورية القانون، لما ينطوي عليه من تمييز علي أساس الجنس، فإن إقرار نظام الانتخاب بالقائمة النسبية دعم مركز المرأة المصرية نسبياً في الانتخابات البرلمانية عام 1987 لتحصل علي 18 مقعداً منهن 14 بالانتخاب و 4 بالتعيين، وكانت نسبة العضوات في مجلس الشعب 3.9% من إجمالي أعضاء المجلس، أي نصف المقاعد التي كانت تحتلها في برلمان عام 1984، ولكن العودة مجدداً إلي نظام الانتخاب الفردي هبط بعدد مقاعد المرأة إلي 10 مقاعد في برلمان عام 1990 وكان منهن 7 بالانتخاب و 3 بالتعيين ويمثلن

¹ هالة مصطفى، مؤشرات ونتائج انتخابات 1995، ص17، انظر الرابط التالي: ashahed2000.tripod.com/drasat/entkhab95.doc تاريخ الاطلاع على الموقع: 2013/02/27.

² سعيد شحاتة، الانتخابات البرلمانية في الميزان، التجديد العربي، جامعة لندن: مدرسة الدراسات الشرقية، اوت 2007، ص9.

النسبة 1.9٪ من إجمالي عدد الأعضاء البالغ 454 عضواً، ثم تراجع إلي 9 مقاعد في برلمان عام 1995 منهن 5 بالانتخاب و4 بالتعيين، وفي انتخابات 2000 ارتفع قليلاً ليصل إلي 11 مقعداً منهن 7 بالانتخاب و4 بالتعيين، ولم يمثل العدد آنذاك إلا نحو 2.4٪ من إجمالي عدد المقاعد ولكنه ارتفع إلي 13 سيدة بعد فوز النائبتين ثريا لبنة وفريدة الزمر بمقعدين في الدوائر التي خلت في ذلك الفصل التشريعي. وزادت نسبة السيدات في برلمان 2000 إلي 5 وفي انتخابات 2005 لم تحصل المرأة إلا علي 4 مقاعد بالانتخاب، تم تعيين 5 سيدات وأصبح العدد 9 من بين 444 هي إجمالي عدد مقاعد المجلس النيابي ثم انخفض إلي 8 باستقالة العضوة شاهيناز النجار¹. أما بالنسبة للأقباط، فقد نص الدستور على المساواة بين كافة المواطنين بغض النظر عن دينهم. ورغم أن الأحزاب السياسية كانت تسعى إلى تضمين قوائمها لبعض الأقباط كي لا تظهر أمام الآخرين في الداخل والخارج أنها تفرق بين المواطنين وفقاً للدين، إلا أن نظام الانتخاب الفردي قد فتح الباب على مصراعيه أمام الأقباط للترشيح. صحيح أن نسبة تمثيلهم في البرلمان ظلت قليلة، بالرغم من فتح الباب أمام الأقباط للانتخاب مع حلول النظام الفردي، إلا أن وجودهم في مجلس الشعب كمنتخبين أضحل. ففي انتخابات 1984 و1987 و1990 و1995 و2000 و2005 كان عدد مقاعد الأقباط المنتخبين على الترتيب 6 و6 و2 و(0) صفر و3 و1. وواقع الأمر أن تفسير فوز الأقباط في نظام الانتخاب غير الفردي لا يجد تبريره إلا في تضمين قوائم الأحزاب لمرشحين أقباط.²

2-2 الانتخابات الرئاسية:

تحت العديد من الضغوطات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية (USA) في إطار تطبيق برنامجها الديمقراطي في الشرق الأوسط، تحت قيادة رئيسها آنذاك جورج بوش (George W. Bush) والضغوطات الداخلية تحت تأثير حركات المجتمع المدني (Civil society) و أحزاب المعارضة (Opposition parties) و حتى الشعب. قام الرئيس المصري حسني مبارك بمبادرة كانت الأولى من نوعها، ففي فبراير 2005 أعلن الرئيس السابق عن مبادرة لتعديل المادة 76 من الدستور بحيث يكون انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع السري العام المباشر من جميع أفراد الشعب الذين لهم حق الانتخاب، بدلاً من اختيار رئيس الجمهورية بطريق الاستفتاء، بعد ترشيح مجلس الشعب لشخص واحد للرئاسة. ووفقاً لنص المادة 189. تقدم بطلب إلى مجلس الشعب بشأن التعديل المذكور، وبإضافة مادة جديدة برقم 192 مكرر، أقر مجلس الشعب في 10 مايو 2005 تعديل المادة 76 من الدستور بعد موافقة

¹ حنان أبو سكين، تخصيص مقاعد للمرأة في البرلمان: التجربة والتحديات، الأهرام الرقمي: مقالات وكتاب، يناير 2011، انظر الرابط التالي:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx>، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2013/03/05.

² عمرو هشام ربيع، تقييم نظم انتخابات مجلس الشعب (1984-2005)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية: الندوات و المؤتمرات، انظر الرابط التالي: <http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/CONF51.HTM>، تاريخ الدخول للموقع: 2013/03/05.

405 من الأعضاء على هذا التعديل. ثم بعد ذلك طُرحت المادة بشكلها الجديد للاستفتاء الشعبي في 25 مايو 2005، وجاءت الموافقة عليها بنسبة تقريبية بلغت 83% من إجمالي نسبة المشاركين في الاستفتاء¹. ومثل إعلان الرئيس عن تعديل المادة 76 مفاجئة غير متوقعة لجميع القوى السياسية المصرية و المراقبين للشأن الداخلي المصري، واعتبر العديد من المراقبين هذا الإعلان أهم قرار يتخذه الرئيس مبارك على صعيد الإصلاح السياسي منذ توليه الرئاسة عام 1981، و المدخل لتحقيق تحول ديمقراطي يحقق المطالب التي ألحت عليها القوى المعارضة منذ تبني نظام التعددية الحزبية المقيدة في منتصف السبعينات².

في يوم 7 سبتمبر 2005 ذهب المصريون إلى صناديق الاقتراع لانتخاب الرئيس للمرة الأولى في تاريخ البلاد. ضمت الانتخابات 10 مرشحين، أعلن فيها مبارك الفائز بنسبة 88.6% من أصوات الاقتراع والتي بلغ عددها 6310000، و احتل المرتبة الثانية المرشح الأبرز من بين المرشحين التسعة المنافسين للرئيس مبارك، مرشح حزب الغد (Tomorrow Party) (El Ghad party) أيمن نور (Ayman Nour)، وفاز 540,000 صوت³ بنسبة 7.3% من الأصوات. انظر الملحق رقم (10) الذي يوضح نسب ومجموع الأصوات المعبر عنها لمرشحي الانتخابات الرئاسية لسنة 2005. فمن خلال الملحق السابق والذي يوضح فيه كل من الجدول والرسم فوز الرئيس محمد حسني مبارك بالانتخابات وبنسبة فاقت 88%، مما يدل على أن مبارك كان مسيطرا على الوضع رغم وجود إصلاحات ومنافسين، وهو ما دفع أيمن نور في اليوم التالي إلى الخروج في مظاهرات والتنديد بتزوير الانتخابات من طرف النظام، والذي تم سجنه بعد ذلك بضع سنوات بتهمة التزوير توكيلات حزب الغد⁴. يمكن القول أن الإصلاحات السياسية التي جاء بها مبارك في إطار برنامج الإصلاح الديمقراطي، لم تكن لأجل خدمة الشعب المصري، أو لأجل الصالح العام، خاصة منها ما هو متعلق بإصلاح النظام الانتخابي والانتخابات. هذه الأخيرة التي تعتبر أساس تكريس التعددية والتحول نحو الديمقراطية، فقد جاءت جل التعديلات الدستورية لسنة 2005 أكثر تقييدا للحريات، بحيث اشتملت على مجموعة من الشروط التعجيزية التي ضيقت من مجال الترشح والتنافس على الصعيدين الفردي والحزبي على حد

¹ الهيئة العامة للاستعلامات، تاريخ الدساتير المصرية من القدم إلى الحداثة، انظر الموقع التالي:

<http://www.sis.gov.eg/ar/LastPage.aspx>، تاريخ الاطلاع: 2013/02/22.

² دينا شحاتة، " البيئة الخارجية والداخلية لقرار تعديل الدستور"، في: عمرو هاشم ربيع (محرر)، التعديل الدستوري وانتخابات الرئاسة 2005، (ص ص 62-82)، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2005، ص 63.

³ Pierre Tristam, **September 7, 2005: Egyptians Vote for President for First Time**, About.com Middle East

Issues, See: <http://middleeast.about.com/od/thisdayinmideasthistory/ig/September-4-September-10-in-Mi/Egypt-Elections-.htm>, تاريخ الاطلاع على الموقع: 2013/02/24

تاريخ الاطلاع على الموقع: 2013/02/24

⁴ الجزيرة نت: الأخبار تقارير وحوارات، أيمن نور.. ترشح مرتين وأسس حزبين، الاثنين 2012/04/16، انظر الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/news>، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2013/02/24.

السواء في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، بحيث أصبح المجال مفتوحاً أمام مجموعة قليلة من المرشحين و الأحزاب السياسية للتنافس والتداول على السلطة.

المبحث الثاني

المعارضة و بؤادر التحول نحو الديمقراطية

إن الحديث عن التحول الديمقراطي يستوجب عدة طرق أو أنماط، والتي تم عن طريقها هذه العملية. فهي إما أن تكون من أعلى (transition from above)، وذلك عن طريق الإرادة الحرة للنخبة الحاكمة، أو أن تكون من أسفل (Transition from below)، ويكون ذلك عن المعارضة بأنواعها، إما حزبية أو عن طريق تحركات شعبية أو تنظيمات سياسية أو اجتماعية.

مطلب أول: الأحزاب السياسية و النضال من أجل الديمقراطية:

تنظم المادة الخامسة من الدستور المصري و قانون الأحزاب السياسية لعام 1977، الذي تم تعديله سنة 2005، و الذي اقره البرلمان المصري في جوان (يونيو) 2005 بعد إدخال تعديلات جوهرية على مضمونه في خصوص موارد الحزب المالية. ولم يعد من الممكن حل الحزب أو وقف نشاطه بناء على قرار من "الجنة الأحزاب السياسية" "Committee of political parties"، إذ أن قرار كهذا يستلزم إجراء تحقيق من المدعي العام يثبت أن الحزب المعني قد خالف أو أزال أي شرط من الشروط العامة لتأسيس أو استمرار أي حزب سياسي¹، فعقب تولي مبارك الحكم وخلال فترة رئاسته أنشئ 18 حزباً بمختلف الأفكار والتي منها ما تشابه مع ما سبق ومنها ما اختلف، كان أولها حزب الأمة (Umma Party) الذي أنشئ في 25 جوان عام 1983 برئاسة أحمد الصباحي ثم ثلاثة أحزاب بقرار واحد في 14 أبريل 1991 وهي الاتحادي الديمقراطي الحر (Federal Liberal Democratic) برئاسة إبراهيم ترك و حزب الخضر المصري (Egyptian Green Party) برئاسة الدكتور إبراهيم الأعصر ومصر الفتاة (Egypt the Girl Party) الجديد برئاسة المستشار الوصيف عبد الوصيف، وفي عام 1992 تأسس حزبا الشعب الديمقراطي (People's Democratic Party) في 15 مارس برئاسة أنور عفيفي والعربي الديمقراطي الناصري (Arab Democratic Nasserist) برئاسة ضياء الدين داوود في 19 أبريل. وفي 6 جوان من عام 1993 تأسس حزب العدالة الاجتماعية (Justice Party Social) برئاسة الدكتور محمد عبد العال ثم حزب التكافل (Takaful Party) في 5 فبراير 1995 برئاسة الدكتور أسامة شلتوت، وفي 2 مارس 2000 تأسس حزب الوفاق القومي (National Wefaq Party) (برئاسة الدكتور رفعت العجرودي وهو ثاني الأحزاب الناصرية وفي 9 فبراير 2002، أسس ناجي الشهابي

¹ عمرو ثروت (محرر)، المجتمع المدني و التحول الديمقراطي: التقرير السنوي عن 2007، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 2007، ص 35.

حزب الجيل الديمقراطي (Democratic Generation Party) عقب انفصاله عن حزب العمل (Labor Party) وفي 27 أكتوبر 2004 تأسس حزب الغد الليبرالي (The liberal Ghad Party) بزعامة أيمن نور وهو الحزب الوحيد الذي تأسس بإجماع الموافقة الحكومية ممثلة في لجنة شؤون الأحزاب وحكم قضائي صادر عن المحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة، كما تأسس الحزب الدستوري الاجتماعي (Social Constitutional Party) الحر برئاسة ممدوح قناوي في 24 نوفمبر، وفي عام 2005 تأسس حزبا شباب مصر والسلام الديمقراطي (Egypt's youth and The Democratic Peace) بقرار واحد في 2 جوان وترأس الأول الصحفي أحمد عبد الهادي والثاني أحمد الفضالي رئيس جمعية الشبان المسلمين السابق¹.

1- الديمقراطية داخل الأحزاب:

قد خلصت الدراسة الوحيدة التي أجريت لمحاولة قياس مستوى الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية المصرية، في الفترة من 1976 إلى 1992، إلى أن هذا المستوى اقل من أن يسمح بضمان تطور ديمقراطي مستقر و مطرد و مؤدى إلى مقرطة كاملة للنظام السياسي. وتوصلت الدراسة إلى هذه النتيجة عبر بناء نموذج لقياس مستوى الممارسة الديمقراطية داخل الحزب الوطني (NDP) وحزب الوفد (Wafd Party) و حزب العمل (Labor Party) و حزب التجمع (Grouping Party) و حزب الأحرار (Liberal Party)، وذلك من خلال ثلاث مؤشرات رئيسية يضم كل منها مؤشرين فرعيين كالتالي²:

- مؤشر خاص بنمط توزيع السلطة و الاختصاص في الأحزاب، و يشمل طبيعة البناء التنظيمي لهذه الأحزاب و عملية صنع القرار الحزبي.
- مؤشر يتعلق بطبيعة العلاقات بين النخبة و الأعضاء في الأحزاب. ويشمل الأطر المؤسسية لمشاركة الأعضاء في تسيير شؤون الأحزاب و الفرص المتاحة لهم خاصة في هذا المجال، إلى جانب عملية التجنيد للمناصب القيادية في الأحزاب و مدى انفتاحها و ارتباطها بالنشاط الفعلي وإلى أي حد توفر فرصا لدوران النخبة الحزبية، و بالتالي عدم احتفاظ عناصر هذه النخبة بمناصبهم الحزبية طول الوقت أو لفترة طويلة.
- مؤشر يرتبط بأنماط التفاعلات داخل النخب الحزبية منظورا إليه من زاويتي إدارة الصراع على النفوذ بين عناصر هذه النخب و الكيفية التي يتم بها، و التعامل مع الخلافات السياسية و الفكرية،

¹ عز الدين عبده، وآخرون، تقرير الحالة الصحية لأحزاب مصر في عهد «مبارك»، المصري اليوم: الرئيسية، العدد 1421، 4 ماي 2008، انظر الرابط التالي: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx>، تاريخ الاطلاع: 2013/03/07.

² وحيد عبد المجيد (محرر)، التطور الديمقراطي في مصر: البرلمان و الأحزاب و المجتمع المدني في الميزان، القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2003، ص134.

فضلا عن مدى التوازن أو الاختلال بين صراعات النفوذ و الصراعات على مواقف و أفكار، إذ كلما زادت الأولى و نقصت الثانية كان هذا دليلا على اختلال في أنماط التفاعلات داخل النخب الحزبية.

والحال أن مستوى الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية المصرية كان أقل من أن يسمح بإدارة رشيدة للخلافات في أوساط نخبة الحزب ونشطاءه، فالمشكلة الجوهرية لهذه الأحزاب في مجملها تنصل بكيفية تسيير المستوى العلوي أو القيادي فيها، أكثر مما ترتبط بتسيير الحزب بشكل عام، فغياب أو ضعف الآليات الديمقراطية في إدارة العلاقة بين المستويات التنظيمية للحزب أمر مألوف في الظاهرة الحزبية إجمالا. لكن مساوئه لا تقارن بعجز المستوى القيادي (نخبة الحزب) عن تنظيم العلاقة بين عناصره، فآفة الأحزاب المعارضة المصرية تتعلق بضعف أو غياب القدرة على حل الخلافات بين عناصر قيادية قبل أن تنفجر، فمن النادر أن يواجه حزب في مصر أزمة حادة في العلاقة بين قيادته وقواعده. وهذا النوع من الخلاف قليل في الأحزاب بشكل عام. فالتنافس بين الأحزاب يخلق بطبيعته تعبئة تقل في ظلها إمكانية تصاعد أي توترات قد تظهر على المستوى الرأسي. وتقل هذه الإمكانية أكثر في الأحزاب المصرية بسبب ضعف الميل العام للمشاركة، بما في ذلك مشاركة المستويات القاعدية لهذه الأحزاب.¹

2- أنماط العلاقة بين الأحزاب:

تنتم أنماط العلاقة بين الأحزاب السياسية في مصر، بالتنوع ما بين التعاون و التنافس و الصراع. فالتعاون يبدو في بعض المواقف مثل إصدار بيان مشترك إزاء قضية ما، مثل إعلان عدد من الأحزاب مقاطعتها للانتخابات 1990، أو للتعبير عن وجهة نظر مشتركة إزاء قضية ما. ويمكن عرض بعض حالات التعاون بين الأحزاب و القوى السياسية، وذلك على النحو التالي²:

1- التحالف بين حزب الوفد و الإخوان المسلمين، (1984-1987). جاء هذا التحالف بين حزب الوفد والإخوان المسلمين رغم التناقض الجوهرى في توجهات كل منهما. ولكن المصالح السياسية التي دفعت لتحقيق التحالف كانت أقوى من كل الخلافات في الرأي بين الطرفين. فقد رأى حزب الوفد في هذا التحالف تدعيما لقوته السياسية ولمكانته بعد عودته إلى الساحة، أما الإخوان المسلمين، فكانوا يحثون عن الغطاء الشرعي الذي يتيح لهم المشاركة في مجلس الشعب. وحصل التحالف في انتخابات 1984 على نسبة 15.13% من نسبة الناخبين وعدد 58 مقعدا من أصل 448 مقعدا.

¹ وحيد عيد المجيد، "المعارضة الحزبية في مصر: اختلالات البناء وضعف الأداء" في: ثلاثون عاما من حكم مبارك لمصر.. تبديد أرصدة القوة، مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر 2011.

² علي الدين هلال، تطور النظام السياسي في مصر 1805-2005، كتب عربية، 2006، ص 283/284.

2- التحالف بين حزب العمل وحزب الأحرار والإخوان المسلمين (1987). نشأ هذا التحالف بعد صدور قرار هيئة المفوضين بالمحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قانون الانتخاب رقم 114 لسنة 1983 بسبب حرمان المستقلين من حق الترشيح لمجلس الشعب، وبالفعل أعلن حل مجلس 1984 وتمت الدعوة إلى انتخابات جديدة في ابريل 1987. وفي أعقاب صدور هذا القرار قام فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد بإعلان عدم التزامه بما سبق الاتفاق عليه بين رؤساء أحزاب المعارضة، والقاضي بخوض انتخابات ضمن قائمة موحدة لكل أحزاب المعارضة. وقد حصل مرشحو هذا التحالف على 17٪ من أصوات الناخبين وعلى عدد 59 مقعداً.

3- البيان الذي أصدرته ستة أحزاب معارضة، والذي تضمن تحديدها لجدول الأعمال الذي ينبغي أن يشمل جلسات الحوار الوطني في يناير 2005.

4- سعي أحزاب المعارضة في عام 2005 إلى إقامة الجبهة الوطنية للإصلاح والتغيير، والتي سعت إلى التنسيق بين أنشطة الأحزاب المعارضة بما يجعلها أكثر فاعلية وتأثيراً. أما التنافس فهو أمر طبيعي بين الأحزاب السياسية التي تتنافس فيما بينها من أجل أصوات الناخبين. فجوهر الديمقراطية هو تنافس الأحزاب السياسية، وسعيها لكسب ثقة الناخبين، وذلك من خلال إظهار كل حزب أن برنامجه هو البرنامج الأكثر تعبيراً عن مصالح المواطنين. لذلك، فإن أغلب محاولات التنسيق بين الأحزاب بشأن الترشيح في انتخابات مجلس الشعب، وبحيث لا تنافس هذه الأحزاب مع بعضها البعض كان حظها من النجاح محدوداً. أما بالنسبة للصراع فإنه عادة ما يحدث عندما يسعى أحد الأحزاب إلى التشهير بمواقف حزب آخر، أو الانتقاص من دوره، أو التلميح بسعيه إلى التقرب للحكومة أو حزب الأغلبية. ويأخذ ذلك عادة، شكل الاتهامات الصحفية المتبادلة.

3- التعددية الحزبية المقيدة:

بدأت مرحلة التعددية الحزبية المقيدة في مصر من عام 1976، بحيث بدأت إرهاباتها الأولى مع قرار الرئيس السادات في مارس عام 1976 بقيام ثلاثة منابر حزبية في إطار الاتحاد الاشتراكي تمثل اليمين والوسط واليسار، ثم تحويلها في 22 نوفمبر من العام نفسه إلى أحزاب سياسية كانت النواة الأولى للتعددية الحزبية المقيدة في عام 1977.¹ وعلى الرغم من صدور قانون تعدد الأحزاب في عام 1976، لم يصدر النظام الأساسي الخاص بها حتى جويليا من العام التالي. بحيث وضع هذا القانون وتعديلاته المتعددة، العديد من القيود المفروضة على الأحزاب السياسية العاملة في مصر.² فبالرغم من تواجد

¹ عبد اللطيف المناوي، وهم التعددية الحزبية، المصري اليوم، الاثنين 9 يناير 2012، العدد 2766، انظر الرابط التالي: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx>، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2013/03/11.

² Hamdy A. Hassan, "Civil Society in Egypt under the Mubarak Regime", *Afro Asian Journal of Social Sciences* Volume 2, No. 2.2 Quarter II 2011, ISSN 2229 – 5313, p7/8.

حوالي ثماني عشرة حزباً سياسياً¹ (18) أو أكثر في مصر في تلك الفترة، إلا أن نشاط تلك الأحزاب كان شبه مجمد، إما بالتجميد الرسمي كحزب العمل وحزب الوفاق وحزب العدالة لأسباب مختلفة طبعاً منها ماله علاقة بتردي الأوضاع أو قضايا جنائية أو خلافات داخل الحزب نفسه، أو بقرار حكومي نتيجة ارتفاع سقف المعارضة مثل "حزب العمل"- وهو حزب اتجه إلى الحالة الإسلامية بقوة في عشر السنوات الأخيرة من عمره وفجر قضايا خطيرة مثل قضايا الفساد والطوارئ، وتصدى لوزيرين من وزراء الداخلية، ثم وزير الزراعة، ودخل أمينه العام "مجدي حسين" السجن، أما باقي الأحزاب فهي محصورة داخل جدرانها بسبب قانون الطوارئ¹.

مطلب ثاني: الحركات الاحتجاجية في مصر في هذه الفترة :

بعد فترة من التسامح النسبي و إعطاء فرص يمكن اعتبارها بالفرص القليلة و الضئيلة لنوع من الحريات، و المتمثلة في حرية الصحافة، و حرية إنشاء و عمل الأحزاب السياسية لحد ما، والقيام ببعض الإصلاحات، التي كان جلها يتمحور حول ما هو اقتصادي واجتماعي، وبعد ما يقرب من عشر سنوات من الركود السياسي في فترة التسعينات من القرن العشرين، جاءت الألفية الثانية بحالة من الحراك السياسي والاجتماعي، لتمثل حالة فريدة في تاريخ الحياة السياسية المصرية، تركز على حركة من الاحتجاجات الاجتماعية و سياسية واسعة النطاق، بحيث جاءت هذه الحركات الاحتجاجية منددة بتردي الأوضاع سواء على مستوى الصعيد الخارجي أو على مستوى الصعيد الداخلي لمصر، وكان ذلك وفق ثلاث مراحل أساسية، بدأت المرحلة الأولى لهذه الحركات مع انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الثانية واستمرت حتى غزو العراق في عام 2003. وانطلقت الثانية مع انطلاق الانتخابات البرلمانية المصرية و استمرت حتى نهاية الانتخابات الرئاسية سنة 2005، أما المرحلة الثالثة و الأخيرة فكانت انطلاقها مع 2006 بعد فوز محمد حسني مبارك مرة أخرى بالانتخابات الرئاسية و بداية عهدة جديدة خامسة. وبالتالي يمكن التركيز على المرحلتين الأولى و الثانية خاصة و ذلك تقيداً بالفترة محور الدراسة في هذا الفصل، و دراسة المرحلة الثالثة و الأخيرة في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

1- المرحلة الأولى: مرحلة الحركات النقابية والمهنية:

جاءت هذه المرحلة في سياق عملية الاستنهاض التي شهدتها الحركات النقابية المهنية في الثمانينيات والتسعينيات. فقد كان هذا التطور بالغ التعقيد حيث بدأ يتبلور استقطاب حاد بين التيارات الفكرية والسياسية المدنية والإسلامية، وبدأت الأخيرة في اجتياح عددا من أهم النقابات المهنية وأضحما وأكثرها نفوذاً، وبخاصة نقابة الأطباء والمهندسين والمحامين، ومع ذلك فإن أهم انجاز تحقق هو تمكن القيادات المعتدلة من الطرفين من إدارة سلسلة من الحوارات بدأت في إطار عملية التنسيق بين النقابات

¹ محمد مورو، مستقبل النظام السياسي في مصر، الإسلام اليوم: نوافذ، 10 ابريل 2005، انظر الموقع التالي: <http://islamtoday.net/nawafeth/artshow-13-5438.htm> تاريخ الاطلاع: 2013/03/11

المهنية ثم انتقلت إلى المستوى الحزبي. إلا أن تلك العمليات قد أخفقت في إصدار وثائق مبدئية أو برنامجية مشتركة كما كان مأمولاً، ومع ذلك فإن تجربة الحوار بذاتها بنت جسراً صالحاً للعمل خلال السنوات التالية، وكحد أدنى لم تنجح رغبة الدولة البوليسية في استخدام المثقفين والأحزاب والتيارات العلمانية لضرب أو تطويق حركة الإخوان المسلمين بالذات. ورفضت تلك الفعاليات جميعاً التواطؤ مع الدولة لاستمرار حجب الشرعية أو اضطهاد التيار الإسلامي المعتدل على رغم التخوف الأصيل من هذا التيار لأسباب تاريخية وإيديولوجية وسياسية. وانطلاقاً من هذا الانجاز الذي تم في حقل الحركة النقابية المهنية، نشأ توافق عام على القبول المتبادل والتعايش والعمل المشترك¹.

أما بالنسبة للإضرابات والمظاهرات التي قام بها العمال بمنء عن هذه النقابات، يمكن الإشارة إلى أن العمال المصريين منذ ثلاثة عقود وأكثر لم يتوقفوا عن الإضراب والتظاهر والاعتصام ومواجهة آلة القمع الشرسة، فقد اضرب عمال كفر الدوار إضراباً واسعاً في عام 1995 و حوصرت المدينة بأكملها و سقط القتلى واعتقل العشرات خلال المواجهات مع الأمن المركزي. وفي عام 1997، شهدت البلاد بطولها وعرضها مواجهات عنيفة بين الشرطة والفلاحين الذين تظاهروا احتجاجاً على قانون العلاقة بين المالك والمستأجر في الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى احتجاجات عمالية واسعة، كما تشير إحصاءات مركز الأرض لحقوق الإنسان إلى أن عام 1998 سجل احتجاجات عمالية كبيرة كان من بينها 33 إضراباً و 18 اعتصاماً و 14 مظاهرة. وفي عام 1999 نظم العمال 52 إضراباً و 32 اعتصاماً و 18 مظاهرة، أما عام 2000 شهد 40 إضراباً و 47 مظاهرة و 48 اعتصاماً، أما عام 2001 فقد شهد 41 اعتصاماً و 14 إضراباً و 75 مظاهرة، وشهد عام 2003، 16 إضراباً و 14 اعتصاماً، أما عام 2004 فقد شهد في النصف الأول منه 74 احتجاجاً عمالياً بين اضرب ومظاهرة واعتصام، وفي النصف الثاني شهد 32 إضراباً و 57 اعتصاماً و 41 مظاهرة، أما النصف الأول من عام 2005 فقد شهد 21 إضراباً و 5 مظاهرات و 33 اعتصاماً. أغلب هذه الإضرابات والاعتصامات والمظاهرات ووجهت بالقوة العنيفة بعضها حقق مكاسب وبعضها لم يحقق أهدافه لكنها لم تثن العمال عن تكرار المحاولة².

2- المرحلة الثانية: مرحلة الحراك السياسي:

عرفت هذه المرحلة عدة محطات و أحداث إقليمية مهمة دفعت لحدوث حراك شعبي قوي، بحيث يمكن أن نميز بين ثلاث موجات مختلفة لهذا الحراك الشعبي في الفترة بين اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في سبتمبر 2000، و حتى احتلال القوات الأمريكية للعراق في عام 2003. بحيث تميزت الموجة

¹ محمد السيد سعيد، مستقبل تحركات الشارع العربي من أجل الإصلاح، التجديد العربي: مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، 31 أوت 2005، انظر الموقع التالي: <http://www.arabrenewal.info/index.php>، تاريخ الاطلاع: 2013/03/12

² رمضان متولي، معضلة التغيير في مصر اكبر من غزو النخبة وأحلامها، الحوار المتمدن، انظر الموقع التالي: <http://www.m.ahewar.org/s.asp>، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2013/03/12

الأولى من الحراك بأنها شملت التظاهرات و الوقفات الاحتجاجية العفوية التي اشتعلت في مختلف الجامعات المصرية، و على رأسها جامعتا القاهرة و الأزهر، وكان ذلك في الشهر الأول لاندلاع الانتفاضة. كما انه من اللافت أيضا استمرار التظاهرات لمدد زمنية طويلة نسبيا بشكل تلقائي عفوي دون وجود تخطيط أو تنظيم مسبق. وكانت مطالب المتظاهرين تتلخص في طرد السفير الإسرائيلي من القاهرة، و غلق السفارة الإسرائيلية. وشهدت هذه الفترة كذلك تأسيس " اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة " التي تأسست بمبادرة من المثقفين المصريين، و كانت تعمل على تحريك المزيد من طاقات الشارع المصري عبر جمع التبرعات المادية و العينية، و إرسال قوافل الدعم الشعبي عبر الحدود المصرية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة. وامتد عمل اللجنة إلى تنظيم المهرجانات الثقافية و الندوات، بهدف دعم الانتفاضة الفلسطينية¹.

كما نظمت اللجنة عددا من التظاهرات ذات الطابع الشعبي في ميدان التحرير التي سبقت أحداث 11 سبتمبر الشهيرة بيوم واحد فقط. أما الموجة الثانية من الاحتجاجات التي يمكن القول أنها تلت أحداث 11 سبتمبر، فكانت فترة من التراجع النسبي لنشاط الحركة على مستوى تنظيم التظاهرات، و إن كانت أنشطتها الأخرى - تشكيل اللجان الشعبية، و حملات مقاطعة البضائع الأمريكية و الإسرائيلية، و غيرها - ظلت مستمرة بصورة منتظمة. ورغم أن هذه الفترة شهدت حدثا جلال كالاحتلال الأمريكي لافغانستان - إلا أن حجم التعاطف الشعبي مع الشعب الأفغاني لم يكن يحسب له حيث لم تشهد الساحة المصرية أية تحركات جماهيرية بهذا الشأن. أما فيما يخص الموجة الثالثة من الاحتجاجات فقد انفجرت بشكل واضح مع أواخر مارس 2002، مع حصار الاحتلال الإسرائيلي لرام الله و جنين، فشهدت تلك الفترة موجة من أكبر التظاهرات التي شهدها الشارع المصري في تاريخه، حيث قدرت بعض المصادر حجم التظاهرات بحوالي مليون متظاهر في مناطق مختلفة من الجمهورية، أضخمها كانت تظاهرة أمام جامعة القاهرة يوم 1 ابريل 2002 التي وصل عدد المتظاهرين فيها إلى حوالي مئة ألف متظاهر، وهو رقم كان الشارع المصري قد نسيه لسنوات طوال، و جمعت كافة القوى السياسية الفاعلة على الساحة المصرية، إلا أنها لاقت تضييقا شديدا من جانب الأجهزة الأمنية للنظام المصري، بحيث دخل المتظاهرون في صدام مباشر مع قوات الأمن. كل هذه التحركات كان لها صدى واسع و مؤثر في الشارع المصري، فتحرك الشارع على اثر مشاهدته للتظاهرات في مختلف أنحاء العالم تضامنا مع قضايا المنطقة العربية، بل تشكلت في مصر مجموعة لمناهضة العولمة (أجيح) (Egyptian Anti-globalization Group)،

¹ محمد العجاتي، " الحركات الاحتجاجية في مصر: المراحل و التطور"، في عمرو الشوبكي (محررا)، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر- المغرب- لبنان- البحرين)، ط1، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 2011، ص 204.

وهي تجمع لنشطاء أفراد يهدف إلى النضال ضد العولمة في مصر، و يسعى إلى تطوير هذا النضال و توسيع رقعته، وهو جزء من حركات مناهضة العولمة الدولية.¹

3- المرحلة الثالثة: مرحلة الاحتجاج السياسي "كفاية و أخواتها":

في أعقاب الحرب الأمريكية على العراق، و تحت تأثير الضغوط الأمريكية على النظام المصري من أجل الإصلاح و توسيع هامش الديمقراطية، تحول الزخم و الحراك الشعبي الذي ساد الشارع المصري من أجل الاحتجاج على الحرب على العراق إلى المطالبة بالإصلاح الشامل على المستوى الداخلي المصري. و مما ضاعف من حالة الحراك الشعبي آنذاك إعلان الرئيس مبارك عن تعديل المادة رقم 76 من الدستور. و قد تولد من هذا الحراك عدد من الحركات الشعبية المطالبة بالتغيير، التي مثلت الإرهاصات الأولى لتلك المرحلة، نذكر منها: "حركة 20 مارس" التي كانت عبارة عن محاولة تجميع لنشطاء اليسار- على اختلاف مشاربهم - وخلق تيار يساري جديد و متماسك و قادر على التواصل مع الجماهير، و إحداث تأثير حقيقي في الشارع المصري، و "الحركة الشعبية من أجل التغيير"، التي بادر بإنشائها أيضا نشطاء منتمون فكريا إلى اليسار. وكان الهدف منها أن تكون تجمعاً يضم مختلف القوى السياسية الفاعلة على الساحة المصرية من أجل المطالبة بالديمقراطية و الحريات و الحقوق الأساسية للمصريين.²

إلا أن أقوى واهم تطور في حقل النضال الديمقراطي تمثل في بروز حركة كفاية (Kefaya Movement)، بحيث اجتمع 300 مفكر مصري من مختلف الخلفيات الإيديولوجية في نوفمبر 2004 في منزل قائد حزب الوسط أبو العلا ماضي (Abul-Ela Madi) ليؤسسوا الحركة المصرية من أجل التغيير التي تعرف بشعارها "كفاية". بحيث عقد الاجتماع لتناول الفرص السياسية المتاحة على ضوء الانتخابات التشريعية في عام 2005. و وافقت المجموعات على إنشاء لجنة مصغرة تضم 7 أعضاء. وبعد فترة قصيرة عُقد مؤتمر حضره أكثر من 500 شخص وأدى إلى إنشاء حركة كفاية. بحيث لا تُعتبر حركة كفاية حزباً سياسياً بل تُعدّ ائتلاًفاً يضم القوى السياسية التي توحدت حول الدعوة المشتركة لإنهاء حكم مبارك. وتعتمد هذه الحركة في أنشطتها على وسائل الانفتاح والشفافية واستخدام الوسائل السلمية، وهي ديمقراطية في علاقاتها الداخلية وبالتالي فهي تختلف عن الأحزاب الإيديولوجية التي يخضع أعضائها للنظام الهرمي.³ فقد لجأت الحركة فور تأسيسها و إصدار بيانها الأول إلى تحدي النظام السياسي القائم بالتظاهر رفضاً لتولي حسني مبارك من حيث المبدأ فترة ولاية خامسة، بعد أن قضى في الحكم أربع فترات رئاسية مدة كل منها ست سنوات أي ما مجموعه أربعة وعشرون عاماً، و رفض

¹ محمد العجاتي، نفس المرجع السابق، ص205

² نفس المرجع السابق، ص 210.

³ Nadia Oweidat, and others, *The Kefaya Movement: A Case Study of a Grassroots Reform Initiative*, Santa Monica: RAND, 2008, p17.

البديل التي كانت الشائعات تركز عليه و هو توريث الحكم لابنه. ورفعت كفاية شعار "لا للتمديد لا للتوريث"، "no to extension, No to inheritance" وأطلقت حملة شعبية من اجل التغيير بإصدار البيانات والقيام بالمظاهرات والمسيرات. وتواصل هذا التحدي بفعل يومي تقريبا طوال عام 2005 الذي شهد الانتخابات الرئاسية المباشرة و التنافسية الأولى في تاريخ البلاد.¹

فقد نجحت في رفع سقف مطالب المعارضة إلى مستويات لم يكن يتوقعها أحد، حيث طالبت في معظم أدبياتها بتغيير سلمى للنظام السياسي والدستوري، وإعادة توزيع الثروة الوطنية بشكل يحقق العدالة الاجتماعية المفقودة، في نفس الوقت الذي رفعت فيه شعارات جريئة تهاجم سياسات الرئيس وولده جمال بشكل لم يكن معهودا من قبل.² ومن بين أهم السمات المميّزة للحركة ما يلي:³

- كسر حاجز المحرمات في معارضة النظام بشكل مباشر:

لم تنجح حركة كفاية في تحقيق أي من الإصلاحات السياسية الشاملة التي أرادت في برنامجها، إلا أنها أدخلت سابقة جديدة وأساسية إلى السياسة المصرية. فقد شكّل تحدي كفاية المباشر للنظام الحاكم سابقةً بحد ذاتها، ووضع حدًا للمحرمات التي تحيط بمعارضة رموز الحكم، لا بل زرع بذور المعارضة في المجتمع المصري التي لاشك أنها ألهمت المبادرات السياسية الصغرى (مثلاً حركة 9 مارس لتحقيق استقلال الجامعات، وحركة العمال من أجل التغيير، وحركة الشباب من أجل التغيير، والأطباء من أجل التغيير، والكتاب والفنانون من أجل التغيير، وحركة القضاة المصريين وغيرها). حتى أن البعض يزعم أن الحركة وضعت أسس التظاهرات العمالية الشاملة التي تملك اليوم القدرة الكبرى للتغيير السياسي والاجتماعي في مصر. لقد تبين أن الجمعية أدت دور المحفز لتنامي الثقافة السياسية الإصلاحية في مصر حتى الآن.

- استخدام الوسائط الاجتماعية والإنترنت:

كانت حركة كفاية المبادرة السياسية الأولى في مصر التي استكشفت فعلاً الوسائط الاجتماعية والتكنولوجيا الرقمية واستفادت منها لتكون الوسيلة الأساسية للتواصل والحشد. ارتبط نشوء المدونات السياسية على الإنترنت بشكل خاص في مصر (وهو اليوم ظاهرة في نشاط الشباب وحملات المعارضة) بنشوء حركة كفاية. استفادت حركة كفاية من شبكة المدونين الناشئة من خلال استخدام المدونات كمنفذ سياسي، فيما كانت صرخةً موحدة للأفراد الناشطين سياسياً. كان المدونون الوسيلة

¹ محمد السيد سعيد، "النضال الشعبي في مصر من أجل الديمقراطية"، في: علي خليفة الكواري (محرراً)، الديمقراطية و التحركات الراهنة للشراع العربي، (ص ص 107-134)، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 2007، ص 110/109.

² محمد عصمت، كفاية.. وأخواتها، الشروق: مقالات وأعمدة، الثلاثاء 28 سبتمبر 2010، انظر الرابط التالي:

<http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx>، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2013/03/20.

³ مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، نفس المرجع السابق.

الأساسية التي استخدمتها كفاية لحشد المناصرين من خلال نشر أفكار الإصلاح السياسي، وبذل الجهود الحثيثة لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان من خلال نشر المواد السمعية البصرية والصور غير خاضعة للرقابة. كما استخدمت أيضًا البريد الإلكتروني والرسائل الهاتفية القصيرة والإعلانات على الإنترنت وموقعها الإلكتروني الرسمي للتواصل مع المناصرين.

- التحالفات:

حركة كفاية تحالف أو ائتلاف لمختلف القوى السياسية. تستمد الحركة قوتها الشعبية من المناصرين اليساريين والإسلاميين والقوميين والليبراليين من خلال إدماج مجموعة واسعة من الأحزاب السياسية الرسمية والتيارات غير الرسمية. قاومت كفاية الانخراط إلى جانب النظام، وفي بعض الأحيان وجهت انتقادات علنية إلى أحزاب المعارضة الأخرى لاصطفافها إلى جانب النظام. وعلى سبيل المثال، قطعت كفاية بشكل مؤقت علاقاتها مع حزب التجمع بعد أن حاول قائد الحزب رفعت السعيد الاصطفاف إلى جانب النظام.

كانت كفاية من المؤسسين الرئيسيين في الجبهة الوطنية للتغيير، وهي ائتلاف تشكل في تشرين الأول/أكتوبر 2005 لإطلاق حملة المعارضة في الانتخابات التشريعية في تشرين الثاني/نوفمبر. تضمن الائتلاف أيضًا أعضاء حزب الوفد الجديد والحزب الناصري وحزب العمل وحزب الوسط وحزب الكرامة. إضافةً إلى أعضاء مستقلين من الإخوان المسلمين، وطرح قائمة مشتركة من 225 مرشحًا بناءً على برنامج يدعو إلى إصلاحات دستورية واعتماد تدابير لمكافحة الفساد.

في مناسبات عدة، وقفت كفاية إلى جانب الإخوان المسلمين في إطار تحالفات واسعة النطاق كالجبهة الوطنية للتغيير، إلا أن التعاون المباشر بين المجموعتين كان نادرًا نسبيًا. امتنعت الجماعة في معظم الأحيان عن المشاركة في تظاهرات كفاية، على الأرجح بسبب تعرض الإخوان الأكبر إلى القمع أو بسبب المخاوف من أن تتنافس كفاية مع الجماعة على المناصرين. في السنوات الماضية، وجه منسق كفاية عبد الحليم قنديل الانتقادات إلى الجماعة واصفًا إياها بـ"الديناصور" المنقل بقيادته التي تتقدم في السن. كما ألمحت كفاية بأن الجماعة تتعاون مع الجمعية الوطنية للتغيير خدمةً لمصالحها فحسب للفوز بمقاعد في البرلمان.

المبحث الثالث

تحديات التحول الديمقراطي في هذه الفترة

إن مسألة الديمقراطية أمر بالغ الصعوبة، وذلك من خلال تحقيقها وترسيخها خاصة في دولة مثل مصر، والتي عرفت فترات متتالية و متعاقبة من نظم حكم استبدادية وتسلطية، كان آخرها نظام حكم الرئيس حسني مبارك الذي مكث فيه لما يزيد عن ثلاثة عقود، بحيث أعيقت فيه عملية التحول الديمقراطي جراء مجموعة من العوامل التي تحدث هذا التحول نحو الديمقراطية بطرق شتى ووفق صور مختلفة. هذه المعوقات التي كثرت وتعددت بكثرة و تعداد سنوات الحكم، والتي لا يمكن حصرها في مبحث أو في فصل أو حتى في كتاب واحد. لهذه الأسباب ولغيرها، استوجبت هذه الدراسة البسيطة التطرق لأهم هذه المعوقات و التحديات التي واجهت عملية التحول الديمقراطي في هذه الفترة من حكم مبارك.

مطلب أول: فساد النظام المصري:

بتظافر مجموعة من العوامل المركبة، التي بدت في سياق ظاهرة اجتماعية خطيرة، اختلطت فيها مجموعة من العناصر المتمثلة في السلطة و النفوذ و الثروة (Power and leverage and wealth) وذلك لأجل فرض الهيبة و تحقيق المصالح فقد شاعت في المجتمع المصري بعض التجاوزات والانحرافات، و التي أدت بدورها إلى بروز ما يسمى بجرائم الفساد (Crimes of corruption) والكسب غير المشروع (Illicit Gain) و إساءة استغلال السلطة و النفوذ (The Abuse of Power and Leverage).

وعلى الرغم من اتجاه الدولة إلى محاربة هذه الظاهرة، فإن وسائلها في هذا الشأن لا تزال قاصرة عن الإحاطة بها وما يترتب عليها من سلبيات اقتصادية و اجتماعية. و تزداد خطورة هذه الممارسات الانحرافية، حينما تصدر من أشخاص يفترض أنهم من المشاركين في وضع التشريعات و الضوابط القانونية للمجتمع، أي من بعض أعضاء المؤسسة التشريعية. وهو ما أثار إشكالية مهمة تمثلت في شيوع إحساس عام و جماعي بتراجع هيبة القانون، وقيم المحاسبة، حيث أضحت الذهنية الجماعية " تطابق بين التجاوزات و النفوذ "، سواء استند هذا النفوذ للثروة أو للسلطة، حيث أصبحت جرائم الفساد تطل العديد من رموز النخبة¹ وتتم عملية التوزيع غير العادل لحقوق الملكية إما بهدف الإثراء الشخصي لرجال

¹ ثناء فؤاد عبد الله، مستقبل الديمقراطية في مصر، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، فبراير 2005، ص298.

النظام السياسي ولرجال الأعمال المرتبطين بهم أو بهدف إعادة إنتاج النظام السياسي. وتظهر الحالة المصرية أربعة أشكال نموذجية للمحسوبية وهي¹:

1- شبكات السلطة:

يقصد بها الشبكات الممتدة في أوساط المسؤولين ورجال الأعمال، والمتعلقة حول أعضاء أسرة الرئيس حسني مبارك، ففي هذا السياق استخدم مبارك وابناه وعلاء وجمال سلطاتهم وسلطات والدهم بشكل رسمي أو غير رسمي لإصدار قرارات تقضي إلى تخصيص الأصول العامة أو منح مواقع تنافسية متميزة بالسوق لصالح حلفائهم المقربين بغرض الإثراء المشترك. وقد كشفت حيثيات قضية مدينتي² عن حمل جمال وعلاء مبارك على حدة لأسهم في شركات التنمية العقارية المضطلة بالمشروعات، وقد تدخلت باستخدام نفوذها لتخصيص أراض مملوكة للدولة بشكل غير مشروع، وقد حققا العديد من المكاسب المالية المباشرة في حين لعب وزير الإسكان الأسبق محمد إبراهيم سليمان دورا أساسيا في عمل تلك الشبكات خاصة في مجال تخصيص الأراضي، وتسهيل الاستيلاء على المال العام وتربيح الغير إضافة لاستغلال وظيفته العامة لتخصيص أراض لأعضاء من أسرته وأقرباء له. ومن هنا يظهر نمط ما يكون فيه المسئول الرسمي مدين ببقائه في منصبه وترقيته فيه، وما يترتب على ذلك من مزايا، بعلاقاته غير الرسمية مع أعضاء أسرة الرئيس على نحو يقوم على اختلاط الرسمي بغير الرسمي، وقد ملأت الأسماع أحاديث عن ارتباط مسؤولين بعينهم بسوزان مبارك و نجلي مبارك بينما أشيع أن مبارك نفسه كان متورطا مع حسين سالم في قضية تصدير الغاز لإسرائيل " The Gas Export Case to Israel"³.

¹ عمرو عادل، " دولة الفساد في عهد مبارك تفاعلات السلطة والثروة (1990-2011)", في: دراسات المبادرة: سياسات الفساد، مبادرة الإصلاح، العربي، مارس 2012، ص3/2.

² عقد مدينة "مدينتي" المبرم بين "الشركة العربية للمشروعات والتطوير العمراني" التابعة لمجموعة شركات هشام طلعت مصطفى، ووزارة الإسكان المتمثلة في "هيئة المجتمعات العمرانية"، فقد كشف هذا العقد النقاب عن مدى ضخامة الآثار المترتبة على تزواج السلطة بالمال، وإطلاق يد رجال الأعمال في ممتلكات الدولة، ليزدادوا ثراء على ثرائهم، في الوقت الذي يشكو فيه الشعب بشرائحه المختلفة من ضيق الحال. أخطر بنود عقد مدينتي، وهو بند رقم "7" في تمهيدي العقد، والذي نص على بيع الأرض لشركة هشام طلعت بدون مقابل نقدي معين، واكتفت الهيئة بالحصول على نسبة عينية تقدر بـ 7% من إجمالي ما يتم إنشاؤه من وحدات سكنية، في حين تغافل العقد بتحديد أي قيمة للوحدات السكنية ووضع هامش ربح محدد، حيث ترك الحرية الكاملة للشركة في تحديد تكلفة الوحدات وربحها بدون حد أقصى أو أدنى خلال المراحل الزمنية المختلفة لإنشاء الوحدات. أكد العقد أن المساحة الأساسية المتفق عليها لإقامة مشروع "مدينتي" هي خمسة آلاف فدان (أي ما يقارب 21 مليون متر)، سمح العقد في بند لاحق للشركة بإضافة ثلاثة آلاف فدان جديدة للمساحة المتفق عليها، دون تحديد الأغراض التي سيتم استخدامها فيها، جاء نصه في البند الثاني من الاتفاق التمهيدي كالتالي: "أما مساحة ثلاثة آلاف فدان الأخرى فسيتم الاتفاق على أسلوب استغلال هذه الأرض لاحقا". لمزيد من المعلومات انظر هاني صلاح الدين، قراءة تحليلية لعقد "مدينتي"، اليوم السابع، 14 نوفمبر 2008، على الموقع التالي:

<http://www.youm7.com/News.asp>، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2013/03/25.

³ اتفاقية تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل هي اتفاقية وقعتها الحكومة المصرية عام 2005 مع إسرائيل تقضي بتصدير 1.7 مليار متر مكعب سنوياً من الغاز الطبيعي لمدة 20 عاما، بثمن يتراوح بين 70 سنتاً و1.5 دولار للمليون وحدة حرارية، بينما يصل سعر التكلفة 2.65 دولار، كما حصلت شركة الغاز الإسرائيلية على إعفاء ضريبي من الحكومة المصرية لمدة 3 سنوات من عام 2005 إلى عام 2008. وقد أثارت هذه الاتفاقية حملة احتجاجات كبيرة دفعت عددا كبيرا من نواب مجلس الشعب المصري إلى الاحتجاج وتقديم طلبات إحاطة. لمزيد من المعلومات حول الاتفاقية انظر: المعرفة، اتفاقية تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل على الموقع التالي:

<http://www.marefa.org/index.php>، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2013/03/25.

2- الاقطاعات المملوكة:

وهو تشبيه لوضع تنظيمي لتجزؤ جهاز الدولة بحيث تسيطر أجهزة بعينها على قطاعات اقتصادية وتستغل صلاحيتها لتحقيق مكاسب، وقد تحققت الوضعية هذه مع الجيش والمخابرات والداخلية. فعلى سبيل المثال ارتبط حسين سالم طوال عقود بدوائر المخابرات، وهو ما تجلّى في انتقاله للاستثمار في قطاع البترول والغاز مرة أخرى في نهاية التسعينيات من خلال صفقة ميدور، ومرة أخرى مع شركة شرق المتوسط للغاز في صورة من صور ارتباط المحسوبة بترتيبات جيوسياسية معينة مع إسرائيل. وينطلق التشبيه من وضعية الإدارة في مصر إبان حكم المماليك بين القرنين 12 و 15 حين كانت مصر مقسمة إلى اقطاعات أو التزامات زراعية وتجارية يخضع كل منها لكبار الأمراء وتابعيهم المخلصين.

3- النمط الاوليجاركي "Oligarchs":

ساد هذا النمط في روسيا و أوكرانيا في التسعينيات، ويصف النمط الاوليجاركي حالة وصول رجال أعمال للسلطة السياسية - بمقاعد في البرلمان أو حقائق في الحكومة - باستخدام مواردهم الاقتصادية وفي هذا السياق تؤدي الثروة إلى السلطة، ثم تستخدم السلطة فيما بعد لتحصيل مزيد من الثروة، وكمثال على ذلك نموذج احمد عز الدين "Ahmed Ezz El Din" الذي كان مقربا بشدة من جمال مبارك والذي ارتبطت حظوظه الاقتصادية والسياسية بمشروع تصعيد جمال مبارك لوراثة أبيه، وقد تماشى صعود احمد عز في دوائر الحزب الوطني والبرلمان عن طريق شغله منصب رئاسة اللجنة الاقتصادية في 2005، مع استحواده على شركة الدخيلة للحديد والصلب من خلال صفقة، وتمكن باستغلال نفوذه هذا في التأثير على صياغة وتعديل قانون منع الاحتكار رغم اتهامه هو نفسه بشكل متكرر بممارسة الاحتكار في سوق الحديد والصلب.

4- صيغة الشركاء الصغار "Junior Partners":

تعود هذه الصيغة إلى شراكة تقوم بين رجال الأعمال و مسؤولين حكوميين أو مقربين لهم، وتقوم صيغ الشراكة هذه بين الشركات الخاصة المحلية أو الأجنبية من ناحية، وكبار رجال البيروقراطية الحكومية لتحقيق مكاسب خاصة عن طريق تخصيص أصول عامة أو التمتع بموقع متميز بالسوق (الاحتكارات والرخص والعطاءات العامة مثلا)، و مقابل ذلك يتم توزيع المكاسب المتحصلة بين الطرفين. وتعتبر هذه الصيغة هي الأكثر اتساعا في التفاعل بين السلطة والثروة من حيث اعتمادها على روابط وقتية ترتبط بتقاسم المكاسب.

إن الفساد مشكلة خطيرة في مصر، إذ يسهم في ارتفاع مستويات الفقر والبطالة. وقد تركزت النقاشات على أثر الفساد في كل مجالات الحياة المصرية، بدءا من المجال الاقتصادي وحتى الصعيد الاجتماعي. بحيث لا زال يشكل عبئا ثقيلا على المجتمع المصري، ومن أجل علاج هذه المشكلة بطريقة

مجدية وعلى جميع مستويات المجتمع، يتوجب على النخب السياسية أن تظهر الرغبة السياسية في القيام بذلك.

مطلب ثاني: القوانين والتشريعات السالبة للحقوق والحريات:

عرفت مصر مجموعة من القوانين السالبة لمجموعة كبيرة من الحقوق والحريات، والتي من شأنها تضيق الخناق على أي محاولة من محاولات المعارضة أو الاحتجاج بل وحتى المنافسة على المناصب الحكومية المشروعة قانونا. ومن بين أهم هذه القوانين قانون الطوارئ الذي ضل ساري المفعول لأكثر من ثلاث عقود، وأيضا قوانين وتعديلات أخرى كانت قد شرعت أو عدلت لأجل السبب نفسه، ومنها تعديلات مبارك في 2005 لمجموعة من القوانين والمواد التي كان من شأنها إعاقة عجلة الديمقراطية، والإصلاح في مصر، ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

1- إعلان حالة الطوارئ:

شكلت حالة الطوارئ التي طال أمدها خطرا شديدا على سيادة القانون في مصر. فقد سمحت بعقود من الحكم التعسفي. واستخدم قادة مصر ذريعة الطوارئ بتعليق الحقوق التي يكفلها الدستور وإزالة جميع القيود الضابطة لسلطتهم. بحيث ينص الدستور المصري على الحق في الخصوصية وحرية التعبير واستقلال القضاء، فضلا عن مطالبة الشرطة الحصول على إذن للقيام بعمليات تفتيش وتحظر التعذيب والاعتقال التعسفي والاحتجاز، فقد قام قانون الطوارئ بتعليق جميع هذه الحقوق. وقد أعطى قانون الطوارئ السلطة التنفيذية، وتحديدًا وزارة الداخلية سلطات واسعة، وقلل من قدرة السلطتين التشريعية والقضائية على التحقق من الانتهاكات. تأثرت المحاكم بصفة خاصة، حيث أن حالة الطوارئ سمحت بتجاوز السلطة القضائية المدنية تجاوزا تاما. ونقلت الحالات التي اعتبرت متعلقة بالقضايا الأمنية - والتي غالبا ما ارتبطت فقط بالمعارضة السياسية أو النشاط السياسي- إلى محاكم استثنائية، حيث حرم المتهمون من الاتصال بمحاميين بانتظام، وحيث الأحكام كان غير قابلة للاستئناف، وكان هناك عدد قليل من الضمانات لمحاكمة عادلة. محاكم أمن الدولة هذه ما كانت مستقلة، وتم تعيين القضاة مباشرة من قبل رئيس الجمهورية، في حين أن جميع الأحكام خضعت للمراجعة والتعديل الرئاسيين.¹ وفي الإطار نفسه فإن البعض يرى عدم جدية الموضوع برمته، حيث لا يمكن الحديث عن إصلاح وانتخابات رئاسية في ظل وجود حالة الطوارئ التي تعطي سلطات قمع واسعة لأجهزة السلطة ومن ثم فهي تنشر حالة من الخوف والفرع في الشارع المصري تحول دون مشاركة سياسية شعبية حقيقية، وأنه لا بد من إلغاء قانون الطوارئ، والقوانين سيئة السمعة المقيدة للحريات وكذا الإفراج عن المعتقلين السياسيين وهم بعشرات الألوف، وحرية تشكيل الأحزاب وحرية التظاهر والاعتصام السلمي، وكفالة استقلال النقابات

¹ الديمقراطية ويب: الدراسات المقارنة في الحرية، حالات الطوارئ وسيادة القانون، 2013، انظر الموقع التالي: <http://demokratiaweb.org/drupal/content>، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2013/04/02.

المهنية وعدم تدخل الحكومة في شئونها، وإطلاق حرية إصدار الصحف وملكية وسائل الإعلام وتحرير الصحافة والإعلام القومييين من سيطرة السلطة التنفيذية والحزب الوطني الحاكم، وتأكيد الولاية العامة للقضاء، وإلغاء المحاكم الاستثنائية وإلغاء ما أصدرته سابقاً من أحكام¹.

2- التعديلات الدستورية والقيود الواردة فيها:

إن أهم تعديل طرأ على دستور مصر في عهد الرئيس حسني مبارك هو تعديل المادة 76، بحيث حدث ذلك الإجراء بسرعة قصوى لم يسبق لها مثيل في أي من التعديلات السابقة، وعلى الرغم من أن التعديلات الدستورية في الدساتير الجامدة مثل الدستور المصري تتطلب وقت طويل وإجراءات قانونية تبدأ باقتراح يقدم لمجلس الشعب من قبل رئيس الجمهورية أو من عدد ثلث أعضاء مجلس الشعب على الأقل، ثم الاستفتاء عليه، تتطلب وقتاً وتكاليف مالية ومعنوية، التسرع في إجراء تعديل هذه المادة وعدم إتاحة الفرصة لإجراء مناقشات منوعة ومعقدة.

فقد وضعت المادة 76 المعدلة الكثير من القيود أمام المواطنين الراغبين في الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية مقيدة بذلك مبدأ التنافسية الذي هو عنصر رئيسي من عناصر حرية الانتخابات الديمقراطية، ولعل أبرز تلك القيود ما يلي²:

- وضع قانون 174 لسنة 2005 بشأن تنظيم الانتخابات الرئاسية قيداً على الذين يحق لهم الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية قوامه أن يكون الراغب من بين الناخبين المقيدة أسماؤهم في الجداول الانتخابية. وبرغم عدم وجود مشكلة قانونية في هذا الشرط، فإنه من الناحية العملية يشكل قيداً في بعض الحالات وذلك بالنظر إلى المشكلة التي ما فتأت الكثير من القوى السياسية تتنادي بحلها والمتعلقة بمشكلات الجداول الانتخابية وما تحتويه من أخطاء.

- قيود أمام ترشح المستقلين:

فعلى من يرغب في الترشيح أن يحظى بتأييد 250 عضواً على الأقل من الأعضاء المنتخبين بمجلسي الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية للمحافظات، على ألا يقل عدد المؤيدين عن 65 من أعضاء مجلس الشعب، و 25 من أعضاء مجلس الشورى، و 10 أعضاء من كل مجلس شعبي محلي للمحافظة من 14 محافظة على الأقل. وفي ضوء سيطرة الحزب الوطني الحاكم على الأغلبية في مجلسي الشعب والشورى وفي كل المجالس الشعبية المحلية فإن المادة تمنع، في واقع الأمر، ترشح أي شخص مستقل. وأمعنت المادة في التضييق على المستقلين باشتراطها عدم جواز أن يكون تأييد المنتخبين لأكثر من مرشح واحد. ولعل التيار الأكثر تضرراً من هذه القيود هو جماعة الإخوان المسلمين نظراً

¹ محمد مورو، التغيير الدستوري في مصر، الإسلام اليوم: نوافذ، انظر الموقع التالي:

<http://islamtoday.net/nawafeth/artshow-13-5241.htm>، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2013/04/05

² عبد الفتاح ماضي، سعيد شحاتة، "الانتخابات الرئاسية 2005 والنيابية 2006 في مصر"، في: الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية، الجماعة العربية للديمقراطية، 18 يناير 2007، ص 13/12.

لأنها لا تمتلك حزبا شرعيا ولا يمكنها الحصول على تأييد 250 عضوا منتخبا في مجالس يسيطر عليها الحزب الحاكم.

- قيود أمام الأحزاب السياسية :

اشتترطت المادة المعدلة مضي مدة خمسة أعوام متصلة على الأقل على تأسيس الحزب الذي يرغب في التنافس على منصب رئيس الجمهورية، واستمرار الحزب طوال هذه المدة في ممارسة نشاطه. كما اشتترطت حصول الحزب في آخر انتخابات على نسبة (5% عُدت في عام 2007 إلى 3%) على الأقل من مجموع مقاعد المنتخبين في مجلسي الشعب والشورى، أو ما يساوى ذلك في أحد المجلسين، وأن يرشح الحزب لرئاسة الجمهورية أحد أعضاء هيئته العليا وفقا لنظامه الأساسي على أن يكون قد مضى على عضويته في هذه الهيئة سنة متصلة على الأقل.

وغني عن البيان أن هذه الشروط تقضي على مبدأ تكافؤ الفرص أمام الأحزاب وذلك في ضوء عدم وجود حزب يمتلك نسبة 5 % في مجلسي الشعب والشورى، ومنع الأحزاب من ترشيح أحد من خارج هيئتها العليا.

- وللبحث عن شيء من الشرعية التي يفتقدها النظام من جهة، ولضمان تعدد شكلي للمرشحين من جهة أخرى، أدخلت المادة المعدلة استثناء واحدا يجيز لكل حزب سياسي معترف به من لجنة شؤون الأحزاب ترشيح أحد أعضاء هيئته العليا المشكلة قبل العاشر من مايو 2005 في أول انتخابات بعد التعديل. لقد أدرك صناع المادة المعدلة أن القيود التي وضعوها لن تسمح بإجراء انتخابات تنافسية من الناحية الشكلية وأن مبارك سيكون المرشح الأوحده، الأمر الذي يقلل من شرعية التعديل ووجهته أمام الجماهير في الداخل وأمام الجماعة الدولية في الخارج.

مطلب ثالث: السلطوية الانتخابية:

1- سلطوية لجنة شؤون الأحزاب السياسية:

أجرى الرئيس الراحل أنور السادات في عام 1981 وقبل وفاته تعديلا في قانون الأحزاب يسمح للجنة شؤون الأحزاب السياسية (PAC) والتي تأسست بموجب القانون 40 لعام 1977 وبتولي رئاستها رئيس مجلس الشورى ويدخل في عضويتها وزراء الداخلية والعدل وشؤون مجلس الشعب والشورى وثلاثة من القضاة السابقين، سمح لها بحق الموافقة على طلبات تأسيس أحزاب جديدة دون غيرها. وبعد المبادرة التي أطلقها الرئيس مبارك في تعديل المادة 76 من الدستور كان من الضروري تغيير قانون الأحزاب

ليتوافق مع التعديل الجديد الذي بموجبه يكون النظام السياسي في جمهورية مصر العربية قائما على التعددية الحزبية شرط:¹

- ألا تكون هذه الاحزاب قائمة على أي أساس ديني أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل.
 - أن يكون للحزب برنامج يمثل إضافة للحياة السياسية.
 - اشتراط وجود إخطار كتابي موثق من 1000 عضو على الأقل من المؤسسين للحزب ممثلين 10 محافظات على الأقل بحد أقصى 50 عضوا من كل محافظة.
- وقد القانون بعض الشروط من اجل انعقاد اللجنة، من أهمها أن تكون نسبة الحضور 78٪ من الأعضاء بعد أن كانت 62٪. وانه إذا مضى ثلاثة أشهر منذ أن تقدم الحزب بالطلب ولم تتعقد اللجنة، فان طلب الحزب يعتبر مقبولا. أما إذا لم يتوصل اللجنة إلى قرار نهائي بشأن الحزب في خلال 4 أشهر فان ذلك يعتبر رفضا. ولهذه اللجنة سلطات واسعة تتمثل في ما يلي:
- يرجع أمر الموافقة على الاحزاب كاملة للجنة، كما انه من حق اللجنة وقف نشاط أي حزب إذا كان يتعارض مع المصلحة القومية (مع عدم الإشارة إلى طبيعة المصلحة العامة المقصودة).
 - يحق للحزب الموقوف التقدم بالطعن لمحكمة الاحزاب إلا انه لا يحق للحزب الموقوف سواء كان إيقافا مؤقتا أو دائما أن يمارس عمله إلا بعد أن تصدر المحكمة حكمها في الطعن.

2- النظام الانتخابي المطبق:

يعتبر النظام الانتخابي المطبق في مصر من أهم معوقات تطور التعددية الحزبية وتحقيق الهدف الأساسي من قيامها وهو تداول السلطة من خلال انتخابات حرة، فالنظام الانتخابي في مصر لا يوفر ضمانات حقيقية لحرية الانتخابات وتعبيرها بصدق عن إرادة الناخب حيث تجرى الانتخابات تحت إشراف وزارة الداخلية فعليا رغم نقلها أخيرا إلى وزارة العدل وهي هيئة غير محايدة فهي التي تعد جداول الناخبين وتشرف على كل مراحل العملية الانتخابية ابتداء من فتح باب الترشيح حتى إعلان النتائج، مما يعطي قوات الشرطة فرصة كبيرة للتدخل في الانتخابات وقد تأكدت هذه الحقيقة في انتخابات سنة 2005 رغم الإشراف القضائي لهذه الانتخابات². كما أن عدم الأخذ بنظام انتخابي معين أدى نوع من عدم الاستقرار، وفتح المجال نحو العديد من التجاوزات فقد عرفت مصر العديد من النظم الانتخابية³:

¹ منتدى البدائل العربي للدراسات، السلطوية الانتخابية المفهوم و الحالة المصرية، الورقة الأولى من سلسلة الأوراق النظرية لمنتدى البدائل العربي، الجيزة، ص 23/22. انظر الرابط التالي:

<http://www.id3m.com/D3M/AllAboutNews/Documents/ELECTORAL%20AUTHORITARIANISM.pdf> تاريخ الاطلاع على الموقع: 2013/04/07.

² عبد الغفار شكر، تحديات التحول الديمقراطي في مصر، مصرس، 2006، انظر الرابط التالي: <http://www.masress.com/almesryoon> تاريخ الاطلاع على الموقع: 2013/04/07.

³ سعاد الشرقاوي، النظام الانتخابي المناسب لمصر مناخ سياسي وقانون ملائم، جامعة القاهرة كلية الحقوق، ص5/4، انظر الرابط التالي:

- نظام الانتخاب الفردي بالأغلبية المطلقة ثم نظام الانتخاب بالقائمة المطلقة بالنسبة لمجلس الشورى ثم نظام الانتخاب بالقائمة مع التمثيل النسبي ثم نظام الانتخاب الذي يجمع بين نظام الانتخاب الفردي والقائمة النسبية ثم العودة إلى نظام الانتخاب الفردي بالأغلبية المطلقة.
- نظام الانتخاب الفردي بالأغلبية المطلقة: تم تطبيق هذا النظام على مجلس الشعب منذ سنة 1971 إلى سنة 1984 وهو النظام الذي اعتاد عليه الشعب المصري.
- نظام الانتخاب بالقائمة المطلقة الذي طبق على مجلس الشورى منذ سنة 1980 إلى سنة 1984.
- نظام الانتخاب بالقائمة مع التمثيل النسبي منذ صدور قانون 114 لسنة 1983 حتى صدور قانون 117 لسنة 1986.
- نظام الانتخاب بالقائمة ممزوجًا بالانتخاب الفردي منذ سنة 1986 حتى سنة 1990.

3- الاحزاب السياسية و ضعف المعارضة:

على اعتبار أن الاحزاب هي عماد الحياة السياسية والمحركة لها، وعلى اعتبار أن الحزب عبارة عن تنظيم سياسي وشعبي دائم تحكمه مجموعة من المبادئ ويسعى إلى التنافس من اجل نيل ثقة المواطنين والوصول إلى مقاعد السلطة، وبالتالي إرضاء هذه الشعوب وتحقيق مطالبها. إلا أنه يمكن لهذه الاحزاب أن تتراجع وتتقاعس عما أنشأت لأجله، فبدلاً من أن تسعى هذه الاحزاب إلى توعية الجماهير وتعبئتها والتعبير عن مصالحها، يشغل الكثير منها أمور داخلية تتمحور حول من يخلف في القيادة ومن يجلس في المقاعد الأمامية ومن يجلس في المقاعد الخلفية، وذلك يوضح مدى بعد المسافة بين الجماهير التي تعاني من العديد من المشكلات وبين قيادات الحزب التي تشغلها المناصب والمراكز عن الرؤى والبرامج والاتصال بالجماهير. وقد اظهر الواقع والممارسة العملية في مصر مدى الوهن الذي تعاني منه معظم الاحزاب في مصر، فلم تحصل في انتخابات 2005 على النسبة التي تؤهلها إلى اختيار مرشح عنها للانتخابات الرئاسية، وهي نسبة 5٪ وفقاً لنص المادة 76 من الدستور المعدلة سنة 2005¹.

وتأكيداً لهذا المعنى، فلم تحقق أحزاب المعارضة كقنوات سياسية شرعية المأمول منها على خريطة التمثيل النيابي، فعلى مدار الفترة من 1976-2005 كان أفضل تمثيل للأحزاب المعارضة 100 مقعد سنة 1987، في حين بلغت أدنى مستوى لها عام 1990 وانحصر في سبعة مقاعد، ولم يتغير كثيراً

<http://www.ihec.iq/ihecftp/Research-and-Studies/Electronic-Library/41.pdf>، تم الاطلاع عليه في: 2013/04/08.

¹ محمد لطفي زكريا أشيمي، الظواهر المصاحبة للانتخابات البرلمانية في مصر عام 2005، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2010، ص4. انظر الموقع التالي:

http://www.alukah.net/Books/Files/Book_3120/BookFile/Parliamentary%20elections.pdf، اطلع عليه

في: 2013/04/08

عام 2005 فلم يتجاوز 14 مقعد. أما بالنسبة لأحزاب المعارضة وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها فإنها لم تحصد جميعها إلا عددا من المقاعد بلغ 12 مقعد، ولم يحالف الحظ عددا من رموز المعارضة (مثل: خالد محيي الدين، وضياء الدين داوود، ومنير فخري عبد النور، وأيمن نور، والبديري فرغلي) وهكذا كانت الانتخابات بأحد المعاني اختبارا قاسيا للأحزاب المصرية بما فيها الحزب الوطني فقد صوت الناخبون للمرشحين المستقلين بأكثر مما صوتوا للمرشحين الحزبيين، ومما يشير إلى أن المرشح أقوى من الحزب، وفي ذلك دليل وبرهان على هشاشة الأحزاب القائمة وانفصالها عن القواعد الشعبية وفقدانها لثقة الجماهير، حيث أن النظام الديمقراطي لا بد له من أحزاب سياسية نشطة وذات حضور مؤثر بين المواطنين، إلا أن نتائج انتخابات 2005 أشارت إلى ضعف شعبية هذه الأحزاب، وأنها اضعف من أن تكون قنوات فاعلة للمشاركة السياسية¹.

أما بالنسبة للمعارضة في غير الأحزاب فقد كانت تتجسد بالخصوص في حركة الإخوان المسلمين (MB)، هذه الأخيرة التي كانت في صراع دائم مع النظام، إلا أنه في انتخابات عام 2005 ظهر الإخوان المسلمون كأهم قوة معارضة سياسية. وفاز مرشحهم الذين دخلوا الانتخابات على أنهم "مرشحين مستقلين" "Independent Candidates" بـ 88 مقعدا في 150 دائرة التي تنافسوا فيها. ولم يتقدم الإخوان المسلمون أبدا بالتسجيل كحزب. وأسهمت الثغرات الموجودة في نظام التسجيل الحزبي في تيسير تبرير الإخوان المسلمين عدم محاولتهم إنشاء حزب². هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن المادة الخامسة المعدلة تغلق كل السبل أمام حركة الإخوان المسلمين لتكوين حزب سياسي، فإلى جانب حملة الاعتقالات الجارية والتحقيقات الخاصة بالتمويل، تأتي مراجعة مواد الدستور في سياق حملة واحدة يستجيب فيها النظام لبروز الإخوان الملفت في انتخابات عام 2005 البرلمانية. وبالفعل فإن مراجعة الدستور تذهب إلى ما هو أعمق بكثير من مجرد حظر أي حزب يقوم على أساس الدين. وهذا أمر موجود سلفا في نص الدستور المصري، فاللغة الجديدة لا تكتفي بمنع تأسيس الأحزاب الدينية فحسب، بل تتعدى منع أي نشاط سياسي، وليس على أسس دينية فقط لكن ضمن إطار أي مرجعية دينية³. وقد أكدت صحيفة ليبراسيون الفرنسية "French Liberation" أن نجاح الإخوان المسلمين في الحصول على 88 مقعدا في مجلس الشعب في انتخابات 2005 قد دفع بالنظام في مصر لتبني سياسة أكثر تشدد معها بهدف مواجهة اتساع نفوذها السياسي والشعبي والجماعة تريد الحفاظ على هذه النسبة في

¹ محمد لطفي زكريا ألبشمي، نفس المرجع السابق، ص 5.

² المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، المنظمة الدولية الديمقراطية، تقرير جمهورية مصر العربية: تقييم النظام الانتخابي في مصر، القاهرة- برلين، أبريل 2007، ص 3.

³ Nathan J. Brown, and Others, **EGYPT'S CONTROVERSIAL CONSTITUTIONAL AMENDMENTS**, CARNEGIE ENDOWMENT. March 23, 2007, pp3

الانتخابات القادمة و قد تصدم بالرغبة الملحة من النظام بعدم تكرار سيناريو ال88 مرة أخرى حيث كانت ظروف حدوثه مرتبطة بوجود ضغط أمريكي على النظام على عكس ما يحدث الآن¹. وبالتالي يمكن القول أن المعارضة بنوعها الحزبية وغير الحزبية لم تنجح في مصر في إيقاف وتقويض التسلط و الاستبداد الذين عرف بهما نظام مبارك، وبالأحرى يمكن القول أن هذه المعارضة لم يكن لها أي جدوى، بحيث كانت تفرض عليها مجموعة من القيود التي كانت تمنعها من المنافسة.

4- المشاركة في الانتخابات:

أثرت الأنظمة الانتخابية في عهد مبارك على المشاركة في الانتخابات، وقد طال هذا التأثير كل من المرشحين والناخبين بحيث كان كالتالي²:

- المرشحون (The Candidates):

أثرت الأنظمة الانتخابية الثلاثة على الترشيح في الانتخابات المتتابعة، التي جرت وفق هذه الأنظمة منذ عام 1984. ففي انتخابات 1984 شاركت أحزاب الوطني والوفد والعمل والتجمع والأحرار بينما قاطعها الأمة. وقد ائتلفا الوفد والإخوان، فيما بينهما وشكلا قائمة واحدة، ووضع برنامجاً احتلت ما يسمى الشئون الدينية فيه أولوية متقدمة، وبذلك تسامح النظام السياسي مع المعارضة وسكت عن هذا الائتلاف. أما انتخابات 1987، فقد شاركت فيها كافة الأحزاب السابقة وحزب الأمة، كما شارك الناصريون (ولم يكن لهم حزب بعد) والشيوعيون مستظلين بعباءة المستقلين. ومما لا شك فيه، أن أكثر أحداث هذه الانتخابات زخماً كان ائتلاف الإخوان المسلمين مع حزبي العمل والأحرار، فيما سمي بـ تحالف العمل أو التحالف الإسلامي، وبذلك تسامح النظام السياسي مرة أخرى، وغض الطرف عن تحالف قوى المعارضة. وعلى أية حال، فقد قدمت الأحزاب السياسية باستثناء الأمة مرشحين لها في بعض أو كل المقاعد الفردية في الدوائر الثماني والأربعين على مستوى الجمهورية، إلى جانب المرشحين المستقلين بالفعل. وفي عام 1990 جرى تعديل قانون الانتخاب للأخذ بالنظام الفردي. وقد قاطع هذه الانتخابات بعض أحزاب المعارضة (الوفد والعمل) بدعوى انفراد النظام الحاكم بتعديل القوانين الانتخابية في سرية مطلقة. وإصدارها دون أن تعرض على الرأي العام لمناقشتها، وذلك بطرح النظام الانتخابي كقرار بقانون من قبل رئيس الجمهورية. جدير بالذكر، أن إصدار القرارات بقانون في غيبة مجلس الشعب يعرض تلك القرارات خلال مناقشتها في مجلس الشعب عقب انعقاده أما للقبول دون تعديل أو الرفض، وذلك كله بعد تنفيذ القرار بقانون بالفعل، على اعتبار أن مجلس الشعب كان وقتئذٍ منحلاً، وأن هناك تفويض مسبق للرئيس من المجلس لإصدار مثل هذه القرارات. من ناحية أخرى، رأى

¹ هناء العجمي، الإخوان المسلمين مجاملة أم معارضة مع النظام الحاكم، جريدة الغد: تقارير، انظر الموقع التالي:

<http://www.elghad.com/Read.asp>، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2013/04/10

² عمرو هشام ربيع، نفس المرجع السابق.

المقاطعون أن النظام الانتخابي الجديد تجاهل النص على أية ضمانات من ضمانات حرية الانتخابات، التي أجمعت على المطالبة بها أحزاب المعارضة، وأغلقت الإشراف القضائي الكامل، كما جرى تقسيم الدوائر الانتخابية بما يخالف الأسس القويمة الواجب الأخذ بها.

وفي العموم فقد شارك في انتخابات 1990 أحزاب الوطني والتجمع والاتحادي الديمقراطي والأمة والخضر ومصر الفتاة، كما شارك الناصريون (ولم يكن لهم حزب بعد) والشبيوعيون تحت عباءة المستقلين. وفي انتخابات 1995، شارك الوطني والوفد والعمل والتجمع والأحرار والإخوان والأمة والخضر والاتحادي والناصري والعدالة الاجتماعية ومصر العربي والتكافل والمستقلين. وفي انتخابات 2000، شاركت باستثناء حزب مصر العربي نفس القوى السابقة إضافة إلى أحزاب مصر الفتاة والوفاق القومي والشعب الديمقراطي. وفي انتخابات 2005 شاركت القوى السياسية التالية في الانتخابات: الحزب الوطني، الإخوان المسلمون، التجمع، الوفد، الناصري، الأحرار، الغد، شرفاء الغد، الأمة، الخضر المصري، السلام الاجتماعي، الجيل الديمقراطي، العمل (المجمد)، مصر العربي، مصر 2000، الوفاق القومي، الاتحادي الديمقراطي، الحملة الشعبية من أجل التغيير، التيارات الناصرية كحركة الكرامة، المستقلون. ويتبين من هذا الأمر، أن النظام الانتخابي الفردي لم يزد من مساحة المشاركة الحزبية، صحيح أن عدد الأحزاب المشاركة في الانتخابات قد ازداد بشكل واضح، لكن غالبية هذه الأحزاب نشأت بعد إجراء انتخابات 1987، أي أنها تأسست وقد وجدت نفسها أمام نظام انتخابي جديد. أما عن عدد المرشحين، ففي انتخابات 1984، التي تمت عبر القوائم، فكان عددهم 3879 مرشحاً، وذلك لشغل 448 مقعداً. أما انتخابات 1987 التي تمت على أساس الجمع بين نظام القائمة والفردي، لشغل نفس عدد المقاعد فكان عدد المرشحين فيها 3592 منهم 1937 رشحوا أنفسهم كمستقلين، بينما رشحت الأحزاب على قوائمها 1655 مرشحاً. وبالنسبة لانتخابات 1990، التي تمت على أساس النظام الفردي لشغل 444 مقعداً منتخباً، فقد انخفض عدد المرشحين إلى 2676. وعلى الرغم من أن نظام الانتخاب الفردي كان يفترض أن يؤدي إلى زيادة عدد المرشحين، إلا أن ما حدث من انخفاض كان راجعاً إلى عدم الاعتياد على هذا النظام منذ انتخابات 1979، وكذلك مقاطعة بعض قوى المعارضة لهذه الانتخابات. أما انتخابات 1995 و2000 و2005 فقد كان عدد المرشحين 3957 و5177 و3957 على التوالي بعد التنازلات والفصل في الطعون، وقد كان سبب زيادة أعداد المرشحين يرجع أيضاً لنظام الانتخاب الفردي، الذي أتاح الترشيح للكثير من العناصر المنشقة على قوائم الأحزاب، كما أسهم هذا النظام في تطلع العديد من المستقلين للوصول إلى ساحة مجلس الشعب. من ناحية أخرى، كان لزيادة عدد الأحزاب المنشأة حديثاً دوراً ولو ثانوياً في زيادة عدد المرشحين.

- الناخبون (The Voters):

خلال انتخابات عام 1984، كان عدد المقيدین بالجدول الانتخابية 12.619.919 نسمة، ويعتبر هذه العدد كبيراً، إذ ما قورن بما كان عليه الوضع إبان انتخابات 1976 (نحو 9.500.000 نسمة) و انتخابات 1979 (10.998.675 نسمة). أما بالنسبة لعدد المقيدین في الجدول الانتخابية إبان انتخابات 1987، فكان 14.324.162 نسمة، وخلال انتخابات 1990، أرتفع عدد المقيدین إلى 16.273.616 نسمة. وفي انتخابات أعوام 1995 و 2000 و 2005 كان عدد المقيدین 20.987.000 و 24.602.241 و 31890106 على الترتيب. وبشكل عام، فإن هذه الأعداد لا تشكل كل من هم في سن الانتخاب. ففي انتخابات 1983 كان عدد من هم في سن الانتخاب نحو 22.972.961 نسمة أي أن نسبة المقيدین إلى من هم في سن الانتخاب لا تتجاوز 54.9%. وفي انتخابات 2005 كان عدد من هم في سن الانتخاب نحو 45 مليون مواطن يمثلون 70.9% من المؤهلين للانتخاب، وهو ما يدل على عزوف المواطنين والدولة عن دعم المشاركة في الانتخابات البرلمانية بالتغاضي عن عمليات استيفاء وشمولية جداول أو قوائم (سجلات) الناخبين، وإن كان هناك اتجاه متزايد لتحجيم الفجوة بين المقيدین والمؤهلين.

على أن هذا العزوف يظهر بشكل أوضح عند الاطلاع على نسبة المشاركة في الانتخابات، التي جرت بثلاثة أنظمة انتخابية مختلفة. ففي انتخابات 1983 أدلى 5.323.086 نسمة بأصواتهم، أي أن نسبة التصويت إلى إجمالي المقيدین 43%، وتقل هذه النسبة كثيراً إذا تعلقت بنسبة التصويت إلى إجمالي من هم في سن الانتخاب، حيث تصبح 23%. أما انتخابات 1987، فكان عدد الذين أدلوا بأصواتهم 7.227.467 نسمة، أي أن الذين شاركوا في الانتخابات كانوا يمثلون 50.4% من عدد المقيدین. أما في انتخابات 1990، فكان الذين أدلوا بأصواتهم 7.314.893 نسمة، وذلك بنسبة 45.9% من عدد المقيدین. وفي انتخابات أعوام 1995 و 2000 و 2005 أدلى 50% و 25% و 26.2% بأصواتهم على الترتيب. ولعل أكثر ما لفت الانتباه، أن نسبة المشاركة في الريف والبادية في كافة النظم الانتخابية، كانت أكثر من الحضر، وقد رجع ذلك إلى أن سكان الريف والبادية، كانوا يشاركون في عملية الانتخاب إرضاء لشيوخهم وكبرائهم، كما كان ضعف مشاركة الحضر ترجع لوجود درجة أكبر من الاهتمام لديهم بإشباع حاجاتهم الاقتصادية، أكثر من اهتمامهم بالذهاب لمقرات الاقتراع، والتي لا يحصد الناخب منها -كما يرى العازفون- سوى ضياع الوقت، ومن ثم غياب الفرصة البديلة، خاصة في ظل محدودية الدخل الفردي وارتفاع أسعار السلع والخدمات في المدينة .

وبشكل عام، فإن عزوف المواطنين عن المشاركة في الانتخابات بأنظمتها المختلفة، يرجع إلى مناخ الأمية الثقافية، وعدم ثقة المواطنين سواء في نتائج الانتخابات، أو في أداء المؤسسة التشريعية كأداة للتغيير السلمي. كما يرجع هذا العزوف إلى أن ميل المواطنين للاهتمام بأوضاعهم الاقتصادية

يفوق الأوضاع السياسية. إضافة إلى وجود عدد كبير من العاملين في الخارج ممن هم في سن الانتخاب، ويقدر هذا العدد بنحو ثلاثة ملايين نسمة، ليس لهم قانوناً حق الانتخاب، لأنه لا يوجد ميكانيزم مقنن لتصويتهم، كما يوجد نحو مليون نسمة داخل سلك الجيش والشرطة، وليس لهم حق الانتخاب بعد أن ألغى القانون هذا الأمر في منتصف السبعينات بدعوى ضمان حياد الجيش واحتراف وعدم تسييس المؤسسة العسكرية.

مطلب رابع: السلطة القضائية في نظام مبارك:

إن السلطة التنفيذية في مصر في نظام الرئيس حسني مبارك كانت مكرسة تحت سلطته وخاضعة لجبروته، بحيث أثرت هذه السلطة على باقي السلطات الأخرى من سلطة تشريعية (برلمان)، وسلطة قضائية، وأخضعتهما لها خضوعاً تاماً وكلياً، بالرغم من أن مبدأ استقلال كل سلطة عن السلطات الأخرى مشروع و مكرس دستورياً.

1- مدى استقلالية السلطة القضائية في نظام مبارك:

اعتباراً بأن المؤسسة القضائية هي من بين أهم المؤسسات الفاعلة في الدولة، واعتباراً بان الديمقراطية كنظام سياسي يستوجب الفصل التام بين السلطات، بحيث تكون للسلطة القضائية حرية ممارسة أعمالها القضائية دون الخضوع لأي ضغط أو إعاقة من أي جهة كانت وخاصة السلطة التنفيذية فالقضاء المصري هو في حقيقته قضاء تطبيق فالقاضي يطبق القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية والتي يسيطر عليها رئيس الجمهورية باعتباره رأس الدولة، كما أن القاضي ممنوع عليه التصدي لدستورية القوانين واللوائح أو الامتناع عن تطبيقها، ولكن كل ما له إن رأى أن هناك عيباً في النص الدستوري أن يحيل الدعوى إلى المحكمة الدستورية العليا أو يكلف الخصوم برفع النزاع إليها. والسلطة التنفيذية – والتي يتحكم فيها ويرأسها رئيس الدولة – هي التي تتحكم في تعيين القضاة حيث أقر قانون السلطة القضائية رقم 46 لسنة 1972 من حيث المبدأ أن شغل الوظائف القضائية سواء بالتعيين أو بالترقية يكون بقرار من رئيس الجمهورية. وقد نص القانون على أن يكون تعيين المستشار بمحكمة النقض عبر المجلس الأعلى للهيئات القضائية الذي يرأسه رئيس الجمهورية – وهو رأس الدولة ورئيس السلطة التنفيذية من بين اثنين ترشح أحدهما الجمعية العامة لمستشاري محكمة النقض ويرشح الآخر وزير العدل وهو عضو في السلطة التنفيذية من الممكن أن يسئ استعمال سلطاته وأن ينحرف بها إرضاء لنزوات سياسية أو حزبية، كما أقر القانون ذاته تعيين رئيس الجمهورية للنائب العام من بين نواب رؤساء محاكم الاستئناف أو مستشاري محكمة النقض أو المحامين العاملين بقرار منفرد منه وهو الأمر الذي لا يجعل لمجلس القضاء الأعلى أي دور في تعيين شاغل أعلى منصب قضائي في النيابة العامة سواء

بالموافقة أو حتى بمجرد إبداء الرأي¹. وله أيضا أن يعين القضاة في أعلى سلطة قضائية في مصر (المحكمة الدستورية العليا)، ومن خلال تحكم السلطة التنفيذية في ميزانية المحاكم ومرتبات القضاة والحوافز المالية التي تخصص لهم. كما أن سياسة تعيين القضاة المحالين على التقاعد في مراكز غير قضائية بمرتبات ومكافآت ضخمة أدت إلى تبعية الكثير منهم إلى أهواء السلطة التنفيذية. هذا فضلا على أن للسلطة التنفيذية الحق في أن تمتنع عن تطبيق قرارات المحاكم بحجة استقلالها عن القضاء².

ورد التنظيم الدستوري للسلطة القضائية بشقيها العادي والإداري في الفصل الرابع من الباب الخامس من الدستور المصري الدائم الصادر عام 1971 والمعنون "نظام الحكم"، كما تضمن الفصل الخامس من الباب ذاته التنظيم الدستوري للمحكمة الدستورية العليا، ويمكن الإشارة إلى التنظيم الدستوري للقضاء وفق مجموعة من الملاحظات كالتالي³:

فالملاحظة الأولى: التي يمكن الإشارة إليها في صدد التنظيم الدستوري للقضاء هو أن قضاء المحكمة الدستورية يبدو أنهم أقل استقلالا من القضاة اللذين يعملون في فرعي السلطة القضائية العادي أو الإداري فحين نصت المادة 166 من الدستور علي أن "القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ولا يجوز لأية سلطة التدخل في القضايا أو في شئون العدالة" وهو نص قاطع في ضمان استقلال القضاة، فإن نسا مماثلا أو حتى قريبا منه لم يرد في خصوص قضاء المحكمة الدستورية العليا فكل ما نصت عليه المادة 174 من الدستور هو أن "المحكمة الدستورية العليا هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها"، وهو نص مماثل لنص المادة 165 والذي جاء مؤكدا علي أن السلطة القضائية "مستقلة"، ولكن استقلال الهيئة لا يعني بالضرورة استقلال قضائتها، فقد تكون الهيئة ذاتها مستقلة ولكن العاملين فيها يخضعون إلي سلطة أخرى فضلا عن أن المشرع الدستوري باخراجه المحكمة الدستورية العليا من نطاق السلطة القضائية، حيث افرد لها فصلا خاصا في الدستور، وبعدم نصه علي أن قضائتها مستقلين ولا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون وبعدم جواز تدخل أية سلطة في القضايا أو شئون العدالة، يكون قد أفصح عن نيته في أن يجعل المحكمة الدستورية أكثر تبعية لسلطة" ما " سوف نتبين بعد ذلك أنها السلطة التنفيذية والتي يأتي علي رأسها رئيس الجمهورية.

الملاحظة الثانية: انه علي الرغم من أن الدستور في المادة 165 قد نص صراحة على استقلال السلطة

¹ جهاد عودة، وآخرون، باب علي الصحراء: الانتخابات البرلمانية المصرية 2000 (المسار، معضلاته وتوصيات للمستقبل دراسة قانونية سياسية)، ط1، المجموعة المتحدة محامون- مستشارون قانونيون اقتصاديون: وحدة البحث والتدريب، ومؤسسة فرد ريش ناومان: المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا. جويليا 2001، ص27.

² عبد الفتاح ماضي، انتخابات 2005 الرئاسية في مصر: انتخابات بلا ديمقراطية ولا ديمقراطيين، ورقة مقدمة في: اللقاء السنوي السابع عشر: مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، المنظم من قبل: قسم العلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، اكتوبر 2007، ص4.

³ نجاد البرعي، استقلال القضاء في مصر: الحقيقة كما هي، المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة، والمجموعة المتحدة: محامون، مستشارون، قانونيون، اقتصاديون، ص 14/11، انظر الموقع التالي:

<http://www.ug-law.com/downloads/independence-of-the-judiciary-in-egypt-ar.pdf>، اطلع عليه في: 2013/04/18

القضائية، كما نص في المادة 166 على استقلال القضاء وعدم جواز تدخل أية سلطة في " شئون العدالة"، فإن هذا الاستقلال في كثير من الأحيان مقيد أو محكوم بعوامل واعتبارات عدة يأتي على رأسها أن القضاء المصري ليس قضاء تشريع ، بمعنى أن القاضي ينفذ القانون الصادر من السلطة التشريعية فمن خلال ذلك العامل يمكن للسلطة التنفيذية لما لها من تأثير وهيمنة على السلطة التشريعية أن تدفع لإصدار قوانين متعلقة بشئون العدالة بما في ذلك قوانين تنظم السلطة القضائية وتنتقص من استقلالها، ويمكن القول أن كل حصانات وامتيازات القضاة المنصوص عليها في المواد 165 و 167 و 168 و 170 و 171 و 172 و 173 من الدستور قد أحال الدستور في بيانها وتنظيمها إلى القانون وهو الأمر الذي يمكن السلطة التنفيذية من أن تسلب بالقانون الحقوق والضمانات الدستورية للقضاة مستندة في ذلك على أغليبتها الكاسحة في البرلمان.

الملاحظة الثالثة: هي أن المادة 173 من الدستور بنصها علي أن يرأس رئيس الجمهورية المجلس الأعلى للهيئات القضائية، الذي يقوم علي شئون الهيئات القضائية كلها – والذي أحال الدستور طريقة تشكيله واختصاصاته وقواعد سير العمل فيه – إلي قانون يصدر بتنظيم ذلك ، تكون قد أخضعت السلطة القضائية فعليا للسلطة التنفيذية التي يرأسها رئيس الجمهورية ، خاصة وان الدستور قد نص على أن هذا المجلس يجب أن يؤخذ راية في مشروعات القوانين التي تنظم شئون الهيئات القضائية. والجدير بالذكر انه لم يصدر قانون جديد بعد صدور الدستور ينظم طريقة تشكيل هذا المجلس واختصاصاته وظل العمل قائما بالقانون رقم 82 لسنة 1969 والذي نص في مادته الثالثة على أن يرأس رئيس الجمهورية المجلس حين يكون وزير العدل نائبا للرئيس ويرأس المجلس في حال غيابه ، فضلا عن ذلك فإنه من بين أربعة عشر عضوا يضمهم المجلس تتحكم السلطة التنفيذية بشكل مباشر أو غير مباشر في ستة أعضاء وهم وزير العدل ورئيس هيئة قضايا الدولة ، ومدير النيابة الإدارية والنائب العام فضلا عن عضوين يعينهما رئيس الجمهورية ، وهم جميعا أما أعضاء في السلطة التنفيذية – وزير العدل – أو يتبعون مباشرة وزير العدل كالنائب العام ، أو يتولون الدفاع عن الحكومة في القضايا التي ترفع عليها من الغير -هيئة قضايا الدولة- أو يتولون التحقيق لحساب الحكومة مع تابعيها – النيابة الإدارية – أو يعينهم رئيس الجمهورية مباشرة – عضوين من ذوي الخبرة ، الأمر الذي يؤكد سيطرة السلطة التنفيذية علي الهيئات القضائية كلها.

الملاحظة الرابعة : أن المشرع الدستوري قد ادخل محاكم امن الدولة – وهي محاكم استثنائية بطبيعتها – في صلب النظام القضائي المصري بنصه في المادة 171 من الدستور علي أن " ينظم القانون ترتيب محاكم امن الدولة و يبين اختصاصاتها و الشروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء فيها " وهو أمر يشكل بذاته عدوانا. علي القضاء الطبيعي من ناحية، وإدماج لنظام قضائي استثنائي في بنيان السلطة

القضائية بنص الدستور. وهكذا يمكن القول بان مفهوم استقلال القضاء مفهوم غير واضح في ذهن المشرع الدستوري المصري، والذي إما نص عليه بشكل منقوص - مثل النص علي أن المحكمة الدستورية هيئة قضائية مستقلة دون التطرق إلي النص علي استقلال قضاة المحكمة - أو بالإحالة فيما يتعلق ببعض ضمانات الاستقلال إلي قوانين يصدرها مجلس الشعب الخاضع لهيمنة السلطة التنفيذية - مثل النص علي الوارد في المادة 167 من الدستور علي أن يترك تحديد الهيئات القضائية واختصاصاتها وشروط تعيين أعضائها ونقلهم للقانون ، أو نص المادة 168 من الدستور والتي تترك للقانون تنظيم مهمة تأديب أعضاء الهيئات القضائية، أو بإدماجه لمحاكم امن الدولة وهي قضاء استثنائي ضمن مكونات السلطة القضائية الأمر الذي يعتبر بذاته انتقاصا من استقلال القضاء.

2- الإشراف القضائي على الانتخابات:

ينص دستور 1971 في المادة 88 علي أن " يتم الاقتراع تحت إشراف أعضاء من هيئة قضائية". وكان تفسير هذه المادة لمدة ما يقارب ثلاثين سنة هو إشراف القضاء علي عملية فرز الأصوات في اللجان العامة، بينما يتم ذلك في اللجان الفرعية والتي يصل عددها إلي قرابة خمسين ألف لجنة بواسطة موظفين في أجهزة الإدارة المحلية. وقد أثار هذا الوضع شكوكا واسعة حول نزاهة الانتخابات، ومدى حياد القائمين بالإشراف عليها في اللجان الفرعية، وأصدرت محكمة النقض عشرات الآراء الخاصة ببطلان نتائج انتخابات مجلس الشعب بسبب عدم التطبيق الدقيق للقواعد والإجراءات التي نص عليها القانون. ورفع البعض دعاوى لطلب تفسير الدستور في هذا الشأن. ومع حكم المحكمة الدستورية العليا بشأن تفسير هذه المادة، وأنها تتطلب إشرافا قضائيا كاملا علي عمليات التصويت وفرز الأصوات في اللجان الفرعية والعامة علي حد سواء، بادر الرئيس حسني مبارك إلي طلب إصدار قانون بان تكون انتخابات مجلس الشعب المزمع عقدها سنة 2000 تحت الإشراف القضائي الكامل.¹ ففي أعقاب تزايد النداءات الداخلية لإصلاح النظام الانتخابي في جوان 2000، علقت المحكمة الدستورية العليا (SCC) القانون الانتخابي القائم وفرضت الإشراف القضائي الكامل علي الانتخابات لأول مرة في التاريخ المصري². وبالفعل تم تنفيذ ذلك، بحيث منح الرئيس مبارك في عام 2000 القضاء سلطة الإشراف علي الانتخابات البرلمانية في محاولة منه لتأكيد التزام النظام بتعزيز مصداقية الانتخابات. إلا أن القضاة لم يتمتعوا بالسلطة الكاملة علي عملية الانتخاب منذ البداية إلي النهاية، وساء الكثير منهم اضطرارهم إلي التنازل عن بعض مبادئهم من اجل تبرير العملية الانتخابية التي شابتها المعوقات. ومن بين تلك المشاكل مثلا انه علي الرغم من أن القضاة قد رفضوا سيطرتهم علي مراكز الاقتراع، فهم لم يتمكنوا من بسطها

¹ علي الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص 264/265.

² Electoral Institute for Sustainable Democracy in Africa (EISA), **Egypt: The Evolution of Judicial Supervision of elections**, January 2012, See: <http://www.eisa.org.za/WEP/egy3d.htm>, (19/04/2013).

على المنطقة المحيطة بالمراكز إذ تعرض الناخبون أحيانا للترهيب والتخويف¹ فبرغم من أن القضاء لعب دورا هاما في ضمان درجة من النزاهة، بحيث حد من العديد من التجاوزات ولو كان ذلك على الأقل على مستوى مكاتب الاقتراع. إلا أن هذا الإجراء المتمثل في إقحام المؤسسة القضائية في العملية الرقابية لم يجدي أي نفع في ضل تسلط السلطة التنفيذية.

من خلال ما سبق دراسته في هذا المبحث، وكمحاوله لمعرفة التحديات التي واجهت عملية التحول الديمقراطي في هذه الفترة يمكن القول أن هناك العديد من المعوقات والتحديات التي واجهت هذه العملية في هذه الفترة التي اتسمت بنوع من التسلط لنظام مبارك على الرغم من محاولاته الصورية أو الشكلية في إعطاء صبغة ديمقراطية لنظامه. وهو ما يؤكد أن كل هذه الإجراءات والتعديلات الدستورية إنما جاءت لأجل احتواء المطالب الداخلية للشعب والضغوطات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية من جهة وإطالة أمد نظامه من جهة أخرى.

ففي الكثير من الأحيان كانت تلك التعديلات والإجراءات المتخذة من اجل التحول نحو نظام ديمقراطي، والذي تمت من طرف النخبة السياسية في النظام آنذاك وفي صورة ديمقراطية من الأعلى (Democratization from above) غير مجدية، أو لم تكن تربطها أي صلة بالديمقراطية، كإجراء انتخابات تعددية يقابلها العديد من التجاوزات كتزوير للنتائج والبلطجة ومنع الناخبين من الوصول إلى صناديق الاقتراع، وإعطاء صورة نمطية بوجود رقابة قضائية ومجتمع مدني للانتخابات. كما أن من بين أهم معوقات التحول الديمقراطي في هذه الفترة القضاء على كل أنواع المعارضة وذلك بتهميش الأحزاب السياسية المعارضة، واحتواء العديد من رجال الأعمال وضمهم وتقريبهم من الحزب الحاكم والرئيس حسني مبارك، وهو ما عرف بالتزاوج ما بين المال والسلطة. فكلها بالإضافة إلى غيرها من المعوقات ساعدت النظام المستبد على البقاء في السلطة لفترة أطول، وحالت دون تحول نحو نظام ديمقراطي.

¹ المعهد الجمهوري الدولي، تقييم الانتخابات البرلمانية لعام 2005 في مصر، تقرير نهائي، واشنطن، 15-21 نوفمبر 2005، ص13.

خلاصة الفصل الثاني

Summary

وكخلاصة لهذا الفصل الثاني يمكن القول أن التحول الديمقراطي في مصر في نظام مبارك في هذه الفترة التي بدأت من يوم استلام مبارك للسلطة في 14 أكتوبر 1981- بعد اغتيال الرئيس السابق له أنور السادات في حادثة المنصة في 6 أكتوبر 1981- إلى غاية 2005، لم تعرفه مصر إلا في بداية هذه الفترة مع وصول مبارك للسلطة، بحيث قام بمجموعة من الإصلاحات السياسية و الاقتصادية، كان أولها بعد توليه السلطة بأسبوعين حين أمر بإطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين واستقبلهم في مكتبه، وتضمنت الإصلاحات السياسية الأخرى زيادة مساحة حرية الصحافة وإنشاء المجلس القومي لحقوق الإنسان وغيرها، إلا أنها لم تدم طويلا، أما فيما يخص الجانب الاقتصادي فقد قام مبارك بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية بدأت بدعوته إلى عقد مؤتمر اقتصادي على مستوى عال، يضم نخبة مختارة من الاقتصاديين المصريين، وهو المؤتمر الذي عقد في الفترة ما بين 13 - 15 فبراير 1982، ثم تطبيق المشروع الاقتصادي وفق الخطتين الخمسيتين للإصلاح للسنوات 87/82 و 92/87، إلا أن الإصلاح الاقتصادي بدأ بالضبط في عام 1991 ضمن إطار برامج إرساء الاستقرار والتكيف الهيكلي، إلا أن اهتمام مبارك بالإصلاح الاقتصادي في فترتي الثمانينيات والتسعينيات لم يكن إلا للفت انتباه المصريين وشغلهم عن الحياة السياسية، وهو ما جعله يمكث في الحكم ويسيطر على أعلى النسب سواء في الاستفتاءات الشعبية التي تمت في الأعوام 1981، 1987، 1993، 1999 بنسب تفوق 90% أو حتى في أول انتخابات رئاسية وبنفس النسبة تقريبا بعد تعديله للمادة 76 وغيرها من الدستور، جراء الضغط الداخلي لحركة كفاية وغيرها، والخارجي عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية في إطار تطبيق مشروعها الديمقراطي، ونفس الشيء بالنسبة للانتخابات البرلمانية التي سيطر عليها الحزب الحاكم الحزب الوطني الديمقراطي (NDP)، الذي يترأسه الرئيس مبارك و الذي كان يحصل على أعلى نسبة من المقاعد في البرلمان، وبالتالي سيطرة وتحكم مبارك على الصعيدين الرئاسي والبرلماني معا هو ما أعطاه نوعا من القوة أبقته في السلطة لفترة طويلة وبدون منازع، وهو ما يعكس تعامل مبارك مع القضايا السياسية والاقتصادية وفق اطر تسلطية دكتاتورية لكن تحت غطاء ديمقراطي.

الفصل الثالث

التحول الديمقراطي في مصر من

2005 إلى 2013

الفصل الثالث

التحول الديمقراطي في مصر من 2005 إلى 2013

The Democratic Transition In Egypt From 2005 to 2013

اعتبرت هذه المرحلة من بين أهم مراحل التحول الديمقراطي الذي تم بمصر، لان بها تمت عملية الإصلاح السياسي الحقيقي، والذي انتظرته مصر لعقود، بحيث اجبر فيه الرئيس مبارك وتحت ضغط خارجي من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، وضغط داخلي وطني كبير مؤسس ومنظم من طرف مجموعة كبيرة من مؤسسات المجتمع المدني من حركات وأحزاب وغيرها على القيام بعملية الإصلاح، التي اعتبرت بدورها أول واهم خطوة نحو التحول وتعميق الديمقراطية. فقد شهدت مصر في عام 2005 العديد من الخطوات الهامة في مجال تطوير المؤسسات والتشريعات السياسية في البلاد من أجل تعميق الممارسة الديمقراطية والانتقال إلى مرحلة جديدة في العمل السياسي الداخلي تتناسب مع ما شهده المجتمع المصري من تطورات ثقافية واجتماعية واقتصادية تتلائم مع التطور العام في الفكر السياسي العالمي خاصة في مجالات الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان¹.

كما أن هذه المرحلة قد شهدت عدة تحركات واعتصامات لعدد كبير من مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب وحركات اجتماعية وسياسية، إلا أن أهم ما شهدته هذه المرحلة هو الحراك الشعبي ضد نظام حسني مبارك، والذي عرف بثورة 25 يناير، هذه الأخيرة التي اعتبرت أهم آلية من آليات التحول نحو الديمقراطية، بحيث استطاعت في فترة وجيزة إسقاط نظام دكتاتوري تجذر منذ عقود في يد رجل واحد، كما استطاعت هذه الثورة أن تنتزع السلطة من المؤسسة العسكرية وتحويلها بعد ذلك إلى مؤسسة من المؤسسات المدنية، وفق انتخابات حرة ونزيهة. وقد تمت دراسة هذا الفصل زمنيا من 2005 إلى 2013، بحيث قسم إلى ثلاث مباحث جاءت كالتالي:

المبحث الأول: فترة ما بعد أول انتخابات رئاسية في 2005 إلى ثورة 25 يناير 2011

المبحث الثاني: الفترة الانتقالية

المبحث الثالث: فترة تولي محمد مرسي السلطة

خلاصة الفصل.

¹ الموقع الرسمي لمجلس الشورى، انتخابات مجلس الشورى، مسيرة الإصلاح السياسي في مصر، انظر الموقع التالي: <http://shura.sis.gov.eg/ahtml/link06.htm> ، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2013 /04 /19.

المبحث الأول

فترة ما بعد أول انتخابات رئاسية في 2005 إلى ثورة 25 يناير 2011

بعد الضغط على الرئيس حسني مبارك بتعديل مواد من الدستور خاصة المادة 76 والتي كانت تحدد عملية اختيار الرئيس عن طريق تسمية مجلس الشعب لاسم من الأسماء وطرحه للاستفتاء على الشعب، وهي الطريقة التي انتقلت بها السلطة من عبد الناصر إلى السادات، ومن السادات إلى نائبه، حيث تولى الحكم فعلياً قبل نهاية عام 1981، مؤكداً في ذلك الوقت إنه لن يبقى في الحكم أكثر من فترتين مدة كل منهما ست سنوات.

في فبراير 2005 أعلن الرئيس السابق عن مبادرة لتعديل المادة 76 من الدستور¹، بحيث يكون انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع السري العام المباشر من جميع أفراد الشعب الذين لهم حق

¹ نص المادة 76 من الدستور المصري قبل التعديل:

يرشح مجلس الشعب رئيس الجمهورية، ويعرض الترشيح على المواطنين لاستفتائهم فيه. ويتم الترشيح في مجلس الشعب لمنصب رئيس الجمهورية بناء على اقتراح ثلث أعضائه على الأقل. ويعرض المرشح الحاصل على أغلبية ثلثي أعضاء المجلس على المواطنين لاستفتائهم فيه فإذا لم يحصل على الأغلبية المشار إليها أعيد الترشيح مرة أخرى بعد يومين من تاريخ نتيجة التصويت الأول، ويعرض المرشح الحاصل على الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس على المواطنين لاستفتائهم فيه. ويعتبر المرشح رئيساً للجمهورية بحصوله على الأغلبية المطلقة لعدد من أعطوا أصواتهم في الاستفتاء، فإن لم يحصل المرشح على هذه الأغلبية رشح المجلس غيره. وتتبع في شأن ترشيحه وانتخابه الإجراءات ذاتها. انظر: الجزيرة نت، نص المادة 76 من الدستور المصري قبل التعديل، 2005/05/22 على الموقع التالي: <http://www.aljazeera.net/specialfiles>، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2013/04/20.

نص المادة 76 من الدستور المصري بعد التعديل:

ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع السري العام المباشر، ويلزم لقبول الترشيح لرئاسة الجمهورية أن يؤيد المتقدم للترشيح مائتان وخمسون عضواً على الأقل من الأعضاء المنتخبين بمجلسي الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية للمحافظات، على ألا يقل عدد المؤيدين عن خمسة وستين من أعضاء مجلس الشعب، وخمسة وعشرين من أعضاء مجلس الشورى، وعشرة أعضاء من كل مجلس شعبي محلي للمحافظة من أربع عشرة محافظة على الأقل، ويزاد عدد المؤيدين للترشيح من أعضاء كل من مجلسي الشعب والشورى ومن أعضاء المجالس الشعبية المحلية للمحافظات بما يعادل نسبة ما يطرأ من زيادة على عدد أعضاء أي من هذه المجالس، وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يكون التأييد لأكثر من مرشح. وينظم القانون الإجراءات الخاصة بذلك كله.

ولكل حزب من الأحزاب السياسية التي مضى علي تأسيسها خمسة أعوام متصلة على الأقل قبل إعلان فتح باب الترشيح، واستمرت طوال هذه المدة في ممارسة نشاطها مع حصول أعضائها في آخر انتخابات على نسبة (3%) على الأقل من مجموع مقاعد المنتخبين في مجلسي الشعب والشورى، أو ما يساوي ذلك في أحد المجلسين، أن ترشح لرئاسة الجمهورية أحد أعضاء هيئته العليا وفقاً لنظامه الأساسي متى مضت على عضويته في هذه الهيئة سنة متصلة على الأقل.

- واستثناءاً من حكم الفترة السابقة، يجوز لكل حزب من الأحزاب السياسية المشار إليها، التي حصل أعضاؤها بالانتخاب على مقعد على الأقل في أي من مجلسين في آخر انتخابات، أن يرشح في أي انتخابات رئاسية تجري خلال عشر سنوات اعتباراً من أول مايو 2007، أحد أعضاء هيئته العليا وفقاً لنظامه الأساسي متى مضت على عضويته في هذه الهيئة سنة متصلة على الأقل.

وتقدم طلبات الترشيح إلى لجنة تسمى لجنة الانتخابات الرئاسية تتمتع بالاستقلال وتشكل من رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيساً وعضوية كل من رئيس محكمة استئناف القاهرة وأقدم نواب رئيس المحكمة الدستورية العليا وأقدم نواب رئيس محكمة النقض وأقدم نواب رئيس مجلس الدولة وخمسة من الشخصيات العامة المشهود لها بالحياد يختار ثلاثة منهم مجلس الشعب ويختار الاثنان الآخرين مجلس الشورى، وذلك بناء على اقتراح مكتب كل من المجلسين وذلك لمدة خمس سنوات، ويحدد القانون من يحل محل رئيس اللجنة أو أي من أعضائها في حالة وجود مانع لديه. وتختص هذه اللجنة دون غيرها بما يلي:

1- إعلان فتح باب الترشيح والإشراف على إجراءاته وإعلان القائمة النهائية للمرشحين.

2- الإشراف العام على إجراءات الاقتراع والفرز.

3- إعلان نتيجة الانتخاب.

4- الفصل في كافة التظلمات والطعون وفي جميع المسائل المتعلقة باختصاصها بما في ذلك تنازع الاختصاص.

5- وضع لائحة لتنظيم أسلوب عملها وكيفية ممارسة اختصاصها.

وتصدر قراراتها بأغلبية سبعة من أعضائها على الأقل وتكون قراراتها نهائية وناقذة بذاتها غير قابلة للطعن عليها بأي طريق وأمام أية جهة، كما لا يجوز التعرض لقراراتها بالتأويل أو بوقف التنفيذ، ويحدد القانون المنظم للانتخابات الرئاسية الاختصاصات الأخرى للجنة.

الانتخاب، بدلاً من اختيار رئيس الجمهورية بطريق الاستفتاء، بعد ترشيح مجلس الشعب لشخص واحد للرئاسة. ووفقاً لنص المادة 189. تقدم بطلب إلى مجلس الشعب بشأن التعديل المذكور، وبإضافة مادة جديدة برقم 192 مكرراً.¹ وتم تعديل الدستور في 25 مايو 2005 وعدلت بذلك أهم مادة فيه والتي أعطت بذلك الحق لكل من توفرت فيه الشروط أن يختار رئيسه من بين مجموعة من المرشحين لرئاسة الدولة بحيث أصبحت تنص على أن يكون اختيار رئيس الجمهورية من بين أكثر من مرشح في انتخابات تعددية عامة، لكن هذا التعديل شهد انقسامات حادة بين فقهاء الدستور بسبب العراقيل التي تضمنها أمام حق الترشح والمنافسة من أي شخصيات مستقلة، واعتبر معارضون التعديل تمهيدا لتمير سيناريو التوريث لصالح نجل الرئيس جمال مبارك. وفاز مبارك في انتخابات 2005 بفارق كبير عن أقرب منافسيه، الدكتور أيمن نور، مؤسس حزب الغد المعارض، بنسبة كبيرة، وبالضبط فقد فاز مبارك بالانتخابات بنسبة 88.6 مقابل نسبة 7.6 للدكتور أيمن نور مؤسس ومرشح حزب الغد المعارض والذي وصف على أنه زعيم المعارضة السياسية في مصر، وتم اعتقاله فيما بعد بتهمة تزوير التوقعات التي جمعها من أجل إنشاء الحزب.² وحكم مبارك مصر بعد ذلك وهي العهدة الخامسة له والتي سنحاول اكتشاف أهم الإصلاحات التي جاء بها خلال هذه العهدة، والتي تميزت عن باقي العهدهات الأخرى السابقة، بأن مبارك أصبح فيها رئيساً لمصر عن طريق الانتخابات وليس الاستفتاء.

مطلب أول: أهم الإصلاحات التي جاء بها مبارك في هذه الفترة:

اعتباراً بأن مبارك قد وصل إلى الحكم في هذه العهدة عن طريق اختيار شعبي له، ووفق انتخابات رئاسية حرة ونزيهة، وإظهاراً منه لديمقراطية نظامه وتطبيقه لها، جاء بمجموعة من الإصلاحات السياسية والتي من شأنها إبراز إلى أي مدى كان الرئيس مبارك متماشياً مع التحول نحو الديمقراطية وعملية الإصلاح الديمقراطي. ومن بين أهم الإصلاحات السياسية التي جاء بها مبارك ما يلي:

كما يحدد القانون القواعد المنظمة لترشيح من يخلو مكانه من أحد المرشحين لأي سبب غير التنازل عن الترشيح في الفترة بين بدء الترشيح وقبل انتهاء الاقتراع.

ويجري الاقتراع في يوم واحد وتُشكل لجنة الانتخابات الرئاسية اللجان التي تتولى مراحل العملية الانتخابية والفرز على أن تقوم بالإشراف عليها لجان عامة تشكلها اللجنة من أعضاء الهيئات القضائية، وذلك كله وفقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها اللجنة.

ويعلن انتخاب رئيس الجمهورية بحصول المرشحين على الأغلبية المطلقة لعدد الأصوات الصحيحة، فإذا لم يحصل أي من المرشحين على هذه الأغلبية أعيد الانتخاب بعد سبعة أيام على الأقل بين المرشحين الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات، فإذا تساوى مع ثانيهما غيره في عدد الأصوات الصحيحة اشترك في الانتخابات لإعادة. وفي هذه الحالة يعلن فوز من يحصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة.

و يتم الاقتراع لانتخاب رئيس الجمهورية حتى ولو تقدم للترشيح مرشح واحد أو لم يبق سواه بسبب تنازل باقي المرشحين أو لعدم ترشيح أحد غير من خلا مكانه. وفي هذه الحالة يعلن فوز المرشح الحاصل على الأغلبية المطلقة لعدد من أدلوا بأصواتهم الصحيحة، وينظم القانون ما يتبع في حالة عدم حصول المرشح على هذه الأغلبية، ويعرض رئيس الجمهورية مشروع القانون المنظم للانتخابات الرئاسية علي المحكمة الدستورية العليا بعد إقراره من مجلس الشعب وقيل إصداره لتقرير مدى مطابقته للدستور.

وتصدر المحكمة قرارها في هذا الشأن خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ عرض الأمر عليها، فإذا قررت المحكمة عدم دستورية نص أو أكثر من نصوص المشروع رده رئيس الجمهورية إلى مجلس الشعب لإعمال مقتضى هذا القرار، وفي جميع الأحوال يكون قرار المحكمة ملزماً للكافة و لجميع سلطات الدولة وينشر في الجريدة الرسمية خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره. انظر: الهيئة العامة للاستعلامات: بوابتك إلى مصر، نص دستور 71 وتعديلات 2007 على الموقع التالي: <http://www.sis.gov.eg/ar/LastPage.aspx>، تاريخ الاطلاع: (2013/04/21).

¹ الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات، تاريخ الدساتير المصرية من القدم إلى الحداثة، مرجع سبق ذكره.

²Suzanne Gershowitz, *Dissident Watch: Ayman Nour*, Middle East Quarterly, Summer 2005, VOLUME XII: NUMBER 3, See: <http://www.meforum.org/753/dissident-watch-ayman-nour>, (19/04/2013).

1- التعديلات الدستورية بعد 2005:

وجه الرئيس مبارك في 26 ديسمبر 2006، رسالة إلى مجلسي الشعب والشورى تتضمن مقترحات بإجراء تعديلات دستورية، شملت 34 مادة من مواد الدستور في إطار ما التزم به الرئيس وما أكده في برنامجه الانتخابي من ضرورة استكمال البناء الديمقراطي بمزيد من الإصلاحات الدستورية والتشريعية بما يكفل ضمان الحقوق والحريات العامة لجميع المواطنين وسيادة القانون والمساواة في الحقوق والواجبات علي أساس حقوق المواطنة. وعلى مدار شهرين متكاملين جرت مناقشات وحوارات على المستوى البرلماني في مجلسي الشعب والشورى، بالإضافة إلى المناقشات المجتمعية لشخصيات سياسية، وقانونية، وقد وافق مجلس الشورى في 2007/03/13، ومجلس الشعب في 2007/03/19، بالأغلبية على التعديلات الدستورية المطروحة بعد نقاش موسع وفي 2007/03/26، اجري الاستفتاء على التعديلات الدستورية المطروحة. وقد أعلنت نتيجة الاستفتاء في اليوم التالي¹، وكانت كالآتي²:

أ- أهمية التعديلات الدستورية، وتمثل في:

- أكبر وأهم تعديلات تدخل على الدستور الحالي منذ إصداره عام 1971.
- نقل نوعية ومرحلة جديدة للتطور الدستوري في مصر منذ عام 1952، مقارنة بكل الدساتير التي صدرت في هذه المرحلة، خاصة ما يتعلق بشكل النظام السياسي والعلاقة بين السلطات..
- نقلة عصرية للدستور وتجعله أكثر توافقاً مع المتغيرات المعاصرة، سواء المتغيرات السياسية أو الاقتصادية.
- تؤدي إلى العديد من الممارسات السياسية والديمقراطية الجديدة خاصة ما يتعلق بزيادة دور البرلمان والحكومة والمحليات وتطوير الحياة الحزبية.

ب- تقوية دور البرلمان من خلال:

- إعطاء البرلمان دور أكبر في تعديل الموازنة وتحديد أولوياتها.
- إعطاء دور للبرلمان في الموافقة على برنامج الحكومة عند تشكيلها.
- إعطاء دور للبرلمان في سحب الثقة من الحكومة دون الحاجة للاستفتاء.

ج - تقوية دور الأحزاب من خلال:

- تبنى النظام الانتخابي الأمثل الذي يعطى تمثيل أفضل للأحزاب في البرلمان.
- إتاحة فرصة أكبر للأحزاب للتقدم بمرشحين في انتخابات الرئاسة.

د - استقلال القضاء من خلال:

- إلغاء المدعى العام الاشتراكي ومحكمة القيم.

¹ ميثاق خير الله جلود، مستقبل الإصلاح السياسي في مصر: الواقع والأفاق، مركز الدراسات الإقليمية، ص 375/339، ص 352/351.
² الموقع الرسمي لمجلس الشورى، انتخابات مجلس الشورى 2007: مسيرة الإصلاح السياسي في مصر، مرجع سبق ذكره.

- إلغاء المجلس الأعلى للهيئات القضائية.

هـ - تعزيز حقوق المواطن:

- في أن يعيش حياة آمنة بعيداً عن خطر الإرهاب من خلال إصدار قانون جديد للإرهاب.

- في الاختيار بين أكثر من مرشح في انتخابات الرئاسة.

- في أن يحدد أولويات الموازنة العامة للدولة من خلال ممثليه في البرلمان.

- في انتخاب برلمان أكثر تمثيلاً للأحزاب والمرأة.

- تسهيل حق المواطن في التصويت في الانتخابات من خلال تطوير العملية الانتخابية.

- تطوير المحليات والخدمات التي تقدمها للمواطن من خلال اللامركزية.

وعلى مدار شهرين متكاملين جرت مناقشات وحوارات على المستوى البرلماني والممثلة في مجلسي الشعب والشورى، إضافة إلى المناقشات المجتمعية لشخصيات سياسية، وقانونية، وأيضاً فكرية. وقد وافق مجلس الشورى في 2007/3/13، ومجلس الشعب في 2007/3/19، بالأغلبية على التعديلات الدستورية المطروحة بعد نقاش موسع شاركت فيه كافة الاتجاهات بالمجلسين.

وفي 26 من مارس 2007، أُجريت الاستفتاء على التعديلات المطروحة للمواد الـ 34 من قبل الشعب تحت إشراف اللجنة العليا للانتخابات والتي ترأسها وزير العدل وبمشاركة رجال القضاء. وقد أعلنت نتيجة الاستفتاء في 27 مارس 2007 وكانت نتيجته كالآتي:

- عدد الناخبين المدعويين للاستفتاء 35 مليوناً و865 ألفاً و660 مواطناً.

- عدد الذين أدلوا بأصواتهم في الاستفتاء على التعديلات الدستورية 9 ملايين و701 ألف و833 مواطناً بنسبة 27.1% من عدد الناخبين المدعويين للاستفتاء.

- عدد الأصوات الصحيحة بلغ 9 ملايين و449 ألفاً و174 صوتاً بنسبة 97.4%.

- عدد الأصوات الباطلة 252 ألفاً و695 صوتاً بنسبة 2.6%.

- عدد الموافقين 7 ملايين و172 ألفاً و436 مواطناً بنسبة 75.9%.

وقد حدد مبارك في خطابه أبرز ملامح هذه التعديلات في عنوانٍ واحدٍ كبيرٍ هو تغيير شكل الحياة السياسية في مصر سواء فيما يتعلق بالحياة الحزبية أو الاتجاهات العامة للسياسة في الدولة وتوزيع السلطات وشكلها ولكن التعديلات المقترحة لم تتعاط مع هذا الهدف بشكلٍ كافٍ كما هو واضح. كذلك فإن الرئيس حرص على إظهار الجانب الخاص بقضية المواطنة والوحدة الوطنية في مصر في حديثه ربما تأثراً بالآزمات الطائفية الموجودة في المنطقة، ولذلك فسوف يتم تعديل المادة الأولى من الدستور لتؤكد

على المواطنة بدلاً من تحالف قوى الشعب العامل مبارك طرح سلسلة من التعديلات يمكن إيجازها في الآتي¹:

1- يمنع تأسيس الأحزاب على أساس ديني عبر تعديل المادة الخامسة من الدستور التي تنص على أنه: " يقوم النظام السياسي في جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب؛ وذلك في إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصري المنصوص عليها في الدستور، وينظم القانون الأحزاب السياسية" حيث ينص التعديل المقترح عليها صراحةً أن يتم منع تأسيس الأحزاب على أساس ديني، إضافةً لمنع أي نشاط سياسي قائم على أساس ديني.

2- تعديل بعض المواد لزيادة صلاحيات المجالس النيابية المنتخبة من أجل زيادة الصلاحيات الرقابية لمجلس الشعب على الحكومة لدرجة إمكانية إقالتها دون الحاجة لاستفتاء شعبي، وكذلك دعم الجانب التشريعي الفعلي لمجلس الشورى كما هو الحال حالياً، " رأي استشاري " وليس كمجرد مجلس له في الدستور، مثل الموافقة على تعديل الدستور والقوانين المرتبطة به، وكذلك الموافقة على بعض الاتفاقيات والمعاهدات، وإن كانت الأجهزة الإعلامية للحكومة المصرية قد هللت لهذا التعديل تحديداً وهو حق سحب الثقة من الحكومة، وأن في ذلك صلاحيات إضافية للبرلمان، إلا أنه يجب التنبيه إلى أن الدستور أيضاً يُعطي الحق لرئيس مجلس الوزراء في مطالبة رئيس الجمهورية بحل البرلمان، مما يجعل التعديل كأن لم يكن خاصةً إذا وضع ضمن منظومة التعديلات الأخرى وتحديداً المادة 88 والتي ستضمن بعد تعديلها للحزب الوطني السيطرة على مجلسي الشعب والشورى بعد تحجيم الإشراف القضائي على الانتخابات.

3- تطوير صلاحيات رئيس الوزراء المصري بحيث تشمل بعض الصلاحيات الخاصة بنائب الرئيس، وتشمل هذه الصلاحيات الموافقة على حل البرلمان، وإعلان حالة الطوارئ، بالإضافة إلى قيام رئيس الوزراء بمباشرة اختصاصات رئيس الجمهورية، في حالة وجود مانع مؤقت لدى الرئيس، وعدم وجود نائب لرئيس الجمهورية.

4- تعديل المادة (14) ومواد أخرى للسماح بإصدار قانون جديد لمكافحة الإرهاب.

5- تعديل المادتين 67 بشكلٍ لاقى انتقادات كبيرة من بينها أن التعديل سوف يُشدّد من القيود الموجودة على الترشيح لمنصب رئيس الدولة، بحيث سوف يكون ذلك ممنوعاً على المستقلين، ومحصوراً في رؤساء الأحزاب فقط. وحالة الأحزاب في مصر معروفة، وبالتالي فإنّ وضعاً مثل هذا سيرسخ بكل تأكيدٍ لفوز رئيس الحزب الوطني الحاكم في أية انتخاباتٍ قادمة، كما أنه يستبعد تماماً ترشيح رموز وطنيةٍ مستقلة قادرة على قيادة البلاد ولها قاعدة شعبيةٍ واسعة. كما أنه يستبعد تماماً احتمال مشاركة إحدى أكبر

¹ احمد أنور، تعديلات مبارك تثير اللغظ السياسي مجدداً: 2007 عام الاحتقان أم الإصلاح الدستوري في مصر؟، أسبوعية العرب،، السنة التاسعة والعشرون العدد 7، الجمعة 2006/12/29، ص 6.

القوى السياسيّة في الدولة حالياً بمرشح في الانتخابات الرئاسيّة، وهي جماعة الإخوان المسلمين، كما أنّ هذا فسّرهُ البعض بأنّه خطوة تمهيدية جديدة على طريق توريث الحكم في مصر.

6- تعديل المادة 88 الخاصة بتأسيس هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات التشريعيّة، وهو علامة سيئة لأنّه يعني استبعاد الإشراف القضائي على الانتخابات، وهي آخر ضماناتٍ تشريعيّة نزيهة كما أثبتت الأحداث في انتخابات العام الماضي.

2- اللجنة العليا للانتخابات (HEC):

1-2 تشكيل اللجنة:

هي لجنة مؤلفة من عدد من القضاة المزاولين لأنشطتهم كقضاة والمتقاعدين والشخصيات العامة المشهود لهم بالحيادية ولا ينتمون لأي حزب سياسي، وتم تشكيلها بقرار جمهوري من الرئيس مبارك في 10 مايو 2007. وتكون مدة عضوية اللجنة لغير الأعضاء الحاليين بالهيئات القضائية ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدور قرار تشكيل اللجنة. وعند وجود مانع لدى رئيس اللجنة يحل محله رئيس محكمة استئناف الإسكندرية، على أن يُضم للجنة في هذه الحالة أقدم رئيس محكمة استئناف. وفي حالة وجود مانع لدى أحد أعضاء اللجنة من أعضاء الهيئات القضائية الحاليين حل محله العضو الاحتياطي له بحيث تشكيل اللجنة كالتالي¹:

تتشكل من 11 عضواً برئاسة رئيس محكمة استئناف القاهرة المستشار عادل زكي أندراوس وأعضاؤها هم: بصفة أساسية:

- 1- حسن أحمد حسن سليمان - رئيس محكمة استئناف الإسكندرية.
- 2- محمود إبراهيم أحمد عبد العال ألبنّا - نائب رئيس محكمة النقض.
- 3- محمد محمد زكي موسى - نائب رئيس مجلس الدولة.
- 4- حلمي زكي متولي الشنواني - رئيس المحكمة بمحكمة استئناف القاهرة سابقاً.
- 5- ملك مينا جرجي إسحق - رئيس المحكمة بمحكمة استئناف القاهرة سابقاً.
- 6- أحمد رضوان جمعة منصور - وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء سابقاً.
- 7- د. أحمد عوض بلال - عميد كلية الحقوق بجامعة القاهرة.
- 8- محمد أحمد أبو زيد أحمد - رئيس المحكمة بمحكمة استئناف القاهرة سابقاً.
- 9- إسماعيل حسن محمد - محافظ البنك المركزي سابقاً.
- 10- لويس لوقا جريس سعد - رئيس تحرير مجلة صباح الخير سابقاً.

¹ الموقع الرسمي لمجلس الشورى، انتخابات مجلس الشورى: تشكيل واختصاصات اللجنة، انظر الموقع التالي: <http://shura.sis.gov.eg/ahtml/link0301.htm>، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2013/06/04.

بصفة احتياطية:

- 1- صلاح عطية عبد الصمد - نائب رئيس محكمة النقض
- 2- معتز كامل مرسي - نائب رئيس مجلس الدولة
- 3- ليلي عبد العظيم جعفر - رئيس هيئة النيابة الإدارية سابقاً
- 4- د. محمد محمد مصباح القاضي - وكيل كلية الحقوق بجامعة حلوان
- 5- محمد محمد علي زايد - نائب رئيس محكمة النقض سابقاً
- 6- د. عمر الفاروق الحسيني - عميد كلية الحقوق بجامعة بنها سابقاً.

2-2 اختصاصات اللجنة:

تختص هذه اللجنة بما يلي¹:

- 1- تضع اللوائح اللازمة لتنظيم عملها وإجراءات ممارسة اختصاصاتها، وتنشر قراراتها التنظيمية في الوقائع المصرية، كما يُنشر ملخص واف لها في جريدتين صباحيتين واسعتي الانتشار.
- 2- تشكيل اللجان العامة على مستوى الدوائر الانتخابية من بين أعضاء الهيئات القضائية، على أن يراعى في تشكيل اللجنة ألا يقل عن ثلاثة ولا يزيد على سبعة حسب ظروف الدائرة الانتخابية، مع تعيين أمين لكل لجنة. كما تتولى اللجنة العليا للانتخابات تشكيل اللجان الفرعية، على أن تشكل من رئيس وآخر احتياطي وعدد من الأعضاء لا يقل عن اثنين، مع تعيين أمين لكل لجنة، وذلك من بين العاملين في الدولة.
- 3- تشكيل لجان الفرز برئاسة رئيس أو أحد أعضاء اللجنة العامة وعضوية اثنين من رؤساء اللجان الفرعية.
- 4- وضع قواعد إعداد الجداول الانتخابية ومحتوياتها وطريقة مراجعتها وتنقيتها وتحديثها ومتابعة ذلك.
- 5- اقتراح قواعد تحديد الدوائر الانتخابية.
- 6- وضع القواعد العامة لتنظيم الدعاية الانتخابية، بمراعاة المادة (5) من الدستور، والمادة (11) من القانون رقم 38 لسنة 1978 في شأن مجلس الشعب، على أن تتضمن هذه القواعد حظر استخدام شعارات أو رموز أو القيام بأنشطة للدعاية الانتخابية لها مرجعية دينية ذات طابع ديني أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل.
- 7- وضع وتطبيق نظام للرموز الانتخابية للأحزاب السياسية بالنسبة إلى مرشحيها وللمرشحين المستقلين.

¹ الموقع الرسمي لمجلس الشورى، انتخابات مجلس الشورى: تشكيل واختصاصات اللجنة، نفس المرجع السابق.

- 8- تلقي البلاغات والشكاوي المتعلقة بوقوع مخالفات لأحكام المنظمة للعملية الانتخابية للتحقق من صحتها واتخاذ اللازم في شأن ما يثبت منها.
- 9- الإسهام في جهود التوعية والتثقيف المتعلقة بالانتخابات ووضع القواعد الإرشادية لسير العملية الانتخابية.
- 10- متابعة الالتزام بمواثيق الشرف المتصلة بالانتخابات.
- 11- إعلان النتيجة العامة للانتخابات والاستفتاء.
- 12- إبداء الرأي في مشروعات القوانين الخاصة بالانتخابات.
- 13- وضع قواعد وإجراءات مشاركة منظمات المجتمع المدني المصرية في متابعة عمليات الاقتراع والفرز.

3- الانتخابات في هذه الفترة:

عرفت هذه الفترة استفتاء شعبيا واحدا في 2007 حول تعديل 34 مادة من الدستور، وانتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى في نفس السنة، وانتخابات مجلسي الشعب والشورى في 2010. فبالنسبة للاستفتاء فقد تم التطرق له فيما سبق. أما بالنسبة للانتخابات فسيتم التطرق لها فيما يلي:

3-1 انتخابات مجلس الشورى 2007:

عقب الانتهاء من الاستفتاء على تعديل الدستور في السادس والعشرين مارس 2007، دعا الرئيس مبارك، في التاسع من مايو 2007، الناخبين للإدلاء بأصواتهم في انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى في الحادي عشر من جوان 2007، لشغل 88 مقعدا بمجلس الشورى موزعين على 67 دائرة عامة بشتى محافظات الجمهورية، حيث تنافس 574 مرشحا على 76 مقعدا بعد فوز 12 مرشحا بالتركية، والتي أسفرت عن فوز 59 مرشحا خلال المرحلة الأولى إضافة إلى الفائزين بالتركية. وفي 18 جوان 2007 جرت جولة الإعادة بين 34 مرشحا على 17 مقعدا في 13 لجنة عامة و12 محافظة، والتي أعلنت نتائجها في 19/6/2007¹، بحيث أسفرت النتائج النهائية لانتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى عن فوز الحزب الوطني الديمقراطي (NDP) بعدد 84 مقعدا منها 12 مقعدا بالتركية وفوز حزب التجمع بمقعد والمستقلين بثلاثة مقاعد ولم تحصل جماعة الإخوان المسلمين (MB) على أية مقاعد. وقد خاض انتخابات المجلس 566 مرشحا بينهم 10 سيدات لانتخاب 76 عضوا في 67 دائرة في جميع المحافظات فيما عدا محافظتي بورسعيد ومطروح لعدم استكمال نوابها المدة اللازمة للتجديد. وتم تعيين 44 عضوا ليصبح العدد الاجمالي الذين ينطبق عليهم التجديد النصفى 132 عضوا وذلك طبقا

¹ الموقع الرسمي لمجلس الشورى، نتائج انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى، انظر الرابط التالي: <http://shura.sis.gov.eg/final.pdf>، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2013/06/06.

للقانون حيث يمارس مجلس الشورى التجديد النصفى كل ثلاث سنوات على المقاعد التي قضى نوابها مدة ست سنوات بحيث يكون ثلثا الأعضاء بالانتخاب، 176 عضواً، والثلث الآخر بالتعيين 88 عضواً ليصبح العدد الاجمالي لمقاعد مجلس الشورى 364 عضواً.¹

ومن بين أهم السمات الأساسية التي ميزت هذه الانتخابات مايلي:²

- كان من أبرز هذه السمات ضعف الإقبال على التصويت والذي تراوحت نسبته ما بين 3% إلى 5% وذلك نتيجة عدم اهتمام الغالبية بمتابعة المعركة الانتخابية فى إطار الظروف الحياتية والمعيشية التي تشعر بها الهيئة الناخبة.

- كما كان من أبرز هذه السمات أيضا الهدوء الذي شهدته هذه الانتخابات وإن شهدت بعض أعمال العنف فى عدد من المحافظات منها الشرقية، الجيزة الغربية، أسوان، البحيرة، القليوبية، وكذلك القبض على أنصار بعض مرشحي جماعة الإخوان المسلمين والمعارضة واعتقال المندوبين ورفض التوكيلات. وبالإضافة إلى ذلك فقد انتشرت ظاهرة شراء الأصوات حيث وصل سعر الصوت فى الزمالك وقصر النيل إلى 300 جنيه، وفى عابدين والأزبكية 200 جنيه وتراوح ما بين 300 إلى 100 جنيه فى السيدة زينب والبساتين بينما انخفض سعره فى الجمالية وباب الشعرية والزيتون. وفى محافظات الصعيد تراوح السعر ما بين 20 إلى 50 جنيها خاصة فى دوائر بنى سويف وسوهاج بينما زاد سعر الصوت فى محافظات الدلتا إلى 100 جنيه.

- وقد جرت هذه الانتخابات فى ظل مجموعة من التعديلات الدستورية شجعت الأحزاب والقوى السياسية ممثلة فى جماعة الإخوان المسلمين على خوض الانتخابات ودخول المنافسة للحصول على مقعد فى الجناح الثانى للسلطة التشريعية، وفى ظل إشراف قضائي تمثل فى اختيار 484 قاضيا فى 57 لجنة عامة، و35 ألف لجنة فرعية بالمحافظات وتمثلت هذه التعديلات وفقا لأحكام المادة 194 و195 فى وجوبية مجلس الشورى على الموافقة على مشروعات القوانين المكملة للدستور ومعاهدات الصلح والتحالف وجميع المعاهدات التي يترتب عليها تعديل فى أراضى الدولة إلى جانب أخذ رأى المجلس فى مشروع الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ومشروعات القوانين التي يحيلها إليه رئيس الجمهورية.

2-3 الانتخابات البرلمانية 2010:

بعد الاستفتاء الشعبى حول 34 مادة من الدستور فى سنة 2007، وبعد انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى فى نفس السنة، جاءت الانتخابات البرلمانية سنة 2010 بعد جملة من التعديلات

¹ بشير عبد الفتاح، طه محمد عبد المطلب، التجديد النصفى لانتخابات مجلس الشورى، الأهرام الرقمية: مقالات وكتاب، 1 جويليا 2007، انظر الرابط التالي: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=891215&eid=165>، اطلع على الموقع فى: 2013/06/07.

² بشير عبد الفتاح، طه محمد عبد المطلب، نفس المرجع السابق.

الدستورية لمجموعة من المواد التي أعطت نوع من الحرية للشعب المصري لأجل انتخاب من يمثله على مستوى البرلمان، وحتى على مستوى المؤسسة الرئاسية. بحيث أجريت انتخابات مجلس الشورى في 1 جوان 2010، وانتخابات مجلس الشعب في 28 نوفمبر 2010.

3-2-1 انتخابات مجلس الشورى:

بتاريخ 27 أبريل 2010، أصدر الرئيس حسني مبارك قرارا جمهوريا يدعو إلى إجراء انتخابات لانتخاب نصف الأعضاء 176 المنتخبين مباشرة لمجلس الشورى (88 عضوا). وقد شارك في الانتخابات ما مجموعه 452 مرشحا، 115 مرشحا من الحزب الوطني الديمقراطي. أما بالنسبة لمرشحي جماعة الإخوان المسلمين فقد فشلوا في الفوز للتمثيل في المجلس. وبالإضافة إلى الأعضاء المنتخبين في المجلس، عين الرئيس مبارك 44 عضوا، من بينهم ثمانية أقباط و احد عشر امرأة.¹ فقد أجريت انتخابات التجديد النصفى لعضوية مجلس الشورى على جولتين، حيث جرت الجولة الأولى لانتخابات التجديد النصفى لعضوية مجلس الشورى يوم الثلاثاء 1 جوان 2010 بالتنافس على 74 مقعد في 55 دائرة انتخابية، في حين أن جولة الإعادة تمت يوم الثلاثاء 8 جوان 2010، بالمنافسة بين 20 مرشح على 10 مقاعد وكان رصيد الحزب الوطني منها 11 مرشح، ومرشح واحد عن حزب الوفد و8 مرشحين مستقلين، وجاء التنافس بين 8 من المرشحين بصفة فئات، و12 بصفة عمال وفلاحين، منها مقعدان في لجنة واحدة هي لجنة قرص بمحافظة قنا بينما كانت المنافسة على مقعد واحد في باقي المحافظات، حيث جرت الإعادة في خمس محافظات هي: سوهاج، البحر الأحمر، أسوان، قنا، جنوب سيناء.² وأسفرت نتائج الجولتين لانتخابات مجلس الشورى بفوز الحزب الوطني الديمقراطي ب 80 مقعدا، وحصل المستقلون على 4 مقاعد، أما الأحزاب الأخرى كحزب الغد والحزب الناصري وحزب التجمع وحزب الجيل الديمقراطي، فقد حصل كل منهم على مقعد واحد.³ انظر الملحق رقم (11) فمن خلال الملحق السابق يمكن القول أن الحزب الحاكم أو الحزب الوطني الديمقراطي (NDP)، قد حقق أول خطوة مهمة وذلك بحصده ل 80 مقعدا من أصل 88 مقعد في مجلس الشورى، وهي نسبة جد كبيرة، والتي تعطي لهذا الحزب سيطرة على هذا المجلس، خاصة وان هذا الأخير وحسب التعديلات الأخيرة في 2007 لم يعد له دور استشاري فقط، بل أكثر من ذلك، فقد أصبح يتقاسم الدور التشريعي مع مجلس الشعب.

¹ EISA, "THE PEOPLE'S ASSEMBLY AND SHURA COUNCIL ELECTIONS NOVEMBER 2011-FEBRUARY 2012", **ELECTION WITNESSING MISSION REPORT EGYPT**, South Africa: EISA Observer Mission Report, No 43, 2012, p08.

² منظمة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، التقرير الختامي لمراقبة مجلس الشورى 2010: "انتخابات الشورى ... دروس وعبر: قراءة تحليلية في انتخابات التجديد النصفى لعضوية مجلس الشورى 2010"، القاهرة: برنامج دعم الرقابة الشعبية على الانتخابات العامة. ص24/23.

³ INTER-PARLIAMENTARY UNION, **EGYPT Majlis Al-Chaab (People's Assembly): ELECTIONS HELD IN 2010**, See: <http://www.ipu.org/parline-e/reports>, (10/06/2013).

2-2-3 انتخابات مجلس الشعب:

في 20 أكتوبر 2010، دعا الرئيس حسني مبارك لانتخابات مجلس الشعب وكانت أول انتخابات تعقد منذ التعديلات التشريعية في جوان 2009 بحيث زادت من عدد الأعضاء القانونية لمجلس الشعب من 454 إلى 518. خلقت التعديلات 64 مقعداً للنساء، في حين تم تعيين 10 آخرين من قبل الرئيس. أجريت هذه الانتخابات على جولتين، أجريت الجولة الأولى منها في 28 نوفمبر، أما الجولة الثانية فقد أجريت في 5 ديسمبر.¹

أسفرت نتائج الجولتين لانتخابات مجلس الشعب بفوز الحزب الوطني الديمقراطي (NDP) ب 427 مقعداً، والمستقلين ب 69 مقعداً، في حين حصل حزب الوفد الجديد (NWP) على 7 مقاعد، أما حزب التجمع فقد حصل على 5 مقاعد، في حين حصل كل من حزب الجيل وحزب العدالة الاجتماعية وحزب السلم الديمقراطي وحزب الغد على مقعد واحد لكل منهم.² انظر الملحق رقم (12).

فمن خلال الملحق السابق يمكن القول أن بهذه النتائج التي حققها الحزب الوطني الديمقراطي، ب 427 مقعد من مجموع 518 مقعد، فهو بذلك يثبت السيطرة على المستوى البرلماني، وذلك من خلال ما حققه من نتائج على مستوى مجلس الشورى من قبل، ومجلس الشعب بعد ذلك، وبهذه النتائج يكون الحزب الحاكم قد بقي في الحكم على المستوى البرلماني، والذي يهيأ له بذلك الأرضية على المستوى الرئاسي.

ومن بين أهم التحديات التي واجهت الانتخابات البرلمانية التي أجريت في 2010 ما يلي³:

1- جرت الانتخابات التشريعية 2010 في مناخ سياسي شاهد تضيق على حالة الحريات العامة، إذ تخلت السلطة التنفيذية عن الوعود التي قطعتها على نفسها في برنامج حزبها للانتخابات الرئاسية والتشريعية عام 2005 بتحقيق إصلاح سياسي ودستوري، حيث تم رفض إشهار عدد من الأحزاب الجادة وفرض الحراسة على النقابات المهنية، وتأميم السلطة التنفيذية للنقابات العمالية، والتضييق على أنشطة حركات الاحتجاج السياسية والاجتماعية وحرمانها من حق التجمع السلمي والتظاهر، واستخدام العنف في مواجهة أنشطتها، وإحالة نشطاء سياسيين إلى محاكمات عسكرية، وتضييق هامش الحرية المسموح بها للصحف والفضائيات الخاصة وإلغاء بعض البرامج الحوارية في الفضائيات، والتحرش الإداري والأمني بمنظمات المجتمع المدني المستقلة. وهذا مناخ لا يسمح بإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

¹ EISA, Ibid, p07.

² INTER-PARLIAMENTARY UNION, Ibid.

³ الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية، تقرير رصدي للانتخابات البرلمانية في مصر 2010، 2010/12/08، انظر الرابط التالي: <http://www.mosharka.org/index.php?newsid=336>، تم الاطلاع على الموقع في: 2013/06/10.

2- جرت الانتخابات التشريعية 2010 في ظل بيئة تشريعية تهدر مبدأ تكافؤ الفرص بين المرشحين وتسمح للأجهزة الإدارية والأمنية بالسلطة التنفيذية بالتدخل في إدارة العملية الانتخابية. فبعد تعديلات دستورية الإشراف القضائي على الانتخابات واستبدالها بلجنة عليا محدودة الصلاحيات وتستطيع السلطة التنفيذية التدخل في تشكيلها وفقاً للقانون 18 لسنة 2007. وذلك مع احتفاظ وزارة الداخلية بصفقتها ممثلة عن جهة الإدارة بعدد من الصلاحيات في إدارة العملية الانتخابية مثل القيد في الجداول الانتخابية والإشراف على مرحلة فتح باب الترشيح وتدخل الأجهزة الإدارية في منح راغبي الترشيح شهادات إثبات صفة العامل والفلاح وفقاً لأحكام القانون 38 لسنة 1972 في شأن مجلس الشعب. كما لعبت وزارة الداخلية دوراً كبيراً أثناء إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية وفقاً للقانون رقم 68 لسنة 2010 بتعديل القرار بقانون 206 لسنة 1990 في شأن تحديد الدوائر الانتخابية لمجلس الشعب، والقرار رقم 1340 لسنة 2010 والخاص بتعديل أحكام القرار 293 لسنة 1984 بتنظيم بعض الأمور التي تتعلق ببعض إجراءات تنظيم فتح باب الترشيح واليوم الانتخابي.

3- شهدت مرحلة فتح باب الترشيح جملة من التدخلات الإدارية والأمنية، حيث انفردت وزارة الداخلية ومديريات الأمن التابعة لها بإدارة تلك المرحلة وقامت بالتضييق على بعض المرشحين المستقلين أثناء تقديم أوراقهم، وسلمت إيصالات استلام لراغبي الترشيح أثناء تقديم أوراقهم تفتح الباب لاستبعاد مديريات الأمن للمرشحين من الكشوف النهائية مع توقيعهم إقرارات تمنع ممارسة أعمال الدعاية قبل المواعيد القانونية، مما أدى بالفعل إلى استبعاد عدد من المرشحين من الكشوف النهائية بمبررات غير قانونية مثل عدم قيد المرشحين في الجداول الانتخابية على الرغم من كون بعضهم أعضاء في المجلس النيابي. كما لم يحدد السيد وزير الداخلية في قراره، رقم 2126 لسنة 2010 بفتح باب الترشيح، المستندات المطلوبة لإثبات صفة الترشيح وهو ما فتح الباب لكل مديرية أمن في تحديد المستندات المطلوبة.

4- أهدرت اللجنة العليا للانتخابات، ومديريات الأمن التابعة لوزارة الداخلية حجية الأحكام القضائية، برفضها تنفيذ أحكام القضاء الإداري التي ألزمتها بإدراج بعض المرشحين المستبعدين من الكشوف النهائية، واستشكلت جهات الإدارة أمام محاكم غير مختصة. كما تجاهلت اللجنة العليا ووزارة الداخلية حكم المحكمة الإدارية العليا الذي يلزمها بتطبيق تلك الأحكام، وهو ما أدى إلى بطلان الانتخابات ووقف إعلان نتائج عدد من الدوائر مثل دائرة مزغونة والجمالية والدقي والعجوزة وميت غمر.

5- بدأت أعمال الدعاية قبل إعلان اللجنة العليا للكشوف النهائية في جميع الدوائر الانتخابية، وتغاضت اللجنة عن التجاوزات التي مارسها الوزراء وأصحاب النفوذ والسطوة من الحزب الحاكم في دوائرهم من استخدام سلطتهم وموظفي الإدارة المحلية والمحافظين وقطع وعود انتخابية على أنفسهم من

ميزانيات الوزارات، كما ظهرت اللجنة العليا عاجزة أمام خرق مرشحي الحزب الوطني والمستقلين والمعارضة لقواعد الدعاية التي أعلنتها من تجاوز سقف الإنفاق المالي واستخدام الشعارات الدينية واستخدام منشآت الدولة، مع غياب كامل للسياسة في الدعاية الانتخابية واعتماد المرشحين على تقديم رشاوى عينية ومادية للناخبين مستغلين رمضان وعيد الأضحى وتقليص فترة الدعاية لمدة أسبوعين فقط تخللها أجازة العيد.

6- شهدت جولتي الانتخابات تدخلات إدارية وأمنية فجأة، وعنف وبلطجة على مرأى ومسمع من الأجهزة الأمنية، أثناء اليوم الانتخابي وفي عملية الفرز، وهو ما أسفر عن مقتل ووفاة عدد من المواطنين. وكان ذلك لحرمان مندوبي المعارضة والمستقلين من الحصول على توكيلات، من أجل السماح لمرشحي الحزب الوطني من ممارسة الدعاية داخل مراكز الاقتراع، مع استثناء ظاهرة تسويد البطاقات الانتخابية في غياب الإشراف القضائي في اللجان الفرعية التي أشرف عليها موظفو السلطة التنفيذية، بالإضافة إلى تجاوزات في أعمال الفرز حيث تم طرد ومنع مندوبي المعارضة والمستقلين من حضور أعمال الفرز التي شهدت تلاعب، وتأخير اللجنة العليا للانتخابات إصدار نتائج الجولة الأولى لمدة 48 ساعة، وظهور بعض النتائج مغايرة عن ما أعلنته بعض اللجان العامة أثناء عمليات الفرز، وهو ما أدى إلى انسحاب مرشحي جماعة الإخوان المسلمين وحزب الوفد من الجولة الثانية التي شهدت جملة من التجاوزات من منع وكلاء ومندوبين وتسويد بطاقات لصالح بعض مرشحي الحزب الوطني وحزب التجمع الذي استمر في جولة الإعادة.

7- واجهت النساء المرشحات والناخبات نفس المعوقات التي واجهها المرشحون والناخبون في جميع مراحل العملية الانتخابية مما يؤكد صعوبة قراءة تمكين النساء سياسيا بمعزل عن الوضع السياسي والثقافي العام في المجتمع. وفي نفس السياق جاء تطبيق نظام الكوتا ليزيد من عدد السيدات داخل المجلس دون العمل على تمكينهن ، فقد واجهت المرشحات دائرة انتخابية كبيرة الحجم وتساوي في سقف الإنفاق المالي للدعاية الانتخابية مع الدوائر العادية وغيرها من التضيقات والتعسفات الإدارية التي واجهت المرشحين مما أتاح الفرصة للنساء المنتميات للحزب الوطني للفوز بتلك المقاعد وجاءت النتيجة لتؤكد تلك المؤشرات.

8- تدخلت الأجهزة الإدارية والأمنية للسلطة التنفيذية ومنعت بعض المنظمات من ممارسة أعمال الرقابة. حيث رفضت وزارة التضامن الاجتماعي تنفيذ الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية لمشروعها لمراقبة الانتخابات، ورفضت اللجنة العليا إعطاء تصاريح لأكثر من 1000 مراقب للجمعية لأسباب أمنية، وإعطاء جمعيات حقوقية 10% فقط من طلبات التصريح للمراقبة، بالإضافة إلى قرارات اللجنة العليا للانتخابات التي قصرت حق منظمات المجتمع المدني على حق متابعة الانتخابات وليس

مراقبتها مع عدم منعها من توثيق الانتهاكات داخل لجان الاقتراع أو توجيه أي ملاحظات لرؤساء اللجان الفرعية وكذلك عدم السماح لهم بالدخول للجان الاقتراع إلا بموافقة رؤساء اللجان الفرعية الموظفين في السلطة التنفيذية.

مطلب ثاني: ثورة 25 يناير 2011:

نتيجة لتسلط النظام المصري واستحواده على السلطة لمدد طويلة فاقت الثلاث عقود، وبعد جملة الأحداث التي جرت في مصر من قبل بعض الحركات والقوى السياسية، والتي قامت بمجموعة من الاحتجاجات والتظاهرات المنددة بتتحي الرئيس حسني مبارك عن السلطة، ورفض توريث الحكم لنجله جمال، حاملة بذلك شعارات "لا للتمديد لا للتوريث"، جاءت الثورة الشعبية التي استطاعت الإطاحة بنظام تمسك بالسلطة لمدة تزيد عن ثلاثة عقود بحيث بدأت هذه الثورة على مراحل من خلال حركات مثل "كفاية" الراضة للتوريث والتمديد العام ثم من خلال التحالف الذي قاده محمد البرادعي بعد عودته إلى مصر في فبراير من أجل التغيير والإصلاح، ثم مقتل خالد سعيد¹ على يد الأجهزة الأمنية في الإسكندرية في يونيو وحملة "كلنا خالد سعيد" على "فيسبوك"، ثم تزوير انتخابات تمهيداً لتوريث الحكم لجمال مبارك نجل الرئيس. وقد اقترن كل هذا بتزايد كبير في القمع الذي تقوم به الأجهزة الأمنية.²

1- أسباب الثورة:

اعتباراً بان لكل نتيجة علة أو سبب، واعتباراً بان ثورة 25 يناير هي ثورة شعبية جاءت نتيجة جملة من الإرهاصات، والتراكمات التي شابت المجتمع المصري اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، جراء نظام استبد وطغى في حكمه لعقود متتالية، تحولت هذه التراكمات إلى أسباب، إن كثرت فهي قليلة بالمقارنة للمدد الزمنية التي عاشها المصريون تحت وطأت نظام مبارك الدكتاتوري، وان قلت فهي كثيرة بالمقارنة مع ما حصده المجتمع المصري جراء خضوعه لهذا النوع من الأنظمة. لذا يمكن القول أن هذه الأسباب التي ستسرد باعتبارها أسباب مباشرة، لم تأتي على سبيل الحصر بل جاءت على سبيل المثال، لأنه مهما ذكرت الأسباب التي فجرت لأجلها الثورة الشعبية التي أطاحت بنظام مبارك، فلن نتم حصرها وإجمالها في دراسة واحدة لأنها كثيرة ومتعددة، ومن بين هذه الأسباب ما يلي:

¹ في السادس من جوان 2010 وقعت حادثة قتل خالد سعيد بعد أن عدب حتى الموت على أيدي اثنين من مخبري قسم شرطة سيدي جابر، فهو احد الشباب المصريين الذين كانوا ينشطون (كمدون) في الانترنت (Blogger)، تم جره خارج مقهى الانترنت وتعرض للضرب حتى الموت على يد رجال الشرطة في الإسكندرية بمصر، وأدلى صاحب المقهى السيد حسن مصباح بتفاصيل الجريمة في مقابلة مصورة والتي قد تم نشرها على الانترنت، كما تم نشر صور الوجه المحطم للسيد سعيد على مواقع الشبكات الاجتماعية. وفي 14 جوان 2010 نشرت تفاصيل الحادثة على موقع مدونة احد الناشطين يدعى اسكندر العمراني. لمزيد من التفاصيل انظر:

Habibul Haque Khondker, *Role of the New Media in the Arab Spring*, London: Routledge, Globalizations, Vol. 8, No. 5, October 2011, pp. 675–679, p 677.

² شفيق الغيرا، في فهم ثورة مصر واستمرارها، الوسط البحرينية، العدد 3214، الأحد 26 يونيو (جوان) 2011م الموافق 24 رجب 1432هـ، انظر الموقع التالي: <http://www.alwasatnews.com/3214/news/read/569486/1.html>، اطلع على الموقع في: 2013/06/12.

1-1 انسداد الأفق السياسي والديمقراطي:

على الرغم من مضي أكثر من ثلاثة عقود على الانتقال من صيغة التنظيم السياسي الواحد إلى صيغة التعددية الحزبية المقيدة في مصر، إلا أنها لم تشهد تحولاً ديمقراطياً حقيقياً؛ حيث أفضت عملية الانتقال إلى مجرد هامش ديمقراطي يتسع أحياناً ويضيق أحياناً أخرى طبقاً لإرادة السلطة الحاكمة. وبالتالي فهو لا يستند إلى أسس دستورية وقانونية تجسد ما يُعرف "بالدستور الديمقراطي" ولا إلى تعددية سياسية حقيقية تشكل ركيزة لتحويل مبدأ التداول السلمي للسلطة إلى واقع ملموس، ولا إلى مقومات اقتصادية واجتماعية وثقافية تعزز عملية التحول الديمقراطي وتسهم في ترسيخ ثقافة الديمقراطية؛ ولذلك تصنّف أدبيات متخصصة في التحول الديمقراطي النظام السياسي المصري ضمن فئة النظم المسماة ب: "شبه التسلطية" أو "التسلطية التنافسية" أو "الديمقراطية الشكلية" ولذلك فقد أصبح النظام السياسي المصري يمثل حالة نموذجية لنجاح النخبة الحاكمة في تفريغ عملية التحول الديمقراطي من محتواها الحقيقي؛ حيث هندست هذه العملية على النحو الذي يعزز من قدرة النظام على الاستمرار في السلطة، وذلك اعتماداً على آليات دستورية وقانونية وسياسية وأمنية. ونتيجة لتعثر عملية التحول الديمقراطي فقد بدأت تتراكم مع مرور الوقت ملامح ومؤشرات أزمة بنائية في النظام السياسي المصري¹.

وتتمثل أهم مظاهر الأزمة البنائية التي يعاني منها النظام السياسي المصري فيما يلي²:

1- شخصانية السلطة وغياب مبدأ التوازن بين السلطات؛ حيث يمثل التفرد والاستبداد بالسلطة أحد الملامح الرئيسة للنظام السياسي، وذلك بسبب السلطات الدستورية الضخمة التي يتمتع بها رئيس الجمهورية سواء في ظل الظروف العادية أو الاستثنائية. وبحكم رئاسته للحزب الوطني الديمقراطي الذي يحتكر الحياة السياسية في مصر منذ تأسيسه في أواخر سبعينيات القرن العشرين، فإن رئيس الجمهورية يسيطر من الناحية العملية على السلطتين التنفيذية والتشريعية، ناهيك عن صلاحياته القضائية التي يخولها إياه الدستور والقانون. ويشكل هذا الوضع استمرارية لتقاليد «الفرعونية السياسية» التي أصّل لها المفكر الراحل الدكتور جمال حمدان.

2- غياب مبدأ التداول السلمي للسلطة أو تقاسمها، وهذه نتيجة منطقية لشخصانية السلطة احتكارها، لاسيما أنه بمقتضى الدستور يستطيع رئيس الجمهورية التأييد في السلطة، أي الاستمرار في الحكم مدى الحياة.

¹ المجلس القومي لرعاية أسر الشهداء ومصابي الثورة، أسباب الثورة، 2012، انظر الموقع التالي: <http://www.25jan.gov.eg/front/25Jan/25Jan.aspx>، تم الاطلاع على الموقع في: 2013/06/15.

² أحمد سعيد تاج الدين، ثورة ٢٥ يناير ثورة شعب، مرجع سبق ذكره، ص 32/30.

3- جمود النخبة الحاكمة وتكلسها، فهذه النخبة شاخنت في مواقعها على حد تعبير الأستاذ محمد حسنين هيكل. وقد اقترن هذا الوضع بسيادة نزعة تكنوقراطية في تعيين الوزراء؛ ولذلك أصبحت ظاهرة "الوزير غير السياسي المعمر في المنصب" من أبرز ملامح النخبة الوزارية في عهد مبارك. كما ترتب على هذا الوضع غياب أو ضعف قيادات الصف الثاني، مما أدى إلى تيبس الحياة السياسية.

4- وجود خلل كبير في النظام الحزبي التعددي؛ فالحزب الوطني الديمقراطي يحتكر الأغلبية البرلمانية منذ تأسيسه في عام 1978. وإلى جواره يوجد عدداً من الأحزاب السياسية، ومعظمها غير معروف للمصريين ويمكن وصفها بالكرتونية، وبالتالي أصبحت المعارضة الحزبية "معارضة مستأنسة". وكان الحزب الوطني يستمد قوته من عاملين لا علاقة لهما بطبيعته وأدائه كحزب: أولهما: أن رئيس الدولة هو رئيس الحزب. وثانيهما: التداخل بين أجهزة الحزب وأجهزة الدولة، وتوظيف الأخيرة لحساب الحزب وبخاصة خلال الاستحقاقات الانتخابية؛ ولذلك فإن النظام الحزبي التعددي في مصر هو أقرب إلى نظام الحزب المسيطر أو المهيمن منه إلى نظام التعددية الحزبية بالمعنى المتعارف عليه.

5- تزوير نتائج الانتخابات البرلمانية والمحلية لصالح الحزب الوطني الحاكم، ولعل انتخابات مجلس الشعب التي جرت في 28 نوفمبر 2010 ، خير شاهد على حجم التزوير السياسي والأخلاقي، بتجريف الأرض تحت أقدام المعارضة السياسية المصرية وتشكيل مجلس غير مسبوق في تمثيله لا وجود للمعارضة بين جنابته، وهو ما يؤكد على حالة من الغباء السياسي الناتجة عن تحالف بين الجهاز الضامن للأمن السياسي أو أمن النظام بالمعنى الأدق (جهاز أمن الدولة المنحل) والحزب الوطني الديمقراطي (المنحل هو الآخر بقرار قضائي) عن طريق أمين تنظيمه أحمد عز. لقد اعتقد هؤلاء أن هذا المجلس المشوه هو الطريق للأمن لتمرير ملف التوريث.

6- طرح ملف التوريث وإنهاء الجمهورية الملكية القائمة والانتقال إلى ملكيات واقعية، وبالتالي حدوث ردة على مبادئ ثورة يوليو 1952 . وكان لطرح هذا الملف أثره في تأجيج مشاعر الوطنية المصرية من تكاتف لكل الحركات السياسية المعارضة مع رجل الشارع غير المسيس، وأيضاً التملل داخل المؤسسة العسكرية من هذا الطرح، في ظل حالة من شراكة غير مسبوقه للابن في مقاليد السلطة والحكم بشكل أثار تساؤلات جمة ومخاوف عديدة من التنحي الفجائي لصالح الابن أو حدوث انقلاب قصر في ظل السيطرة الأمنية على الشارع وتسليم مقاليد الحكم لشخص ليس له شرعية حكم عند المواطن المصري. فقد جاء والده من شرعية حرب أكتوبر سنة 1973، وسلفه السادات من شرعية ثورة 1952 وكذا عبد الناصر القائد الحقيقي للثورة.

2-1 مشروع خلافة الرئيس وتوريث السلطة:

إن مشروع التوريث يعد من العوامل المهمة التي ساهمت في انهيار شرعية النظام سياسياً، وفي تأجيج مشاعر الغضب تجاهه، فمنذ عودة النجل الأصغر للرئيس من لندن حيث كان يعمل في أحد البنوك الأمريكية وبدء انخراطه في العمل السياسي في أواخر التسعينيات من القرن الماضي والتكهنات تدور حول احتمال تطلعه لاعتلاء كرسي الرئاسة، خصوصاً بعدما خلف بشار الأسد والده على سدة الحكم في سوريا. وما لبثت أن تحولت هذه التكهنات إلى هواجس بعدما انظم جمال مبارك في فبراير 2002 إلى الأمانة العامة للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم وقاد ما أضحى يعرف بالتيار الإصلاحى داخل الحزب الذي دشن ما سمي بأنه فكر جديد قيل انه سيمضي بمصر نحو المزيد من الديمقراطية. ثم تحولت هذه الهواجس إلى مخاوف مع تأسيس أمانة السياسات بالحزب التي ترأسها جمال مبارك ومارس من خلالها نفوذاً كبيراً على الحزب وعلى إدارة الدولة، إلى أن وصل الأمر لتدخله في اختيار وزراء ما عرف بالمجموعة الاقتصادية، والتي ضمت مقربين منه في حقائب كالمالية والاستثمار والتجارة والصناعة والسياحة وغيرها. وأخيراً تحولت تكهنات وهواجس ومخاوف المصريين إلى واقع ملموس بعد تعديل المادة 76 من دستور 1971 والتي وصفت هي وما لحقها من تعديلات بأنها خطيئة دستورية جعلت من الابن المرشح الوحيد فعلياً لخلافة والده¹. ومن بين أهم المؤشرات التي زادت في تأكيد مشروع توريث حسني مبارك الحكم لابنه جمال هو بقاء منصب نائب الرئيس شاغراً على مدى سنوات حكم الرئيس مبارك الممتدة من عام 1981 أي من يوم توليه السلطة بعد اغتيال الرئيس الأسبق محمد أنور السادات، وإلى غاية 2011، الأمر الذي يتيح لابنه جمال في أن يكون الرئيس القادم على اعتبار انه يشغل منصب الأمين العام للحزب الوطني الديمقراطي (NDP) الذي فاز بالتزوير بغالبية مقاعد البرلمان في الانتخابات البرلمانية الأخيرة².

3-1 الممارسات القمعية لجهاز الأمن ضد المواطنين:

إن من بين أهم الأسباب التي أدت إلى ثورة الغضب ثورة 25 يناير انهيار أسطورة الدولة القوية أو دولة المؤسسات، إذ جاءت الأزمة كاشفة عن الحالة التي آلت إليها مؤسسات الدولة المصرية خلال عهد مبارك، وكيف انهارت بشكل كامل. والأسوأ هو كيف تحولت بعض المؤسسات "السيادية" المنوط بها حماية السلم الأهلي إلى مهددٍ له وأداةٍ لترويع الأمنيين، وهو ما أمست عليه المؤسسة الأمنية يوم الجمعة 28 يناير. مرد ذلك أن مؤسسات الدولة المصرية، بما فيها المؤسسة الأمنية، كانت قد تحولت منذ زمن إلى مجرد "جماعة مصالح" (interest group)، فقد أصبحت المؤسسة الأمنية في ظل حكم

¹ محمود شريف بسيوني، محمد هلال، الجمهورية الثانية في مصر، ط1، القاهرة: دار الشروق، 2012، ص 34

² إزهار الغرابوي، "ثورة 25 يناير: الأسباب والتطلعات"، ورقة مقدمة في: مؤتمر 25 يناير 2011 ومستقبل علاقات مصر بدول حوض النيل، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 30-31 ماي 2011، ص03.

مبارك أحد أهم أذرع النظام في إحكام السيطرة على البلاد في منظومة ثلاثية تشمل أيضا الحزب الحاكم وطبقة من رجال الأعمال وصحافة موالية. ووفقا لإحصاءات صندوق النقد الدولي، أنفقت الحكومة المصرية قرابة 11 بليون جنية على الأمن والنظام. وتحصي وزارة الداخلية المصرية 1.7 مليون موظفاً (850.000 رجل شرطة، 450.000 جندي أمن مركزي و400.000 فرد في الشرطة السرية) وفق إحصاءات 2009. يضاف إلى ذلك ما يمكن أن يطلق عليه الكتلة غير الرسمية للأمن، أو بالأحرى الكتلة المكلفة بترويع الأمنيين، المتمثلة فيما اصطلح على تسميتها "ميليشيا البلطجية"، التي خلقت ثقافة من العنف المرخص من قبل الدولة، تُستخدم لقمع التظاهرات وتخويف المعارضين وتزوير الانتخابات. وقد استخدمت المؤسسة الأمنية بأذرعها المختلفة (جهاز أمن الدولة الذي مارس دورا في تخريب الحياة السياسية المصرية وملاحقة المعارضين، والأمن المركزي في محاصرة التظاهرات والاحتجاجات الاجتماعية التي أصبحت روتينا يوميا خلال السنوات العشر الماضية، وميليشيا البلطجية ذراع الشرطة القوي) كوسيلة للضبط الاجتماعي "social control" مع ما أعطي لها من صلاحيات بفعل قانون الطوارئ المعمول به منذ 1981. وأظهر درس 25 يناير أن التعامل القمعي والنظام البوليسي الذي رسَّخ الخوف عند الناس طيلة سنوات حكم مبارك، هو ذاته الذي منح زخماً لهذه التظاهرات، وكان سقوطه المدوي يوم الجمعة 28 يناير هو ما أعطى دفعا عظيما للثورة، وحولها من مجرد حركة مطلبيه إلى ثورة شعبية كسرت حاجز الخوف. ثمة قراءات عديدة، تشير إحداهما إلى أن المؤسسة الأمنية تواطأت مع الرئيس لتعيث فسادا وترهب المصريين، بحيث لا يكون ثمة خيار ثالث، خارج الاختيار بين مبارك والفوضى؛ وقراءة أخرى تقول بأن الرئيس استعان بالجيش بعدما تحسس الخيانة من قبل وزير الداخلية وتيار في الحزب الوطني. وفي كل الأحوال، فإن لغز اختفاء المؤسسة الأمنية يحمل ملامح "صراع على السلطة" لم تتضح معالمه¹.

2- موجات ثورة 25 يناير:

جاءت ثورة 25 يناير بمصر وفق موجات ثلاث، بحيث أصابت هذه الموجات الثلاث جل المناطق الكبرى، فعلى الرغم من الدور المركزي الذي لعبته القاهرة وبشكل أكثر تحديدا في ميدان التحرير كمركز رمزي للثورة، فقد عرفت الكثير من المحافظات الكثير من الأحداث المهمة وقد شهدت الإسكندرية باعتبارها المدينة الثانية في البلاد ب 4.3 مليون نسمة، نشاطا كبيرا في الاحتجاجات.

¹ أميمه عبد اللطيف، الثورة الشعبية في مصر: القوى المحركة وتحديد الأدوار في المرحلة الانتقالية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 16 فبراير 2011، ص04، انظر الرابط التالي: <http://www.dohainstitute.org>، اطلع عليه بتاريخ: 2013/06/17.

فقد تأثرت تقريبا جميع المحافظات بالأحداث، ناهيك عن المناطق الصناعية كالمحلة وكفر الدوار، وغيرها.¹ انظر الشكل رقم (13).

فمن خلال الخريطة في الشكل رقم (13) يمكن استنتاج أن التحركات الشعبية لثورة 25 يناير كانت منظمة، ومتزامنة إلى حد بعيد، بحيث بدأت الاحتجاجات من ميدان التحرير بالقاهرة، الذي يعتبر أهم نقطة من بين النقاط الأساسية لانطلاق هذه الثورة الشعبية التي شملت جل محافظات البلاد انطلاقا من القاهرة والإسكندرية، مرورا بمينا وأسيوط وغيرها وصولا إلى أسوان، بالإضافة إلى ذلك ما شهدته جل المناطق الحساس كالمناطق الصناعية كالمحلة وكفر الدوار وغيرها.

1-2 الموجة الأولى (The first wave):

كانت الموجة الأولى خلال الثلاث أيام الأولى من 25 حتى 28 يناير وهي موجة المواجهة مع الذراع الأمني للنظام في عدة مدن كان أبرزها القاهرة والإسكندرية والسويس، والتي انتهت بنصر حاسم بفرار عناصر الأمن والانسحاب الكامل للشرطة المصرية أمام حشود الجماهير التي انتصرت سلميا على العنف الشديد الذي استخدمته قوات الأمن وراح ضحيته أكثر من 150 شهيدا، وتم إعلان حالة الطوارئ ونزول الجيش المصري لحفظ الأمن في ظل فراغ أمني متعمد من جانب الشرطة.

2-2 الموجة الثانية (The second wave):

بدأت الموجة الثانية للثورة في مواجهة الذراع الإعلامي للنظام والذي لعب على نشر الذعر بين المواطنين مع تخوين للثوار من جانب وجذب تعاطف لصالح رأس النظام والذي بلغ أوجه في خطبة الرئيس التي أعلن فيها عدم ترشحه مرة أخرى بانتهاء ولايته الحالية في شهر أيلول القادم. وكادت الثورة تخسر هذه المعركة إلا أن غطرسة القوى أوحى للنظام بضرورة القضاء على الحركة عبر العنف في معركة بين الثوار وبلطجية النظام وفلول جهازه الأمني، بدأت منذ ظهر الأربعاء الثاني من فيفري بما اصطلح على تسميته ب"موقعة الجمل" حيث اقتحم المستأجرون من قبل النظام ميدان التحرير حيث يعتصم الثوار بالجمال والخيول والبغال، في مشهد سريالي تواجه فيه الدواب شبابا يستخدم الكومبيوتر والانترنت، ثم يليها معركة بالطوب وزجاجات المولوتوف حتى فجر اليوم التالي لتنتهي هذه الجولة بعد صمود أسطوري من جانب الثوار على مدار 14 ساعة لم تخل من رصاصات قناصة تصيب رؤوس وصدور الثوار، والأهم بفقدان النظام لأي تعاطف كان قد اكتسبه بعد خطاب الرئيس، ونزول الملايين

¹Delphine Pagès-El Karoui et Leila Vignal, *Les racines de la « révolution du 25 janvier » en Égypte: une réflexion géographique*, *EchoGéo Revues*, Sur le Vif, le 27 octobre 2011, p05, See: <http://echogeo.revues.org/pdf/12627>, (17/06/2013).

الذين قدروا بحوالي 8 ملايين في اليوم التالي إلى ميدان التحرير في القاهرة والميادين الرئيسية في معظم مدن مصر الرئيسية داعمين للثورة.

3-2 الموجة الثالثة (The Third wave):

وجاءت الجولة الحاسمة أمام الذراع السياسي للنظام الذي حاول إيهام الجماهير بأنه في طريقه لإصلاح النظام القائم، عبر تعديلات في الحزب الوطني وهياكله واستبعاد الوجوه الكريهة وعلى رأسها أحمد عز مهندس تزوير الانتخابات الأخيرة ونجل الرئيس جمال مبارك، وإحالة بعض الوزراء السابقين للتحقيق بتهم فساد، ولم يدرك هؤلاء أن شعار الثورة "الشعب يريد إسقاط النظام" لم يعد عنه رجوع بعد دماء أكثر من 300 شهيد دفعها الثوار، والثقة التي اكتسبها خلال المرحلتين السابقتين، وعدم الثقة المطلقة في رموز هذا النظام وقبل كل شيء الملايين الذين انضموا يوم بعد يوم للثورة رأسيا عبر انتشارها في محافظات ومدن جديدة، أو أفقيا مع عودة العمل بانتقال الثورة لكافة مواقع العمل والإنتاج خاصة مع عودة العمال لمصانعهم والذين ظلوا يشاركون في الثورة على مدار أيامها الأولى كمواطنين نظرا لإغلاق المصانع، لكن مع عودتهم للمصانع عادوا لممارسة السياسة باعتبارهم طبقة عاملة.

وجاء يوم الخميس 10 فبراير ليحسم الأمر، حيث شهد كل مكان في مصر سواء كان مصنعا أو شارعاً أو شركة إضرابات وتظاهرات لم تجد القوات المسلحة سوى أن تلتقي شرعيتها مع شرعية الثوار في مواجهة مشروعية النظام القائم. وفي محاولة يائسة خرج الرئيس المخلوع ليلقي خطابه الأخير في هذه الليلة محاولا التحايل سياسيا بتفويض السلطة لنائبه عمر سليمان الذي كان قد تم حرقه عبر الأيام القليلة التي قضاها كنائب للرئيس وظهوره أمام الجماهير كجزء من فشل وترهل النظام وسوء أدائه السياسي، لتنتقل في مساء اليوم نفسه وصباح اليوم التالي الجمعة 11 فبراير مظاهرات رافضة للرئيس ونائبه تحت شعار "لا مبارك ولا سليمان" ليخرج النائب في اليوم الثاني معلنا حسم الثورة للمعركة بنصر تاريخي لثورة شعبية سلمية نموذجية.

إن الثورة التي قامت في 25 يناير 2011، وما تبعها من احتلال ميدان التحرير وأماكن أخرى، قد هزت أركان النظام. فقد قامت بتحديد الشرطة، التي سحبت قواتها من الشوارع في مساء 28 يناير، حيث قام الجيش بإرسال قواته، كما أجبرت مبارك على تقديم تنازلات، واتخاذ مجموعة من القرارات¹ التي لم تكن تخطر ببال أحد سابقا، أبرزها تعيين اللواء عمر سليمان نائبا لرئيس الجمهورية، الذي أدى اليمين الدستورية مساء الأحد 29 يناير 2011 لأداء منصبه الجديد كنائبا لرئيس الجمهورية. وهذه أول مرة منذ تولى الرئيس مبارك السلطة قبل ثلاثين عاما التي يعين فيها نائبا لرئيس الجمهورية. كما اصدر مبارك

¹ إن كل هذه القرارات التي اتخذها الرئيس محمد حسني مبارك أنا ذاك، لم تكن بغرض الإصلاح السياسي، أو وقفا عند مطالب الجماهير الثائرة ضده، إنما جاءت هذه الإجراءات والقرارات، كمحاولة منه لتهدئة الأوضاع وامتصاص غضب الثوار الذين لم تنفع معهم لغة العصا والاضطهاد ومحاولة التفرقة، هذا من جهة ومن جهة أخرى حاول مبارك المماطلة وإطالة الوقت لإيجاد حل يمكنه من الصمود والبقاء في السلطة، وإقناع المتظاهرين بفك الاعتصام وتلبية طلباتهم.

في نفس اليوم قرارا بتعيين الفريق احمد شفيق الذي كان يشغل منصب وزير الطيران رئيسا للوزراء خلفا لأحمد نظيف¹. وحل البرلمان الذي تم انتخابه قبل ذلك بأشهر معدودات. بحيث إن صعود سليمان لهذا المنصب قد جعل منه وليا لعهد مبارك، وبشكل واضح، الحاكم الجديد لمصر. وفي الحال، أنهت هذه الخطوة الحياة السياسية لجمال مبارك، بالإضافة إلى عدد من رموز الحزب الوطني الديمقراطي، الذي ظل مبناه يحترق، أثناء الثورة، لمدة 3 ليال في رمز واضح وصريح على انهيار الحزب الحاكم. وفي النهاية، فقد أجبرت سليمان، الذي كان مقتنعا بمسؤولية الإخوان المسلمين عن الثورة، على التعامل مع الإسلاميين والقوى السياسية الأخرى، وأن يعطيهم شرعية غير مسبوقه. إن المواجهة التي تلت ذلك، وحتى تنحي مبارك كان تتعلق بما إذا كان على مبارك أن يتنحى بعد ستة أشهر عندما تنتهي فترة رئاسته أو أن يتنحى على الفور. ويتعلق هذا الأمر بالمبادئ الدستورية، فقد حذر سليمان من أن البديل لخطة النظام إنما يتمثل في انقلاب عسكري يقوم بتعليق الدستور حتى يتمكن من تنحية مبارك وبينما واصل المحتجون إصرارهم على إسقاط مبارك وحاربوا كل محاولات إزاحتهم من ميدان التحرير من قبل البلطجية الذين استأجرهم النظام الساقط وعناصر من قوى الأمن، كان الجيش في حالة أشبه بالجمود فمن ناحية، لم يرد استخدام القوة ضد المتظاهرين سيفعل ومن ناحية أخرى لم يتدخل لحمايتهم. إن خطابات مبارك إلى الأمة، والتي ألقاها بكل ثقة ولكن من دون القبول لمطالب استقالته على الفور، قد أغضبت جموع المتظاهرين بدلا من إرضائهم واستمر الشلل في المستويات العليا من النظام إلى جانب محادثات مع بعض الشخصيات المعارضة حتى 10 فبراير، عندما قام المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإصدار بيانه الأول في إشارة واضحة على أن الجيش قد تولى مقاليد الأمور في البلاد. وفي اليوم التالي، أي في 11 فبراير 2011 أعلن سليمان تنحي مبارك وتفويضه المجلس الأعلى للقوات المسلحة في إدارة شؤون البلاد.²

3- دور وسائل الإعلام والاتصال في ثورة 25 يناير:

شكلت وسائل الإعلام والاتصال (The Media and Communication) دورا كبيرا وجد فعال في دعم وتوجيه الثورة الشعبية المصرية، التي كان اغلب الناشطين فيها من الشباب، والذين كانت لهم القدرة البالغة على كيفية استخدام وتوظيف هذه الوسائل، ومدى تسخيرها لإنجاح هذه الثورة، والمضي بها قدما نحو دولة جديدة ونظام أكثر حرية وديمقراطية. واعتبارا بان لكل ثورة أدواتها وفق العصر الذي تحدث فيه، فان مجيء هذه الثورة تزامن مع عصر التكنولوجيا والتطور العلمي والذي تمثل في ثورة تكنولوجيا الاتصال والمعلومات.

¹ أ. ف. ب، "مبارك يعين عمر سليمان نائبا لرئيس الجمهورية وأحمد شفيق رئيساً للوزراء"، جريدة الرياض، عدد 15560، 30 يناير 2013، انظر الرابط التالي: <http://www.alriyadh.com/2011/01/30/article599789.html>، اطلع عليه بتاريخ: 2013/06/18.

² مركز كارتر، التقرير النهائي لبعثة مركز كارتر لمتابعة الانتخابات البرلمانية في مصر 2011-2012، القاهرة: مركز كارتر، 2012، ص 08/07.

فكما كانت الثورة الإيرانية تسمى بثورة الكاسيت "The Cassette Revolution" لدوره في تحريكها، فإن ثورة الخامس والعشرين من يناير قد سميت بثوره الفيس بوك "Facebook" لدوره في الدعوة للمظاهرات، وبرز دور الشبكات الاجتماعية والانترنت "Internet" بصفه عامة في التغيير، وعكس ذلك من ناحية أخرى التحول لنمط جديد من جماعات الضغط الالكترونية "Electronic Lobbyists" التي انتقلت من مجرد التأثير على السياسات العامة، إلى القدرة على إحداث انفجار شعبي نجح في إسقاط النظام السياسي برمته¹.

تعتبر وسائل الإعلام من بين أهم الوسائل التي يتم عن طريقها إيصال الخبر أو المعلومة إلى الشعوب، ويتم من خلالها إما رفع اللبس وكشف الحقائق من جهة، وإما تزوير الحقائق وتشويها وقولبتها بغرض تحقيق مصالح خاصة أو نزولا عند رغبات أو تحت ضغوطات جهات أخرى أكثر سلطة كالنظام مثلا. فعلى غرار ما هو مكتوب من صحف ومجلات ودوريات، وما هو مسموع كالإذاعات، هناك القنوات الفضائية (Satellite Channels)، كلها تصنف إلى حكومية أو خاصة، وهذا التصنيف يمكن أن يصنف أيضا إلى تابع أو مستقل، ففي اغلب الأحيان نجد أن هناك سيطرة تامة للنظام على وسائل الإعلام وإخضاعها، بحيث يرجع ذلك إلى طبيعة النظام الحاكم للإعلام، فهو إما نظام الملكية والتبعية للأجهزة الرسمية، أو الخضوع لسيطرتها ورقابتها، وتعتبر هذه النقطة على جانب كبير من الأهمية في مجال الإعلام السياسي، إذ أن حجب المعلومات، أو الكشف عن المناسب منها هي نزعة لاديمقراطية². فالإعلام كان ولا يزال منذ ولوج "زمن الغضب الشعبي العام" مطلع السنة 2011، الوسيلة الرئيسية في المطالبة بالحريات الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان، ضد سياسات وممارسات النظم الشمولية العربية وحكومات التسلط الجائرة، التي مارست "قمعا عنيفا وسلطويا غير شرعي"³. أما بالنسبة للاتصال فكان له هو الآخر دور كبير في دعم و ثورة 25 يناير، بل أكثر من ذلك فقد اعتبرت وسائل الاتصال خاصة الحديثة منها والمتمثلة في الهاتف النقال، ووسائل الاتصال الأخرى مثل الشبكات الالكترونية، والمدونات الخاصة وغيرها.

1-3 القنوات الفضائية:

لعبت القنوات الفضائية دورا فعالا في تغطية ثورة 25 يناير بمصر، بحيث أظهرت هذه القنوات الصورة الحقيقية لهذه الثورة الشعبية، فعلى سبيل المثال لا الحصر، أبدت كلا من القناتين الناطقتين بالعربية والمتمثلتين في قناة العربية وقناة الجزيرة دورهما المتميز والفعال في تغطية المشهد المصري.

¹ عادل عبد الصادق محمد، وسائط الاتصال الحديثة ودورها في ثورة 25 يناير، الأهرام الرقمي: ملف الأهرام الاستراتيجي، 1مارس 2011، انظر الموقع التالي: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx>، اطلع عليه في: 2013/06/19.

² ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 319/318.

³ قوي بوحنية، عصام بن الشيخ، "الرسالة الإعلامية العربية التغييرية: المضامين والرؤى"، المؤتمر الدولي آل 17 جامعة فيلادلفيا، ثقافة التغيير: الأبعاد الفكرية والعوامل والتمثلات، المملكة الأردنية: 6-8 نوفمبر 2012، ص11.

فبعد أن كانت الجزيرة قد خصصت برنامجها الإخباري الرئيسي كله في 23 يناير 2011 لكشف وثائق عن تنازلات كانت قد عرضتها السلطة الفلسطينية - حسب ما قيل - على إسرائيل، وبعد أن أوقعت قناة الجزيرة نفسها في ورطة بتغطيتها لهذا البرنامج لأربعة أيام متتالية، جاء ما ينفذ الجزيرة من ورطتها، وكان ذلك وفق أمرين أولهما شعارها العبقري "الرأي والرأي الآخر" "The Opinion and The Other Opinion"، باستضافت الجزيرة لعدد من مسؤولي السلطة الفلسطينية والذين فندوا نقاطا عديدة بنجاح، وعلى رأسهم صائب عريقات، أما الأمر الثاني فكان ثورة مصر الشعبية في 25 يناير، وكان ذلك في اليوم الثالث من الأيام الأربعة التي خصصتها المحطة لكشف الحقائق المتعلقة بالسلطة الفلسطينية، بحيث اتجهت القناة لتغطية الحدث الجديد "ثورة مصر"، ورمت أوراق قضية مسؤولي السلطة الفلسطينية على موقع خاص بالانترنت¹. وبذلك وجهت هذه القناة كل جهودها نحو تغطية شاملة لأحداث ثورة 25 يناير يوما بيوم ولحظة بلحظة، الأمر الذي أدى بالحكومة المصرية إلى اتخاذ قرارات حاسمة بشأن إغلاق مكتب قناة الجزيرة بمصر، فقد تم قطع بث الجزيرة مباشر وإشارة قناة الجزيرة باللغة العربية من القمر الصناعي نايل سات (Nilesat) من قبل الشركة المملوكة للحكومة، وإغلاق مكتب القناة والاعتداء على بعض صحفييها واعتقالهم، وكذا إلغاء تصاريح اعتماد كافة الصحفيين العاملين مع شبكة الجزيرة². إلا أن قناة الجزيرة استمرت في تغطيتها لأحداث الثورة المصرية مستخدمة في ذلك وسائل أخرى، وبث أخبار وتطورات هذه الثورة عبر الأقمار الاصطناعية الأخرى، حيث أطلقت الجزيرة الترددات الجديدة التالية، عرب سات (Arabsat) V11585، هوت بيرد (Hotbird) V12111³.

أما بالنسبة لقناة العربية (Al Arabiya) و ال بي بي سي (BBC)، فإن قناة العربية لعبت دور المحايد في تغطيتها للثورة، وكانت دائما تحضر في كل قضية طرفيها الاثنين، حتى لا يظن أحد أن القناة تتفق مع أحد الطرفين، وقد عملت على إطلاق الأخبار فور صدورها، وسلطت كاميرا على ميدان التحرير ليظهر المشهد كاملا أمام الجميع⁴. أما بالنسبة ل بي بي سي فهي أيضا كان لها دور في تغطية

¹ Aref Hijjawi, **The Role of Al-Jazeera (Arabic) in the Arab Revolts of 2011**, Heinrich Böll Stiftung -Middle East Office, pp 68-72, p 68/69.

² محمد احمد النابلسي، دور الإعلام في دعم الثورة المصرية وثورات الفيسبوك، المركز العربي للدراسات المستقبلية، 11 فبراير 2011، انظر الرابط التالي: <http://www.mostakbaliat.com/?p=6093>، تاريخ الاطلاع على الرابط: 2013/06/20.

³ الجزيرة نت، مصر تغلق مكتب الجزيرة وتلغي البث، الجزيرة نت: الأخبار، 2011/01/30، انظر الرابط التالي: <http://www.aljazeera.net/news>، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2013/06/20.

⁴ فاطمة شوقي وأكرم سامي، ندوة: 25 يناير أول ثورة حقيقية في تاريخ مصر.. وقناة العربية: دورنا نقل الخبر وليس التحريض.. ولم نتواطأ مع النظام المصري، اليوم السابع، الأحد، 6 مارس 2011، انظر الرابط التالي: <http://youm7.com/News.asp?NewsID=363882>، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2013/06/20.

أحداث الثورة إلا انه لم يرقى إلى الدور الذي لعبته الجزيرة والعربية، وذلك يعود لعدة أسباب منها قلة الموارد و نقص الأنفاق.

2-3 وسائل الإعلام الجديدة:

مسايرة ومواكبة منه للعولمة والتطور التكنولوجي، اخذ المجتمع المصري مكانا له في استخدام تكنولوجيا وسائل الإعلام والاتصال الجديدة، التي كان البارز الوحيد فيها مجموعات من النشطاء الشباب الذين تمرسوا وأتقنوا هذا النوع من التكنولوجيا، ووظفوها في شتى الميادين الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية، بحيث خلق هؤلاء النشطاء مجموعات الفيسبوك، والمدونات الشخصية، و حسابات تويتر لإشراك المؤيدين والأتباع في المناقشات حول الأوضاع الراهنة في مصر.¹

لعبت تكنولوجيا الاتصالات دورا مهما في الدعوة للثورة المصرية وبخاصة الشبكة العنكبوتية ويأتي دورها من خلال الموقع الاجتماعي فيسبوك (Facebook)، وتويتر (Twitter)، و حتى بالنسبة ليوتيوب (YouTube) وغيرها من المدونات الشخصية. كلها تم استغلالها من طرف النشطاء السياسيين في مصر للتواصل مع بعضهم البعض وطرح ونشر أفكارهم ومن ثم جاءت الدعوة إلى مظاهرة قوية في يوم 25 يناير الذي يوافق عيد الشرطة سابقا، وكان لتحديد هذا اليوم بالذات بالغ الأهمية في المعنى والرسالة فقد كانت الرسالة موجهة خصيصا لوزارة الداخلية والأسلوب القمعي الذي تتبعه. فقد قام الناشطين المصريين وائل غنيم و عبد الرحمن منصور بإنشاء صفحة بعنوان "كلنا خالد سعيد" على الموقع الاجتماعي فيسبوك على شبكة الإنترنت.² فقد دعا الناشط وائل غنيم من خلال صفحته على موقع الفيسبوك (Facebook) إلى مظاهرات يوم الغضب في 25 يناير عام 2011 والذي إنظمت له حوالي 350000 عضو قبل 14 يناير 2011،³ أما بالنسبة لتويتر فقد قدر المشتركين فيه بحوالي 131.204 مستخدم في الفترة مابين 1جانفي و30 مارس 2011.⁴ فقد كان شعار الناشطين حول التحرك وتوجيه الثورة وفق الشبكات والمواقع الالكترونية " نحن نستخدم الفيسبوك لجدولة الاحتجاجات وتويتر للتنسيق، ويوتيوب لنعلم العالم".⁵ وكذا الدور الذي لعبه الهاتف النقال كوسيلة أو أداة تكنولوجيا حديثة في

¹ Nahed Eltantawy, Julie B. Wiest, "Social Media in the Egyptian Revolution: Reconsidering Resource Mobilization Theory", In: *The Arab Spring: The Role of ICTs*, International Journal of Communication, FEA1207-1224, 5, 2011, p08.

² صفوت العالم، دور وسائل الإعلام في مراحل التحول الديمقراطي.. مصر نموذجا، القاهرة: مركز الجزيرة للدراسات، الخميس 14 مارس 2013، ص 06.

³ Habibul Haque Khondker, Op.cit, p 677.

⁴ Madeline Storck, *The Role of Social Media in Political Mobilization: aCase Study of the January 2011 Egyptian Uprising*, Degree of M.A.(Honours With Internatinal Relations), University of St Andrews, Scotland, 20 Decembre 2011, p13.

⁵ Madeline Storck, Ibid, p04

تسهيل عملية الاتصال بين المتظاهرين، وكذا في تصوير الأحداث على المباشر بعد أن تم قطع شبكة الانترنت من طرف الحكومة المصرية وغلق مكتب الجزيرة بمصر.

وبالتالي يمكن القول أن الدور الذي لعبته تكنولوجيا الإعلام والاتصال في دعم وتوجيه وتغطية ثورة 25 يناير، كان له اثر ايجابي فقد تمثل هذا الدور الكبير في التنسيق بين الشباب عن طريق هذه الوسائل الحديثة والتكنولوجيا المتطورة لتفجير الثورة في 25يناير2011، و تغطية شاملة لما تلاها من أحداث ووقائع.

مطلب ثالث: تحديات التحول الديمقراطي في هذه الفترة:

تعتبر هذه الفترة من أهم الفترات التي مرت على المجتمع المصري نظاما وشعبا، بحيث شملت هذه الفترة العديد من المحطات، بدأت بصراعات عدة ما بين النظام السابق نظام محمد حسني مبارك والمعارضة من أحزاب وجمعيات وحركات تمثل المجتمع المدني، وحتى من طرف الشعب بحيث شهدت هذه الفترة العديد من الاعتصامات والاحتجاجات القائمة ضد حسني مبارك، هذا الأخير الذي حاول كثيرا التمسك بنظامه بشتى الطرق، فقد قام بجملة من الإصلاحات بغية إسكات المعارضة والتصدي للشعوب الثائرة، وفي المقابل تجنيد نجله جمال لأجل توريث الحكم له. إلا أن هذه الفترة قد عاقتها عدة معوقات وتحديات من أهمها مايلي:

1- تحديات ما قبل الثورة:

- التعديلات الدستورية التي جرت في 2007 وكشفت عن تحضير الحزب الوطني والحكومة لنجل الرئيس حسني مبارك جمال لرئاسة الجمهورية وإبعاد بقية المنافسين السياسيين.
- انتخابات 2010، وما شهدته من عمليات غش وتزوير نتائجها لصالح الحزب الوطني الديمقراطي (NDP)، بحيث شكلت السلطات المصرية القيود المفروضة على حق الفرد في الترشح للانتخابات بالإضافة إلى حق الناخبين للوصول إلى المعلومات الضرورية المتعلقة بالعملية الانتخابية، ومواقف وتوجهات المرشحين ومختلف القوى السياسية، كما تمت اعاققت استقلالية الانتخابات من طرف سلطات الدولة والحزب الحاكم، و تقيد المجتمع المدني من رصد الانتخابات، بالإضافة إلى منع المراقبة الدولية.¹ وذلك لأجل سيطرت الحزب الحاكم على الأوضاع وتمهيد الطريق لمبارك أو لنجله جمال في الانتخابات الرئاسية.

¹ Forum of Independent Human Rights Organizations on Electoral Corruption (Press Release), **Rigging the 2010 Parliamentary Elections in Egypt**, Annex 2, 9 November 2010, In: Sobhi Essaila and Other, "Media and Parliamentary Elections in Egypt: Evaluation of Media Performance in the Parliamentary Elections", A Report by: Cairo Institute for Human Rights Studies (CIHRS), 28 October -15 December, 2010, p 85.

2- التحديات التي واجهت ثورة 25 يناير:

إن من بين أهم التحديات التي واجهتها هذه المرحلة، التحديات التي واجهت ثورة 25 يناير، اعتباراً بان هذه الثورة كانت من بين أهم المحطات في هذه المرحلة. فقد تعرضت هذه الثورة لثورات مضادة من طرف موالين أو فلول النظام السابق التي حاولت إضعافها، أو القضاء عليها، وتمثل ذلك في:

- القمع المتواصل للمتظاهرين وذلك بشتى الوسائل، بحيث قامت السلطات سواء عن طريق الشرطة، أو عن طريق مجموعات مدنية تابعة للنظام والمسماة "بالبلطجية"، والذين قاموا بالعديد من الأمور التي من شأنها التأثير والضغط على المتظاهرين من اجل تفرقتهم وفك تظاهرهم، ولعل "موقعة الجمل"، التي قام بها مجموعة من البلطجية بتاريخ 2011/02/02 والذين تم استنجازهم وتسليحهم بغرض الهجوم الهمجي، ولتخويف المتظاهرين في ميدان التحرير.¹
- الاحتجاجات والمطالب الفئوية التي سبقت، تزامنت وتلت ثورة 25 يناير 2011، والتي أصبحت في هذا العام تمثل ظاهرة يومية بحيث يصعب الوقوف على عدد دقيق لها، وكانت المطالب الغالبة لمعظم هذه الاحتجاجات ذات طبيعة اقتصادية ومالية تتمثل في المطالبة بزيادة الأجور والرواتب والمعاشات.² كما أصبح من الصعب التفريق بين هذه المظاهرات، من حيث مدى شرعيتها من جهة، ومعرفة مصدرها بأنها ثورة شعبية قامت على أساس مطالب شرعية وفي صورة سلمية، أم أنها أعمال بلطجة وثورات مضادة قامت لأجل تشويه صورة المطالب الشعبية وإعطائها صورة نمطية.
- قمع التواصل بين المتظاهرين، بحيث عمدت السلطات إلى تعطيل الوصول إلى شبكة الانترنت بالمخالفة للقانون للحيلولة دون وصولهم للإعلام الإلكتروني أو التواصل، كما فرضت السلطات على شركات الاتصالات منع خدمة الرسائل النصية في الهواتف النقالة، وعطلت خدمة الاتصالات يوم 2011/01/28 فضلاً عن تعطيلها أياماً عديدة أخرى في ميدان التحرير للحيلولة دون تواصل المعارضين.

¹ عبد اللطيف المناوي، الأيام الأخيرة لنظام مبارك: 18 "يوم"، ط1، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2012، ص 299.
² محمد حسن يوسف، المطالب الفئوية في مصر بعد ثورة يناير .. المشكلة وسبل الحل، مركز الجزيرة للدراسات: قضايا، 6 ماي 2013، ص02.

المبحث الثاني

فترة ما بعد مبارك "الفترة الانتقالية"

يعتبر يوم 11 فبراير 2011 هو اليوم الفاصل ما بين مرحلة دامت أكثر من ثلاثة عقود، كان فيها النظام الدكتاتوري للرئيس حسني مبارك هو الحاكم والمسيطر على الصعيدين الرئاسي بقيادته هو وحتى البرلمان عن طريق الحزب الوطني الديمقراطي وبقيادة نفس الشخصية وهو الرئيس، ومرحلة انتقالية جديدة، كانت اللبنة أو النواة الأولى لها الثورة الشعبية التي لم تدم إلا ثمانية عشر يوماً للإطاحة بهذا النظام، بحيث شهدت هذه الفترة نوعاً من الارتباك والجديّة للانتقال نحو نظام ديمقراطي أكثر تفهماً لمطالب الشعب، وأكثر تكريساً للحقوق والحريات التي نادى بها المصريون لعقود وأكدها ثورتهم. وكانت القيادة واستلام السلطة في هذه المرحلة من قبل المؤسسة العسكرية، والتي سعى فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة (SCAF) منذ سقوط نظام مبارك إلى توجيه عملية التحول الديمقراطي.

مطلب أول: المجلس الأعلى للقوات المسلحة وخارطة طريق المرحلة الانتقالية:

تخليداً وتطبيقاً للأسطورة التي أنتجها الانقلاب العسكري على الملك فاروق عام 1952 والقائلة بان "الجيش والشعب واحد"¹، وبعد أن اكتسب المجلس العسكري شعبية هائلة، فقد تحرك بسرعة نسبية – وبدرجة ضئيلة من التشاور مع أغلبية المجموعات السياسية – ليضع خارطة الطريق التي يفضلها لعملية سياسية انتقالية، فقد اضطلع المجلس بكامل السلطات التنفيذية والتشريعية، بعد أن حل البرلمان وعلّق دستور عام 1971 بعد تنحي مبارك. كما أنه احتفظ ببعض الأوجه الأكثر إشكالية لحكم الرئيس السابق، بما في ذلك حالة الطوارئ ومحاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية. وأخيراً قدم خارطة طريق تشكل دليلاً للعملية الانتقالية، مع إيضاح أن النتيجة النهائية ستكون نقل السلطة إلى هيئة مدنية منتخبة. حتى نوفمبر 2011، المجلس الأعلى قد أخفق في وضع جدول زمني محدد لنقل السلطة، وبدلاً من ذلك قام عكف علي تغيير خارطة الزمنية كلما قضت الحاجة أو طبقاً لرؤيته الخاصة وفي 16 فبراير 2011، أعلن رغبته بإكمال العملية الانتقالية بتسليم السلطة بحلول أوت، قبل أن يعدل التاريخ إلى أكتوبر، كما أشار المجلس العسكري إلى أن الانتخابات الرئاسية ستجرى في أوت بعد الانتخابات البرلمانية المزمع إجراؤها في جوان، في 23 مارس 2011، أصدر إعلاناً دستورياً يقول أن الإجراءات اللازمة لانتخابات مجلسي الشعب والشورى ستبدأ بعد ستة أشهر، أي حوالي 23 سبتمبر من نفس السنة، في حين لم يقل شيئاً حول تاريخ الانتخابات الرئاسية ومنح البرلمان سنة لتشكيل لجنة لصياغة الدستور

¹ Maha Azzam, *Egypt's Military Council and the Transition to Democracy*, Chatham House: Middle East and North Africa Programme, May 2012, p02.

وطرح مسودته على الاستفتاء¹. وقد أكد في خارطة طريق هذه المرحلة الانتقالية أنه ستجرى انتخابات مجلس الشعب البالغ عدد مقاعده 508 مقعدا ومجلس الشورى البالغ عدد مقاعده 270 مقعدا . وسيختار أعضاء المجلسين والبالغ عددهم 896 لجنة مكونة من 100 عضو لكتابة دستور جديد يجرى عليه استفتاء فيما بعد. ثم بعد ذلك يتم إجراء الانتخابات الرئاسية وقد أشار المجلس العسكري إلى أن هذه الخطوات سيتم استكمالها بحلول نهاية يونيو 2012، كما أنه التزم بشكل علني بنقل كامل للسلطة للرئيس المنتخب حديثا في ذلك الحين². وكمحاوله لفهم هذه المرحلة يتوجب الوقوف عند أهم المحطات التي ميزت هذه الفترة.

1- إشكالية السلطة في هذه المرحلة:

اعتبارا بان هذه المرحلة هي من أهم المراحل وأصعبها في عملية التحول الديمقراطي، فهي مرحلة العبور أو الانتقال من النظام المستبد المتسلط الذي دام لعقود نحو نظام ديمقراطي يعترف بالحريات الشخصية، ويكرس التعددية والتداول السلمي للسلطة، ويؤكد على ضرورة وجود مؤسسات تساهم بشكل جدي وفعال في إدارة وتسيير شؤون الدولة، وذلك وفق استقلال تام لسلطات هذه المؤسسات إلا أن الميزة المهمة في هذه المرحلة هي السيطرة والاستحواذ الكلي تقريبا لمؤسسات الدولة من طرف المجلس الأعلى للقوات المسلحة (SCAF)، فبالإضافة إلى سلطة التنفيذ بصفته السلطة الحاكمة على مستوى الدولة في تلك الفترة، قام بسن مجموعة من القوانين باغتنامه فرصة غياب البرلمان بعدما قام بحله وتعطيل العمل بالدستور وذلك بعد توليه إدارة شؤون البلاد بصفة مؤقتة ولمدة ستة أشهر أو لحين انتهاء انتخابات مجلسي الشعب والشورى³. ومن أهم القوانين والقرارات التي أصدرها ما يلي⁴:

- مرسوم بقانون رقم 46 لسنة 2011 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 73 لسنة 1956 بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية، المؤرخ 19 ماي 2011.

- مرسوم بقانون رقم 110 لسنة 2011 ، المؤرخ في 19 جويليا 2011، بتعديل بعض أحكام القانون رقم 73 لسنة 1956 بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية.

- مرسوم بقانون 108 لسنة 2011 المؤرخ 19 جويليا لسنة 2011 ، بتعديل بعض أحكام القانون 38 لسنة 1972 في شأن مجلس الشعب.

¹ Crisis Group, **LOST IN TRANSITION: THE WORLD ACCORDING TO EGYPT'S SCAF**, Middle East/North Africa Report N°121, 24 April 2012, p02.

² CARTER CENTER, **PRELIMINARY REPORT ON ALL THREE PHASES OF THE PEOPLE'S ASSEMBLY ELECTIONS**, 24 Jan, 2012, p05.

³ الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات، بيان دستوري للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية، الأحد، 13 فبراير 2011، انظر الرابط التالي: <http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx>، تم الاطلاع عليه في: 2013/06/22.

⁴ محمود قنديل، علاء قاعد، اعرف حقوقك الانتخابية: انتخابات ما بعد ثورة 25 يناير 2011، ط1، القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، أكتوبر 2011، ص 25/24.

- مرسوم بقانون 109 لسنة 2011 المؤرخ 19 يولييه 2011، بتعديل بعض أحكام القانون 120 لسنة 1980 في شأن مجلس الشورى.
 - مرسوم بقانون رقم 120 لسنة 2011 بتعديل أحكام قانوني مجلسي الشعب والشورى لتكون الانتخابات بنظام الثلثين للقوائم والثلث للفردى.
 - مرسوم بقانون رقم 121 لسنة 2011 لتحديد الدوائر الانتخابية لمجلس الشعب.
 - مرسوم بقانون رقم 122 لسنة 2011 لتحديد الدوائر الانتخابية لمجلس الشورى.
 - قرار رقم 199 لسنة 2011 بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الشعب على 3 مراحل.
 - قرار رقم 200 لسنة 2011 بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الشورى على 3 مراحل.
- 2- المجلس الأعلى للقوات المسلحة والمسألة الدستورية:**

لقد كان هم الدستور هماً حاضراً فى وجدان المصريين، يتذكرونه بمرارة كلما تذكروا التعديلات الدستورية التي أجهزت كل أحلام الديمقراطية، والتي أدخلت على الدستور عامي 2005 و2007، وبات واضحاً أن الدستور قد أصبح مطية يمتطيها الرئيس السابق وجماعته من أجل تحقيق أهوائه ومطامحه السياسية فى توريث الحكم لنجله متحرراً من كل قيد على سلطاته ومن كل قابلية للرقابة أو المساءلة، وقتئذ استهلكت طاقات النخبة الليبرالية فى حوارات غير مجدية عن التعديلات الدستورية، كان حواراً من أجل الحوار وحده، وكانت قافلة تعديل الدستور من أجل التوريث تمضى والمتفقون والساسة يصيحون ويعترضون كيفما تسنى لهم الصياح والاعتراض. جرى استدعاء أمر الدستور وتعديلاته مرة أخرى إلى حلبة الصراع السياسي بواسطة الرئيس السابق عندما اندلعت ثورة 25 يناير، وكان التلويح بالتعديلات الدستورية أداة فى يد النظام السابق لإدارة الصراع مع الثوار وحملهم على التهذؤ والانصراف فى مقابل تعديل المادتين 76 و77، ولم يفهم الرئيس السابق ومستشاروه أن المصريين لم يثوروا من أجل تعديل بعض مواد الدستور بل من أجل إسقاط النظام بأكمله، ويأتى بالتبعية لذلك إسقاط دستور النظام وليس مجرد تعديل مادة أو عدة مواد منه¹. وبنجاح الثورة فى حمل الرئيس السابق على التخلي عن الحكم فى 11 فبراير 2011، أبى الرئيس إلا أن يقرن تخليه عن الحكم بإعلانه استمرار انتهاكه للدستور، فتخلى عن الحكم على خلاف ما هو مقرر فى المادة 83 من الدستور التي توجب تقديم استقالة الرئيس إلى مجلس الشعب، وأسند حكم مصر إلى جهة لا ذكر لها فى الدستور، وهى المجلس الأعلى للقوات المسلحة (SCAF) فى حين أن من يتولى الرئاسة مؤقتاً وفقاً لدستور 1971 هو على

¹ محمد نور فرحات، فى المسألة الدستورية على الطريقة المصرية، المصري اليوم، الجمعة 1 ابريل 2011، العدد 2483، انظر الموقع التالي: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx>، تم الاطلاع على الموقع فى: 2013/06/24.

الأرجح رئيس مجلس الشعب ثم يليه رئيس المحكمة الدستورية العليا¹، إلا أن تولي المؤسسة العسكرية للسلطة يعتبر مؤقتاً إلى أن تجرى انتخابات رئاسية تسلم فيها السلطة إلى جهة مدنية.

فمن الأمور الجارية اليوم، سواء أكان الجسم الذي يتخذ القرار الأخير هو المجلس التشريعي أو الجمعية الوطنية، أن يتم إقامة لجنة تمثيلية مستقلة من الخبراء² للقيام بالمهام، ويمكن أن تشمل هذه المهام إعداد مسودة الدستور. تشمل هذه المهام أيضاً تزويد وتقديم التسهيلات الخاصة بشرح وتوضيح الأمور الدستورية للجمهور، وتشجيع الحوار الوطني، وجمع وتحليل آراء الجمهور، وإعداد وتقديم مسودة من أجل النظر فيها من قبل أصحاب القرار، وذلك بعد فترات مناسبة من نقاش للمسودة من قبل جمهور الناخبين. وتكمن الفائدة في مثل هذه اللجنة، في أن يكون هذا الجزء من العملية بعيداً عن الأحزاب السياسية، ويقدم المعرفة الخبراء، ويشجع المشاركة وتقديم المقترحات التي تؤدي إلى تحقيق المصالح الوطنية وليس الطائفية، والتي يمكن نتيجة لذلك أن تقدم أسساً سليمة للمفاوضات، وتسهيل عملية تقديم التنازلات.³

ومن بين أهم ما قام به المجلس الأعلى للقوات المسلحة بصفته الحاكم في هذه الفترة بخصوص المسألة الدستورية إصداره لثلاث إعلانات دستورية⁴:

- الإعلان الدستوري المؤرخ في 13 فبراير 2011، الصادر عقب ثورة 25 يناير 2011، وتنحي الرئيس حسني مبارك وتولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة وحكم البلاد.
- الإعلان الدستوري المؤرخ في 30 مارس 2011 (الدستور المؤقت)، الصادر عقب الاستفتاء على تعديلات دستور عام 1971.

- الإعلان الدستوري المؤرخ في 25 سبتمبر 2011 المتعلق بتعديل نص المادة 38 من الإعلان الدستوري المؤرخ في 30 مارس 2011، والمتعلق بالأخذ بنظام القائمة الحزبية المغلقة والنظام الفردي بنسبة الثلثين للأولى والثلث للثاني.

مطلب ثاني: الانتخابات في الفترة الانتقالية:

عرفت هذه الفترة الانتقالية نوعين من الانتخابات، انتخابات برلمانية شملت مجلسي الشعب والشورى، وانتخابات رئاسية. وكانت قد أجريت انتخابات مجلس الشعب المكون من 498 مقعداً على

¹ محمد نور فرحات، "المسألة الدستورية في المرحلة الانتقالية بعد ثورة 25 يناير.. هل هو ارتباك متعمد"، في عمرو عبد الرحمن (محرر)، تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية، (صص 37-43)، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2011، ص38.

² هذه اللجنة التمثيلية المستقلة من الخبراء تسمى بالجمعية التأسيسية وهي مجلس يضم ممثلين يُختارون للمناقشة وصياغة الدستور، و استخدام مسودة تعدها هذه اللجنة أو إحدى اللجان الأخرى، بحيث يمكن إلزام الجمعية التأسيسية بالتشاور مع مجموعة معينة من الناس أو طرح منتجها للاقتراع كما هو الحال في مصر في هذه المرحلة.

³ فرانسيسكا بيندا، التحول نحو الديمقراطية: الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق، السويد: المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية (IDEA)، 2005، ص07.

⁴ محمود قنديل، علاء قاعود، نفس المرجع السابق، ص24.

ثلاث مراحل، أما بالنسبة لانتخابات مجلس الشورى فقد أجريت على مرحلتين. أما الانتخابات الرئاسية فقد أجريت على جولتين، بدأت فيها الجولة الأولى في 23-24 ماي، وفي حالة عدم حصول أي من المرشحين على نسبة 50٪ من مجموع الأصوات، ستجرى جولة ثانية في 16-17 جوان.¹

1- الانتخابات البرلمانية:

أجريت الانتخابات البرلمانية في هذه الفترة وفق مراحل، أجريت فيها انتخابات مجلس الشعب وفق ثلاث مراحل، بحيث أجريت المرحلة الأولى في 28-29 نوفمبر 2011، وجاءت فيها جولة الإعادة في 5-6 ديسمبر 2011، وأجريت المرحلة الثانية في 14-15 ديسمبر 2011، وجاءت فيها جولة الإعادة في 21-22 ديسمبر 2011، وأجريت المرحلة الثالثة من هذه الانتخابات في 3-4 يناير، وجاءت فيها جولة الإعادة في 10/11 يناير 2012. أما بالنسبة لانتخابات مجلس الشورى فقد أجريت على مرحلتين بحيث أجريت المرحلة الأولى من هذه الانتخابات في 25-30 يناير 2012، وأجريت فيها جولة الإعادة في 7 فبراير 2012، أما المرحلة الثانية من هذه الانتخابات فقد أجريت في 14-15 فبراير 2012، وأجريت فيها جولة الإعادة في 22 فبراير 2012.²

1-1 انتخابات مجلس الشعب:

تحت إشراف هيئة قضائية لإدارة الانتخابات، أجريت انتخابات مجلس الشعب في مصر بمراحلها الثلاثة في 27 محافظة، حيث تم توفير أكثر من 50 ألف مركز اقتراع تتسع لعدد من يحق لهم التصويت والمقدر بـ 50 مليون. وبسبب من متطلبات الرقابة القضائية على مراكز الاقتراع، ومحدودية عدد القضاة، كان إجراء الانتخابات على مراحل ضروريا. وفي خلال كل مرحلة، كان الاقتراع يتم في سبع محافظات. وقد تم التنافس بين مرشحي القوائم ومرشحي المقاعد الفردية في جولة واحدة من الاقتراع. وعند الحاجة، كان يتم تحديد جولة للإعادة بعد جولة الاقتراع بأسبوع لتحديد الفائزين النهائيين.³ و قد خصصت 332 من مقاعد مجلس الشعب للانتخابات بنظام القائمة النسبية، فيما أجريت الانتخابات على المقاعد الباقية (166 مقعدا) بنظام الفردي.⁴

في 27 سبتمبر 2011، تم الإعلان عن إجراء انتخابات مجلس الشعب في 28 نوفمبر 2011 (5 ديسمبر لجولة الإعادة)، 14 ديسمبر 2011 (21 ديسمبر لجولة الإعادة)، و 3 يناير 2012 (10 يناير

¹ Ben Smith, **Egypt's Presidential Election 2012**, House of Commons Library: International Affairs and Defence Section, 23 May 2012, p01.

² مركز كارتر، نفس المرجع السابق، ص 05.

³ CARTER CENTER, **PRELIMINARY REPORT ON ALL THREE PHASES OF THE PEOPLE'S ASSEMBLY ELECTIONS**, Ibid, p10.

⁴ بي بي سي، النتائج النهائية تؤكد فوز الإسلاميين بأغلبية مقاعد البرلمان المصري، الأحد، 22 يناير 2012، انظر الرابط التالي: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast>، تم الاطلاع على الموقع في: 2013/06/26.

لجولة الإعادة). وفي 25 نوفمبر 2011، وقبل ثلاثة أيام من بدء المرحلة الأولى من التصويت، أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة القرار رقم 262/2011 بمد فترة الاقتراع إلى يومين. كما تم إلغاء الانتخابات في 18 دائرة استجابة للطعون التي قدمت ضدها وأعيدت جدولتها لئتم إجرائها في 10-11 و 16-17، 17-18، و18-19. وفي كل جولة انتخابية تم إجراء عمليات الفرز وإعداد الجداول فور إغلاق مكاتب الاقتراع في مراكز الفرز في كل قائمة حزبية في كل دائرة. وقد أجري تصويت المصريين في الخارج قبل كل جولة انتخابية في مصر بثلاثة أيام. وتم فرز الأصوات ووضعها في الجداول في السفارات المصرية في الخارج ثم تم نقل النتائج إلى السلطة الانتخابية الوطنية.¹

وقد جاءت النتائج النهائية لهذه الانتخابات التي شهدت إقبالا جماهيريا للتصويت غير مسبوق منذ عصر الفراغ -على حد تعبير رئيس اللجنة العليا للانتخابات- إذ صوّت فيها أكثر من ثلاثين مليوناً من المصريين بنسبة تفوق 60% ممن لهم حق التصويت. لكن اللافت أكثر من كل ما سبق هو ما تمخضت عنه الانتخابات في نتائجها من تقدم واضح للتيار الإسلامي بجميع مكوناته وأطيافه، والتراجع الكبير للتيار الليبرالي، بالإضافة إلى من يُوصفون بأنهم شباب الثورة. انظر الملحق رقم (14).

فمن خلال هذا الملحق الأخير الذي يمكن من خلاله معرفة إلى أي مدى قد تم قلب موازين القوى في النظام المصري ما بعد ثورة 25 يناير 2011، فقد خلصت النتائج النهائية إلى ما يلي:²

التفوق الساحق للإسلاميين بحيث أحرز حزب الحرية والعدالة (LFP) المركز الأول بتفوق واضح بنسبة 47.2% من إجمالي مقاعد مجلس الشعب، الأمر الذي يُمكنه -إن أراد- أن يشكل الحكومة المقبلة، بعد الاستعانة بعدد قليل من كتل برلمانية أخرى أو حتى من المستقلين. فقد أحرز هذا الحزب 127 مقعداً من مقاعد القوائم، بالإضافة إلى 108 مقاعد أخرى من المقاعد الفردية، بإجمالي 235 مقعداً، وصوت له نحو عشرة ملايين و138 ألفاً و134 ناخب. وحلّ التحالف السلفي -الذي تزعمه حزب النور وضم حزب الأصالة وحزب البناء والتنمية المنبثق عن الجماعة الإسلامية- ثانياً بنسبة 24% في أكبر مفاجأة شهدتها الانتخابات البرلمانية. ظهر تفوق التحالف في مقاعد القائمة التي حصد منها 96 مقعداً، في حين تراجع أدائه كثيراً أمام الحرية والعدالة في مقاعد الفردي، فحصد 25 مقعداً فقط بإجمالي 121 مقعداً. وصوّت لتحالف النور سبعة ملايين و534 ألفاً و266 ناخباً. أما ثالث الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية وهو حزب الوسط فلم يُحقق نتائج مرضية، إذ حصل على عشرة مقاعد بنظام القائمة، فيما فشل مرشحوه الفرديون في الفوز بأي مقعد. وجاءت مفاجأته الكبرى في فشل رئيس الحزب أبو العلا ماضي في حجز مقعد له داخل مجلس الشعب.

¹CARTER CENTER, Ibid, p10.

² عبد الرحمن أبو الغلا، قراءة في نتائج الانتخابات المصرية، الجزيرة نت، الأحد 2012/01/22، انظر الرابط التالي: <http://www.aljazeera.net/news>، تم الاطلاع على الموقع في: 2013/06/26.

وفي المقابل وبترجع للأحزاب الليبرالية، فإن هذه الأحزاب -القديم منها والجديد- استطاعت مجتمعة أن تحقق أقل من 15% من مقاعد المجلس. وجاء حزب الوفد في مقدمة هذه الأحزاب، إذ حلّ في المرتبة الثالثة بعد حزبي الحرية والعدالة والنور بـ38 مقعداً بنسبة 8%، وصوّت له مليونان و480 ألف صوت. أما تحالف الكتلة المصرية الذي ضم ثلاثة أحزاب هي المصريون الأحرار والمصري الديمقراطي الاجتماعي والتجمع- فحصل على 34 مقعداً بنسبة أقل من 7%، وصوت له مليونان و402 ألف صوت. وحصلت قائمة الثورة مستمرة -التي ضمت عدداً من الائتلافات الشبابية- على سبعة مقاعد، وحزب الإصلاح والتنمية على ثمانية مقاعد.

2-1 انتخابات مجلس الشورى:

على خلاف الإقبال الشعبي الكبير للتصويت في انتخابات مجلس الشعب، أُجريت انتخابات مجلس الشورى على مرحلتين، من 29 يناير 2012 إلى 22 فبراير 2012، بحيث اتسمت انتخابات مجلس الشورى بمعدل منخفض جداً من الاهتمام والمشاركة بين الناخبين والأحزاب السياسية، والمنظمات غير الحكومية. ومن بين التفسيرات الشائعة لهذا، عدم اليقين فيما يخص الهدف أو الغرض من وجود مجلس الشورى، ويرجع هذا، جزئياً، إلى التثقيف غير الكافي للناخبين، أو الإجهاد الذي أصاب الناخب. وبينما وصلت نسبة الحضور في انتخابات مجلس الشعب إلى أكثر من 55% شهدت انتخابات مجلس الشورى انخفاضاً حاداً وصل إلى ما يقل عن 14% في الجولات الأولى، وأقل من 7% في جولات الإعادة.¹ ويتمّ انتخاب 180 مقعداً من مقاعد المجلس الـ264، بينما يعيّن المقاعد المتبقية الرئيس المقبل، بعد إجراء الانتخابات الرئاسية. وقد أسفرت نتائج هذه الانتخابات على مايلي:²

فوز حزب الحرية والعدالة بـ105 مقعد من إجمالي 180 مقعد المتنافس عليها بنسبة 58.3%، ويليه حزب النور بـ45 مقعد بنسبة 25%، وجاء في المرتبة الثالثة حزب الوفد الذي حصل على 14 مقعداً بنسبة 7.7%، وتليه الكتلة المصرية بـ8 مقاعد بنسبة 4.4%، وحصل المستقلون على 4 مقاعد بنسبة 2.2%، أما حزبي الحرية والسلام الديمقراطي فقد حصل كل منهما على مقعدين بنسبة 1.1% لكل منهما. انظر الملحق رقم (15).

ولعل أهم ما يميز هذه الانتخابات البرلمانية على اعتبار أنها أول انتخابات أُجريت بعد ثورة 25 يناير، فعلى مستوى إدارة الانتخابات كان للهيئة القضائية العليا للانتخابات (SJCE)، وهي هيئة قضائية ذات إشراف كامل، الفضل في قيادة السلطة الانتخابية الانتقالية في مصر، ويشرف المجلس العسكري

¹CARTER CENTER, PRELIMINARY REPORT ON ALL THREE PHASES OF THE PEOPLE'S ASSEMBLY ELECTIONS, Ibid, p 08.

² مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، الفترة الانتقالية: نتائج انتخابات مجلس الشورى، 2012/02/29، انظر الرابط التالي: <http://egyptelections.carnegieendowment.org> ، تاريخ الاطلاع على الموقع في: 2013/06/27.

على هيئة عامة مختلطة قضائية وحكومية مسؤولة عن تنسيق وتنفيذ العملية الانتخابية. ويدعم المجلس العسكري في عمله لجان قضائية فرعية في كل محافظة ولجان عامة في كل دائرة انتخابية. وفي مراكز الاقتراع والفرز يشرف القضاة مباشرة على عمل الموظفين القادمين من الخدمة المدنية المحلية وأغليتهم من مدرسي وزارة التربية والتعليم بينما لجان الفرز القضائية تشرف أيضا على مراكز الفرز.¹ أما على مستوى النتيجة فقد ظهر التفوق الكاسح للأحزاب الإسلامية، على غرار تراجع الأحزاب الليبرالية، وحتى الائتلافات الشبابية في تحقيق نتائج مرضية. وهو ما يترجم إلى حد بعيد، قلب المشهد السياسي جذريا في المستقبل، وسيطرة تامة لقوى جديدة على الساحة السياسية، مما سيزيد من قلق، وتخوف الكثير من الأطراف في الداخل كالعلمانيين والأقباط وإسرائيل وبعض الدول الأخرى المجاورة خارجيا.

2- الانتخابات الرئاسية:

بعد الإطاحة بنظام حسني مبارك اثر ثورة شعبية لم تصمد أكثر من ثماني عشرة يوم (18 يوما)، وانتهاء لحكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ولمرحلة انتقالية طالت أكثر من المتوقع والمخطّط له، وبعد فوز ساحق للأحزاب الإسلامية في الانتخابات البرلمانية. جاءت الانتخابات الرئاسية التي انتظرها الشعب المصري بصبر شديد ولمدة تتجاوز الثلاث عقود، هذه الانتخابات التي لم يكن الرئيس السابق حسني مبارك ولا نجله جمال احد المرشحين فيها، والتي أجريت على جولتين، بحيث بدأت الجولة الأولى لهذه الانتخابات الرئاسية في 23-24 ماي، وأجريت الجولة الثانية في 16-17 جوان. وقد جاءت النتائج النهائية لهذه الانتخابات صادمةً للبعض، إذ أسهم تشتت الأصوات على مرشحي الثورة العديدين في وصول الفريق أحمد شفيق - آخر رئيس وزراء في عهد مبارك- والدكتور محمد مرسي - مرشح حزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الإخوان المسلمين- إلى جولة الإعادة. وأفضت جولة الإعادة إلى فوز الدكتور محمد مرسي بفارق بسيط عن منافسه الفريق أحمد شفيق.²

2-1 الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية:

بدأت الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية لسنة 2012 في يومي 23 و 24 ماي، فبعد خمس عشرة شهرا من رحيل مبارك يحصل المصريون على فرصة انتخاب رئيسهم المستقبلي، والتي تنافس فيها ثلاثة عشر مرشحا³، من بينهم ستة مرشحين من أحزاب مختلفة وسبعة من المرشحين المستقلين الذين حصل بعضهم على تأييدات شعبية فاقت الثلاثين ألف مواطن وبعضهم حصل على دعم أكثر من ثلاثين

¹ مركز كارتر، نفس المرجع السابق، ص128.

² المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: وحدة تحليل السياسات في المركز، الانتخابات الرئاسية المصرية 2012، 24 جويليا 2012، انظر الموقع التالي: <http://www.dohainstitute.org/researchpapers> ، تم الاطلاع على الموقع في: 2013/06/29.

³ DEDI, Presidential election report: The 2012 Egyptian presidential election in numbers, The Danish-Egyptian Dialogue Institute Report, 29 August 2012, p06.

برلماني. بحيث يتصدر قمة المرشحين الحزبيين محمد مرسي عن حزب الحرية والعدالة الجناح السياسي لجماعة الإخوان المسلمين والذي رشحه الحزب تحسباً لاستبعاد خيرت الشاطر¹، وهو ما تم بالفعل. وأبو العز الحريري عن حزب التحالف الشعبي الاشتراكي. وعبد الله الأشعل عن حزب الأصالة ذي التوجه السلفي. ومن بين من رشحتهم الأحزاب أيضاً المستشار هشام البسطويسى عن حزب التجمع ومحمد فوزي عيسى عن حزب الجيل وحسام خير الله عن حزب السلام الديمقراطي. ولكن بقية الأحزاب في مصر والتي يزيد عددها على خمسين حزباً فليس لها مرشحون يخوضون المنافسة². أما المرشحين السبعة المستقلين فتاتي أسماؤهم كالتالي: عمرو موسى، عبد المنعم أبو الفتوح، محمود حسام، محمد سليم العوا، احمد شفيق، حمدين صباحي، خالد علي المحلاوي، وقد أجريت هذه الانتخابات وسط اقبال شعبي كبير، بحيث وصل إجمالي عدد الناخبين المقيدون في الجداول الانتخابية إلى أكثر من خمسون مليون ناخبا، حضر وصوت منهم أكثر من ثلاث وعشرون مليون ناخبا، أي حوالي 23.672.236 ناخبا، وبنسبة 46.42٪، بحيث بلغ إجمالي عدد الأصوات الصحيحة حوالي 23.265.516 صوتا، أما بالنسبة للأصوات الباطلة فقد بلغ حوالي 406.720. انظر الملحق رقم (16). فقد أسفرت نتائج هذه الجولة الأولى إلى تصدر فيها الدكتور محمد مرسي مرشح حزب الحرية والعدالة القائمة ب: 5.764.952 صوتا، وبنسبة 24.77٪، يليه في المرتبة الثانية الفريق أحمد شفيق كمرشح مستقل ب: 5.505.327 صوتا، وبنسبة 23.66٪، ثم يأتي حمدين صباحي كمرشح مستقل في المرتبة الثالثة ب: 4.820.273 صوتا، وبنسبة 20.72٪، ثم يأتي عبد المنعم أبو الفتوح في المرتبة الرابعة كمرشح مستقل أيضا ب: 4.065.239 صوتا، وبنسبة 17.47٪، ثم يأتي عمرو موسى كمرشح مستقل هو أيضا ب: 2.588.850 صوتا، وبنسبة 11.13٪، أما باقي المرشحين فقد بلغ إجمالي الأصوات الصحيحة التي أعطيت لهم مجموعين حوالي 520.875 صوتا، وبنسبة 2.25٪.

2-2 الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية:

بعد أن انتهت الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية في مصر، والتي شارك فيها ثلاثة عشر مرشحا، والتي تمخضت عن فوز محمد مرسي بـ 5 ملايين و764952 صوتا. وجاء أحمد شفيق في

¹ قررت اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية في مصر (SPEC) استبعاد عشرة مرشحين للانتخابات الرئاسية 2012 من أبرزهم مرشح جماعة الإخوان المسلمين محمد خيرت سعد عبد اللطيف الشاطر، لإدانته في الجناية رقم 2007/2 عسكرية ولم يرد إليه اعتباره فيها على النحو الذي رسمه القانون، إضافة إلى الداعية حازم صلاح أبو إسماعيل الذي تم استبعاده بعد التأكد من أن والدته أميركية الجنسية والتي نالت هذه الجنسية يوم 25 أكتوبر 2006. وعمر سليمان النائب السابق للرئيس المصري المخلوع حسني مبارك، لعدم قدرته على الحصول على ألف توكيل من إحدى المحافظات حسب شروط الترشح، في حين تم استبعاد مرشح حزب غد الثورة أيمن نور للسبب نفسه الذي تم به استبعاد خيرت الشاطر. فهؤلاء الأربعة هم أبرز المرشحين العشرة الذين استبعدوا عن الترشح لمنصب رئيس الجمهورية. ولمعرفة التفاصيل أكثر انظر المواقع التالية: <http://www.aljazeera.net/news> أو <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeas> ، اطلع على المواقع في:

2013/06/29.

² أشرف مدبولي، في انتخابات رئاسة مصر: من يدعم من؟، القاهرة: بي بي سي عربي، 1 ماي 2012، انظر الموقع التالي: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeas>، تم الاطلاع على الموقع: 2013/06/29.

المرتبة الثانية بحصوله على 5 ملايين و505327 صوتاً. والذان خاضا جولة الإعادة يومي 16 و17 جوان، باعتبارهما المرشحين الذين حصلوا على أعلى نسبة من الأصوات¹. لأنه وكما كان متوقعا، لا احد من المرشحين حصل على أكثر من 50 بالمائة من الأصوات الصحيحة².

جرت هذه الجولة في ظل أجواء سياسية بالغة التوتر وعدم الاستقرار السياسي، والتي سبقتها بيومين فقط أي في 14 جوان، حكم المحكمة الدستورية العليا (SCC) ببطلان عضوية ثلث الأعضاء المنتخبين بالنظام الفردي، وأعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة (SCAF) في وقت لاحق عن وجوب حل البرلمان³، وفي نفس الوقت أصدرت المحكمة الدستورية العليا (SCC) حكما بعدم دستورية قانون "تنظيم مباشرة الحقوق السياسية" والمعروف إعلاميا بـ "قانون العزل السياسي" الذي تم إصداره في 21 أبريل 2012، والذي كان يستهدف في المقام الأول المرشح الرئاسي الفريق أحمد شفيق آخر رئيس وزراء في عهد الرئيس السابق حسني مبارك، والذي تقدم بطعنه لهذا الحكم الصادر من المحكمة الدستورية وقضت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بعدم دستورية التعديلات التي طرأت على قانون مباشرة الحقوق السياسية والمعروف إعلاميا بقانون "العزل السياسي". ما يعني استمرار الفريق أحمد شفيق في السباق الرئاسي، بخوض جولة الإعادة⁴.

جاءت الجولة الثانية مثقلة بنتائج الجولة الأولى، والتي بذلت فيها جهود حثيثة لحشد القوى الثورية والأحزاب الديمقراطية، ومرشحي الرئاسة الرئيسيين الذين خرجوا من السباق، خلف مرسي، سيما بعد أن اتضح لهؤلاء جميعاً حجم التأييد الذي يتمتع به شفيق والإمكانات المالية المتوفرة لحملة. ولكن الانقسام الذي شاب الساحة السياسية المصرية منذ انتخابات مجلس الشعب في يناير 2012 استمر بلا انقطاع. حيث جرّ المرشح السابق للرئاسة والقيادي الإخواني السابق، عبد المنعم أبو الفتوح، للإعلان عن تأييد متحفظ لمرسي، بينما أحجم المرشح السابق الآخر، حمدين صباحي، كلية عن تأييد أي من المرشحين. وبدا أن صباحي كان ينتظر معجزة تؤدي إلى قيام المحكمة الدستورية بإلغاء الانتخابات وإعادتها من البداية، أو اندلاع ثورة ثانية تعيد المنافسة الرئاسية إلى البداية. فقد قدّم مرسي لأبي الفتوح وصباحي عرضاً جدياً بتعيينهما نواباً للرئيس، ولكن كليهما رفض العرض، أما المرشح السابق، عمرو موسى، الذي حلّ خامساً في الجولة الأولى، فإن الآمال كانت ضئيلة في الحصول على تأييده لمرسي، بل وبدا في الأيام الأخيرة من الحملة الانتخابية أنه بات مقتنعاً بفوز شفيق، وأخذ بالتالي في الإعراب عن

¹ بي بي سي عربي، انتخابات الرئاسة المصرية 2012: تسلسل زمني، الجمعة، 27 أبريل، 2012، انظر الرابط التالي: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast>، تم الاطلاع على الموقع في: 2013/06/30.

² IFES, **Elections in Egypt: Implications of recent Court Decisions on the Electoral Framework**, Washington: International Foundation for Electoral Systems, Middle East and North Africa, August 9, 2012, p04.

³ DEDI, Ibid, p06.

⁴ الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، ورقة موقف حول: قانون العزل السياسي، الصادر في 23 أبريل 2012، 11 جوان 2012، انظر الرابط التالي: <http://www.anhri.net/?p=54845>، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2013/06/30.

مواقف تصالحيه تجاهه، بالرغم من أن هزيمة موسى الساحقة في الجولة الأولى وقعت على يد شفيق وليس أي مرشح آخر¹.

فعقب ظهور نتائج الجولة الأولى من الانتخابات، انتشرت دعوات المقاطعة بين الشباب على مواقع التواصل الاجتماعي، كما أعلنت بعض الرموز السياسيّة عزمها مقاطعة الانتخابات إما صراحة كما فعل الدكتور محمد البرادعي، وإما بالإيحاء كما فعل حمدين صباحي الذي كان خطابه الإعلامي عقب نتيجة الجولة الأولى يصب في صالح المقاطعة. ولكن، على عكس المتوقع، وعلى عكس ما رصده الإعلام من توقع انخفاض الإقبال على التصويت في الجولة الثانية، جاءت النتائج الرسمية لتشير إلى أنّ عدد المصوتين في الجولة الثانية بلغ 26 مليون و420 ألف ناخب، وهو ما يزيد عن عدد من صوتوا في الجولة الأولى بما يقارب 3 ملايين ناخب، وهو ما يدعو إلى الدهشة، وأثار بعض التساؤلات بشأن نزاهة العملية الانتخابيّة. ولكن ما يلفت النظر أيضاً، هو تضاعف عدد الأصوات الباطلة في الجولة الثانية عن مثيلتها في الجولة الأولى، ويمكن تفسير ذلك في إطار دعوات إبطال الأصوات التي انتشرت في الأوساط السياسيّة المصريّة للتعبير عن رفض كلا المرشحين².

ما بين التأييد والمقاطعة أجريت الجولة الثانية من هذه الانتخابات الرئاسية والتي أسفرت عن تصريحات أولية لحملة مرشح حزب الحرية والعدالة (LFP) محمد مرسي بفوزه في هذه الانتخابات، والتي عقبها مباشرة تصريحات أخرى مماثلة لحملة المرشح المستقل أحمد شفيق بفوزه³، وبعد التأخر لعدة أيام عن الإعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسية من طرف لجنة الانتخابات الرئاسية (SPEC)، جاء إعلانها في 24 جوان بفوز محمد مرسي كأول رئيس مدني منتخب لمصر، بفارق بسيط عن المرشح الآخر احمد شفيق، بحيث حصل مرسي على 51.7 بالمائة، مقابل شفيق 48.3 بالمائة⁴. انظر الملحق رقم(17).

وتحليل لنتائج الانتخابات الرئاسية النهائية حسب الملحق الأخير يمكن القول أن الفارق بين المرشحين، محمد مرسي واحمد شفيق، لم يتعدى 3٪، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أنه بالرغم من فوز مرشح حزب الحرية والعدالة محمد مرسي في هذه الانتخابات، إلا أن منافسه احمد شفيق الذي يعتبر من بين أهم أعمدة النظام السابق، لم يتخلف عن الفوز بهذه الانتخابات إلا بهذا الفارق البسيط، وهو ما يعطي تفسيراً بانقسام المجتمع المصري إلى فئتين مؤيدة وأخرى معارضة، وان اغلب من في الفئة

¹ مركز الجزيرة للدراسات، بعد الانتخابات الرئاسية: مصر في مفترق الطرق، 22 جوان 2012، انظر الرابط التالي:

<http://studies.aljazeera.net>، تم الاطلاع على الموقع في: 2013/07/03.

² المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: وحدة تحليل السياسات في المركز، الانتخابات الرئاسية المصرية 2012، نفس المرجع السابق.

³ DEDI, Ibid, p06

⁴ IFES, Ibid, p04

المعارضة هم من النظام السابق، وهو ما سيشكل تحديا كبيرا بالنسبة للرئاسة الجديدة والنظام الجديد عامة.

مطلب ثالث: تحديات التحول الديمقراطي في الفترة الانتقالية:

تعتبر المرحلة الانتقالية من أهم وأصعب المراحل في عملية التحول الديمقراطي، وذلك لان نجاح أو فشل العملية الديمقراطية بشكل كلي، أو الانتقال إلى المرحلة النهائية في عملية التحول الديمقراطي مرتبطة بشكل جدي وفعال بهذه الفترة الانتقالية، كما أنها يمكن أن تخضع لانتكاسات، هذه الأخيرة يمكن تجاوزها، كما يمكن أن تعود بهذه الفترة إلى مرحلة الصفر وكان شيئاً لم يكن، وهو ما يعرف بدورة ابن خلدون و العودة إلى نقطة البداية، ومن بين أهم التحديات التي واجهتها المرحلة الانتقالية ما يلي:

- سوء الإدارة السياسية بانفراد المجلس العسكري بالسلطة، والمماطلة في تسليمها ونقلها إلى جهة مدنية، وذلك بعدم التعجيل للانتخابات الرئاسية، واحتمال استمرار فترة انتقالية طويلة وغير مستقرة يحافظ الجيش خلالها على دور محوري، أخاف المصريين على مختلف انتماءاتهم السياسية. أما أن تلاعب المجلس العسكري بخارطة الطريق أدى إلى تنفير مجموعتين رئيسيتين: الإسلاميين، الذين رؤوا في ذلك محاولة لإحباط الإرادة الشعبية، وغير الإسلاميين، الذين اعتبروها محاولة لتعزيز سيطرة الجيش على المؤسسات المدنية.¹

- القرارات الحاسمة والمنافية للديمقراطية، والتي تم إصدارها من طرف المجلس الأعلى للقوات المسلحة (SCAF)، وأهمها الإعلان الدستوري المكمل الصادر في 17 جوان 2012، الذي قرر فيه حل مجلس الشعب تأكيداً منه لحكم المحكمة الدستورية التي أكدت عدم مشروعية مجلس الشعب منذ تأسيسه، وتأكيداً وفق هذا الإعلان لإعادة سلطات مجلس الشعب التشريعية والرقابية إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة (SCAF)²، الذي سيظل محتفظاً بها حتى بعد تسلم رئيس الجمهورية المنتخب لموقعه في نهاية جوان، وإلى أن يُنتخب مجلس شعب جديد. بهذا لن يكون باستطاعة رئيس الجمهورية وحكومته إصدار أي قانون، بما في ذلك الميزانية العامة، بدون موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة. كما يستبطن الإعلان الدستوري، في نص غامض نسبياً، حرمان رئيس الجمهورية من سلطات القائد الأعلى للقوات المسلحة، على الأقل حتى كتابة وإقرار دستور البلاد الجديد. بالإضافة إلى ذلك يعطي هذا الإعلان الدستوري المكمل للمجلس الأعلى للقوات المسلحة الحق في تشكيل جمعية تأسيسية جديدة لكتابة الدستور خلال أسبوع من بروز حائل يمنع الجمعية التأسيسية التي انتخبها مجلس الشعب قبل توقف جلساته، من مواصلة عملها. وينص الإعلان الدستوري على

¹ International Crisis Group, **LOST IN TRANSITION: THE WORLD ACCORDING TO EGYPT'S SCAF**, Cairo/Brussels: Middle East/North Africa Report N°121, 24 April 2012, p04.

²Zaid Al-Ali, and Others, **The Egyptian Constitutional Declaration Dated 17 June 2012: A Commentary**, International Institute for Democracy and Electoral Assistance (IDEA), 2012, p13.

أن من حق رئيس الجمهورية أو رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة أو رئيس الوزراء أو رئيس الهيئات القضائية أو خمس أعضاء الجمعية التأسيسية الاعتراض على أي نص يتم الاتفاق عليه في الجمعية التأسيسية وإحالة الأمر للمحكمة الدستورية للبت في الخلاف، بحيث يكون قرار المحكمة فاصلاً ونهائياً. وهو ما يعني أن عمل الجمعية التأسيسية المنتخبة سيكون تحت رحمة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وأن أي تعثر في عملها أو اعتراض قضائي على قانونيتها سيؤدي إلى حلها مباشرة.

- انعدام وجود تنسيق بين المجموعات المختلفة التي لعبت دوراً في هذه الثورة التاريخية. بحيث هناك ائتلافات وكيانات مختلفة والتي ساهمت في الثورة، وبذل جهود للمضي قدماً من خلال هذه الفترة الانتقالية، مثل الأكاديمية المستقلة، وائتلاف شباب الثورة وغيرها. بل هي ظاهرة طبيعية بعد الثورات لتجد العديد من الجماعات في محاولة للبناء والإصلاح. ومع ذلك، يمكن القول أن الجهود غير المنسقة تؤدي إلى الارتباك في الوضع أكثر من أي تغيير وتقديم حقيقيين.¹

المبحث الثالث

فترة تولي محمد مرسي السلطة

بعد فوز الدكتور محمد مرسي العياط مرشح حزب الحرية والعدالة (LFP) في الانتخابات الرئاسية 2012، على المرشح المستقل احمد شفيق زكي بفارق بسيط، أدى الرئيس محمد مرسي اليمين الدستورية لتولي مهامه رسمياً رئيساً للبلاد في يوم 30 جوان 2012 أمام الجمعية العامة للمحكمة الدستورية العليا (SCC) بمقر المحكمة جنوب القاهرة²، كان ذلك بعد أن اقسام بطريقة غير رسمية بيوم واحد في 29 جوان 2012، في ميدان التحرير في حضور أنصاره، فاتحا سترته لعرض عدم وجود أي سترة واقية من الرصاص³.

وفي أول خطاب له كان ذلك عقب ساعات من إعلانه رسمياً رئيساً لمصر وبالضبط في يوم 24 جوان 2012⁴، ألقى الدكتور محمد مرسي، رئيس الجمهورية، كلمة وجهها إلى أبناء الشعب المصري، جاء فيها أنه يقدر الجميع ويحترم جهود الجيش المصري، ورجال الشرطة، وقضاء مصر، على دورهم

¹ Said Shehata, **The Egyptian revolution: challenges and suggested solutions**, ahramonline: opinion, Sunday 27 February 2011, See: <http://english.ahram.org.eg/NewsContentP/4/6555/Opinion>, (04/07/2013).

² فرانس 24، محمد مرسي يؤدي اليمين الدستورية والجيش يقول إنه سيفي بوعده لتسليم السلطة، 2012/06/30، انظر الموقع التالي: <http://www.france24.com>، تم الاطلاع على الموقع في: 2013/07/05.

³ Osman El Sharnoubi, **Egypt's President Morsi in power: A timeline (Part I)**, Ahram Online, Friday 28 Jun 2013, See: <http://english.ahram.org.eg/News/74427.aspx>, (05/07/2013).

⁴ فاطمة الزهراء عبد الفتاح، قراءة تحليلية في أول خطاب رسمي للرئيس المنتخب، القاهرة: مركز المصري للدراسات والمعلومات، جوان 2012، ص02.

جميعاً في المساهمة في نجاح الانتخابات الرئاسية، والحفاظ على الأمن الداخلي، مؤكداً أنه سوف يكون رئيساً لكل المصريين، ويراعى كل فئات وشرائح الشعب. وقال الدكتور محمد مرسى أول رئيس مصري منتخب إنه سيكون على مسافة واحدة مع جميع المصريين، مسلمين وأقباطاً، مضيفاً في أول خطاب موجه حديثه لجميع المصريين قائلاً: وليت عليكم ولست بخيركم.. وأعينوننى متى أطعت الله فيكم. وتعهد الرئيس المنتخب بالحفاظ على كل المعاهدات الدولية والمحافظة على حقوق الإنسان والمرأة.¹

مطلب أول: أهم الإصلاحات التي جاء بها الرئيس محمد مرسى:

قدم الرئيس محمد مرسى في إطار برنامجه الرئاسي مجموعة من الإصلاحات الأولية أو الاستعجالية التي تمثلت في رسمه لخطط مع بداية عهده في السلطة، اعتباراً بأنه كان من بين الرموز البارزة في جماعة الإخوان المسلمين التي عانت لعقود من ويلات الاضطهاد والاستبداد سواء في عهد حسني مبارك أو حتى في عهد سابقه جمال عبد الناصر، وأنور السادات، هذا من جهة، ومن جهة ثانية مجيء هذا الرئيس في وقت كان الشعب المصري يعيش فيه آلام الثورة والتخبط تحت أنقاضها، ويسعى نحو من يحقق له آماله وذلك بالظفر بنظام ديمقراطي أكثر حرية وأكثر عدلاً ومساواة. فمن بين أهم ما جاء به الرئيس من إصلاحات في برنامجه الرئاسي ما يلي:

1- خطة الرئيس مرسى للمائة يوم الأولى:

عمد الرئيس محمد مرسى في بداية عهده إلى الإشارة لأهم خمس نقاط أساسية لإعادة بناء مصر من جديد، كان ذلك محاولة منه لتحقيق أكبر قدر ممكن من المتطلبات الأولية أو الابتدائية لثورة 25 يناير 2011، وقد شملت هذه الخطة كلا من الأمن، المرور (النقل)، النظافة، الخبز، والوقود². وقد جاءت خطة الرئيس محمد مرسى بالتفصيل في الصفحة الرسمية له على موقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك³. فبالنسبة للأمن (Security) فالمستهدف في هذه الخطة الأمن العادل في الشارع وإعادة الثقة والتعاون بين المواطن وجهاز الشرطة.

- منح حوافز وترقيات ومكافآت لرجال الشرطة مرتبطة باستعادة الأمن في مناطق عملهم.
- منح حوافز وترقيات ومكافآت لرجال الشرطة مرتبطة برضا المواطنين عن أداءهم.
- التأمين الشامل على رجال الشرطة ضد مخاطر المهنة.

¹ محمد حجاج، وآخرون، الرئيس مرسى في أول خطاب بعد وصوله لكرسي الحكم، اليوم السابع، الأحد 24 جوان 2012، انظر الرابط التالي: <http://www.youm7.com/News.asp>، تم الاطلاع على الموقع في: 2013/07/05.

² Dina El Sharnouby, " Morsi's 100-Day plan to Rebuild Egypt", openDemocracy: free thinking for the world, 29 July 2012, p 02, See: <http://www.opendemocracy.net/printpdf/67304>, (07/07/2013).

³ الرئيس محمد مرسى - الصفحة الرسمية، خطة المائة يوم الأولى من حكم الرئيس: أبرز ما في خطة المائة يوم الأولى من حكم الرئيس المنتخب محمد مرسى، 25 جوان 2012، انظر الموقع التالي: <https://www.facebook.com>، تم الاطلاع على الموقع في: 2013/07/07.

- حملة إعلامية ضخمة ومركزة ومحترفة لإعادة الثقة بين المواطن وجهاز الشرطة.
- ضبط الخارجين على القانون والبلطجية وإعادة تأهيلهم نفسيا وعمليا لجعلهم مواطنين صالحين.
- التواجد المتواصل بالشارع على مدار الساعة من خلال الدوريات الثابتة والمتحركة.
- لجان شعبية بالأحياء للتعاون والتنسيق مع جهاز الشرطة فى الرصد الأمنى ومخالفات المحليات ومرتبطة بالأقسام والبلديات وأعضاء مجلس الشعب والشورى ومتصلة بخطوط ساخنة.
- تفعيل الخط الساخن للنجدة بذكر إسم مستقبل البلاغ وإعطاء رقم بلاغ للمتصل.
- زيادة عدد من نقاط شرطة بما يتناسب مع العدد السكاني للمنطقة.
- الإسراع فى تركيب كاميرات مراقبة بالأماكن الحيوية لتسهيل ضبط أي تجاوزات والتعرف على الخارجين على القانون بأقل تكلفة.
- استخدام المروحيات فى ضبط الأمن والمرور بالطرق السريعة والمحورية.
- تطوير غرف الحجز بالأقسام والمحاكم والنيابيات بشكل أدمى.
- تعيين ضابط علاقات عامة فى كل قسم يتولى توجيه المواطنين والتأكد من حل مشاكلهم.
- إعلان أكاديمية الشرطة ومعاهد أمناء الشرطة عن دورات سريعة لخريجي كليات الحقوق والتربية الرياضية والخدمة الاجتماعية والمعاهد وإحاقهم بقطاعات الشرطة الأقل حيوية لتفريغ الضباط المحترفين للعمل بالقطاعات الحيوية.
- مكافأة المواطن الذي يرشد على جريمة أو مرتكبها وسن وتفعيل قوانين حماية الشهود.
- شراء سيارات شرطة حديثة مزودة بحاسبات مرتبطة بكمبيوتر الداخلية لضبط المطلوبين للعدالة وتنفيذ الأحكام بسرعة وبأقل خسائر ممكن.
- مراعاة ساعات العمل والإجازات العادلة لرجال الشرطة مع وضع لائحة مجزية لساعات العمل الإضافية.

- كما اهتم الرئيس محمد مرسى فى خطته الرئاسية بكل ما يتعلق بالمرور وامن الطرقات، بحيث كان المستهدف منها تحقيق سيولة مرورية فى القاهرة الكبرى وعواصم المحافظات.
- إلغاء إشغالات محطات المترو وتوفير مواقف جيدة بجوار المحطات لتيسير استخدام المترو لمالكي السيارات، واستغلال الأراضي الفضاء فى أماكن لوقوف السيارات.
 - السماح بمرور الشاحنات والترلات داخل الطرق الرئيسية بالمدن والطرق الدائرية من الساعة الثانية عشرة بعد منتصف الليل إلى الساعة السادسة صباحا، وإزالة كافة إشغالات الطرق.
 - السماح بمرور النصف نقل والربع نقل داخل المدن من الساعة التاسعة مساء حتى الساعة السابعة صباحا.

- تجرى كافة أعمال الصيانة بالكباري والطرق ليلا بعد الساعة الثاني عشر من منتصف الليل وتنتهي قبل السادسة صباحا.
 - تحديد أماكن محددة لوقوف الميكروباص بكافة الطرق والاستعانة بمنظمي خدمات الوقوف (مشرف الموقف)
 - مرونة توقيتات حضور وإنصراف العاملين بالنسبة للحكومة والقطاع العام مع الأخذ في الاعتبار تقادي دخول وخروج طلبة المدارس والجامعات.
 - تفعيل مشروع ميكنة الخدمات الحكومية – استغلال شركات المحمول لدفع الخدمات من خلال خدمة رصيد الخدمات وتوصيل المعاملات للمنازل.
 - إنشاء وحدات لخدمة العاملين (تسهيلات) بمؤسسات الحكومة والقطاع العام لإنهاء معاملتهم مع المصالح الحكومية والخدمات العامة والخاصة.
 - تقديم خدمة خاصة لنقل السيدات وطالبات الجامعة وخصوصا فى أوقات الذروة.
 - إلزام جميع التاكسيات بوضع عداد لمحاسبة الزبائن، إلغاء نظام المخالفات الروتينية التي تملأ بطريقة عشوائية.
 - خدمة تليفونية وقنوات مرورية إذاعية محلية بعواصم المحافظات لتوجيه قاندي السيارات للطرق الأقل ازدحاما.
 - إعادة تخطيط الميادين الكبرى وتزويدها بإشارات مرور حديثة لضمان سيولة المرور.
 - إنشاء فروع للقطاعات الحكومية والوزارات بأطراف القاهرة الأربعة.
 - العمل بأنظمة المرور الحديثة والتي تشمل إشارات مرور أوتوماتيكية وكاميرات خاصة دون الحاجة إلى أفراد شرطة والمرور مما يقلل مساحات الاحتكاك وتعميم الإحساس بوجود رقابة حضارية عادلة.
 - حملات توعية إعلامية وخطب جمعة بآداب السير وحق الطريق وتقوى الله فى المارة والطريق.
 - إلغاء فكرة كلبشة السيارات لأنها تعيق الطريق وسحب السيارات على حساب المخالف.
 - تقديم حوافز ومكافئات لرجال المرور فى الأماكن التي ستحقق سيولة مرورية.
 - تخفيض الضريبة على المركبة التي تلتزم بقواعد المرور خلال سنة الترخيص.
- أما فيما يتعلق بالنظافة (Hygiene)، فقد اهتم الرئيس بهذه النقطة، خاصة وان ما خلفته ثورة 25 يناير من أنقاض ونفايات، تطلب انجاز برامج وخطط إستراتيجية التي من شأنها إعادة الحياة إلى المحافظات المصرية، بحيث كان المستهدف إزالة القمامة من الشوارع وإعادة تجميل الأحياء.

- منح مكافآت وحوافز وترقيات للعاملين بهيئات النظافة والتجميل مرتبطة بتحقيق النظافة والجمال في عملهم.
 - منح مكافآت وحوافز وترقيات إضافية للعاملين بهيئات النظافة والتجميل مرتبطة برضا المواطنين عن أدائهم.
 - حملات توعية إعلامية وخطب جمعة بالنظافة وإثم إيذاء الناس بالزباله في الطريق.
 - عقوبات صارمة لسيارات نقل الرمدش والتي تلقي في أي مكان وتخصيص أماكن لها وسحب السيارة والرخصة للمخالف.
 - تخصيص خط ساخن لنقل مخلفات المبانى بأسعار ميسرة.
 - لجان شعبية بالأحياء للتعاون والتنسيق مع أجهزة الحكم المدني في الرصد البيئي والمخالفات ومرتبطة بالأحياء والبلديات وأعضاء مجلس الشعب والشورى ومتصلة بخطوط ساخنة.
 - التزام هيئات النظافة والتجميل بإزالة كافة المخلفات في الشوارع والميادين.
 - تجميع المخلفات والقمامة من المصدر (المنازل والمحلات ... الخ) من خلال الشركات الوطنية والجمعيات الأهلية.
- أما فيما يتعلق بالخبز (Bread)، فقد كان من المستهدف توفير الخبز الجيد والصحي والمدعوم للمواطن دون عناء، وذلك عن طريق:
- رفع الإنتاجية والقيمة الغذائية لدقيق الخبز.
 - فصل الإنتاج عن التوزيع.
 - السماح للأفران بالعمل بعد الخبيز.
 - زيادة مكافأة الخبازين.
 - دعم وتقوية المخابز الكبيرة المجهزة واعتبارها المساند الرئيسي في وقت الأزمات.
 - ضبط وزن الرغيف وجودته.
 - تغليظ العقوبة على مخالفات الجودة والوزن.
 - تفعيل جمعيات المجتمع المدني ذات السمعة الطيبة للمساهمة في توزيع الخبز.
 - منح حوافز ومكافآت وشهادات تقدير للمخابز المتميزة على مستوى الحي والقرية والمدينة.
 - تيسير تحويل المخابز إلى استخدام الغاز الطبيعي .
 - تمويل تحويل المخابز اليدوية إلى مخابز آلية.
 - منح حوافز ومكافآت وترقيات لمفتشي التموين مرتبطة بتحقيق الكفاءة في أداء المخابز.

- منح حوافز ومكافآت وترقيات إضافية لمفتشي التموين ومرتبطة برضا المواطنين عن أداء الخدمة.

أما فيما يتعلق بالوقود (Gas)، فقد جاءت خطة الرئيس محمد مرسي باستهداف كافة أنواع الوقود دون عناء بجميع أنحاء الجمهورية وذلك عن طريق:

- إيصال أنابيب البوتاجاز للمواطنين في بيوتهم بالتنسيق بين الجمعيات الأهلية والتموين والمحافظات.

- تكليف مفتشي تموين شرفاء بحوافز مجزية لمصاحبة سيارات نقل الوقود من المستودع للمحطات.

- توظيف الجمعيات الأهلية في مراقبة كميات الوقود الداخلة والخارجة من المحطات.

- منح حوافز ومكافآت وشهادات تقدير لمحطات الوقود المتميزة.

- تنفيذ عقوبات رادعة لمهربي الوقود والمتعاونين معهم.

2- تقييم خطة المائة يوم:

في إطار تقييم انجازات الرئيس محمد مرسي خلال المائة يوم الأولى، وذلك بالتركيز على المحاور أو المشكلات الأساسية التي تم ذكرها سابقا، وهي الأمن، المرور، النظافة، الخبز والوقود. فقد جاء هذا التقييم وفق مجموعة من التقارير "Reports" التي قدمتها مجموعة من المواقع و ورشات العمل والصحف والمجلات، خاصة موقع "مرسي ميتر" "Morsi Mitter"، و "عالم واحد للتنمية ورعاية المجتمع المدني" "One World Foundation Development and Civil Society" وكذا استطلاعات الرأي العام "public opinion surveys" التي قام بها المركز الرسمي لبحوث الرأي العام المصري "بصيرة" "The Egyptian Center for Public Opinion Research" "Baseera"، كلها جاءت ما بين راض ومستنكر، قابل ورافض لإصلاحات أو انجازات الرئيس محمد مرسي خلال المائة اليوم الأولى.

1-2 آراء المؤيدين:

تؤكد رموز جماعة الإخوان المسلمين ومؤيدي الرئيس على أن الرئيس تمكن من تحقيق إنجازات متعددة في الفترة الوجيزة التي قضاها في الحكم، وفي هذا الإطار أكد الدكتور عصام العريان أن فترة مائة يوم لا تكفي لتقييم أداء الرئيس، بينما استند بيان الجماعة الإسلامية إلي ذات المنطق معتبرا أن

"تقييم لكل أداء الرئيس في هذه الفترة القصيرة جداً مقارنة بفترة إفساد وإهدار موارد الدولة على مدار الثلاثين عاماً الماضية إبان حكم المخلوع". وقد تم الاستناد في ذلك على¹:

- يعتبر مؤيدي الرئيس لاسيما الأحزاب الإسلامية التي شملت أحزاب البناء والتنمية والوسط والنور أن إنجازات كافية تحققت، أهمها إنهاء ازدواجية السلطة والبدء في تفكيك منظومة الدولة العميقة واستعادة الزخم في السياسة الخارجية المصرية عبر الجولات الخارجية للرئيس، فضلاً عن العفو العام عن معتقلي الثورة.
- على المستوى الاقتصادي يرى مؤيدي الرئيس أن تصاعد أرباح البورصة المصرية إلى 47 مليار جنية خلال فترة المائة يوم تعتبر مؤشر على بدء التعافي الاقتصادي، وأن الجولات الخارجية للرئيس أسهمت في ضخ ما يقارب 10 مليار دولار قروض ميسرة وإيداعات واستثمارات خارجية.
- يري مؤيدو الرئيس أن الرضاء العام عن أدائه قد تصاعد مستندين لنتائج استطلاع مركز المعلومات التابع لمجلس الوزراء الذي أظهر 51.6% نسبة تأييد لما تحقق خلال المائة يوم، وكذلك نتائج استطلاع مركز بصيرة الذي أظهر تأييد 78% لأداء الرئيس من بينهم 58% يوافقون على انتخابه إذا أجريت الانتخابات وتأكيد 73% عودة الأمن و 56% تحسن أحوال المرور بينما لم تتجاوز نسب رصد التحسن في توافر الخبز 42% والوقود 33%.

2-2 آراء المعارضين:

في المقابل تؤكد مختلف التيارات السياسية المعارضة إخفاق الرئيس في الوفاء بالحد الأدنى من تعهداته خلال فترة المائة يوم الأولي وهو ما دفع اتحاد شباب الثورة وحركة 6 أبريل وبعض الأحزاب السياسية لتنظيم مظاهرات في 12 أكتوبر بمناسبة انتهاء المائة يوم دون معالجة أزمات ارتفاع الأسعار ونقص السلع الأساسية أو وضع حد أقصى وأدني للأجور، وتتمثل أهم ركائز موقف جبهة المعارضة فيما يلي²:

- يوضح مؤشر مراقبة الرئيس "مرسي ميتر" أنه لم يتمكن سوي من تحقيق 10 وعود ويعمل على تنفيذ 24 آخرين من إجمالي 64 تعهد، ورد في برنامجه الانتخابي للمائة يوم الأولي وأن نسبة الرضاء الشعبي وفق استطلاعات المؤشر لا تتجاوز 39%.

¹ محمد عبد الله يونس، مراجعة الاستحقاقات: أبعاد الجدل حول أداء الرئيس محمد مرسى في المائة يوم، القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية (RCSS)، السبت 13 أكتوبر 2012، انظر الرابط التالي: <http://rcssmideast.org>، اطع عليه يوم: 2013/07/08.

² محمد عبد الله يونس، نفس المرجع السابق.

- ترصد المعارضة تردي أداء الاقتصاد مع تصاعد معدلات البطالة بنسبة 13% ومعدلات التضخم بنسبة 9% وارتفاع عجز الموازنة العامة إلى 170 مليار جنية بنسبة 25% وتراجع قيمة الجنية المصري لأدنى مستوياته منذ 7 سنوات، وتنتقد اتجاه الحكومة المصرية لمعالجة تلك الأزمة بالاقتراض الخارجي، وتقليص الإنفاق الحكومي، بما أدى لارتفاع مفاجئ في الأسعار خاصة أسعار الوقود والسلع الغذائية بنسب تتراوح بين 15% و45% و120% وارتبط ذلك بأزمات نقص في مختلف السلع الحيوية.

- تعرض خطاب الرئيس في ذكرى انتصار أكتوبر لانتقادات حادة، لما تضمنه من نسب إنجاز غير دقيقة، حيث اعتبرها د. عبد المنعم أبو الفتوح "استنساخاً لظاهرة الأرقام العشوائية المفتقدة إلى السند والدقة".

3- أهم إنجازات الرئيس محمد مرسي خلال حكمه:

وفقاً لتقرير أصدرته رئاسة الجمهورية، تحت عنوان العام الأول - خطوات وتحديات (The First Year Steps and Challenges) بمناسبة مرور عام على تولي الدكتور محمد مرسي منصب رئيس الجمهورية، أكدت فيه أنه تم تحقيق عدد من النجاحات على الصعيد الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي وكان ذلك وفق مايلي¹:

فقد ارتفع معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي خلال الشهور التسعة الأولى من العام الحالي 2013 من 1.8 إلى 2.4، وارتفع إجمالي الاستثمارات التي تم تنفيذها خلال المدة نفسها من 170.4 إلى 181.9 مليار جنية. وجاء في التقرير أن عدد السائحين شهد زيادة خلال الفترة نفسها من 8.2 إلى 9.2 مليون سائح وزاد الناتج المحلي بسعر السوق من 1175.1 إلى 1307.4 مليار جنية.

أما بالنسبة للكهرباء، فقد بلغ الإنتاج 26.150 ميجاوات بينما بلغ الاستهلاك 28.280 ميجاوات، وبلغ العجز بذلك 2.13 ميجاوات نتيجة الزيادة غير المدروسة في أحمال الكهرباء ونقص الوقود أو انخفاض ضغط الغاز وعدم تنفيذ برامج الصيانة وتأجيل بعض مشروعات الإنتاج الجديدة والإفراط في متطلبات الرفاهية والسرقات.

أما فيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية (Social justice)، أشار تقرير رئاسة الجمهورية حول حصيلة عام من حكم الرئيس محمد مرسي إلى أن هناك 1.9 مليون موظف استفاد من رفع الحد الأدنى للأجور، كما استفاد 1.2 مليون معلم من الكادر الخاص بالمعلمين وأيضاً، استفاد 750 ألف إداري من تحسين أوضاع العاملين الإداريين بالتربية والتعليم والأزهر كذلك استفاد 150 ألف عضو هيئة تدريس و58

¹ رئاسة الجمهورية، العام الأول.. خطوات وتحديات، انظر الرابط التالي: <http://fr.scribd.com> ، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2013/07/08

ألف خطيب وإمام من تحسين أوضاعهم. وبالنسبة لمحدودي الدخل استفاد 1.2 مليون مواطن من العلاج على نفقة الدولة، واستفادت 90 ألف أسرة من مشروع ابني بيتك واستفادت 1.5 مليون أسرة من معاش الضمان الاجتماعي. وبالنسبة للمرأة والطفل، استفادت أكثر من 489 ألف امرأة من التأمين الصحي على المرأة المعيلة، كما استفاد 13.2 مليون طفل دون السن المدرسي من التأمين الصحي.

أما بالنسبة للعمال، استفاد 593 ألف عامل من تقنين أوضاع العمالة واستفاد 150 ألف عامل من مساندة المصانع المتعثرة وتم تأسيس 7367 شركة. وفيما يتعلق بالفلاح، تم إعفاء 52.5 ألف من صغار المزارعين المتعثرين من المديونيات واستفاد 2793 من صغار المزارعين من مشروع تنمية الصعيد. كما استفاد محدودي الدخل من دعم المواد الغذائية وبلغ عدد المستفيدين 67 مليون مواطن، وبلغ عدد المخابز المشاركة في منظومة الخبز الجديد 17356 مخبزا، تم توفير 74 مليار و400 مليون جنيه لدعم وتوفير المواد البترولية.

وتحت عنوان التحول الديمقراطي في عام أشار التقرير إلى انه تم إصدار الدستور بموافقة ثلثي الشعب في استفتاء تمت إدارته بنزاهة وشفافية وتم نقل سلطة التشريع إلى مجلس الشورى المنتخب إلى جانب حرص الرئيس على تنفيذ أحكام القضاء فيما يتعلق بسلطاته مثل سحب قرار عودة مجلس الشعب ووقف الدعوة للانتخابات البرلمانية. وفيما يخص الحوار الوطني أوضح التقرير أن الرئيس التزم بكل ما توصل إليه الحوار الوطني والمشاركة المجتمعية مثل تعديل الإعلان الدستوري وتعيين 90 من الأسماء المقترحة في مجلس الشورى. فبالنسبة لحقوق المرأة تم إجراء مبادرة الحوار وحماية المرأة وتنظيم حوار مجتمعي لصياغة حزمة من السياسات العامة للدولة للنهوض بوضع المرأة في مختلف المجالات والإعداد لمشروع لمواجهة العنف ضد المرأة والإعداد لإنشاء وحدة بوزارة الداخلية مختصة بجرائم التحرش وبكافة أنواع جرائم العنف ضد المرأة. وبالنسبة لحقوق الأقباط تم تعيين 14 قبطيا كأعضاء في مجلس الشورى وتفعيل المجلس الوطني للعدالة والمساواة. وفيما يتعلق بالحرية أشار التقرير إلى إطلاق سراح المدنيين المحكوم عليهم عسكريا بعد تشكيل لجنة حماية الحرية الشخصية وإلغاء الحبس الاحتياطي في قضايا النشر ، والعفو الشامل عن كل من حكم عليهم في بعض الجرائم التي ارتكبت أثناء ثورة 25 يناير بهدف مناصرة الثورة عدا جنایات القتل العمد وعدم وجود أي معتقل أو سجين. أما بالنسبة للعدالة الانتقالية تم تشكيل لجنة تقصي الحقائق وإنشاء نيابة الثورة وقد صدر تقريران كشفيا عن بعض الأدلة التي كان يتم طمسها ومن المتوقع أن تفيد في إعادة المحاكمات الجارية لرموز الفساد والإجرام. وفيما يتعلق بالشهداء والمصابين يتم تقديم التعويضات لأهالي الشهداء والمصابين كما توفر التعويضات لمن تعرضوا للتعذيب طوال سنوات حكم الرئيس السابق.

أما فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية (Foreign Affairs) ذكر التقرير أن الرئيس مرسي توصل إلى العديد من اتفاقات وبرامج التعاون مع الدول التي زارها، فخلال زيارته للسعودية تم الاتفاق على خط ائتمان لتمويل الصادرات السعودية غير النفطية لمصر بقيمة 750 مليون دولار، وتوقيع اتفاقية بقيمة 230 مليون دولار لتمويل ثلاثة مشروعات في مجال الصوامع وتجديد ظلمبات الري والشرب، كما بلغت الاستثمارات السعودية خلال العام 170 مليون دولار. كما تم الاتفاق خلال زيارة الرئيس مرسي للدوحة على تقديم قطر مساعدات لمصر بقيمة مليار دولار إلى جانب ثلاثة مليارات دولار أخرى في صورة سندات، وتعهد قطر بضخ استثمارات بقيمة ثمانية مليارات دولار في قطاعات الحديد والصلب وتوليد الكهرباء والسياحة، إلى جانب تقديم ثلاث شحنات غاز هدية للشعب المصري.

وخلال زيارة الرئيس للسودان تم الاتفاق على زراعة مليون فدان قمح بالمشاركة مع مصر، وافتتاح الطريق البري الشرقي بين البلدين وسرعة استكمال الطريق الغربي، وإقامة منطقة صناعية مصرية في الشمال السوداني على مساحة 2 مليون متر مربع.

وتم الاتفاق خلال زيارة مرسي لأنقرة على تقديم تركيا قرض لمصر بقيمة مليار دولار، وتمويل مشروعات في مجال الغزل والنسيج والنقل العام بقيمة مليار دولار، وتوريد 150 سيارة لجمع القمامة. وفي زيارة مرسي لبكين تم الاتفاق على قيام شركة تأييدا الصينية بتطوير المنطقة الصناعية شمال غرب خليج السويس، وتوقيع برنامج تنفيذي للتعاون في مجال الساحة ومنحة صينية لتمويل مشروعات البنية التحتية. كما تم الاتفاق خلال زيارة نيودلهي على زيادة الاستثمارات الهندية وتوثيق التعاون العسكري والسياحي ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في مصر، كما تم الاتفاق خلال زيارة باكستان على توسيع التعاون الاقتصادي، والاتفاق خلال زيارة روما على إنشاء منطقة صناعية إيطالية في مصر ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمبلغ 45 مليون يورو وإنشاء مخازن آلية جديدة بقيمة 50 مليون يورو. وفي برلين اتفق الرئيس مرسي مع الجانب الألماني على تمويل مشروعات لدعم البنية الأساسية في محافظات قنا و أسيوط وكفر الشيخ و الغربية، وتنمية المناطق العشوائية في مصر ووالت فاق على التعاون الصحي بين البلدين. كما أكد الرئيس مرسي أن مصر عادت بقوة إلى القارة الأفريقية وقام بزيارة إلى جنوب أفريقيا والسودان وأوغندا وأثيوبيا للمشاركة في القمة الأفريقية حيث التقى بالعديد من الزعماء الأفارقة لبحث توسيع التعاون في مختلف المجالات.

وتناول التقرير الذي صدر تحت عنوان "العام الأول - خطوات وتحديات " العلاقات الخارجية، مؤكدا إن أهداف وثوابت السياسة الخارجية هي الحفاظ على الأمن القومي المصري وإقامة علاقات متوازنة واستعادة دور مصر إقليميا ودوليا وزيادة الاستثمارات الأجنبية لدعم الاقتصاد المصري. وتطرق التقرير إلى المسارات الجديدة لعمل السياسة الخارجية المصرية التي أطلقت العام الماضي التي

تتلخص في تعزيز وتعظيم التواصل مع المصريين في الخارج والربط بين المؤسسات الرسمية المختصة والمراكز البحثية وتأسيس منتدى السياسة الخارجية كأول مركز فكر رسمي للدولة المصرية لدعم صنع قرارات السياسة الخارجية المصرية وتفعيل دور مجالس رجال الأعمال المشتركة. وفيما يتعلق بالمسارات الجديدة المستهدفة للعام القادم أشار التقرير إلى مشاركة مؤسسات المجتمع وتفعيل أدوات الدبلوماسية الشعبية والاستفادة من مصادر القوة الناعمة المصرية وتحقيق التواصل بين المواطن ومؤسسات صنع السياسة الخارجية وتفعيل دور الأزهر والكنيسة في السياسة الخارجية المصرية.

كما تطرق التقرير إلى جهود تحسين الأوضاع الأمنية ومكافحة الجريمة فأشار إلى أنه تم خلال العام ضبط 52 مليون ومائة ألف لتر بنزين مكهربة، و 380 مليون ونصف المليون لتر سول آر مهربة، و 159 مليون كيلوجرام مواد تموينية مهربة، ومليون ومائة ألف أسطوانة بوتاجاز مهربة. وتم أيضا ضبط 300 مليون قرص ترامادول و 786724 كيلوجرام بانجو و 325060 كيلوجرام حشيش و 6121 كيلوجرام هيروين و 749 كيلوجرام أفيون ، كما تم ضبط 358 حالة اختطاف من أصل 472 حالة بنسبة نجاح 76 في المائة، وضبط 342 بؤرة إجرامية و 2435 عنصرا إجراميا و 15591 سيارة مسروقة. كما أنه سقط خلال عمليات حفظ الأمن أكثر من 85 شهيدا من رجال الشرطة و 4538 مصابا وتعرضت 50 سيارة للإتلاف.

مطلب ثاني: تحديات التحول الديمقراطي في عهد مرسي:

جاء الرئيس محمد مرسي إلى السلطة، ليحكم مصر عن طريق انتخابات حرة ونزيهة، جعلته بذلك أول رئيس مدني منتخب من طرف الشعب. لكن هذا الرئيس المدني الذي لم تدم رئاسته للدولة المصرية التي عانت من ويلات الديكتاتوريات العسكرية (The Military dictatorships) إلا فترة وجيزة قدرت بسنة واحدة، خلال هذه السنة من الحكم واجه الرئيس محمد مرسي عدت عقبات ومعوقات منعتة من السيطرة على الوضع، ومن بين أهم هذه التحديات ما يلي:

1- التحديات الاقتصادية:

إن أول أمر يمكن الإشارة إليه قبل الحديث عن المعوقات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية هو أن مصر عاشت فترات متتالية من الأزمات السياسية والاقتصادية التي من شأنها أن تؤثر وبشكل سلبي أمام النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاه الاجتماعي أو بالأحرى التحسن المعيشي والقضاء على البطالة. هذه الأزمات شكلت خلفية قاسية (Harsh background) تولدت عنها جملة من التحديات والمعوقات التي حالت دون تحقيق مرسي لبرنامجهم. ومن بين هذه المعوقات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية مايلي:

- إن من بين أهم العوائق التي وقفت أمام الرئيس مرسي اقتصاديا خضوع الاقتصاد المصري لشبكة واسعة من الاقتصاديين ورجال الأعمال الذين يرتبطون بنظام مبارك والدولة العميقة (The Deep

(State) التي يديرها المجلس العسكري، ولن يكون هؤلاء، أو قطاع واسع منهم على الأقل، في وارد تقديم خدمة مجانية لمرسي أو التعاون معه على طريق إنجاز مشروعه الذي يتناقض مع البناء المصلحي العميق الذي دشناه خلال العقود الماضية وما نالوه من حظوة وتسهيلات وامتيازات هائلة على حساب مبادئ العدالة والقانون وعلى حساب المواطن المصري البسيط الذي ازداد فقرا وبؤسا يوما بعد يوم في ظل حكم النظام السابق وسياساته الاقتصادية الفاسدة¹.

- إن من بين المشاكل الأكثر إلحاحاً التي تواجه الرئيس الجديد من الناحية الاقتصادية هي استمرار تدهور الوضع المالي للبلاد منذ بداية الثورة في يناير 2011. فاحتياطي البنك المركزي أخذت في التناقص بمعدل 1.4 مليار دولار في الشهر، وقد وصلت في 2012 إلى ما يقدر بنحو 40 في المائة من قيمتها التي كانت عليها في يناير 2011.²

- حجم الدين الخارجي على مصر، يبلغ 34 مليار دولار، أي ما يعادل 207 مليار جنيه، كما أن حجم الدين المحلي يبلغ 1.2 تريليون جنيه، وهو ما يعني أن إجمالي الدين العام يبلغ 1.4 تريليون جنيه، والمشكلة أن هذا الدين يكلف الحكومة في الموازنة سنوياً أقساطاً وفوائد تبلغ 92.5 مليار جنيه (بما فيها قسط سداد أصل الدين). كما تبلغ قيمة الفوائد السنوية 134 مليار جنيه، أي أن إجمالي الفوائد والأقساط السنوية تبلغ 227 مليار جنيه، وخطورة هذا- أن حجم الإنفاق في الموازنة الحكومية يبلغ 635 مليار جنيه، يُخصم منها بداية 227 مليار جنيه، عبارة عن فوائد وأقساط، وهو ما يوازي 36٪ من الموازنة.³

- سيطرة الجيش على جزء كبير من اقتصاد الدولة فهو يستفيد من الوصول التفضيلي إلى الأسواق العامة، مثل توفير أجهزة الكمبيوتر والتموين الغذائي للوزارات، أو بناء الطرق ومشاريع البنية التحتية الأخرى. كما راكم الجيش، في المراتب العليا على الأقل، ثروة كبيرة، وتمتع بالوصول المجاني أو المدعوم إلى الفنادق الراقية أو النوادي الأنيقة التي كانت تقسم بحسب الفرع التابعة له في القوات المسلحة.

- مني الاقتصاد المصري بضربات موجعة بعد سحب نصف الاحتياط النقدي وازدياد العجز في الموازنة إثر تراجع الاستثمار الأجنبي وتوقف السياحة وانخفاض العائدات من قناة السويس وازدياد

¹ مؤمن بسيسو، مرسي.. تحديات ما بعد الفوز، الجزيرة نت: المعرفة(مقالات رأي)، الخميس 2012/07/05، انظر الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/opinions> ، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2013/07/10.

² زينب أبو المجد، وآخرون، رئيس مصر الجديد التحديات السياسية والاقتصادية، بيروت: مركز كارينغي للشرق الأوسط، 22 جوان 2012، انظر الرابط التالي: <http://carnegie-mec.org/events/?fa=3741>، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2013/07/11.

³ همام سرحان، التحدي الاقتصادي.. الاختيار "الأصعب" للحكومة المصرية، سويس انفو، 25 جويليا 2012، انظر الرابط التالي: <http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=33087854>، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2013/07/11.

معدلات البطالة. ولن يمكن التغلب على هذه المشكلات الجوهرية في القريب المنظور لأن استعادة الاقتصاد المصري عافيته مرتبطة بالاستقرار الأمني والسياسي.¹

2- التحديات السياسية:

تعتبر التحديات السياسية التي واجهت الرئيس محمد مرسي في حكمه من أصعب التحديات، ذلك لان المشاكل الاقتصادية والاجتماعية يمكن مناقشتها والوصول إلى حلول ترضي الأطراف من سلطة ومجتمع وحتى جماعات الضغط، لكن بالنسبة للاختلافات السياسية فهي التي مثلت أهم التحديات، اعتبارا بان مصر بلد يمثل قوة بشرية هائلة، ومجتمع متصدع يحوي أغلبية مسلمة مقسمة إلى متشددين ومعتدلين، بالإضافة إلى العلمانيين، وأقلية مسيحية متمثلة في الأقباط. هذا التصدع الاجتماعي أدى بدوره إلى اختلافات سياسية وعدم توافق سياسي ولد بدوره جملة من التحديات السياسية التي أثرت على نظام الرئيس محمد مرسي وكان من بين أهم هذه التحديات مايلي:

1-2 تواصل الثورة:

إن استقالة حسني مبارك في فبراير 2011 لم تكن تعني نهاية الثورة. فتلك الاستقالة لم تؤدي سوى إلى نقل الثورة إلى مرحلة جديدة، حيث يتعين على الشعب أن ينتخب حكومة جديدة ويؤسسها². وجاءت هذه الحكومة الجديدة بقيادة الرئيس المنتخب محمد مرسي من طرف الشعب المصري على اختلاف توجهاته وأطيافه، فبالرغم من ذلك إلا أن هذا الرئيس المنتخب واجه العديد من المعوقات والتحديات التي حالت دون تحقيقه لبرنامج الرئاسي، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الفارق الضئيل في نسبة الفوز لمرشح الحزب الإسلامي حزب الحرية والعدالة (FJP) محمد مرسي على منافسه أحمد شفيق لم يكن من محض الصدفة، فرغم أن الفريق أحمد شفيق هو أحد أهم أعمدة المؤسسة العسكرية التي سيطرت على السلطة لعقود طويلة، ورغم انه كان قد شغل عدة مناصب حساسة في النظام السابق أهمها منصب رئيس الوزراء في الفترة ما بين، الشيء الذي يجعله احد رموز النظام السابق. إلا انه حصل على نسبة لا تقل بكثير على منافسه محمد مرسي والذي فاز بمنصب الرئيس، وهو ما يفسر عدم قابلية نصف المجتمع المصري تقريبا لمرشح حزب الحرية والعدالة (FJP) الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين (MB)، الشيء الذي دفع بهذه الفئات المعارضة للرئيس محمد مرسي من الخروج إلى الشوارع والتظاهر ضده في العديد من المناسبات.

¹ عبد الله محمد القاق، "تحديات أمام مرسي"، جريدة الزمان الدولية، العدد 4241، 2012/7/3، انظر الرابط التالي: <http://www.azzaman.com/?p=9264>، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2013/07/11.

² زينب أبو المجد، وآخرون، نفس المرجع السابق.

- مظاهرات 25 يناير 2013، والتي تزامنت مع الذكرى الثانية لثورة 25 يناير، والتي احتشدت ضد نظام مرسي بصفة عامة، تعبيراً منهم على أنه أخفق في تحقيق ما وعد به من إنجازات، إلا أن السبب المباشر لهذه المظاهرات كان الإعلان الدستوري الذي أصدره في 22 نوفمبر 2012.
 - في 30 يناير 2013 ووسط أجواء من التوتر الأمني والسياسي في مختلف أرجاء مصر احتشد آلاف المعارضين للرئيس المصري محمد مرسي في ميدان التحرير رمز ثورة الخامس والعشرين من يناير، وبعد عام من استلامه للحكم يواجه ثورة شعبية اتخذت لنفسها اسم حملة "تمرد" Tamarod¹ والتي جمعت أكثر من 15 مليون توقيعاً على عريضة الدعوة لسحب الثقة من إدارة مرسي، والمطالبة بانتخابات رئاسية جديدة بثلاث سنوات قبل أن ينهي مرسي عهده².
 - عدم الإصغاء من طرف المعارضة المتمثلة بالأخص في حركة تمرد، وجبهة الانقاص الوطني (NSF) للتفاوض مع الرئيس من أجل الاتفاق والوصول إلى حل يرضي الأطراف، رافضة بذلك أية دعوة للمشاركة في الحكم³.
- 2-2 الانقلاب ضد مرسي:**

إن الخلاف بين مؤسسة الرئاسة والقوات المسلحة في مصر لم يبدأ بخروج الشعب إلى الميادين للمطالبة برحيل نظام الإخوان، ولكنه يرجع إلى يوم 17 جوان عندما أصدر المجلس العسكري (SCAF) الذي كان يدير شؤون البلاد حينئذ إعلاناً دستورياً مكملاً يحمل بين مواده الكثير من القيود على سلطات الرئيس الذي كان من المنتظر انتخابه وقتها، وهو الأمر الذي دفع محمد مرسي إلى إلغاء هذا الإعلان الدستوري، للتخلص من هيمنة الجيش على السلطة⁴. كما قام بالعديد من الإجراءات التي من شأنها التقليل من دور أو بالأحرى هيمنة المؤسسة العسكرية سياسياً.

فبعد الذي شهدته مصر من ثورة ضد الرئيس محمد مرسي من طرف معارضيه من جهة، ومؤيديه من جهة أخرى، وبعد فترة وجيزة عن موعد إنذار الـ 48 ساعة الذي كان وجهه للقوى السياسية بالتوافق، ظهر وزير الدفاع المصري الفريق عبد الفتاح السيسي (Abdel Fattah Sisi)، القائد العام للقوات المسلحة، ليعلن الإطاحة بالرئيس المنتخب، د. محمد مرسي. فقد حرص السيسي على أن يحاط في ظهوره بشيخ الأزهر وبابا الأقباط، كما بممثل جبهة الإنقاذ محمد البرادعي، واثنين من حركة تمرد، ورئيس حزب النور السلفي، ليعطي الانطباع بأن إعلانه عن الإطاحة بالرئيس وتعطيل العمل بالدستور

¹ سائد العزة، تمرد.. الفرصة الأخيرة لمرسي والأولى لمصر، منبر القدس، السنة الخامسة والعشرون، العدد 7477، الأربعاء 03 / 07 / 2013، ص 17.

² Jeremy M Sharp, **Egypt: Background and U.S. Relations**, CRS Report for Congress, 27 June 2013, p03.

³ مركز الجزيرة للدراسات: تقدير موقف، معضلة الانقسام: خيارات مصر بعد 30 يونيو، 2 جويليا 2013، ص 03.
⁴ وليد أبو السعود، صيف ثوري ساخن في بلاد النيل: مصر فرعونية... قبطية... إسلامية... لا إخوانية، يومية العرب، السنة الخامسة والثلاثين- العدد 9262، الجمعة 05/07/2013، ص 07.

هو تعبير عن الإرادة الشعبية واستجابة لمطالب المتظاهرين ضد الرئيس. ولكن قرار الإطاحة بكل ملابساته يواجه معضلة افتقاد أي أساس قانوني أو دستوري.¹ وبمجرد إزالة محمد مرسي عن السلطة، يدعي رئيس أركان الجيش المصري عبد الفتاح السيسي عدلي محمود منصور (Adly Mahmoud Mansour)، رئيس المحكمة الدستورية العليا، كرئيسا للمرحلة الانتقالية، مع ولاية الإشراف على صياغة دستور جديد، وإجراء انتخابات جديدة.² وهو ما أدى إلى توتر الأوضاع، والدخول في فترة انتقالية جديدة أكثر تعقيدا، واشد نزاعا من سابقتها، لأنه من جهة يعتبر الرئيس محمد مرسي ومؤيدوه أن ما تم يعتبر انقلابا وخرقا للشرعية نظام استمدها من الدستور، ومن جهة أخرى يعتبره معارضي هذا النظام انه ثورة أخرى لإنقاذ ثورة 25 يناير من نظام دكتاتوري في حلة جديدة.

¹ مركز الجزيرة للدراسات: تقدير موقف، الإطاحة بمرسي: المسارات والمآلات المحتملة، الثلاثاء 09 جويليا 2013، ص01.

² Dean Andromidas, **Egyptians Move Against Muslim Brotherhood**, Executive Intelligence Review's(EIR), JuLy12, 2013, pp22-24, p22.

خلاصة الفصل الثالث

Summary

عرفت هذه المرحلة من الدراسة، والتي بدأت من 2005 إلى 2013 ثلاث فترات مهمة، استهلكت بالسنوات الأخيرة من نظام حسني مبارك بالإضافة إلى أهم محطة من محطات هذه الفترة الأولى وهي ثورة 25 يناير 2011، هذه السنوات الست تقريبا التي أعقبت أول انتخابات رئاسية تعددية شارك فيها عشرة مرشحين تنافسوا فيها على أهم وأعلى منصب في الدولة، انتهت بفوز ساحق لحسني مبارك بنسبة تفوق 88٪، هذا الفوز الذي افرز عهدة جديدة من التسلط والدكتاتورية، كما شهدت هذه الفترة انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى في 2007، وانتخابات برلمانية في 2010، بحيث شهدت كلا من هذه الانتخابات غشا وتزويرا لصالح الحزب الوطني الحاكم، فقد كان يستحوذ في كل منها على الأغلبية الساحقة، وكنتيجة لتلك التجاوزات وغيرها، والتي دفعت بالشعب المصري للخروج في مظاهرات واحتجاجات شعبية متعددة في تلك الفترة، ترجمت إلى ثورة شعبية لم يعرف العال العربي مثلها من حيث العدد ومن حيث الهدف، فلم تصمد أكثر من ثمانية عشر يوم حتى أطاحت برأس النظام المستبد في 11 فبراير من نفس السنة.

ثم جاءت الفترة الثانية من هذه المرحلة وهي الفترة الانتقالية والتي عرفت سيطرة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة (SCAF) باعتباره السلطة الحاكمة، بعدما تم تسليمه لها من قبل مبارك بعد استقالته مباشرة، فقد استغرقت هذه الفترة أكثر من خمسة عشر شهرا والتي تمت إطالتها من طرف المجلس العسكري، بحيث شهدت وتحت تنظيمه ورقابته نوعين من الانتخابات، انتخابات برلمانية شملت مجلسي الشعب والشورى، وانتخابات رئاسية. وكانت قد أجريت انتخابات مجلس الشعب المكون من 498 مقعدا على ثلاث مراحل، أما بالنسبة لانتخابات مجلس الشورى فقد أجريت على مرحلتين. وشهدت هذه الانتخابات البرلمانية من حيث نتائجها سيطرة تامة للأحزاب الإسلامية، أما الانتخابات الرئاسية فقد أجريت على جولتين، وكان الفوز فيها في الأخير لمرشح حزب الحرية والعدالة محمد مرسي العياط بفارق ضئيل لم يتعدى 3٪.

أما بالنسبة للفترة الثالثة من هذه المرحلة فقد شهدت تولي الرئيس المنتخب محمد مرسي للحكم لسنة كاملة، والإطاحة به من طرف قيادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة بعد ثورة شعبية قامت ضده، وبعد فشله حسب معارضيه في تحقيق ما وعد به، وما جاء كمطالب شعبية قبل وأثناء وبعد ثورة 25 يناير، وهو ما أدى إلى توتر الأوضاع، والدخول في فترة انتقالية جديدة، خلفت ورائها آلاف الضحايا والمعتقلين والمشردين.

خاتمة

إعتبار بأن الديمقراطية من بين أهم المواضيع التي نادى بها الأمم جراً ما عانتها من طغيان واستبداد وتعسف من قبل أنظمت حكوماتها المتسلطة، وباعتبار أن التحول نحو هذا النوع من الأنظمة أصبح ضرورة من الضرورات الملحة، التي تتناسب مع التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ولأنها عملية تتطلب مسارا طويلا تحكمه جملة من القواعد والضوابط، التي من شأنها تثبيت وتوطيد هذه العملية الديمقراطية، فإن هذه الأخيرة أصبحت مطلب الشعوب عبر أرجاء المعمورة.

فبعد الاطلاع على أهم الأدبيات المتعلقة بالديمقراطية وبالتحول الديمقراطي، يمكن الإشارة إلى أن التحول الديمقراطي حسب المفهوم العام أو الإجرائي أو حسب المفهوم الذي تم استنتاجه أو استخلاصه من الدراسة، فهو الانتقال من أنظمة ديكتاتورية، تسلطية، مستبدة، نحو أنظمة ديمقراطية، تعترف بحقوق شعوبها، وتحترم الحريات على اختلاف صورها وأنواعها، وتكرس مبدأ التداول على السلطة، وفق اطر واليات تستند إلى رأي الجماعة وتخضع له.

وبمحاولة لتطبيق هذا النوع من الظواهر السياسية في هذه الدراسة ألا وهي ظاهرة التحول الديمقراطي على دولة عربية وهي دولة مصر، المعروفة بكثافتها الديمغرافية، وتشعب ثقافتها الاجتماعية، وتعدد أطيافها الدينية والسياسية، والتي عانت من ويلات الطغيان والاستبداد، لأنظمة توالى على حكمها لعقود طويلة، وتحت سيطرة كاملة للسلطة من قبل المؤسسة العسكرية لأكثر من ستة عقود، وذلك بعد الانقلاب الذي قام به الضباط الأحرار ضد الملك فاروق الأول في 23 جويليا 1952 بحيث تم قلب نظام الحكم من ملكي إلى جمهوري، وبالتالي أصبحت المؤسسة العسكرية هي الحامي الشرعي للبلاد المصرية وللشعب المصري، فتوطدت العلاقة بين هذه المؤسسة وهذا الشعب، فتوالى بذلك رئاسة الدولة المصرية بقيادة مجموعة من العسكريين أو الضباط، بدأت برئاسة محمد نجيب، ثم تلاه بعد ذلك جمال عبد الناصر، وبعد ذلك جاءت رئاسة محمد أنور السادات، ثم حكم مصر آخر رئيس عسكري وهو محمد حسني مبارك، الذي حكم مصر لمدة تفوق الثلاثة عقود. إلى أن جاءت ثورة 25 يناير التي أنهت هذه السيطرة العسكرية على كرسي الحكم، وتسلم عن طريقها الرئيس المدني محمد مرسي العياط مقاليد السلطة، والذي تم انتخابه من طرف الشعب المصري بكل حرية ونزاهة، وكان بذلك أول رئيس مدني يحكم مصر.

فمن خلال ما سبق، ويربط هذه التوطئة بالنتائج التي سيتم استنتاجها أو استخلاصها، يتوجب الوقوف عند أهم محطات هذه الدراسة، من مشكلة للبحث تم طرحها كتساؤل شامل لمعرفة ما يتوجب معرفته في هذه الدراسة من قواعد معرفية نظرية ومدى تطابقها بالحقائق الواقعية، وإتباع هذه الإشكالية بمجموعة من الفرضيات التي تعتبر كإجابات أولية أو مبدئية لهذه الإشكالية، والتي سيتم إما التأكيد والبرهنة على صحتها، أو تفنيدها، وتأكيد عدم صحتها.

فقد استهلكت هذه الدراسة بالمشكلة البحثية التالية:

- إلى أي مدى تم التحول الديمقراطي في مصر؟ وما هي أهم التحديات التي واجهته؟

وبعد التدقيق في هذه الإشكالية، ومحاولة تفتيتها وتشتيتها إلى جزئيات، وإتباعها بمجموعة من التساؤلات الجزئية، التي من شأنها تسهيل عملية الإجابة على هذا التساؤل أو هذه الإشكالية العامة، والتي تحتمل العديد من الإجابات، وفق مجموعة من الفرضيات تمت صياغتها كالتالي:

- إن من بين أهم آليات التحول نحو الديمقراطية، الإصلاحات السياسية والاقتصادية، التي تستند إلى عملية التغيير والتحول من الداخل " The Transformation From The Inside " ، بحيث يكون ذلك عن طريق النخبة الحاكمة التي تقدم بعض التنازلات للسلطات التي كانت تستحوذ عليها، والقيام ببعض الإجراءات التغييرية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وبالتالي كلما كانت الإصلاحات السياسية والاقتصادية ذات طابع اجتماعي، كلما ساعدت على التحول الديمقراطي.

- عرف العالم منذ القدم العديد من الثورات الشعبية، التي تم عن طريقها القضاء على الأنظمة الدكتاتورية واستبدالها بأنظمة ديمقراطية، والتحول نحو هذا النوع من الأنظمة، وفق هذا النوع من الآليات خاصة في مرحله الأولى، إنما يؤكد على مدى مساهمة هذه الأخيرة في تحرير شعوبها من طغيان واستبداد أنظمتها وتحويلها نحو نظم ديمقراطي أكثر تفهما لواقعها، واستجابة لمطالبها. وهو ما يؤكد انه كلما كانت هناك ثورة شعبية، كلما أدت إلى تحول ديمقراطي.

وللإجابة على الإشكالية العامة وعلى التساؤلات الجزئية التابعة لها، وذلك بالاستناد على فرضيات الدراسة، من خلال تحليلها والتقيب فيها، والوصول إلى استخلاص نتائج إما تؤكد أو تنفي صحة هذه الفرضيات.

فبالرجوع إلى الفرضية الأولى التي تستند إلى الاعتبار بأن الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تخدم المجتمع باختلاف طبقاته، هي التي تؤدي بالضرورة إلى تحول ديمقراطي. فبالنسبة لصحة هذه الفرضية، فهي من الناحية النظرية صحيحة، إلا أنه في محاولة لتطبيقها على النموذج المصري خاصة في نظام ديكتاتوري مثل نظام حسني مبارك، فتعامل مبارك مع ما هو ديمقراطي جاء وفق خطط براغماتية نفعية، بحيث حرص الرئيس حسني مبارك في أوائل حكمه على أن يتعرف على حقيقة الوضع الاقتصادي المصري، بحيث دعا إلى عقد مؤتمرات اقتصادية، وقام بالتخطيط لعدد خطط وبرامج اقتصادية، وكان ابرز هذه المؤتمرات مؤتمر فبراير 1982، والذي شارك فيه العديد من الاخصائين الاقتصاديين، والذي ناقشوا فيه الكثير من الأمور المهمة التي من شأنها المضي قدما بالاقتصاد المصري نحو تحقيق الأهداف، وذلك بالمحافظة التامة على المقومات الرئيسية للاقتصاد المصري بقيادة القطاع العام والقطاع الخاص والتنسيق بينهما والاستمرار في سياسة الانفتاح والتعاون الدولي الخارجي. وكذلك

أكدوا فيه على الاهتمام، والتركيز على خلق فرص للعمالة الحقيقية المنتجة، بدلا من تكديس التوظيف العاطل، والعمل على تحسين توزيع الدخل ورعاية الطبقات الأقل دخلا، وضمان التنسيق بين عوامل الإنتاج المختلفة من موارد مالية وبشرية ذات مهارة، وكفاءة عالية، كما أكدوا فيه على ضرورة دعم القطاعين الزراعي والصناعي. وعلى القطاع الخاص بما يتفق مع ضمان الاحتياجات الضرورية للشعب، ورفع المستوى التكنولوجي، وتشجيع الاستثمارات الخارجية. وكنيجة للإجماع في هذا المؤتمر جاءت بعد ذلك كل من الخطتين الخمسيتين الأولى والثانية، بحيث جاءت الأولى من 1982 إلى 1987، أما الثانية فقد جاءت من 1987 إلى 1992، واللتي كانتا مخيبتين لأمل الشعب المصري، بحيث زادت فيهما الدولة من الإنفاق العام مما أدى إلى تراكم الديون الخارجية من جهة وتوسيع الفجوة بين طبقات المجتمع المصري من جهة أخرى، خاصة الطبقة الوسطى منه التي تأثرت بنظام الخصخصة الذي خدم إلى حد كبير رجال الأعمال والمستثمرين، والطبقات الأخرى ذات النفوذ الاقتصادي والسياسي. وحتى بالنسبة لإصلاحات ما بعد 1991 والتي جاءت وفق ثلاثة أجيال، والتي جاءت لتنفيذ برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي تحت تسمية "الإصلاح الاقتصادي"، وما تنطوي عليه من انفتاح وتحرير لآليات اقتصاد السوق، والذي جاء نتيجة لضغوط وتوجيهات قوى ومؤسسات خارجية وخاصة صندوق النقد والبنك الدوليين، إلا أنها ورغم كل هذه الضغوط الداخلية والخارجية، فكل هذه الإصلاحات الاقتصادية التي جاءت تحت غطاء الديمقراطية لم تكن لتخدم الشعب المصري بكل فئاته وطبقاته، بل زادت من تعميق الفجوة بين الطبقات وزادت من الفقر والبطالة، وتم عن طريقها قمع الطبقة الوسطى التي تمثل غالبية الشعب المصري، بل وأكثر من ذلك فقد خدمت طبقة رجال الأعمال والمستثمرين الذين كانت لهم علاقة بالحزب الحاكم والرئيس مبارك ونجله جمال.

أما بالنسبة للإصلاحات السياسية في فترة نظام مبارك الذي بقي في الحكم لأكثر من ثلاثة عقود، لم تكن إلا مع بداية حكمه، بحيث قام بإطلاق صراح المعتقلين السياسيين من معارضين لنظام سابقه أنور السادات، وأطلق العنان لبعض الحريات، كحرية إنشاء الأحزاب السياسية وحرية الصحافة... أو مع السنوات الأخيرة من حكمه، حينما أحس بخطر التهديد الذي لاحقه عن طريق اشتعال الاعتصامات، والمظاهرات الشعبية. فقد قام بمجموعة من التعديلات الدستورية التي أعطت نوعا من الحريات، وأهم هذه التعديلات الدستورية تعديل المادة 76 من الدستور، والتي تعطي حق الترشح للرئاسة لكل من له الحق في ذلك، بعدما كان يعتمد نظام الاستفتاء الشعبي، والذي حاز به مبارك الرئاسة وتصويت الشعب "بنعم" لأربع عهديات متتالية حتى سنة 2005، بحيث أجريت أول انتخابات رئاسية تعددية، شارك فيها عشرة مرشحين، وفاز فيها حسني مبارك بأغلبية الأصوات ونسبة 88.6%، وكان أبرز المنافسين لمبارك في هذه الانتخابات مرشح حزب الغد أيمن نور (Ayman Nour) الذي حصل على المرتبة

الثانية بنسبة 7.3% وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بمبارك، مما أدى به إلى الخروج في مظاهرة سلمية في اليوم التالي منددا فيها بتزوير هذه الانتخابات. أما على الصعيد البرلماني، فقد عرف هذا النوع من الانتخابات سيطرة للبرلمان من طرف الحزب الوطني الديمقراطي (NDP) برئاسة حسني مبارك منذ مجيء هذا الأخير للحكم، فقد جاءت الانتخابات البرلمانية لعام 2005 سابقة للانتخابات الرئاسية، والتي شارك فيها العديد من القوى والأحزاب السياسية، كان أبرزها جماعة الإخوان المسلمين (MB)، التي حققت نتائج معتبرة من خلال فوزها ب 88 مقعدا من أصل 444 مقعدا بنسبة 19.9%، بحيث جاءت في المرتبة الثانية من حيث تحقيق أكبر نسبة مقاعد بعد الحزب الوطني الديمقراطي (NDP)، الذي حقق فوزا ساحقا بحصوله على 141 مقعدا بنسبة 32.6%، والتي وصلت إلى 311 مقعد، وبنسبة 72%، بعد انضمام 170 فائزا في هذه الانتخابات إلى هذا الحزب، وبالإضافة إلى العشرة مقاعد المعيّنين من طرف الرئيس وصلت النسبة إلى 74.3%. كما أن هذه الانتخابات شهدت العديد من التجاوزات فيما يخص الغش والتزوير بأنواعها رغم الرقابة القضائية والحضور الأمني، كما شهدت هذه الانتخابات ظاهرة المرشحين المستقلين الذين انظموا إلى الحزب الوطني الحاكم فيما بعد. وهي كلها نتائج لاتخدم إلا طرف واحد ألا وهو الحزب الوطني الديمقراطي وبالتالي الرئيس حسني مبارك.

أما بالنسبة للانتخابات البرلمانية لسنة 2010، فقد مرت بنفس السيناريو الذي مرت به سابقتها، بل وأكثر من ذلك، بحيث حقق فيها الحزب الوطني الديمقراطي نتيجة ساحقة بنسبة 97% فقد مورس فيها كل طرق الغش والتزوير بالنسبة للنتائج، وكأنما خلت من أي معارضة، بالإضافة إلى انتهاك حقوق القضاء المصري في الإشراف على الانتخابات، مع تزايد في العنف من طرف البلطجية ورجال الأمن.

في الختام يمكن القول أن الإصلاحات السياسية التي جاء بها مبارك في إطار برنامج الإصلاح الديمقراطي، لم تكن لأجل خدمة الشعب المصري، أو لأجل الصالح العام، خاصة منها ما هو متعلق بإصلاح النظام الانتخابي والانتخابات. هذه الأخيرة التي تعتبر أساس تكريس التعددية والتحول نحو الديمقراطية، فقد جاءت جل التعديلات الدستورية لسنة 2005 أكثر تقييدا للحريات، بحيث اشتملت على مجموعة من الشروط التعجيزية التي ضيقت من مجال الترشح والتنافس على الصعيدين الفردي والحزبي على حد سواء في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، بحيث أصبح المجال مفتوحا أمام مجموعة قليلة من المرشحين و الأحزاب السياسية للتنافس والتداول على السلطة.

أما فيما يخص الفرضية الثانية التي تؤكد على أنه كلما كانت هناك ثورة شعبية أدت إلى تحول ديمقراطي، فهذه الفرضية صحيحة من الناحية النظرية، وذلك بالرجوع إلى أهم الأدبيات التي تؤكد صحة هذه الفرضية نظريا، أما من حيث تطبيقها على هذا النموذج الدراسي المصري، فقد حققت إلى حد ما ثورة 25 يناير هدفها في تحول النظام المصري من دكتاتوري إلى ديمقراطي.

فاعتبارا بان الثورة من بين أهم آليات التحول نحو الديمقراطية، ومن خلال استقرار تاريخي للثورات التي ساهمت بشكل فعال في تحول الأنظمة نحو الديمقراطية، وكبداية لانطلاق موجات التحول الديمقراطي حسب صامويل هنتغتون (Samuel Huntington) من القارتين الأمريكية والأوروبية بثورتين في أواخر القرن الثامن عشر، بدأت أولاهما في ابريل 1775 ضد الاستعمار البريطاني والتي دامت حوالي ثمان سنوات وذلك بعد اعتراف بريطانيا باستقلال الولايات المتحدة الأمريكية وكان ذلك وفق معاهدة تمت بينهما هي معاهدة باريس (Treaty of Paris) في 3 سبتمبر 1783، وجاءت الثانية ضد النظام الملكي المطلق في 1789، ودامت حوالي عشر سنوات، والتي حقق فيها التيار الثوري نتائج ايجابية بإقامة نظام جمهوري متشدد. وبعد أكثر من قرنين من الزمن شهد العالم العربي موجة أخرى رابعة أو خامسة للتحول الديمقراطي مع بداية العشرية الثانية من القرن الواحد والعشرين، دائما وعبر مجموعة من الثورات التي أطاحت بأنظمة دولها الدكتاتورية التي تشبثت بالحكم فيها لمدد طويلة، بدأت بالثورة في تونس، ثم الثورة المصرية، ثم في ليبيا، واليمن وسوريا. فقد جاءت ثورة مصر في 25 يناير 2011 لأجل الكشف عن هذه الحقيقة وتأكيدا للعالم، بحيث أطاحت بنظام حسني مبارك الذي دام لأكثر من ثلاثة عقود، وأنهت بذلك كابوس الاستبداد والظلم، والاستحواذ على السلطة بوجهيها الرئاسي بزعامة حسني مبارك والبرلماني عن طريق الحزب الوطني الديمقراطي (NDP)، بقيادة وتحت سلطة نفس الشخصية والتمثلة في الرئيس محمد حسني مبارك، وعدم نقلها وتوريثها لنجله جمال، بل وأكثر من ذلك فقد أعطت الفرصة للمدنيين للتداول على السلطة بعدما كانت حكرا على العسكريين دون غيرهم، منذ أن بدا النظام الجمهوري مع تولي محمد نجيب الرئاسة في جوان 1935، بحيث أصبح أول رئيس مدني يحكم مصر هو الدكتور محمد مرسي الذي تولى بذلك زمام الأمور بفوزه في الانتخابات الرئاسية في 24 جوان 2012، وقد تولى منصب رئيس الجمهورية رسميا في 30 جوان 2012 بعد أداء اليمين الرئاسي. وكان ذلك بعد تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة (SCAF) للسلطة في المرحلة الانتقالية، والتي دامت لسنة ونصف، اصدر فيها العديد من القرارات والتعديلات الدستورية، واشرف فيها على أهم محطة في هذا التحول الديمقراطي المصري ألا وهي الانتخابات الرئاسية.

إلا أن هذا الرئيس الجديد، أو هذا النظام الجديد الذي كان يبدو لمعارضيه انه نظام إخواني محض، جاء لأجل أخونة واسلمة النظام، وتعزيز مركز الإخوان المسلمين قد تعرض لمجموعة من المعوقات والتحديات، التي أدت به في النهاية إلى إسقاطه، وذلك بعد الاحتشاد والثورة ضده في عدة مناسبات بدأت بمظاهرات 25 يناير 2013، والتي تزامنت مع الذكرى الثانية لثورة 25 يناير، والتي احتشد فيها الثوار ضد نظام محمد مرسي، تعبيراً منهم عن إخفاقه في تحقيق ما وعد به من انجازات، وفي مظاهرة أخرى أكثر تجميعاً وأكثر عزمًا على إسقاط نظام الرئيس المنتخب محمد مرسي، وبالضبط في 30 يناير 2013

وفي عدة محافظات مصرية بينها الإسكندرية والسويس وبورسعيد، وتلبية لدعوة حركة تمرد التي أعلنت أنها جمعت أكثر من اثنين وعشرين مليون توقيعاً على استماراتها المطالبة بسحب الثقة من الرئيس المصري محمد مرسي الذي لم يحكم سوى سنة واحدة، ومطالب جبهة الإنقاذ الوطنية (NSF)، وفي تدخل آخر كالعادة بالنسبة للمؤسسة العسكرية، أو بالأخص المجلس العسكري (SCAF)، كحام للثورة أو كمؤيد لقرارات الشعب، ظهر القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس المجلس العسكري عبد الفتاح السيسي (Abdel Fattah al-Sisi)، الذي منح الرئيس محمد مرسي 48 ساعة لتحقيق مطالب المتظاهرين، أو التدخل من طرفه وحل الأزمة بطريقته. وهو ما زاد من عملية الاحتقان السياسي، بحيث قوبلت هذه المظاهرات بمثلتها من حيث التجمهر والتعداد، إلا أنها تختلف مع سابقتها في المطلب، بحيث تركزت مطالب ثوارها في مطلبين أساسيين وهما: مساندة الشرعية "legitimacy" وذلك بمساندة الرئيس المنتخب من طرف أغلبية الشعب المصري، ووقف الانقلاب ضد الرئيس محمد مرسي. ما أدى إلى مشادات بين المؤيدين والمعارضين. ثم ظهر مرسي في خطاب له أخير قبل انتهاء مهلة 48 ساعة، يدعو فيه المعارضة للتفاوض والوصول إلى حل يخدم كل الأطراف، ويحقن الدماء. إلا أن المعارضة من حركة تمرد، وجبهة الإنقاذ الوطنية (NSF)، وغيرها لم تصغي له وطالبت برحيله على الفور، وتشبثت الرئيس محمد مرسي بشرعيته ولم يتنازل عن السلطة. وبعد مضي الساعات الثمانية والأربعون تمت الإطاحة بالرئيس محمد مرسي، ودخلت مصر بذلك في مرحلة انتقالية جديدة أشد تعقيداً وأكثر خطورة من سابقتها.

وبالتالي يمكن القول أنه بالرغم من أن ثورة 25 يناير قد حققت الخطوة الأولى من التحول الديمقراطي، والتمثلة في القضاء على رأس النظام الدكتاتوري حسني مبارك، وتسليم السلطة من طرف المؤسسة العسكرية إلى جهة مدنية منتخبة من طرف الشعب، إلا أن هذا التحول الديمقراطي لم يستكمل مراحل المتبقية والمهمة، ما دام هناك ثوار يثورون لمطالب منافية للديمقراطية، وما دامت هناك مؤسسات مدنية وعسكرية متسلطة تجدرت عبر الزمن، مؤيدة للمطالب الشعبية متجاوزة بذلك الشرعية الدستورية إلى الشرعية الثورية، وأي شرعية ثورية هذه التي تعلوا على الشرعية الدستورية، فهي ثورة فئوية معارضة جاءت ضد نظام حديث النشأة، قوبلت بثورة أخرى موازية مساندة له ولشرعيته الناتجة عن فوز بانتخابات شعبية، اعتبرت على أنها أول انتخابات حرة ونزيهة شهدتها مصر. فإلى متى الانقسام؟ وإلى متى الثورات المضادة الناتجة عن هذه الانقسامات وعدم القبول بالآخر؟ وهو ما يؤكد قول الشيخ الدكتور متولي الشعراوي رحمه الله في تفسير الآية 27 من سورة هود: "الثائر الآفة هو من يظل ثائراً، والثائر الحق هو الذي يثور ليهدم الفساد ثم يهدأ ليبنى الأمجاد".

وبالتالي يمكن استخلاص أهم النتائج والتوصيات من الدراسة:

• أهم النتائج المستخلصة:

مما سبق يمكن استخلاص أهم النتائج.

- إن التحول نحو الديمقراطية لا يتحقق بمجرد الوعي بهذا التحول، أو بمجرد تحقق المرحلة الأولى منه، بل أكثر من ذلك بحيث يتم ذلك عن طريق تفعيل آليات هذا التحول، والسعي قدما نحو تحقيق اكبر قدر ممكن من ترسيخ أسس الديمقراطية. فالقضاء على رأس النظام الدكتاتوري لا يعني بالضرورة تحقيق تحول نحو الديمقراطية بل تحقيق مرحلة من مراحلها الأولى.
- ظهور المجلس العسكري أو بالأحرى المؤسسة العسكرية في الواجهة في المشهد المصري، واستمرارها في سيناريو الحماية الدائمة للشعب المصري محاولة بذلك الإبقاء على مكانتها وعدم تقبلها فكرة انتقال السلطة إلى جهة مدنية، واستبعادها عن الساحة السياسية.
- عجز إدارة الرئيس محمد مرسي وحكومته نتيجة الأخطاء التي وقع فيها والتي لم ينتبه لخطورتها بالإضافة إلى الإعلان الدستوري في نوفمبر 2012، والتي تمثلت في خطأين رئيسيين هما:

* الثقة المفرطة في قيادة الجيش الجديدة، والتي عينها هو بعد إنهاء ازدواجية السلطة والتغلب على قيادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة في أوت 2012.

* ترده في إجراء تطهير عميق ومبكر لجهاز الدولة، عندما كانت شعبيته قوية.

- تفاقم الانقسام بين مؤيد ومعارض، خاصة بعد مظاهرات 30 جوان، وبالأخص بعد الإطاحة بحكومة الرئيس محمد مرسي واعتقاله، ما يؤشر إلى ظهور فئتين إحداهما إسلامية مساندة للرئيس محمد مرسي و متمسكة بشرعيته الدستورية، والأخرى تشمل عدة اتجاهات أهمها المؤسسة العسكرية بالدرجة الأولى، والاتجاهات الأخرى المعاكسة والمعارضة من جبهة الانقاص الوطنية وحركة تمرد وغيرها.
- محاولة إجهاض العملية الديمقراطية، وذلك بالإطاحة بالرئيس المنتخب من جهة، ودخول مصر في فترة انتقالية ثانية صعبة وجد حرجة من جهة أخرى قد تؤدي بها إلى حرب أهلية، أو حرب طائفية، كانت أهم بؤايرها الاعتقالات اللامتناهية لمؤيدي الرئيس المعزول، والتعذيب والتقتيل من الطرفين.

الملاحق

ملحق رقم (01)

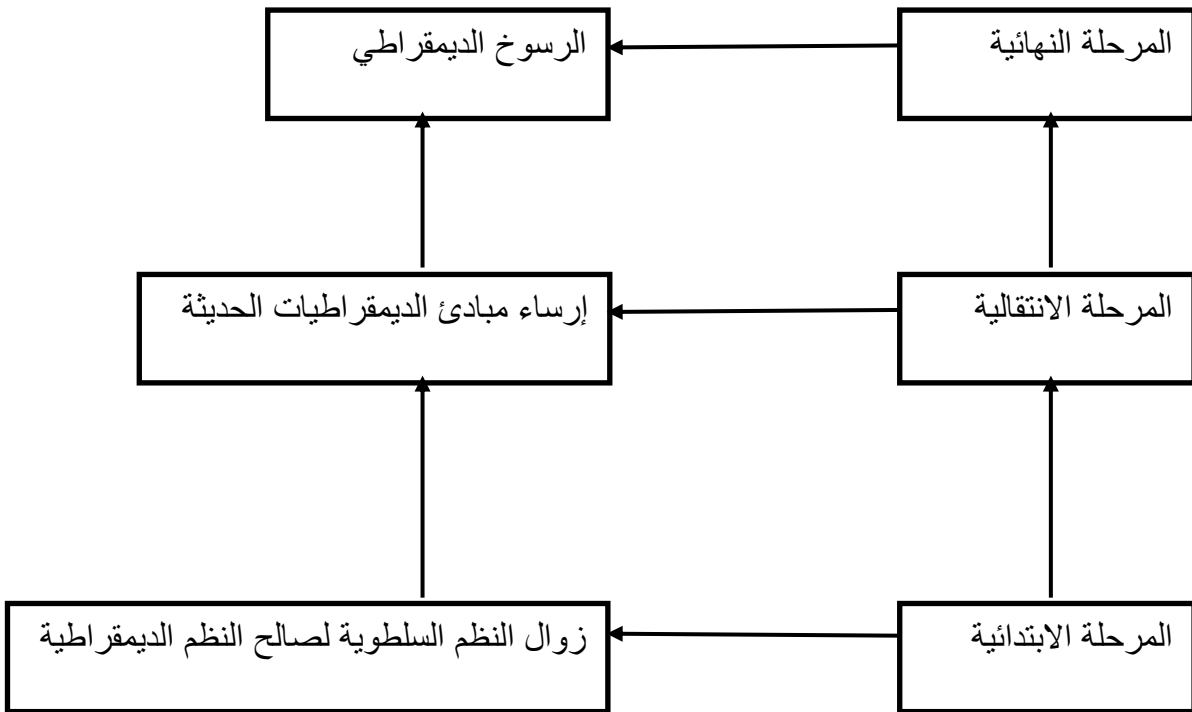
الجدول رقم (01): يوضح مؤشر دار الحرية لقياس الديمقراطية

تصنيف الحريات المدنية 7-1	تصنيف الحقوق السياسية 7-1	تصنيف الدول
متوسط تصنيف مجتمع		
2.5-1		حرة
5.0 -3		حرة جزئياً
7 -5.5		ليست حرة

Source: GEORG SØRENSEN, **Democracy and Democratization**: processes and prospects in a changing world, Denmark: Westview Press, Third Edition, 2008, p19.

ملحق رقم (02)

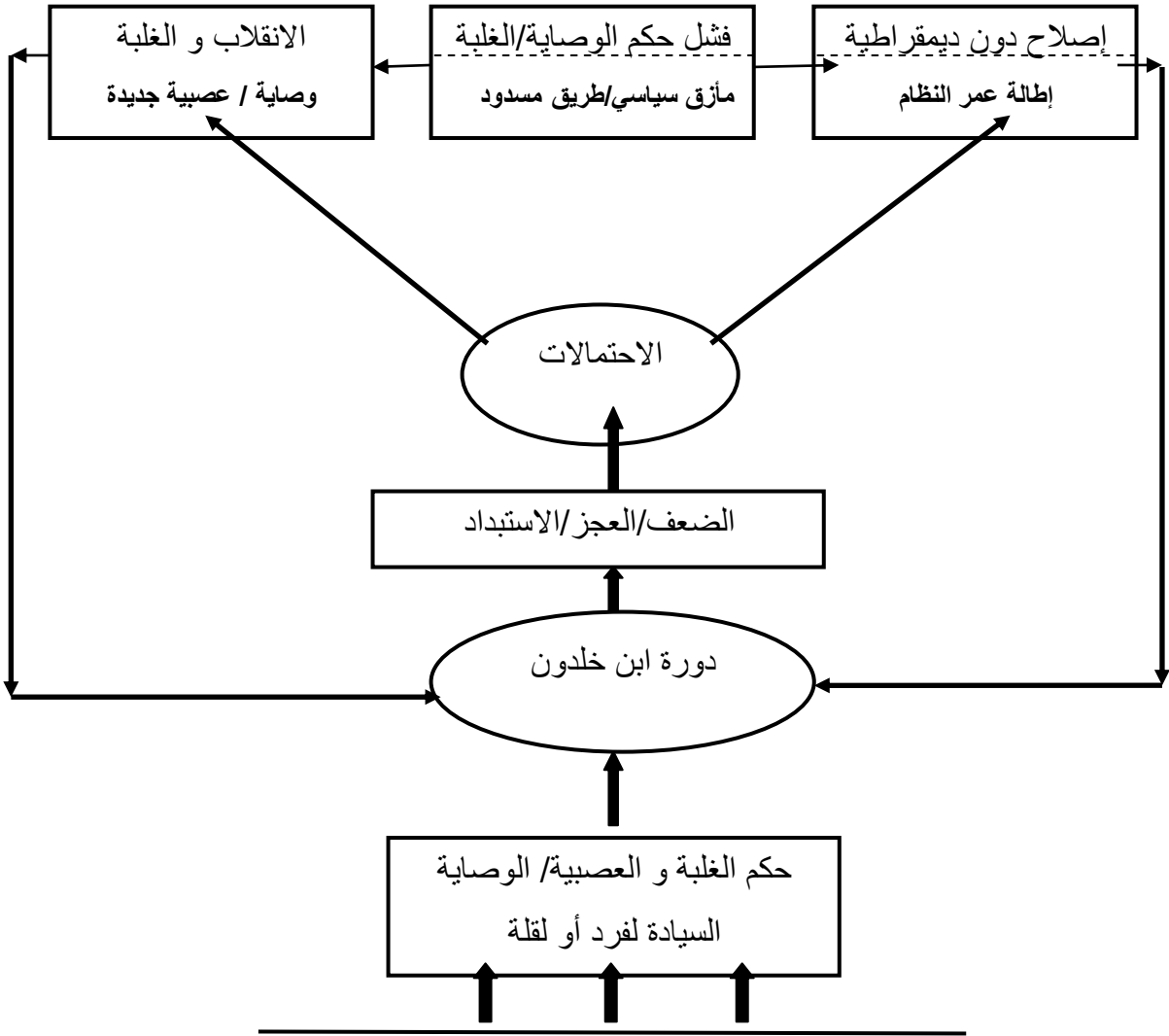
الشكل رقم (01) يوضح نموذج مبسط لمراحل التحول الديمقراطي.



المصدر: نبيل كريبش، آفاق التحول الديمقراطي العربي في ظل الموجة الرابعة، مجلة العلوم الإنسانية: العدد 31، المجلد أ، جوان 2009، ص 229-241، ص 231.

ملحق رقم (03)

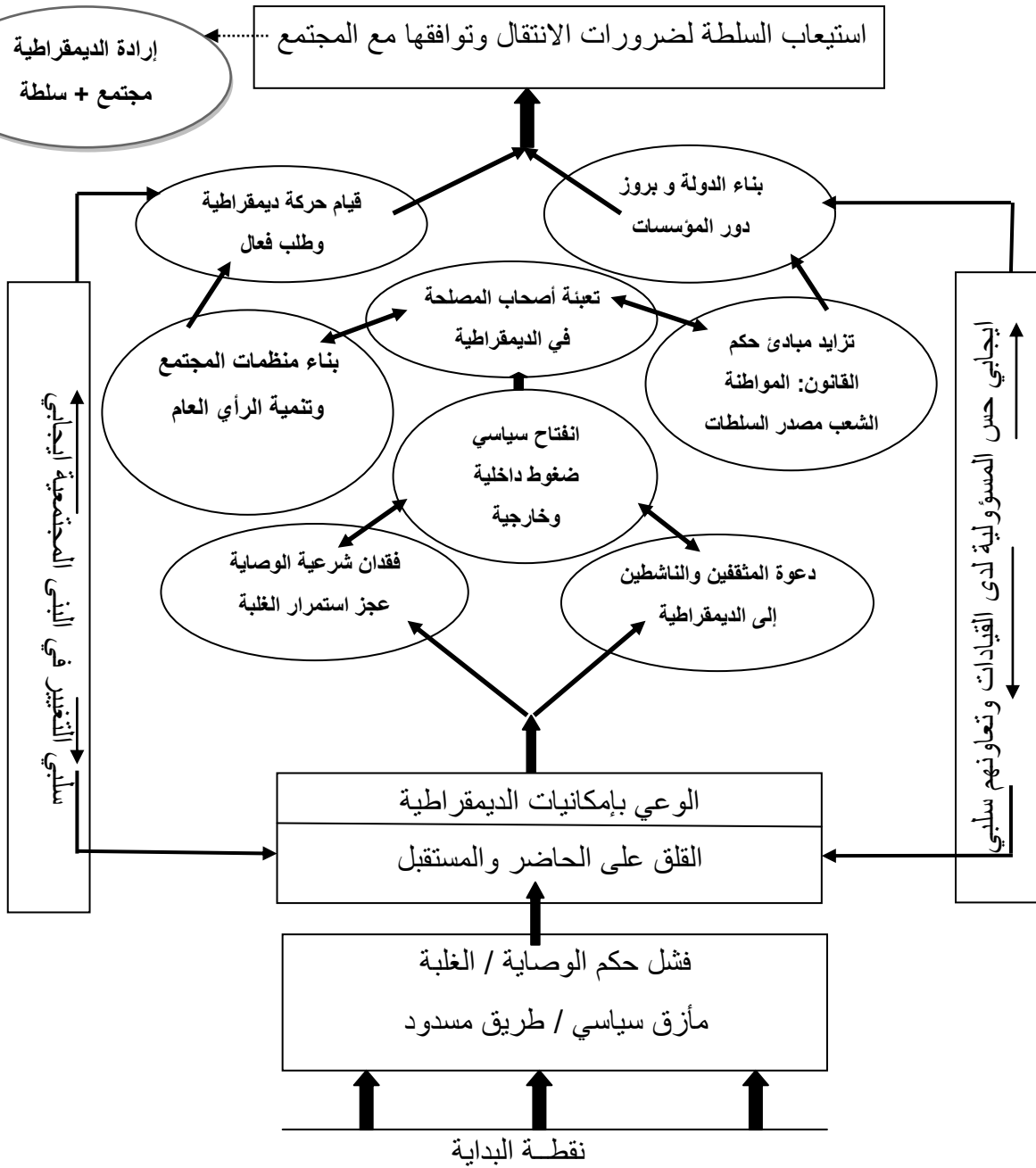
الشكل رقم: (02) نموذج مبسط لحكم الغلبة/الوصاية



انظر: علي خليفة الكواري، الخليج العربي والديمقراطية: حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدوحة، 2001، ص16

ملحق رقم (04)

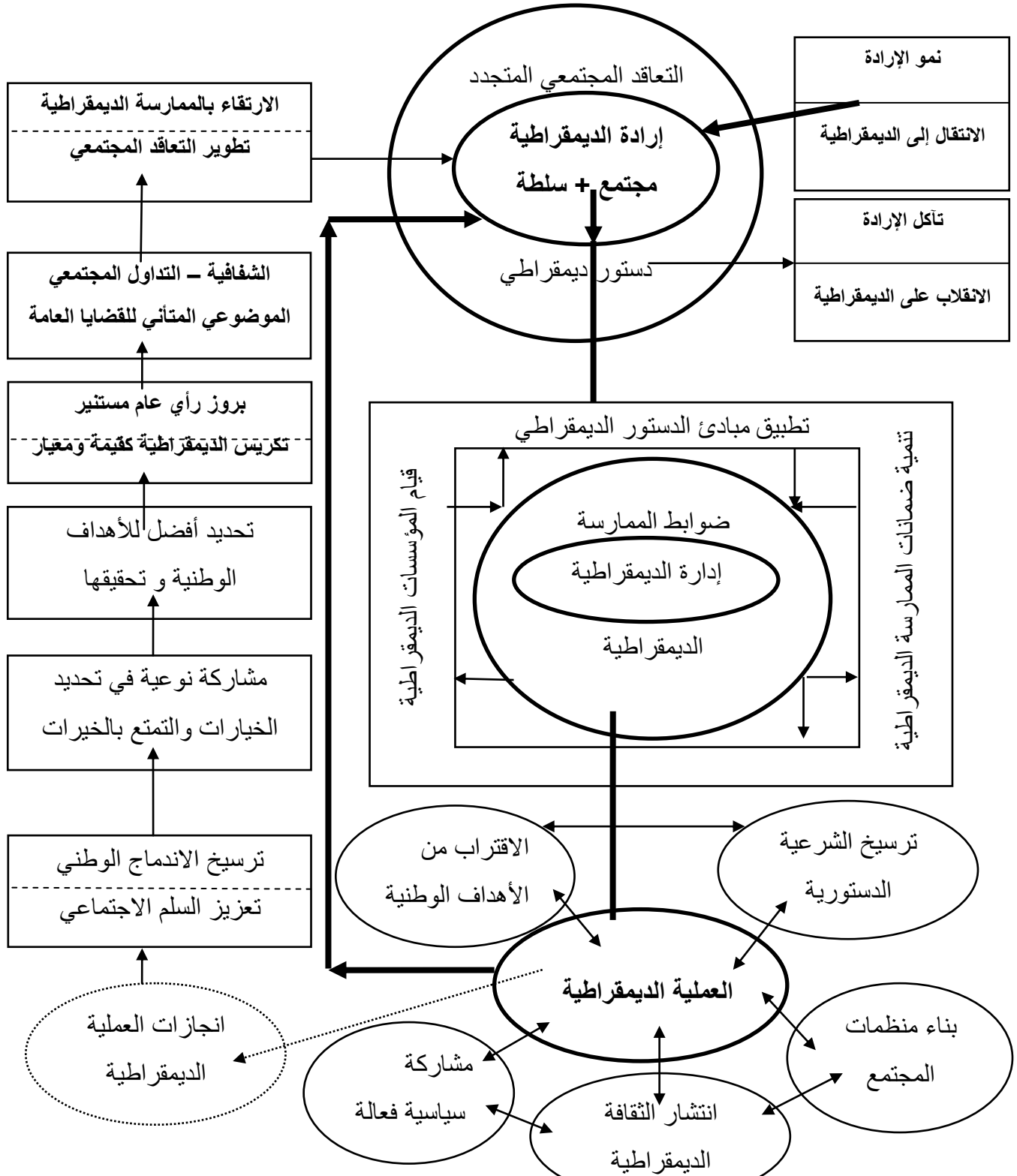
الشكل رقم: (03) يوضح مسار الانتقال إلى الديمقراطية



انظر: علي خليفة الكواري، نفس المرجع السابق، ص18

ملحق رقم (05)

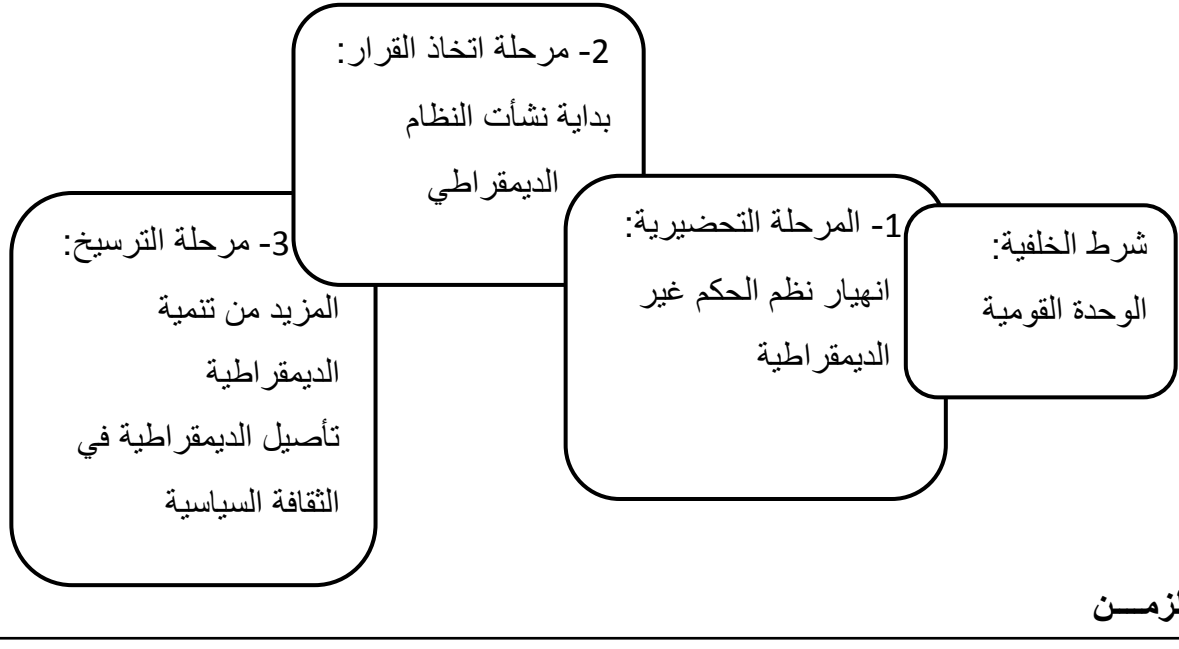
الشكل رقم: (04) يوضح التحول الديمقراطي (تفاعلات العملية الديمقراطية)



المصدر: علي خليفة الكواري، نفس المرجع السابق، ص 20

ملحق رقم (06)

الشكل رقم (05) يوضح التحول نحو الديمقراطية وفق نموذج دانكورت رستو



Source: **GEORG SØRENSEN, Democracy and Democratization: processes and prospects in a changing world, op.cit, p47.**

ملحق رقم (07)

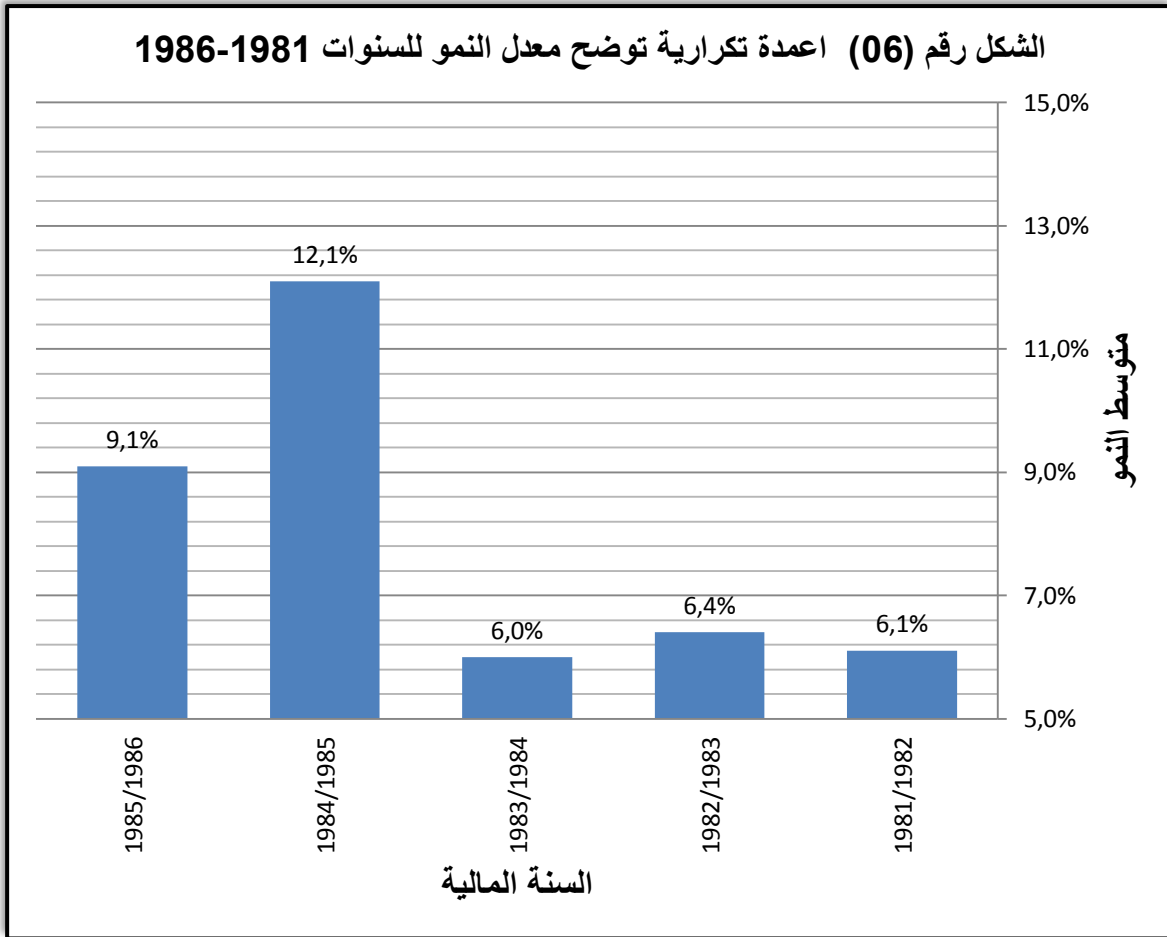
الجدول رقم (02) يوضح معدلات النمو للسنوات 1986/1981.

السنة المالية	1982/1981	1983/1982	1984/1983	1985/1984	1986/1985
متوسط النمو	6.1	6.4	6.0	12.1	9.1

Source: Ezzat Molouk Kenawy, *The Economic Development in Egypt During the 1952-2007 Period*, op.cit, p 594.

المصدر: العمل الفردي للطالب

الشكل رقم (06) اعمدة تكرارية توضح معدل النمو للسنوات 1986-1981



ملحق رقم (08)

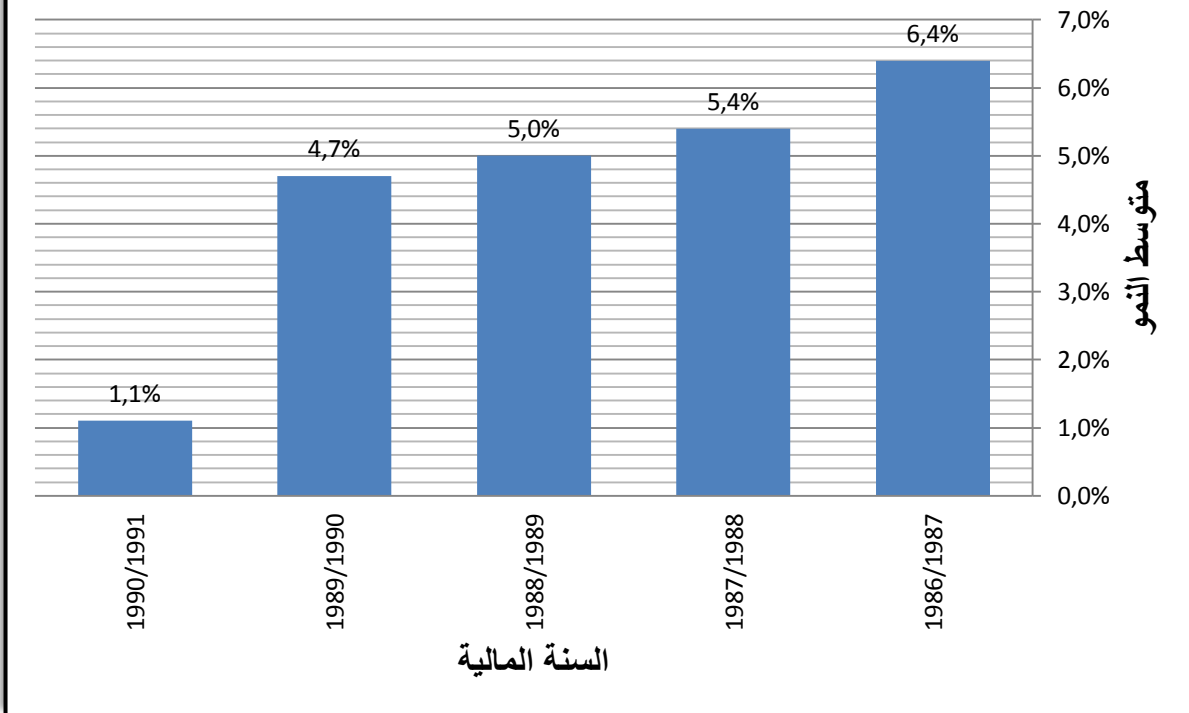
جدول رقم (03) يوضح معدلات النمو للسنوات 1991/1986.

السنة المالية	1987/1986	1988/1987	1989/1988	1990/1989	1991/1990
متوسط النمو	6.4	5.4	5.0	4.7	1.1

Source: Ezzat Molouk Kenawy, Ibid, p 594.

المصدر: العمل الفردي للطالب

الشكل رقم (07) اعمدة تكرارية توضح معدل النمو للسنوات 1991-1987



ملحق رقم (09)

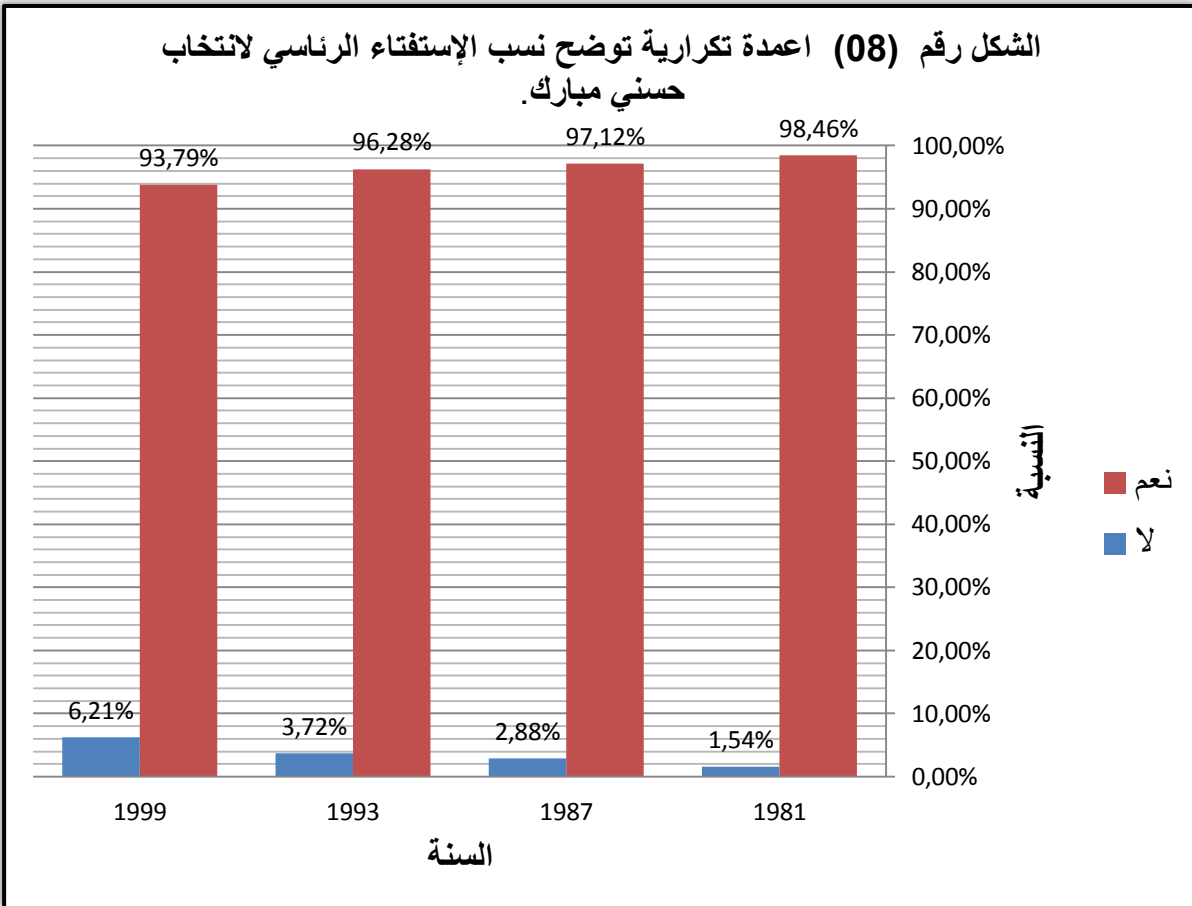
جدول رقم (04) يوضح نسب الاستفتاء الرئاسي لانتخاب حسني مبارك.

سنة الاستفتاء الرئاسي لانتخاب حسني مبارك	النسبة المئوية للتصويت بـ "نعم"	النسبة المئوية للتصويت بـ "لا"	النسبة المئوية لإقبال الناخبين للتصويت
1999	93.79	6.21	79.2
1993	96.28	3.72	84.16
1987	97.12	2.88	88.47
1981	98.46	1.54	81.10

Source: Khairi Abaza, *Political Islam and Regime Survival in Egypt*, op.cit, p11.

المصدر: العمل الفردي للطالب

الشكل رقم (08) اعمدة تكرارية توضح نسب الإستفتاء الرئاسي لانتخاب حسني مبارك.



ملحق رقم (10)

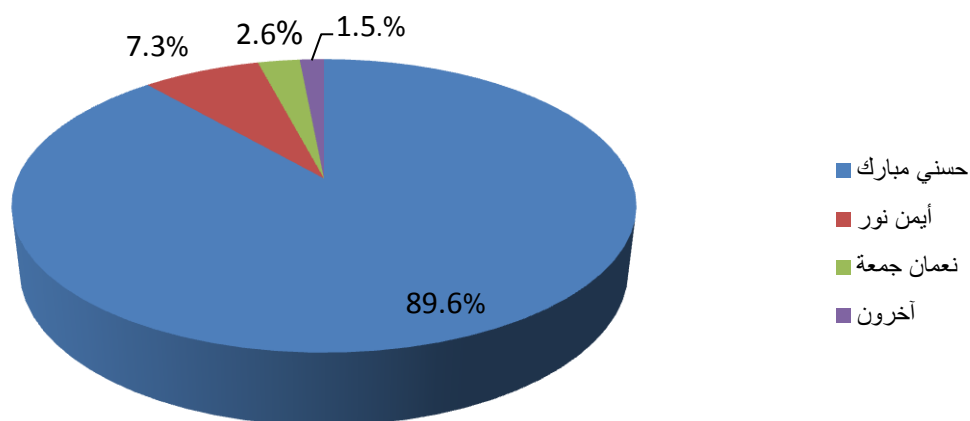
جدول رقم (05) يوضح: نسب ومجموع الأصوات المعبر عنها في الانتخابات الرئاسية لسنة 2005

مجموع الأصوات المعبر عنها	نسبة الأصوات المعبر عنها	مشرحو الانتخابات الرئاسية 2005
6.316.714	%88.6	حسني مبارك "NDP"
540.405	%7.3	أيمن نور "الغد"
201.891	%2.6	نعمان جمعة "الوفد"
-	%1.5	آخرون

Source: Khairi Abaza, Ibid, p11

المصدر: عمل الطالب الفردي

الشكل رقم (09) دائرة نسبية توضح نتائج الانتخابات الرئاسية 2005



ملحق رقم (11)

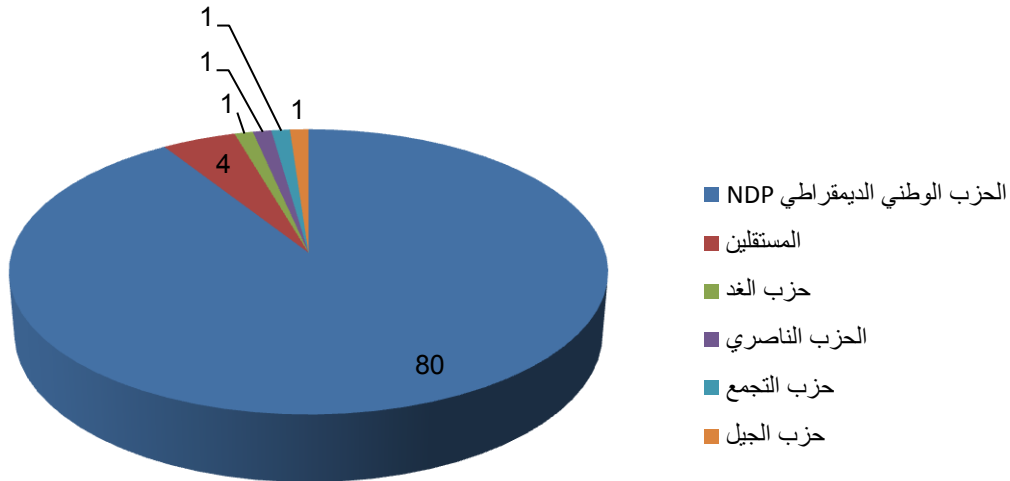
الجدول رقم (06) يوضح النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشورى 2010.

عدد المقاعد المحصل عليها	الحزب
80	الحزب الوطني الديمقراطي NDP
4	المستقلين
1	حزب الغد
1	الحزب الناصري
1	حزب التجمع
1	حزب الجيل

Source: EISA, THE PEOPLE'S ASSEMBLY AND SHURA COUNCIL ELECTIONS NOVEMBER 2011-FEBRUARY 2012, op.cit.p07.

المصدر: العمل الفردي للطالب

الشكل رقم (10) دائرة نسبية توضح عدد المقاعد المحصل عليها من طرف الاحزاب في انتخابات مجلس الشورى 2010



ملحق رقم (12)

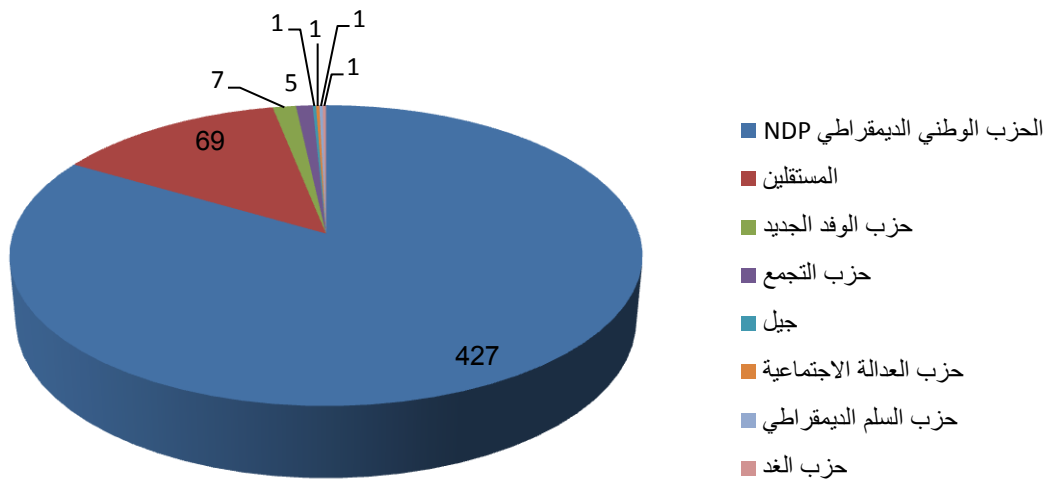
الجدول رقم (07) يوضح النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشعب 2010.

عدد المقاعد المحصل عليها	الحزب
427	الحزب الوطني الديمقراطي NDP
69	المستقلين
7	حزب الوفد الجديد
5	حزب التجمع
1	الجيل
1	حزب العدالة الاجتماعية
1	حزب السلم الديمقراطي
1	حزب الغد

Source: EISA, Ibid, p07.

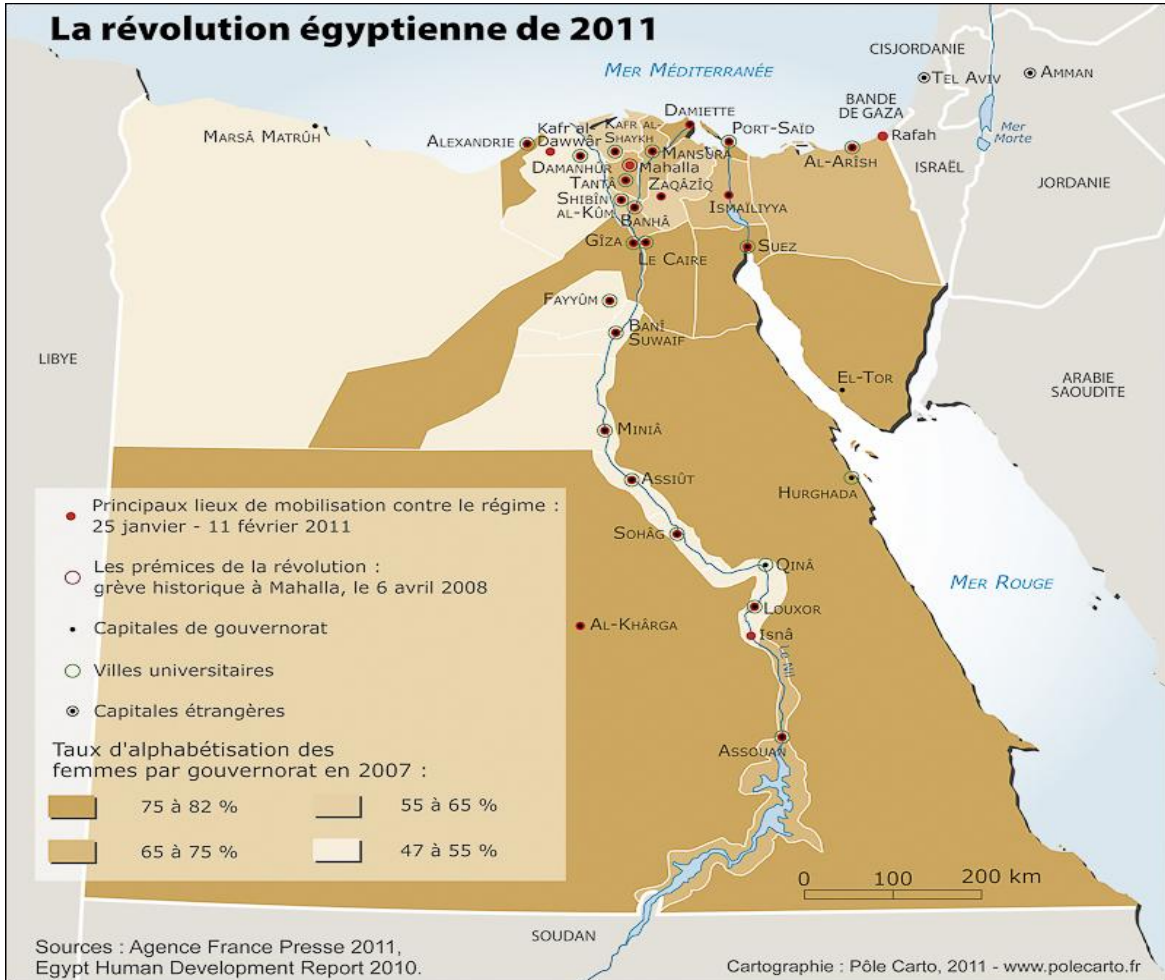
المصدر: العمل الفردي للطلاب

الشكل رقم (11) دائرة نسبية توضح عدد المقاعد المحصل عليها من طرف الاحزاب في انتخابات مجلس الشعب 2010



ملحق رقم (13)

الشكل رقم (12) خريطة توضح المناطق الرئيسية لقيام ثورة يناير 2011.



Source: El Karoui et Leila Vignal, Op. cit, p06.

ملحق رقم (14)

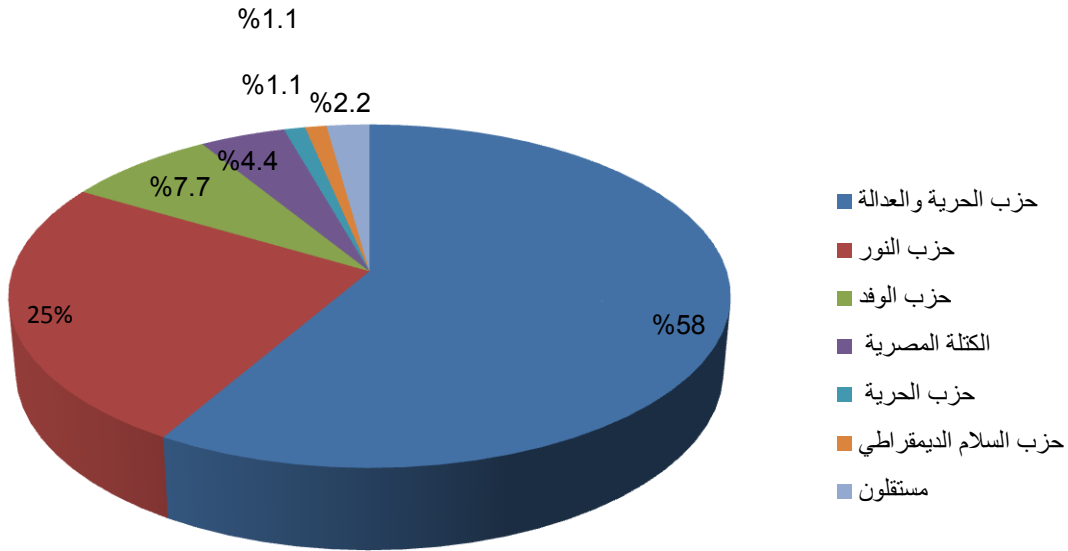
جدول رقم (08) يوضح نتائج انتخابات مجلس الشورى 2012

الحزب	مجموع المقاعد	نسبة المقاعد المنتخبة
حزب الحرية والعدالة	105	58.3
حزب النور	45	25
حزب الوفد	14	7.7
الكتلة المصرية	8	4.4
حزب الحرية	2	1.1
حزب السلام الديمقراطي	2	1.1
مستقلون	4	2.2

مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، الفترة الانتقالية: نتائج انتخابات مجلس الشورى، مرجع سبق ذكره.

المصدر: عمل الطالب الفردي

الشكل رقم (13) دائرة نسبية توضح نتائج انتخابات مجلس الشورى 2012



ملحق رقم (15)

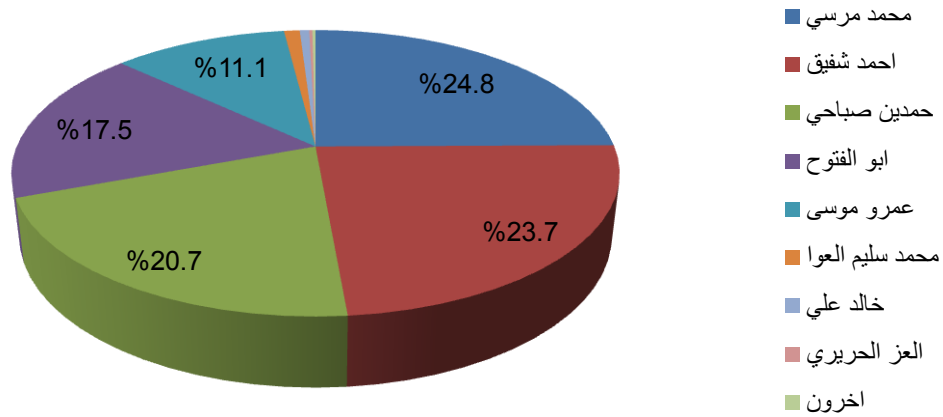
الجدول رقم (09) يوضح نتيجة الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية 2012

اسم المرشح	الأصوات التي حصل عليها	النسبة المئوية من الأصوات الصحيحة
محمد محمد مرسي العياط	5.764.952	%24.77
أحمد محمد شفيق زكي	5.505.327	%23.66
حمدين صباحي	4.820.273	%20.72
عبد المنعم أبو الفتوح	4.065.239	%17.47
عمرو موسى	2.588.850	%11.13
باقي المرشحين	520.875	%2.25

المصدر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: وحدة تحليل السياسات في المركز، الانتخابات الرئاسية المصرية 2012، مرجع سبق ذكره.

المصدر: الموقع الرسمي للانتخابات الرئاسية 2012

الشكل رقم (14) دائرة نسبية توضح نتائج الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية 2012/2011



ملحق رقم (16)

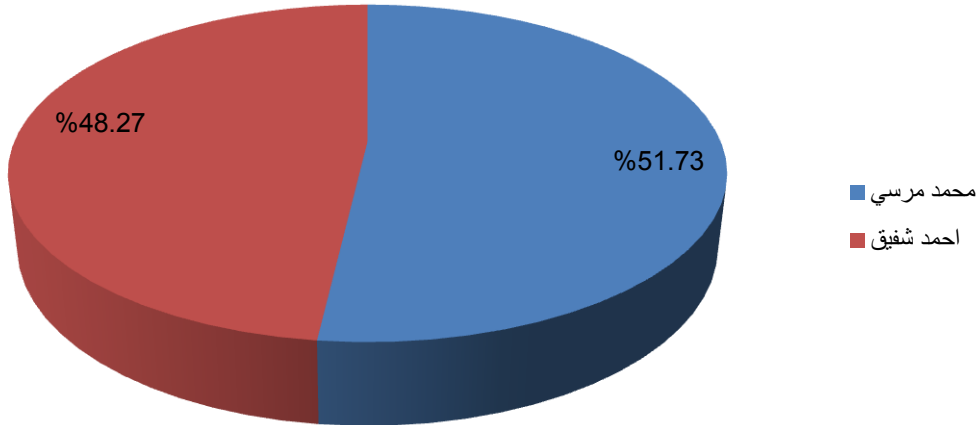
الجدول رقم (10) يوضح نتائج الجولة الثانية والنهائية للانتخابات الرئاسية المصرية 2012

اسم المرشح	أحمد محمد شفيق زكي	محمد محمد مرسي عيسى العياط
الأصوات التي حصل عليها	12.347.380	13.230.131
النسبة المئوية من الأصوات الصحيحة	%48.27	%51.73

المصدر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: وحدة تحليل السياسات في المركز، الانتخابات الرئاسية المصرية 2012، مرجع سبق ذكره.

المصدر: الموقع الرسمي للانتخابات الرئاسية 2012

الشكل رقم (15) دائرة نسبية توضح نتائج الجولة النهائية للانتخابات الرئاسية 2012



قائمة الجداول

قائمة الجداول

List of Tables

الصفحة	مضمونه	رقم الجدول
167	يوضح مؤشر دار الحرية لقياس الديمقراطية	01
173	معدلات النمو للسنوات 1996/1981	02
174	معدلات النمو للسنوات 1991/1986	03
175	يوضح نسب الاستفتاء الرئاسي لانتخاب حسني مبارك	04
176	نسب ومجموع الأصوات المعبر عنها في الانتخابات الرئاسية لسنة 2005	05
177	النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشورى 2010	06
178	النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشعب 2010	07
180	النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشعب 2012 / 2011	08
181	نتائج انتخابات مجلس الشورى 2012	09
182	نتائج الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية المصرية 2011/2012	10
183	نتائج الجولة الثانية والنهائية للانتخابات الرئاسية المصرية 2012	11

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

List of Figures

الصفحة	مضمونه	رقم الشكل
168	نموذج مبسط لمراحل التحول الديمقراطي.	01
169	نموذج مبسط لحكم الغلبة/الوصاية.	02
170	نموذج يوضح مسار الانتقال إلى الديمقراطية.	03
171	نموذج يوضح التحول الديمقراطي (تفاعلات العملية الديمقراطية).	04
172	شكل يوضح التحول نحو الديمقراطية وفق نموذج دانكورت رستو.	05
173	أعمدة تكرارية توضح معدلات النمو للسنوات 1996/1981.	06
174	أعمدة تكرارية توضح معدلات النمو للسنوات 1991/1986.	07
175	أعمدة تكرارية توضح نسب الاستفتاء الرئاسي لانتخاب حسني مبارك.	08
176	دائرة نسبية توضح النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية لسنة 2005.	09
177	دائرة نسبية توضح النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشورى 2010.	10
178	دائرة نسبية توضح النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشعب 2010.	11
179	دائرة نسبية توضح النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشعب 2011/2012.	12
180	خريطة توضح المناطق الرئيسية لقيام ثورة يناير 2011.	13
181	دائرة نسبية توضح نتائج انتخابات مجلس الشورى 2012.	14
182	دائرة نسبية توضح نتائج الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية المصرية 2011/2012.	15
183	دائرة نسبية توضح نتائج الجولة الثانية والنهائية للانتخابات الرئاسية المصرية 2012.	16

قائمة المراجع

قائمة المراجع

❖ المراجع باللغة العربية:

● الكتب:

- 1- إبراهيم، حسنين توفيق، *مصر بين الإصلاح و بدائله: الواقع و المستقبل*، مركز الحضارة للدراسات السياسية.
- 2- الاحمري، محمد، *الديمقراطية.. الجذور وإشكالية التطبيق*، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط1، 2012.
- 3- الأسود، شعبان الطاهر، *علم الاجتماع السياسي: قضايا العنف السياسي و الثورة*، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط2، فبراير 2003.
- 4- الببلاوي، حازم، *عن الديمقراطية الليبرالية قضايا و مشاكل*، القاهرة: دار الشروق، ط1، 1993.
- 5- الدليمي، حافظ علوان حمادي، *النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية*، عمان: دار وائل للطباعة و النشر، ط1، 2001.
- 6- الزياد، السيد عبد الحليم، *التنمية السياسية (دراسة في الاجتماع السياسي)*، الجزء الأول الأبعاد المعرفية والمنهجية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2002.
- 7- السيد سعيد، محمد، " *النضال الشعبي في مصر من اجل الديمقراطية*"، في: علي خليفة الكواري (محررا)، *الديمقراطية و التحركات الراهنة للشارع العربي*، (ص ص 107-134)، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 2007.
- 8- العالم، صفوت، *دور وسائل الإعلام في مراحل التحول الديمقراطي.. مصر نموذجا*، القاهرة: مركز الجزيرة للدراسات، الخميس 14 مارس 2013.
- 9- العجاتي، محمد، " *الحركات الاحتجاجية في مصر: المراحل و التطور*"، في عمرو الشوبكي (محررا)، *الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر- المغرب- لبنان- البحرين)*، ط1، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 2011.
- 10- المغربي، محمد زاهي بشير، *بحوث في ثقافة الديمقراطية و النظام العربي*، بنغازي: دار الكتب الوطنية، ط1، 2005.

- 11- المناوي، عبد اللطيف، الأيام الأخيرة لنظام مبارك: 18 "يوم"، ط1، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2012.
- 12- بسيوني، محمود شريف وهلال، محمد الجمهورية الثانية في مصر، ط1، القاهرة: دار الشروق، 2012.
- 13- بوبر، كارل، درس القرن العشرين، ترجمة: الزاوي بغوره و لخضر مذبوح، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2008.
- 14- تल्ली، تشارلز، الديمقراطية، ترجمة: محمد فاضل طباح، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010.
- 15- جلال، أمين، مصر و المصريون في عهد مبارك "1981-2011"، دار الشروق، 08 جويليا 2011.
- 16- شحاتة، دينا، " البيئة الخارجية والداخلية لقرار تعديل الدستور"، في: عمرو هاشم ربيع (محرر)، التعديل الدستوري وانتخابات الرئاسة 2005، (ص ص 62-82)، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2005.
- 17- عارف، محمد نصر، ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي- النظرية- المنهج، ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.
- 18- عبادة، كحيله (محرر)، الثورة والتغيير في الوطن العربي عبر العصور (أعمال ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية)، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ط1، 2004.
- 19- عبد المجيد، وحيد (محرر)، التطور الديمقراطي في مصر: البرلمان و الأحزاب و المجتمع المدني في الميزان، القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2003.
- 20- عودة، جهاد، وآخرون، باب على الصحراء: الانتخابات البرلمانية المصرية 2000 (المسار، معضلاته وتوصيات للمستقبل دراسة قانونية سياسية)، ط1، المجموعة المتحدة محامون- مستشارون قانونيون اقتصاديون: وحدة البحث والتدريب، و مؤسسة فرد ريش ناومان: المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جويليا 2001.
- 21- فؤاد عبد الله، ثناء، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2004.
- 22- فؤاد عبد الله، ثناء، مستقبل الديمقراطية في مصر، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، فبراير 2005، ص298.

- 23- فوران، جون، ترجمة: تانيا بشارة، مستقبل الثورات- اعدت التفكير بالتغير الجذري في عصر العولمة، بيروت: دار الفارابي، ط1.
- 24- قنديل، محمود وقاعد، علاء، اعرف حقوقك الانتخابية: انتخابات ما بعد ثورة 25 يناير 2011، ط1، القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، أكتوبر 2011.
- 25- ماضي، عبد الفتاح، سعيد شحاتة، "الانتخابات الرئاسية 2005 والنيابية 2006 في مصر"، في: الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية، الجماعة العربية للديمقراطية، 18 يناير 2007.
- 26- منيسى، احمد (محرر)، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2004.
- 27- مهنا، محمد نصر، في النظام الدستوري والسياسي: دراسة تطبيقية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط1، 2005.
- 28- هلال، علي الدين، تطور النظام السياسي في مصر 1805- 2005، كتب عربية، 2006.
- 29- هنتكتون، صامويل، ترجمة: عبد الوهاب علوب، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، القاهرة: دار سعاد الصباح، ط1 ، 1993.
- 30- يوسف، إسماعيل (محرر)، الحالة الصحية و الخدمات الصحية في مصر: (دراسة تحليلية للوضع الراهن ورؤى مستقبلية)، جمعية التنمية الصحية و البيئية: برنامج السياسات و النظم الصحية، دار الكتاب، 2005.

● المقالات:

- 1- أألشيمي، محمد لطفي زكريا، الظواهر المصاحبة للانتخابات البرلمانية في مصر عام 2005، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2010.
- 2- بشارة، عزمي، في الثورة والقابلية للثورة: سلسلة دراسات وأوراق بحثية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، أوت 2012.
- 3- جلود، ميثاق خير الله، مستقبل الإصلاح السياسي في مصر: الواقع والأفاق، مركز الدراسات الإقليمية، ص ص 375/339.
- 4- حسن يوسف، محمد، المطالب الفئوية في مصر بعد ثورة يناير .. المشكلة وسبل الحل، مركز الجزيرة للدراسات: قضايا، 6 ماي 2013.
- 5- خليفة الكواري، علي، الخليج العربي والديمقراطية: حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدوحة، 2001.

- 6- شحاتة، سعيد، الانتخابات البرلمانية في الميزان، التجديد العربي، جامعة لندن: مدرسة الدراسات الشرقية، اوت 2007.
- 7- عادلي، عمرو، " دولة الفساد في عهد مبارك تفاعلات السلطة والثروة (1990-2011)"، في: دراسات المبادرة: سياسات الفساد، مبادرة الإصلاح، العربي، مارس 2012.
- 8- عبد الفتاح، فاطمة الزهراء، قراءة تحليلية في أول خطاب رسمي للرئيس المنتخب، القاهرة: مركز المصري للدراسات والمعلومات، جوان 2012.
- 9- عبد المجيد، وحيد "المعارضة الحزبية في مصر: اختلالات البناء وضعف الأداء" في: ثلاثون عاما من حكم مبارك لمصر.. تبديد أرصدة القوة، مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر 2011.
- 10- غربي، محمد، الديمقراطية و الحكم الراشد: رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية، دفاثر السياسة والقانون، الشلف: جامعة حسيبة بن بو علي، عدد خاص ابريل 2011.
- 11- لطفي، وفاء، الثورة والربيع العربي: إطلالة نظرية، لندن: مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، 2012.
- 12- مركز الجزيرة للدراسات، الإطاحة بمرسي: المسارات والمآلات المحتملة، الثلاثاء 09 جويليا 2013.
- 13- مركز الجزيرة للدراسات، معضلة الانقسام: خيارات مصر بعد 30 يونيو، 2 جويليا 2013.
- 14- مساعيد، فاطمة، التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية: نماذج مختارة، الجزائر: جامعة ورقلة، دفاثر السياسة و القانون، عدد خاص 2011.
- 15- مصطفى، مهند، النظم الانتخابية وأثرها في الاندماج الاجتماعي والسياسي في الدول العربية التي تمر بتحول ديمقراطي: حالات مصر و تونس، ورقة مقدمة في: المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المنظمة من قبل: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 31/30 مارس 2013.

● التقارير:

- 1- المعهد الجمهوري الدولي، تقييم الانتخابات البرلمانية لعام 2005 في مصر، تقرير نهائي، واشنطن، 15-21 نوفمبر 2005.
- 2- المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، المنظمة الدولية الديمقراطية، تقرير جمهورية مصر العربية، تقييم النظام الانتخابي في مصر، القاهرة- برلين، ابريل 2007.

3- ثروت، عمرو (محرر)، **المجتمع المدني و التحول الديمقراطي: التقرير السنوي عن 2007**، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 2007.

4- منظمة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، **التقرير الختامي لمراقبة مجلس الشورى 2010**: "انتخابات الشورى ... دروس وعبر: قراءة تحليلية في انتخابات التجديد النصفي لعضوية مجلس الشورى 2010"، القاهرة: برنامج دعم الرقابة الشعبية على الانتخابات العامة.

● **الملتقيات والندوات والأيام الدراسية:**

1- الغرابوي، إزهار، "ثورة 25 يناير: الأسباب والتطلعات"، **ورقة مقدمة في: مؤتمر 25 يناير 2011 ومستقبل علاقات مصر بدول حوض النيل**، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 30-31 ماي 2011.

2- بوحنية، قوي وبن الشيخ، عصام "الرسالة الإعلامية العربية التغييرية: المضامين والرؤى"، المؤتمر الدولي أل 17 جامعة فيلادلفيا، **ثقافة التغيير: الأبعاد الفكرية والعوامل والتمثلات**، المملكة الأردنية: 6-8 نوفمبر 2012.

3- ماضي، عبد الفتاح، **انتخابات 2005 الرئاسية في مصر: انتخابات بلا ديمقراطية ولا ديمقراطيين**، ورقة مقدمة في: اللقاء السنوي السابع عشر: مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، المنظم من قبل: قسم العلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، اكسفورد 2007.

● **الدوريات:**

1- أبو السعود، وليد، **صيف ثوري ساخن في بلاد النيل: مصر فرعونية...قبطية...إسلامية... لا إخوانية**، يومية العرب، السنة الخامسة والثلاثين- العدد 9262، الجمعة 05/07/2013.

2- أنور، احمد، **تعديلات مبارك تثير اللغظ السياسي مجددا: 2007 عام الاحتقان أم الإصلاح الدستوري في مصر؟**، أسبوعية العرب، لسنة التاسعة والعشرون، العدد 7، الجمعة 29/12/2006.

3- العزة، سائد، **تمرد..الفرصة الأخيرة لمرسي والأولى لمصر**، منبر القدس، السنة الخامسة والعشرون، العدد 7477، الأربعاء 03/07/2013.

❖ المراجع باللغة الأجنبية

▪ المراجع بالانجليزية

• Books:

- 1- Schumpeter, Joseph-a-, **Capitalism-Socialisme And Democracy**, First published in the USA: Taylor & Francis e-Library, 2003.
- 2- SØRENSEN, GEORG, **Democracy and Democratization: processes and prospects in a changing world**, Denmark: Westview Press, Third Edition, 2008.

• Articles:

- 1- Ober, Josiah, **The Original Meaning of "Democracy": Capacity to Do Things not Majority Rule**, Version 1.0, Stanford University: Princeton/Stanford Working Papers in Classics, September 2007.
- 2- Campbell, David F. J, **The Basic Concept for the Democracy Ranking of the Quality of Democracy**, Vienna: Democracy Ranking, 2008.
- 3- Dahl, Robert, **Polyarchy: participation and opposition**, New Haven, CT, Yale University, 1971, p3.
- 4- Cohen, Karl, **Democracy, USA: The University of Georgia press**, Heritage Printers, 1971.
- 5- Tatu, Corneliu, **Transition démocratique en Roumanie et implications spatiales: The territorial conséquences of Democratic transition in Romania**, l'espace politique: Démocratie, territoires, élections, 2007.
- 6- Oweidat, Nadia, and others, **The Kefaya Movement: A Case Study of a Grassroots Reform Initiative**, Santa Monica: RAND, 2008.
- 7- Brown, Nathan J and Others, **EGYPT'S CONTROVERSIAL CONSTITUTIONAL AMENDMENTS**, CARNEGIE ENDOWMENT. March 23,2007.

- 8- Lijphart, Arend, ***Comparative Politics and the Comparative Method***, IN: The American political science Review, Vol. 65, No. 3, Published by: The American Political Science Association (APSR), September, 1979, pp 682-693.
- 9- Laitin, David D., **Comparative Politics: The State of the Subdiscipline**, Stanford University: APSA, 2000.
- 10- Dankwart, Rustow, A., **Transition to democracy: Toward a Dynamic Model**, Source: Comparative Politics, Vol. 2, No. 3 (Apr., 1970), pp. 337-363, Published by: Ph.D. Program in Political Science of the City University of New York collaborating with JSTOR.
- 11- Valenzuela, Julio Samuel, **CLASS RELATIONS AND DEMOCRATIZATION: A Reassessment of Barrington Moore's Model**, KELLOGG INSTITUTE: Working Paper, March 1999.
- 12- Henningsson, Martin, **The "Tulip Revolution" in Kyrgyzstan -Revolution or Coup d'état?**, Kyrgyzstan, Stockholm University,2006.
- 13- Kurtz, Lester R., **Czechoslovakia's Velvet Revolution (1989)**, International Center on Nonviolent Conflict, March 2008.
- 14- Miller, Laurel E., and Other, **Democratization in the Arab world: prospects and lessons from around the globe**, Santa Monica: RAND Corporation, 2012.
- 15- Oweidat, Nadia, and others, **The Kefaya Movement: A Case Study of a Grassroots Reform Initiative**, Santa Monica: RAND, 2008.
- 16- Nathan J. Brown, and Others, **EGYPT'S CONTROVERSIAL CONSTITUTIONAL AMENDMENTS**, CARNEGIE ENDOWMENT. March 23,2007.
- 17- Hijjawi, Aref, **The Role of Al-Jazeera (Arabic) in the Arab Revolts of 2011**, Heinrich Böll Stiftung -Middle East Office, pp 68-72.

- 18- Azzam, Maha, ***Egypt's Military Council and the Transition to Democracy***, Chatham House: Middle East and North Africa Programme, May 2012.
- 19- Smith, Ben, **Egypt's Presidential Election 2012**, House of Commons Library: International Affairs and Defence Section, 23 May 2012.
- 20- Al-Ali, Zaid, and Others, **The Egyptian Constitutional Declaration Dated 17 June 2012: A Commentary**, International Institute for Democracy and Electoral Assistance (IDEA), 2012.
- 21- Andromidas, Dean, **Egyptians Move Against Muslim Brotherhood**, Executive Intelligence Review's(EIR), July 2012, 2013, pp22-24.

- **Reports:**

- 1- African Development Bank Group, **Egypt Economic Reform and Structural Adjustment Programme: Project Performance Evaluation Report (PPER)**, 15 May 2000.
- 2- Sharp, Jeremy M., **Egypt: 2005 Presidential and Parliamentary Elections**, CRS Report for Congress, September 21, 2005.
- 3- EISA, "THE PEOPLE'S ASSEMBLY AND SHURA COUNCIL ELECTIONS NOVEMBER 2011-FEBRUARY 2012", **ELECTION WITNESSING MISSION REPORT EGYPT**, South Africa: EISA Observer Mission Report, No 43, 2012.
- 4- Forum of Independent Human Rights Organizations on Electoral Corruption (Press Release), **Rigging the 2010 Parliamentary Elections in Egypt**, Annex 2, 9 November 2010, In: Sobhi Essaila and Other, "Media and Parliamentary Elections in Egypt: Evaluation of Media Performance in the Parliamentary Elections", A Report by: Cairo Institute for Human Rights Studies (CIHRS), 28 October -15 December, 2010.
- 5- Crisis Group, **LOST IN TRANSITION: THE WORLD ACCORDING TO EGYPT'S SCAF**, Middle East/North Africa Report N°121, 24 April 2012.

- 6- CARTER CENTER, **PRELIMINARY REPORT ON ALL THREE PHASES OF THE PEOPLE'S ASSEMBLY ELECTIONS**, 24 Jan, 2012.
- 7- DEDI, **Presidential election report: The 2012 Egyptian presidential election in numbers**, The Danish-Egyptian Dialogue Institute Report, 29 August 2012.
- 8- IFES, **Elections in Egypt: Implications of recent Court Decisions on the Electoral Framework**, Washington: International Foundation for Electoral Systems, Middle East and North Africa Report, August 9, 2012.
- 9- International Crisis Group, **LOST IN TRANSITION: THE WORLD ACCORDING TO EGYPT'S SCAF**, Cairo/Brussels: Middle East/North Africa Report N°121, 24 April 2012.
- 10- Sharp, Jeremy M, **Egypt: Background and U.S. Relations**, CRS Report for Congress, 27 June 2013.

❖ **Forums, Seminars and Study Days**

- 1- Puhle, Hans-Jürgen, **Democratic Consolidation and Defective Democracies'**, J.W. Goethe-Universität Frankfurt: Conference in the UAM, Working Paper 47/2005.

● **Periodicals:**

- 1- Barro, Robert J, **Determinants of democracy**, Journal of Political Economy 107(S6), Harvard University: DASH repository, 1999.
- 2- LIJPHART, AREND, **Democracies: Forms, performance, and constitutional engineering**, European Journal of political research, Kluwer Academic publisher, printed in Netherlands, 1994.
- 3- Kant, Sarita-Louis, **A CRITICAL AND SYSTEMATIC ANALYSIS OF THE DEMOCRATIC VALUES OF FREEDOM AND EQUALITY**, submitted in accordance with the requirements for the degree of Doctor of Literature and Philosophy, University of South Africa, October 2009.

- 4- Chull Shin, Doh, **On the Third Wave of Democratization: A Synthesis and Evaluation of Recent theory and Research**, JSTOR: World politics, Vol, 47, No, 1, 1994, pp 135-170.
- 5- Hassan, Hamdy A., "Civil Society in Egypt under the Mubarak Regime", ***Afro Asian Journal of Social Sciences Volume 2, No. 2.2 Quarter II 2011, ISSN 2229 – 5313.***
- 6- Lane, David, **The Orange Revolution: ‘People’s Revolution’ or Revolutionary Coup?**, Journal compilation: Political Studies Association (BJPIR), VOL 10, 2008, pp 525–549.
- 7- Colon-Rios, Joël and Hutchinson, Allan C., **Democracy and Revolution: An Enduring Relationship?**, Victoria University of Wellington: Faculty of Law Research Papers, Volume 3 Issue No5,2013.
- 8- Kenawy, Ezzat Molouk, "The Economic Development in Egypt During the 1952-2007 Period", ***Australian Journal of Basic and Applied Sciences***, ISSN 1991-8178, 2009, pp 588-603.
- 9- Alissa, Sufyan, " The Political Economy of Reform in Egypt: understanding the Role of Institutions", ***Carnegie Middle East Center***, Number 5, October 2007.
- 10- Khondker, Habibul Haque, **Role of the New Media in the Arab Spring**, London: Routledge, Globalizations, Vol. 8, No. 5, October 2011, pp. 675–679.
- 11- Eltantawy, Nahed and Wiest, Julie B., "Social Media in the Egyptian Revolution: Reconsidering Resource Mobilization Theory", In: ***The Arab Spring: The Role of ICTs***, International Journal of Communication, FEA1207-1224, 5, 2011.

❖ **Unpublished papers:**

- 1- Samarasinghe, S.W.R. de A, **Democracy and Democratization in Developing Countries**, Development Studies Program, The American University & Institute for International Research Washington, DC and International Centre for Ethnic Studies Kandy, Sri Lanka, July 1994.
- 2- SEO, SANG-HYUN, **A STUDY ON DEMOCRATIC TRANSITION IN SOUTH AFRICA: DEMOCRACY THROUGH COMPROMISE AND INSTITUTIONAL**, Submitted in accordance with the requirements for the degree of Doctor of Literature and Philosophy, South Africa: University of South Africa, 2008.
- 3- Kant, Sarita-Louis, **A CRITICAL AND SYSTEMATIC ANALYSIS OF THE DEMOCRATIC VALUES OF FREEDOM AND EQUALITY**, submitted in accordance with the requirements for the degree of Doctor of Literature and Philosophy, University of South Africa, October 2009.
- 4- Pandir, Emine, **Smooth and Non-Violent Democratization: The case of Slovenia**, MSc International and European Relations, Master Thesis, LINKÖPING UNIVERSITY: Department of Management and Economics, January 2005.
- 5- Storck, Madeline, **The Role of Social Media in Political Mobilization: a Case Study of the January 2011 Egyptian Uprising**, Degree of M.A.(Honours With International Relations), University of St Andrews, Scotland, 20 Decembre 2011.

■ المراجع بالفرنسية:

• Les documents non publiés:

- 1- Zalagoye, Blaise, **Elections et transition démocratique en République centrafricaine**, Université catholique d'Afrique centrale, - Master droits de l'homme et action humanitaire, 2005.

• Périodiques:

- 1- Flory, Maurice, **Le concept de revolution au Maroc**, Article N° 01, In: Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée, N°5, 1968. pp. 145-152.

❖ المراجع الالكترونية العربية:

• الدوريات:

- 1- أ. ف. ب، "مبارك يعين عمر سليمان نائباً لرئيس الجمهورية وأحمد شفيق رئيساً للوزراء"، **جريدة الرياض**، عدد 15560، 30 يناير 2013، انظر الرابط التالي: <http://www.alriyadh.com/2011/01/30/article599789.html>، اطلع عليه بتاريخ: 2013/06/18.
- 2- إبراهيم حجاج، **التغيرات الاقتصادية في المجتمع المصري خلال فترة الانفتاح**، الحوار المتمدن، 2010/11/28 انظر الموقع التالي: <http://www.m.ahewar.org/s.asp>، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2013/02/03.
- 3- أشرف مدبولي، **في انتخابات رئاسة مصر: من يدعم من؟**، القاهرة: بي بي سي عربي، 1 ماي 2012، انظر الموقع التالي: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast>، تم الاطلاع على الموقع: 2013/06/29.
- 4- أكرم البني، **التحول الديمقراطي ومفاهيم الثورة و التغيير و الإصلاح**، الأوان: مقالات، 28 فبراير 2011 انظر الموقع التالي: <http://www.alawan.org>، تاريخ الدخول: 2012/11/30.

- 5- بشير عبد الفتاح، طه محمد عبد المطلب، التجديد النصفى لانتخابات مجلس الشورى، الأهرام الرقمي: مقالات وكتاب، 1 جويليا 2007، انظر الرابط التالي: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=891215&eid=165>، اطلع على الموقع في: 2013/06/07.
- 6- بي بي سي عربي، انتخابات الرئاسة المصرية 2012: تسلسل زمني، الجمعة، 27 ابريل، 2012، انظر الرابط التالي: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast>، تم الاطلاع على الموقع في: 2013/06/30.
- 7- بي بي سي، النتائج النهائية تؤكد فوز الإسلاميين بأغلبية مقاعد البرلمان المصري، الأحد، 22 يناير 2012، انظر الرابط التالي: <http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast>، تم الاطلاع على الموقع في: 2013/06/26.
- 8- الجريدة يومية مصرية، السبت 15 يناير 2011، اقتبس يوم 2012/06/22 انظر: www.algareda.com
- 9- حسنين، محمد عبده، مبارك.. أطول فترة حكم في تاريخ مصر الحديثة، الشرق الأوسط، السبت، 12 فبراير 2011 العدد 11764 انظر الموقع التالي: <http://www.aawsat.com/details.asp>، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2013/01/18.
- 10- حنان أبو سكين، تخصيص مقاعد للمرأة في البرلمان: التجربة و التحديات، الأهرام الرقمي: مقالات وكتاب، يناير 2011، انظر الرابط التالي: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx>، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2013/03/05.
- 11- خالد الحروب، الأنظمة العربية: إما الديمقراطية أو الثورة، الأيام: الآراء و المقالات، 7 فبراير 2011 انظر الموقع التالي: <http://www.al-ayyam.com/article.aspx>، تم الاطلاع على الموقع في: 2012/11/30.
- 12- رضوي، عمار، الثورة وإشكاليات التحول الديمقراطي، الأهرام الرقمي: مقالات وكتاب، انظر الموقع التالي: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx>، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2012/12/22.

13- رمضان متولي، معضلة التغيير في مصر اكبر من غزو النخبة وأحلامها، الحوار المتمدن،

انظر الموقع التالي: <http://www.m.ahewar.org/s.asp>، تاريخ الاطلاع على الموقع:

.2013/03/12

14- سيف الدين، نوريهان، مبارك يتولى مهام الرئاسة ويؤدي اليمين الدستورية .. "زى النهارده"،

المصراوي، 2012/10/14 انظر الموقع التالي <http://www.masrawy.com/News>

تاريخ الدخول 2013/01/18.

15- شفيق الغبرا، في فهم ثورة مصر واستمرارها، الوسط البحرينية، العدد 3214، الأحد 26

يونيو(جوان) 2011م الموافق 24 رجب 1432هـ، انظر الموقع التالي:

<http://www.alwasatnews.com/3214/news/read/569486/1.html>، اطلع على

الموقع في: 2013/06/12.

16- عادل عبد الصادق محمد، وسائط الاتصال الحديثة ودورها في ثورة 25 يناير، الأهرام الرقمي:

ملف الأهرام الاستراتيجي، 1 مارس 2011، انظر الموقع التالي:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx>، اطلع عليه في: 2013/06/19.

17- عبد اللطيف المناوى، وهم التعددية الحزبية، المصري اليوم، الاثنين 9 يناير 2012، العدد

2766، انظر الرابط التالي: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx>، تاريخ

الاطلاع على الموقع: 2013/03/11.

18- عبد الله محمد القاق، "تحديات أمام مرسى"، جريدة الزمان الدولية، العدد 4241، 2012/7/3،

انظر الرابط التالي: <http://www.azzaman.com/?p=9264>، تاريخ الاطلاع على الموقع:

.2013/07/11

19- عبد المجيد راشد، تكريس التبعية " من الانفتاح إلى الإصلاح في الاقتصاد المصري "،

الحوار المتمدن، 2006/12/12 انظر الموقع التالي: <http://www.m.ahewar.org/s.asp>،

تاريخ الاطلاع 2013/01/20.

20- عز الدين عبده، وآخرون، تقرير الحالة الصحية لأحزاب مصر في عهد «مبارك»، المصري

اليوم: الرئيسية، العدد 1421، 4 ماي 2008، انظر الرابط

التالي: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx>، تاريخ الاطلاع:
2013/03/07.

21- فاطمة شوقي وأكرم سامي، ندوة: 25 يناير أول ثورة حقيقية فى تاريخ مصر.. وقناة العربية:
دورنا نقل الخبر وليس التحريض.. ولم نتواطأ مع النظام المصري، اليوم السابع، الأحد، 6
مارس 2011، انظر الرابط التالي:
<http://youm7.com/News.asp?NewsID=363882>، تاريخ الاطلاع على الموقع:
2013/06/20.

22- فرانس 24، محمد مرسي يؤدي اليمين الدستورية والجيش يقول إنه سيفي بوعده لتسليم
السلطة، 2012/06/30، انظر الموقع التالي: <http://www.france24.com>، تم الاطلاع
على الموقع في: 2013/07/05.

23- محمد السيد سعيد، مستقبل تحركات الشارع العربي من اجل الإصلاح، التجديد العربي: مشروع
دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، 31 أوت 2005، انظر الموقع التالي:
<http://www.arabrenewal.info/index.php>، تاريخ الاطلاع: 2013/03/12.

24- محمد حجاج، وآخرون، الرئيس مرسي فى أول خطاب بعد وصوله لكرسي الحكم، اليوم
السابع، الأحد 24 جوان 2012، انظر الرابط
التالي: <http://www.youm7.com/News.asp>، تم الاطلاع على الموقع في:
2013/07/05.

25- محمد عصمت، كفاية.. وأخواتها، الشروق: مقالات وأعمدة، الثلاثاء 28 سبتمبر 2010، انظر
الرابط التالي: <http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx>، تاريخ
الاطلاع على الموقع: 2013/03/20.

26- محمد مورو، مستقبل النظام السياسي في مصر، الإسلام اليوم: نوافذ، 10 ابريل 2005، انظر
الموقع التالي: <http://islamtoday.net/nawafeth/artshow-13-5438.htm>، تاريخ
الاطلاع: 2013/03/11.

27- محمد نور فرحات، فى المسألة الدستورية على الطريقة المصرية، المصري اليوم، الجمعة 1
ابريل 2011، العدد 2483، انظر الموقع التالي:

تم الاطلاع على الموقع في: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx>،
2013/06/24.

28- مورو، محمد، التغيير الدستوري في مصر، الإسلام اليوم: نوافذ، انظر الموقع التالي:
<http://islamtoday.net/nawafeth/artshow-13-5241.htm>، تاريخ الاطلاع على
الموقع: 2013/04/05.

29- هاني صلاح الدين، قراءة تحليلية لعقد "مدينتي"، اليوم السابع، 14 نوفمبر 2008، على الموقع
التالي: <http://www.youm7.com//News.asp>، تاريخ الاطلاع على الموقع:
2013/03/25.

30- همام سرحان، التحدي الاقتصادي.. الاختبار "الأصعب" للحكومة المصرية، سويس انفو، 25
جوليا 2012، انظر الرابط التالي:
<http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=33087854>، تاريخ
الاطلاع على الموقع: 2013/07/11.

31- هناء العجمي، الإخوان المسلمين مجاملة أم معارضة مع النظام الحاكم، جريدة الغد: تقارير،
انظر الموقع التالي: <http://www.elghad.com/Read.asp>، تاريخ الاطلاع على الموقع:
2013/04/10.

32- هناء عبيد، الدور الخارجي في التحول الديمقراطي قبل وبعد 11 سبتمبر، الأهرام: قضايا و
آراء، عدد 131، 14 ابريل 2007، انظر الموقع التالي:
<http://www.ahram.org.eg/Archive/2007/4/14/OPIN6.HTM>، تاريخ الدخول
2012/12/29.

33- يحيى، محمد، الثورة المخملية!، النبأ، انظر الموقع التالي:
<http://www.islamicnews.net/Document/ShowDoc08.asp>، تاريخ
الدخول: 2013 /10/02.

● المقالات:

1- أميمه عبد اللطيف، الثورة الشعبية في مصر: القوى المحركة وتحديد الأدوار في المرحلة
الانتقالية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 16 فبراير 2011، ص04، انظر الرابط
التالي: <http://www.dohainstitute.org>، اطلع عليه بتاريخ: 2013/06/17.

- 2- الجزيرة نت: الأخبار تقارير وحوارات، أيمن نور.. ترشح مرتين وأسس حزبين، الاثنين 2012/04/16، انظر الرابط التالي: <http://www.aljazeera.net/news>، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2013/02/24.
- 3- الجزيرة نت: الأخبار، حسني مبارك، 2007/04/24، انظر الموقع التالي: <http://www.Aljazeera.net>، تاريخ الاطلاع: 2013/02/17.
- 4- الجزيرة نت، مصر تغلق مكتب الجزيرة وتلغي البث، الجزيرة نت: الأخبار، 2011/01/30، انظر الرابط التالي: <http://www.aljazeera.net/news>، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2013/06/20.
- 5- الجزيرة.نت، نص المادة 76 من الدستور المصري قبل التعديل، 2005/05/22 على الموقع التالي: <http://www.aljazeera.net/specialfiles> ، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2013/03/17.
- 6- جين شارب، البدائل الحقيقية، مؤسسة البرت انشتاين، ص05، انظر الموقع التالي: http://www.4shared.com/get/AbRHMZH4/_-_.html، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2012/12/22.
- 7- الديمقراطية ويب: الدراسات المقارنة في الحرية، حالات الطوارئ وسيادة القانون، 2013، انظر الموقع التالي: <http://demokratiaweb.org/drupal/content>، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2013/04/02.
- 8- سامح فوزي، الموجة الرابعة.. الديمقراطية تواجه الديكتاتورية، انظر الرابط التالي: <http://www.onislam.net>، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2012/12/19.
- 9- سعاد الشرفاوي، النظام الانتخابي المناسب لمصر مناخ سياسي وقانون ملائم، جامعة القاهرة كلية الحقوق، ص4/5، انظر الرابط التالي: <http://www.ihec.iq/ihecftp/Research-and-Studies/Electronic-Library/41.pdf>، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2013/04/08.
- 10- عبد الرحمن أبو الغلا، قراءة في نتائج الانتخابات المصرية، الجزيرة نت، الأحد 2012/01/22، انظر الرابط التالي: <http://www.aljazeera.net/news>، تم الاطلاع على الموقع في: 2013/06/26.

- 11- عبد الغفار شكر، **تحديات التحول الديمقراطي في مصر**، مصرس، 2006، انظر الرابط التالي: <http://www.masress.com/almesryoon>، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2013/04/07.
- 12- عمرو الشوبكي، **الثورة والإصلاح**، المصري اليوم: 21 جويليا 2011، عدد 2594، انظر الموقع التالي: <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx>، تم الاطلاع على الموقع في: 2012/10/10.
- 13- عمرو هشام ربيع، **تقييم نظم انتخابات مجلس الشعب (1984-2005)**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية: الندوات والمؤتمرات، انظر الرابط التالي: <http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/CONF51.HTM>، تاريخ الدخول للموقع: 2013/03/05.
- 14- مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، **الفترة الانتقالية: نتائج انتخابات مجلس الشورى**، 2012/02/9، انظر الرابط التالي: <http://egyptelections.carnegieendowment.org>، تاريخ الاطلاع على الموقع في: 2013/06/27.
- 15- مؤمن بسيسو، **مرسي.. تحديات ما بعد الفوز**، الجزيرة نت: المعرفة (مقالات رأي)، الخميس 2012/07/05، انظر الرابط التالي: <http://www.aljazeera.net/opinions>، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2013/07/10.
- 16- محمد احمد النابلسي، **دور الإعلام في دعم الثورة المصرية وثورات الفيسبوك**، المركز العربي للدراسات المستقبلية، 11 فبراير 2011، انظر الرابط التالي: <http://www.mostakbaliat.com/?p=6093>، تاريخ الاطلاع على الرابط: 2013/06/20.
- 17- محمد عبد الله يونس، **مراجعة الاستحقاقات: أبعاد الجدل حول أداء الرئيس محمد مرسي في المائة يوم**، القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية (RCSS)، السبت 13 أكتوبر 2012، انظر الرابط التالي: <http://rcssmideast.org>، اطلع عليه يوم: 2013/07/08.
- 18- محمد لطفي زكريا الشيمي، **الظواهر المصاحبة للانتخابات البرلمانية في مصر عام 2005**، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2010، ص4. انظر الموقع التالي: http://www.alukah.net/Books/Files/Book_3120/BookFile/Parliamentary%20elections.pdf، اطلع عليه في: 2013/04/08.

19- مركز الجزيرة للدراسات، بعد الانتخابات الرئاسية: مصر في مفترق الطرق، 22 جوان 2012،

انظر الرابط التالي: <http://studies.aljazeera.net>، تم الاطلاع على الموقع في:

.2013/07/03

20- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: وحدة تحليل السياسات في المركز، الانتخابات

الرئاسية المصرية 2012، 24 جويليا 2012، انظر الموقع التالي:

<http://www.dohainstitute.org/researchpapers>، تم الاطلاع على الموقع في:

.2013/06/29

21- المعرفة، اتفاقية تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل على الموقع التالي:

<http://www.marefa.org/index.php>، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2013/03/25.

22- منتدى البدائل العربي للدراسات، السلطوية الانتخابية المفهوم و الحالة المصرية، الورقة

الأولى من سلسلة الأوراق النظرية لمنتدى البدائل العربي، الجزيرة، ص 23/22. انظر الرابط

التالي:

<http://www.id3m.com/D3M/AllAboutNews/Documents/ELECTORAL%20A>

[AUTHORITARIANISM.pdf](http://www.id3m.com/D3M/AllAboutNews/Documents/ELECTORAL%20AUTHORITARIANISM.pdf)، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2013/04/07.

23- نجاد البرعي، استقلال القضاء في مصر: الحقيقة كما هي، المركز العربي لاستقلال القضاء

والمحاماة، والمجموعة المتحدة: محامون، مستشارون، قانونيون، اقتصاديون، ص 14/11، انظر

الموقع التالي: [http://www.ug-law.com/downloads/independence-of-the-](http://www.ug-law.com/downloads/independence-of-the-judiciary-in-egypt-ar.pdf)

[judiciary-in-egypt-ar.pdf](http://www.ug-law.com/downloads/independence-of-the-judiciary-in-egypt-ar.pdf)، اطلع عليه في: 2013/04/18.

24- هالة مصطفى، مؤشرات ونتائج انتخابات 1995، ص 17، انظر الرابط التالي:

[ashahed2000.tripod.com/drasat/entkhab95.doc](http://www.ashahed2000.tripod.com/drasat/entkhab95.doc)، تاريخ الاطلاع على الموقع:

.2013/02/27

● التقارير:

1- الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية، تقرير رصدي للانتخابات البرلمانية في مصر

2010، 2010/12/08، انظر الرابط التالي:

<http://www.mosharka.org/index.php?newsid=336>، تم الاطلاع على الموقع في:

.2013/06/10

- 2- الرئيس محمد مرسي - الصفحة الرسمية، خطة المائة يوم الأولى من حكم الرئيس: أبرز ما في خطة المائة يوم الأولى من حكم الرئيس المنتخب محمد مرسي، 25 جوان 2012، انظر الموقع التالي: <https://www.facebook.com>، تم الاطلاع على الموقع في: 2013/07/07.
- 3- المجلس القومي لرعاية أسر الشهداء ومصابي الثورة، أسباب الثورة، 2012، انظر الموقع التالي: <http://www.25jan.gov.eg/front/25Jan/25Jan.aspx> تم الاطلاع على الموقع في: 2013/06/15.
- 4- الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات، بيان دستوري للمجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية، الأحد، 13 فبراير 2011، انظر الرابط التالي: <http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx> تم الاطلاع عليه في: 2013/06/22.
- 5- الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات، تاريخ الدساتير المصرية من القدم إلى الحداثة، انظر الموقع التالي: <http://www.sis.gov.eg/ar/LastPage.aspx> تاريخ الاطلاع: 2013/02/22.
- 6- الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات: بوابتك إلى مصر، نص دستور 71 و تعديلات 2007 على الموقع التالي: <http://www.sis.gov.eg/ar/LastPage.aspx> تاريخ الاطلاع: 2013/03/17.
- 7- الموقع الرسمي لمجلس الشورى، انتخابات مجلس الشورى: تشكيل واختصاصات اللجنة، انظر الموقع التالي: <http://shura.sis.gov.eg/ahtml/link0301.htm>، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2013/06/04.
- 8- الموقع الرسمي لمجلس الشورى، انتخابات مجلس الشورى، مسيرة الإصلاح السياسي في مصر، انظر الموقع التالي: <http://shura.sis.gov.eg/ahtml/link06.htm> تاريخ الاطلاع على الموقع: 2013 /03 /17.
- 9- الموقع الرسمي لمجلس الشورى، نتائج انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى، انظر الرابط التالي: <http://shura.sis.gov.eg/final.pdf>، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2013/06/06.
- 10- رئاسة الجمهورية، العام الأول.. خطوات وتحديات، انظر الرابط التالي: <http://fr.scribd.com/doc/148835396/> ملخص-العام-الأول1، تاريخ الاطلاع على الموقع: 2013/07/08.

❖ المراجع الاليكترونية بالانجليزية:

• Articles:

- 1- El Sharnouby, Dina, " Morsi's 100-Day plan to Rebuild Egypt", **openDemocracy: free thinking for the world**, 29 July 2012, p 02, See: <http://www.opendemocracy.net/printpdf/67304>, (07/07/2013).
- 2- Electoral Institute for Sustainable Democracy in Africa (EISA), **Egypt: The Evolution of Judicial Supervision of elections**, January 2012, See: <http://www.eisa.org.za/WEP/egy3d.htm>, (19/04/2013).
- 3- Michael Bernhard, **The Moore Thesis: What's Left after 1989?**, University of Florida, p03, See: <http://www.clas.ufl.edu/users/bernhard/content/moorethesis6.pdf>, (25/12/2012).

• Unpublished papers:

- 1- Zalagoye, Blaise, **Elections et transition démocratique en République centrafricaine**, Université catholique d'Afrique centrale, - Master droits de l'homme et action humanitaire, 2005, See: http://www.memoireonline.com/05/06/157/m_elections-transition-democratique-republique-centrafricaine0.html, (02/09/2012).

• Reports:

- 1- Freedom House, **AFRICAN ELECTIONS DATABASE** Source: "Freedom in the World 2012". See: <http://africanelections.tripod.com/fh2012.html>, (07/09/2012).
- 2- INTER-PARLIAMENTARY UNION, **EGYPT Majlis Al-Chaab (People's Assembly): ELECTIONS HELD IN 2010**, See: <http://www.ipu.org/parline-e/reports>, (10/06/2013).

● **Periodicals:**

- 1- Shehata, Said, **The Egyptian revolution: challenges and suggested solutions**, ahramonline: opinion, Sunday 27 February 2011, See: <http://english.ahram.org.eg/NewsContentP/4/6555/Opinion>, (04/07/2013).
- 2- Gershowitz, Suzanne, **Dissident Watch: Ayman Nour**, Middle East Quarterly, summer 2005, VOLUME XII: NUMBER 3, See: <http://www.meforum.org/753/dissident-watch-ayman-nour>, (19/04/2013).

❖ المراجع الالكترونية بالفرنسية:

- 1- Pagès-El Karoui, Delphine et Vignal, Leila, **Les racines de la « révolution du 25 janvier » en Égypte: une réflexion géographique**, *EchoGéo* Revues, Sur le Vif, le 27 octobre 2011, p05, See: <http://echogeo.revues.org/pdf/12627>, (17/06/2013).

الفهرس

الفهرس	
الصفحة	الموضوع
ث	شكر وتقدير.....
ج	إهداء.....
1	مقدمة.....
4	أسباب اختيار الموضوع.....
4	أهمية الموضوع.....
4	الهدف من الدراسة.....
5	أدبيات الدراسة.....
9	مشكلة البحث.....
9	صياغة الفرضيات.....
10	مجال الدراسة.....
10	المنهج المتبع في الدراسة.....
12	طريقة جمع المعلومات.....
14	قائمة المختصرات.....
<p>الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة</p>	
16	المبحث الأول: ماهية الديمقراطية.....
16	مطلب أول: مفهوم الديمقراطية.....
16	1- معنى الديمقراطية:.....

22	2- عناصر الديمقراطية:
22	مطلب ثاني: الديمقراطية والحرية:
23	1- معنى الحرية:
23	2- علاقة الديمقراطية بالحرية:
26	المبحث الثاني: التحول الديمقراطي
26	مطلب أول: مفهوم التحول الديمقراطي.....
26	1- معنى التحول الديمقراطي.....
27	2- مراحل التحول الديمقراطي.....
32	مطلب ثاني: المداخل النظرية لتفسير التحول الديمقراطي.....
32	1- التحديث و التنمية السياسية:
33	2- المدخل الانتقالي و تفسير التحول الديمقراطي:
38	3- المدخل البنوي و تفسير التحول الديمقراطي:
40	مطلب الثالث: أنماط التحول الديمقراطي:
40	1- التحول.....
40	2- الإحلال.....
41	3- التحول الإحلالي:
41	4- التدخل الأجنبي:
42	المبحث الثالث: الثورة والتحول الديمقراطي
42	مطلب أول: في مفهوم الثورة:
46	مطلب ثاني: الثورة والانقلاب:
47	مطلب ثالث: علاقة الثورة بالتحول الديمقراطي.....
51	خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني التحول الديمقراطي في مصر من 1981 إلى 2005

54	المبحث الأول: آليات و تداعيات التحول الديمقراطي في هذه الفترة "عملية الإصلاح الديمقراطي"
54	مطلب أول: الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية
56	1- الخطة الخمسية الأولى (1987/1982)
58	2- الخطة الخمسية الثانية (1987/1982)
60	3- إصلاحات ما بعد 1991
65	مطلب ثاني: الإصلاحات السياسية
66	1- فترة التسامح النسبي
67	1- الانتخابات الرئاسية والبرلمانية
72	المبحث الثاني: المعارضة وبوادر التحول نحو الديمقراطية
72	مطلب أول: الأحزاب السياسية و النضال من اجل الديمقراطية
73	1- الديمقراطية داخل الأحزاب
74	2- أنماط العلاقة بين الأحزاب
75	3- التعددية الحزبية المقيدة
76	مطلب ثاني: الحركات الاحتجاجية في مصر في هذه الفترة
76	1- المرحلة الأولى: مرحلة الحركات النقابية والمهنية
77	2- المرحلة الثانية: مرحلة الحراك السياسي
79	3- المرحلة الثالثة: مرحلة الاحتجاج السياسي "كفاية و أخواتها"

81	المبحث الثالث: تحديات التحول الديمقراطي في هذه الفترة.....
82	مطلب أول: فساد النظام المصري.....
83	1- شبكات السلطة.....
84	2- الاقطاعات المملوكية.....
84	3- النمط الاولي جاركى.....
84	4- صيغة الشركاء الصغار.....
85	مطلب ثاني: القوانين والتشريعات السالبة للحقوق والحريات.....
85	1- إعلان حالة الطوارئ.....
86	2- التعديلات الدستورية والقيود الواردة فيها.....
87	مطلب ثالث: السلطوية الانتخابية.....
87	1- سلطوية لجنة شئون الاحزاب السياسية.....
88	2- النظام الانتخابي المطبق.....
89	3- غياب الاحزاب و ضعف المعارضة.....
91	4- المشاركة في الانتخابات.....
94	مطلب رابع: السلطة القضائية في نظام مبارك.....
94	1- مدى استقلالية السلطة القضائية في نظام مبارك.....
97	2- الإشراف القضائي على الانتخابات.....
98	خلاصة الفصل الثاني.....

الفصل الثالث

التحول الديمقراطي في مصر من 2005 إلى 2013

	المبحث الأول: فترة ما بعد أول انتخابات رئاسية في 2005 إلى ثورة 25 يناير 2011
100
103	مطلب أول: أهم الإصلاحات التي جاء بها مبارك في هذه الفترة.....
104	1- التعديلات الدستورية بعد 2005.....
107	2- اللجنة العليا للانتخابات.....
109	مطلب ثاني: الانتخابات في هذه الفترة.....
108	1- انتخابات مجلس الشورى 2007.....
110	2- الانتخابات البرلمانية 2010.....
115	مطلب ثالث: ثورة 25 يناير 2011.....
115	1- أسباب الثورة.....
119	2- موجات ثورة 25 يناير.....
122	3- دور وسائل الإعلام والاتصال في ثورة 25 يناير.....
126	مطلب رابع: تحديات التحول الديمقراطي في هذه الفترة.....
126	1- تحديات ما قبل الثورة.....
127	2- التحديات التي واجهت ثورة 25 يناير.....
128	المبحث الثاني: فترة ما بعد مبارك "الفترة الانتقالية"
128	مطلب أول: المجلس العسكري وخارطة طريق المرحلة الانتقالية.....
128	1- إشكالية السلطة في هذه المرحلة.....
129	2- المجلس الأعلى للقوات المسلحة والمسألة الدستورية.....

131	مطلب ثاني: الانتخابات في الفترة الانتقالية.....
132	1- الانتخابات البرلمانية.....
135	2- الانتخابات الرئاسية.....
139	مطلب ثالث: تحديات التحول الديمقراطي في الفترة الانتقالية.....
140	المبحث الثالث: فترة تولي محمد مرسي السلطة.....
141	مطلب أول: أهم الإصلاحات التي جاء بها الرئيس محمد مرسي.....
141	1- خطة الرئيس مرسي للمائة يوم الأولى.....
145	2- تقييم خطة المائة يوم.....
147	3- أهم إنجازات الرئيس محمد مرسي خلال حكمه.....
150	مطلب ثاني: تحديات التحول الديمقراطي في عهد مرسي.....
150	1- التحديات الاقتصادية.....
151	2- التحديات السياسية.....
155	خلاصة الفصل الثالث.....
156	خاتمة.....
166	الملاحق.....
185	قائمة الجداول.....
187	قائمة الأشكال.....
189	قائمة المراجع.....
	فهرس
	ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

تم التطرق من خلال هذه الدراسة لموضوع التحول الديمقراطي، على دولة عربية وهي دولة مصر وفق فترة زمنية امتدت لأكثر من ثلاثة عقود، بدأت من 1981 بمجيء حسني مبارك إلى الحكم والذي حكم هذه الدولة لأكثر من ثلاثة عقود مناديا فيها بالديمقراطية، ومكرسا فيها للدكتاتورية، إلا انه وتحت وابل من الضغوطات الداخلية والخارجية. التي دفعت بمبارك إلى المجيء ببرامج إصلاحية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، والتي لم تكن لغرض ديمقراطي أو تحول نحوه، بل لإخماد كل الضغوطات وإطالة أمد نظامه الذي انهي عن طريق ثورة شعبية قامت في 25 يناير 2011، انتهت باستقالة الرئيس مبارك، وتسليمه مقاليد السلطة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة. الذي اصدر فيها مجموعة من القرارات والتعديلات الدستورية، واشرف فيها بذلك على انتخابات برلمانية وانتخابات رئاسية، انتهتا بفوز الإسلاميين على الصعيدين البرلماني والرئاسي. أصبح فيها محمد مرسي رئيسا لمصر لم يتعدى حكمه سنة واحدة، والذي تمت الإطاحة به وهو ما ادخل مصر في فترة انتقالية جديدة وصعبة يمكن من خلالها اعاققت مسار التحول الديمقراطي الذي ضحى لأجله الآلاف من المصريين.

Abstract

This study examines the democratic transition, in an Arab state, Egypt, throughout more than three decades. It begins in 1981 with the rule of Hosni Mubarak who was calling for democracy, and dedicated to a dictatorship which lasted more than thirty years. Under internal and external pressure, Mubarak prompted economic and political reform programs not for the sake of democracy, but to put out all the pressures and prolong his regime that ended by a popular revolution on January 25, 2011. Mubarak resigned and rendered the reins of power to the Supreme Council of the Armed Forces. The latter issued a range of resolutions and constitutional amendments, and so oversaw parliamentary and presidential elections resulting in the victory of the Islamists in both elections. Mohamed Morsi became the president of Egypt but did not exceed one year reign. Overthrowing Morsi pushed Egypt into a new and difficult transition period which blocked the path of democratization for which thousands of Egyptians sacrificed their lives.



**University Dr. Taher moulay
-Saida- Algeria
Faculty of law and political science
Department of political science
And international relations**

**Democratic Transition In Egypt Betewen 1981 to 2013
The Mechanisms And Challenges**

Dissertation for the obtainment of the Master's Degree in Political Science

Specialty: Comparative politics

Elaborated by the Student:

Mahammedi Tayeb

Supervised by:

Dr. Abdellali Abd-el-Kader

The jury members:

Dr. Negadi Hafid University of Saida..... President

Dr. Abdellali Abd-el-Kader University of Saida Reporter

Dr. Salmi Alaifah University of Algiers..... Member

Dr. Quadri Mokhtar University of Saida..... Member

2012/2013